عدد خاص

مختارات اسرائيلية



السنة الثانية عشرة. العدد ١٤١ سبتمبر ٢٠٠٦

September. 2006



العدوان الإسرائيلي علي لبنان

- الحرب بين إسرائيل وحزب الله: مَنْ الذي انتصر بالمفهوم الإستراتيجي..؟
- حرب العصابات وانهيار نظريات الأمن التقليدية
- جنود الاحتياط: إسرائيل في حاجة إلى قيادات عسكرية ومدنية جديدة
- عام على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.. أفسدوا الأرض وامتهنوا الكرامة..!
- خسائر الاقتصاد الإسرائيلي بفعل الحرب على لبنان

رؤية عربية

- هل تستأنف إسرائيل الاتصالات مع سوريا..؟

مختارات إسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٤١ ـ سبتمبر ٢٠٠٦

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

مقدمة

إلى أين تتجه إسرائيل..؟

في صباح الرابع عشر من أغسطس بدأ سريان وقف العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، وبدأت في أعقاب ذلك عملية مراجعة على الجانبين: فعلى صعيد مراجعة حزب الله، بدا واضحاً أن قبول قيادة الحزب للقرار الأممي قبل أن تقبل به الحكومة اللبنانية قد مثل إدراكاً من هذه القيادة بانتهاء زمن القيام بعمليات سريعة، وأن تسوية ما بين لبنان وإسرائيل من مشاكل يجب أن يتم عبر طرق أخرى غير العمل العسكري.. وقد تجلى ذلك بوضوح في حديث الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، لتليفزيون "نيو. تي. في"، الذي قال فيه أنه لو كان يعلم أن إسرائيل سترد على عملية خطف الجنديين بشن حرب تدميرية على لبنان، ما كان اتخذ قراره بتنفيذ العملية.. وفي نفس الوقت، بدأت بالفعل علمية مراجعة من مختلف القوى السياسية اللبنانية من أجل إنهاء الصراع مع إسرائيل عبر التحرك لتحديد هوية مزارع شبعا، ومن ثم إنهاء ظاهرة الوجود المسلح خارج إطار الشرعية اللبنانية.

في المقابل، بدا واضحاً أيضاً أن هناك مراجعات إسرائيلية تنطلق من حالة الصدمة التي خلفها عدم انتصار الجيش الإسرائيلي سريعاً، وحجم الخسائر في القوات والمعدات، وبقاء أكثر من مليون إسرائيلي في الملاجئ طوال فترة الحرب، ووصول صواريخ حزب الله إلى ما بعد حيفا.. وفي إطار هذه المراجعات، بدت في إسرائيل أكثر من رؤية، فهناك من يرى أن الحرب كشفت عن ضرورة إعادة تجهيز الجيش الإسرائيلي على النحو الذي يُمكّنه من مواجهة الأخطار التي تتعرض لها إسرائيل، وأن إسرائيل لابد أن تحتفظ بجيش قوي يمكنه فرض ما تريد الدولة عبر إعادة بناء صورة الجيش الأقرب إلى "الأسطورة". وهناك اتجاه ثاني أكد على أن إسرائيل ستواجه أخطار متنوعة في الفترة القادمة، ومن بينها الخطر الإيراني، لاسيما إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وأن إسرائيل لا يمكنها مواجهة هذه الأخطار وحدها، وإذا كانت إسرائيل تعتمد على الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة، فإنه قد يأتي وقت لا تتحمس فيه الإدارات الأمريكية القادمة لتقديم الدعم المفتوح لإسرائيل. ويرى أنصار هذا التوجه أن الحل الأمثل هو إنضمام إسرائيل إلى حلف شمالي الأطلنطي، بحيث تصبح دولة عضو في الحلف وتتمتع بكل مزايا العضوية، وهو ما يعني بالأساس أن أمنها أصبح جزءاً من أمن الدول الأعضاء، وبالتالي فأي عدوان عليها سيعد عدواناً على الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأعضاء في الحلف، البالغ عددها حالياً ٢٦ دولة.

وعلى إثر الحرب الأخيرة، برز تيار آخر في إسرائيل يرى أن مستقبل الدولة العبرية سيتوقف على مدى قدرتها على التحول إلى دولة طبيعية في المنطقة، وذلك من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بالكامل – الجولان السوري، مزارع شبعا اللبنانية، الضفة الغربية وقطاع غزة – والقبول بدولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي التي احتلت في حرب يونيو ١٩٦٧، ويرى أنصار هذا التيار أنه بدون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفق قرارات الشرعية الدولية، فإن أمن إسرائيل، وربما بقاءها، سيظل مهدداً.

والملاحظ أن هذه الرؤى المختلفة تتصارع فيما بينها دون أن يتغلب أي منها حتى الآن.. والسؤال هنا: أي من هذه الرؤى سيسود في الفترة القادمة..؟ إجابة هذا السؤال ستحدد بدرجة كبيرة أي مستقبل لإسرائيل في المنطقة..؟ بل وأيضاً أي وجهة للشرق الأوسط في المستقبل القريب..؟.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب الثورة اليائسة
(الباب الثاني): المدنية الجديدة
الفصل الأول: مهاجمة المعايير المشتركة

بقلم: جادى تاوب - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

"إننى أحلم بأن هذه الأمة سوف تنهض فى يوم من الأيام لتعيش المعنى الحقيقى لحريتها. ومن الحقائق المسلم بها فى رأينا أن الناس قد خلقوا سواسية... إننى أحلم بأن أبنائى الأربعة سوف يحيون ذات يوم فى أمة لا تحكم عليهم بناء على لون بشرتهم وإنما بناء على مقومات شخصياتهم".

مارتن لوثر كينج

فى السادس والعشرين من يناير ١٩٩٦ كشف الصحفى رونيئيل فيشر - فى ملحق نهاية الأسبوع بصحيفة معاريف - عن قضية التخلص من تبرعات الدم القادمة من يهود إثيوبيا بإلقائها فى القمامة. وكان عنوان المقال الذى نشره "أكذوبة الدم". وردت المعلومات بشأن هذه القضية إلى صحيفة معاريف من ممرض بالجيش سمته "ق"، وجد نفسه متورطاً رغم أنفه فى خدعة حملة التبرع بالدم. وأرسلت الصحيفة مهاجراً من إثيوبيا - من الجنود الذين خدموا فى المظلات (١) - للتبرع بدمه، وقامت الصحيفة بتصوير العبوة التى حفظت فيها الدماء التى تبرع بها. كان مكتوب على العبوة: "ممنوع استخدامها لأن المتبرع إثيوبي". وتبين للصحيفة أن الإثيوبيين يتعرضون للخداع بشكل منهجي. حيث تؤخذ منهم الدماء - مثلما تؤخذ من أى مواطن آخر- ثم تلقى فى القمامة سراً، خشية أن تكون حاملة لفيروس الإيدز. وكان من الطبيعى أن يشعر الجميع بالتضامن مع أبناء هذه الطائفة فى إحساسهم بالمهانة الشديدة التى تعرضوا لها، والذى تجلى بصفة خاصة فى المظاهرة العنيفة التى قاموا بها فى أعقاب نشر التحقيق. وأدى التعاطف معهم فى آلامهم أيضاً إلى بداية موجة كبيرة من الكتابة السياسية، تنطوى على نقد شديد لما حدث وعلى حماس أخلاقى شديد.

وفضلاً عن هذا فقد فرض الدم الذى ألقى فى القمامة نفسه على الفور كرمز ملموس مطروح عليهم. فقالوا إن الدماء الإثيوبية فى نظر دولة إسرائيل أقل فى قيمتها من الدماء الإسرائيلية. وكان التحقيق الذى أعده فيشر يتناول هذا الرمز. بدأ التحقيق بوصف فترة الخدمة العسكرية التى قضاها الجندى أسفو إينبرو - وهو جندى الاحتياط الذى أرسل للتبرع بالدم - فى إحدى الوحدات المقاتلة. وكان السياق المقصود واضحاً، وهو أن إينبرو على استعداد لأن يراق دمه فى سبيل تلك الدولة التى ألقت بدمه فى القمامة. وقد صرح الجندى "ق" بهذا بشكل صريح ونقلت الصحيفة كلامه على لسانه حيث قال: "وبغض النظر عن هذا، هل نقبل بسفك دماء الإثيوبيين فى الحرب كجنود ولا نقبل تبرعهم بها..؟ ما هذه العنصرية..؟".

كان الطريق قصيراً بين رمز الدم المسكوب فى القمامة، الذى يقل فى قيمته عن دماء الآخرين وبين الاتهام بالعنصرية: فدم الأسود أقل فى قيمته من دم الأبيض. وفى صحيفة معاريف، أصبحت "الكذبة البيضاء"- وهو الوصف الذى أطلقته وزارة الصحة على قرار التخلص من الدم- تبدو وكأنها "كذبة البيض". ووجه فيشر نفسه الاتهام بالعنصرية إلى مدير بنك الدم د. أمنون بن دافيد. وكتب يقول: "لقد رفض مدير بنك الدم مسبقاً الادعاء بأن هذه

تعليمات غير أخلاقية ومخزية وعنصرية". وانضم إلى هذا الاتهام بالعنصرية بشكل مباشر أو غير مباشر عدد لا يستهان به من الكتاب السياسيين والمذيعين والصحفيين. وكان من بينهم أفيراما جولان (هاآرتس ٩٦/١/٣٠) وراؤوبين ميران (هاآرتس ٩٦/١/٣١) وسامى ميخائيل (ملحق دافار شنى ٩٦/٢/٤) وأستير هرتسوج (معاريف ٩٦/١/٣٠) كما كان من بين من انضموا للاتهام عدد من المهاجرين الإثيوبيين، وعلى رأسهم أديسو مسالا رئيس اتحاد منظمات يهود إثيوبيا. وقد برز من بينهم تسفى جيلات الصحفى بمعاريف الذى قام بتجميع مجموعة من الطلاب والأكاديميين الإثيوبيين للاستماع إلى آرائهم. ولم يكن من الممكن أن يخطئ المرء فى تعاطف جيلات مع هؤلاء الشباب الذين استاءوا بشدة مما حدث. ولكن لم يكن من الممكن أن يخطئ المرء أيضاً فى استعداده لاستخدام المغزى الرمزى للدم إلى أقصى حدود الممكن. فقد كتب يقول: "بالنسبة للإثيوبيين كان إلقاء دمائهم فى القمامة كأنه إلقاء لحياتهم فيها فيما ينطوى على قمة الاستهتار والاستهانة". وإذا كان الدم هو الحياة والتخلص من الدم استهانة بقيمة الحياة، فإن الطريق من هذه النقطة إلى تعرضهم لنكبة كالنكبة النازية يصبح قصيراً. وكتب جيلات فى هذا الشأن يقول: "والآن بعد أن تكشفت العنصرية أصبحوا يقارنون بين ما فعلوه بهم وبين ما فعله هتلر بيهود أوروبا. وإذا كان الدم هو الحياة، فما هو الفارق الكبير بين الحالتين..؟ ففى ألمانيا النازية أيضاً كانوا يفرقون بين حياة وأخرى بناءً على لون العينين أو طول الأنف. أما هنا فإن العنصرية الدموية تأتى بناءً على لون البشرة". ولكن ما هو بالتحديد وجه الشبه بين التخلص من تبرعات الدم وبين القتل المنهجي..؟

ظل الاتهام بالعنصرية يفرض نفسه على أجواء الحوار رغم أن كثيرين من الكتاب قد هاجموا هذا الاتهام (ومن بينهم جيل هرايفن وران كسليف، كما هاجمته احدى مقالات هيئة تحرير صحيفة هاآرتس). ولكن السؤال الذى بقى غامضاً هو لمن يتجه هذا الاتهام بالعنصرية..؟ فمن فى هذه القضية بالكامل تصرف من خلال دوافع يمكن وصفها بالعنصرية..؟ وفى أى مرحلة بالتحديد حدث هذا..؟ من المؤكد أنه لا يمكن وصف تخلص البنك من كميات الدم التى يشتبه فى حملها لفيروس الإيدز أو الحمى القلاعية بأنه تصرف عنصري، ولا شك أننا لا يمكن أن نوجه أى مزاعم أخلاقية إلى هذا التصرف. وإذا كانت نسبة دماء الإثيوبيين التى تحمل فيروس ضار تفوق نسبة أى فئة أخرى من الإسرائيليين بخمسين مرة حسب تقديرات وزارة الصحة، فلو كان بنك الدم قد استخدم هذا الدم لكنا قد وصفنا ذلك بأنه جريمة وسنكون على حق فى هذا. فلا يمكن أن نعرض حياة مريض يحتاج إلى نقل دم للخطر بشكل متعمد ونحن ندرك هذا، ولاسيما إذا كان فى استطاعتنا منع هذا الخطر عنه. ولا يمكن أن يكون هذا هو ما يقترحه علينا الكتاب والصحفيون ودعاة الأخلاق.

لمن يوجه هذا الاتهام إذن..؟ من بين الاحتمالات الأخرى التى طرحت بالطبع أن يكون الاتهام بالعنصرية موجهاً إلى من قاموا بإعداد الإحصائية التى أكدت تزايد نسبة حاملى فيروس الإيدز بين المهاجرين من إثيوبيا. وقد زعم رونيئيل فيشر فى مقال نشره فى ملحق نهاية الأسبوع فى صحيفة معاريف - بعد أسبوع من نشره التحقيق الخاص بالتخلص من دماء الإثيوبيين - أن هذه الإحصائية هى كذب متعمد. كان العنوان الفرعى للمقال يقول: "رونيئيل فيشر يوضح سبب كذب الزعم بزيادة خطورة استخدام دماء الإثيوبيين عن خطورة استخدام دماء الإسرائيليين".

كان هدف فيشر واضحاً: إذا كانت بيانات وزارة الصحة سليمة وكانت نسبة الحاملين لفيروس الإيدز بين الإثيوبيين مرتفعة، فلا يمكن القول بأن قرار منع استخدام دماء الإثيوبيين كان قراراً عنصرياً أو قراراً يستند إلى آراء مسبقة. وهو ما يعنى أن اتهامه الرئيسى بالعنصرية، الذى كان موجهاً إلى النظام، أصبح لا يستند إلى أى أساس. وفى مقابل ذلك فلو كانت الإحصائية غير سليمة، أو تم تحريفها عن عمد، فإن الموقف سيتغير بالكامل ليصبح الاتهام- الذى كان اتهاماً بلاغياً فى الأسبوع السابق- مستنداً إلى حقائق موضوعية. وقد حاول فيشر السعى لتحقيق هذا. غير أن الحقائق المطلوبة لم تكن متاحة. وبالتالى فرغم الوعد الصادر عنه فى العنوان الفرعى للمقال، كان أقصى ما يمكن قوله عن الاتهامات التى وجهها للإحصائية أنها شائكة.

كتب فيشر يقول: "ليس لهذه البيانات أى أساس من الواقع. فالإثيوبيون يصنفون بسهولة بالغة على أنهم حاملين لمرض الإيدز بسبب أصلهم الإفريقي". وقال فيشر إن هذا التصنيف هو السبب فى فحصهم بكافة الطرق الممكنة من اجل التوصل إلى معلومات عن حاملى فيروس الإيدز بينهم. وبالطبع لا يستبعد البحث عن فيروسات التهاب الكبد الوبائى والملاريا والحمى القلاعية. وإذا كان المر كذلك فإن معلومات وزارة الصحة عن الإثيوبيين لم تكن مجرد بيانات إحصائية. فهى تعرف بالاسم من منهم يحمل فيروسات أمراض معدية. ويستطرد قائلاً إن وزارة الصحة بتأكيدها أن فرصة انتقال العدوى من الدم الإثيوبى تفوق فرصة انتقالها من الدم الإسرائيلى بخمسين مرة، لم تنظر إلى الجانب الآخر من المعادلة. "فالمسألة مختلفة لدى الإسرائيليين. فبالإضافة إلى أن السلطات ليس لديها أى معلومات منظمة ومؤكدة عن حاملى فيروس الإيدز بينهم، فلا توجد أى نية معلنة للسعى إلى التوصل إلى مثل هذه البيانات". ويتساءل

فيشر قائلاً: "كيف إذن نجحوا فى وزارة الصحة فى إجراء المقارنة بين الفئتين موضع الدراسة لمعرفة ما إذا كانت فرصة انتقال العدوى من أحدهما أكبر..؟ كيف قرروا أن دماء الإثيوبيين تفوق دماء الإسرائيليين خطورة بخمسين مرة..؟" (وقد تردد ذلك الزعم نفسه قبل ذلك ببضعة أيام فى مقال بقلم إستير هرتسوج نشر هو الآخر فى صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠ تحت عنوان "احتفال علماء الإنثروبولوجي").

كان الرد على سؤال فيشر هو أن النسبة المذكورة تستند إلى تقديرات. وبالطبع فإن التقديرات ليست دقيقة، غير أنها أيضاً ليست مجرد تكهنات لا أساس لها. غير أن فيشر كان لابد أن يقنع قراءه بأن تقديرات وزارة الصحة كانت خاطئة، وأن نسبة الخطأ فيها كبيرة جداً، وأن عدد حاملى الفيروس بين الإسرائيليين يفوق العدد الذى تحدثت عنه التقديرات بكثير. وحيث أنه لم تكن لديه بيانات مؤكدة يتحقق فى ضوئها من صحة تقديرات وزارة الصحة، فقد قام فى النهاية بالمواجهة بين هذه التقديرات وبين تقديراته الشخصية. وقال: "لن يتحدث معك احد من الإسرائيليين أبداً عن انتقال العدوى بسبب عدم استخدام قطعة المطاط (الواقى الذكري) التى تفصل بين الجنس الجميل والجنس السيئ". ومعنى هذا أن المطلوب منا هو أن نستنتج أن المعلومات الشخصية لدى فيشر أكثر صحة من معلومات وزارة الصحة. وإذا شئنا صياغة كلامنا بقدر من الحرص فإن معلوماته لم تكن متسقة.

وفضلاً عن ذلك، حتى لو تبين أن نسبة حاملى فيروس الإيدز بين الإسرائيليين تماثل نسبتهم بين الإثيوبيين، وأنها تفوق تقديرات وزارة الصحة بخمسين مرة، فإن النتيجة التى كان لابد أن تترتب على ذلك ليس أنه لابد من استخدام دماء الإثيوبيين وإنما أنه لابد من منع استخدام دماء باقى الإسرائيليين.

كان الشيء الوحيد الذى بقى لتأكيد إتهاماته هو إجراء الفحص فى حد ذاته. وقد كان هذا هو ما ألمح له فيشر عندما قال "إن الإثيوبيين يصنفون بسهولة بالغة على أنهم حاملين لمرض الإيدز بسبب أصلهم الإفريقي". ولم ترد هنا أى إشارة صريحة إلى أن المسألة ليس لها علاقة بالأعراق، وإنما لها علاقة بانتشار فيروس الإيدز فى إفريقيا، وخاصة فى إثيوبيا. وقد قال فيشر فى إشارة واضحة إلى الاستهانة بكرامة الإثيوبيين: إن الإثيوبيين مجبرون على اجتياز هذه الفحوص بينما لا يفرض أحد على الإسرائيليين الاستسلام للخوض فى خصوصياتهم على هذا النحو. ولكن هل كان يريد حقاً أن يقترح عدم إجراء فحوص للمهاجرين من إثيوبيا رغم ما لدينا من معلومات عن شدة انتشار المرض هناك..؟ لقد كان حريصاً على عدم الوصول إلى هذا الحد، ولذلك ظلت اتهاماته تأتى فى صورة تلميح. من ناحية أخرى لم يرد فى المقال أى ذكر لكشف الفحوص التى أجريت للمهاجرين من إثيوبيا عن ارتفاع نسبة الإصابة بفيروس الإيدز، وكذلك ارتفاع نسبة الإصابة بالملاريا والتهاب الكبد الوبائى والحمى القلاعية. من الممكن بالطبع أن نتنازل عن إجراء فحوص لاكتشاف الإصابة بالإيدز أو الحمى القلاعية حفاظاً على خصوصية من يجتازون هذا الفحص، غير أن نتيجة هذا بالتالى ستكون عدم إمكانية التوصل إلى المرضى وعلاجهم. فماذا كان يمكن لفيشر أن يقوله عن وزارة الصحة لو تركت المرضى الإثيوبيين لحالهم دون علاج..؟

إن فكرة قيام وزارة الصحة وبنك الدم باستغلال كل هذه البيانات عن سوء قصد للإساءة إلى سمعة المهاجرين من إثيوبيا مع سبق الإصرار ليست مقبولة على الإطلاق. ومن الناحية العملية فقد كان الظلم الذى وقع على المهاجرين يتمثل فى الكذبة القبيحة التى كذبوها عليهم، عندما تظاهروا بقبول تبرعاتهم بالدم. وقد كان الهدف من هذه الكذبة هو إخفاء الوضع الصحى الحقيقى للمهاجرين عن أعين الجمهور، خشية أن تلتصق بهم سمعة سيئة. وقد قام وزير الصحة فى ذلك الوقت أفرايم سينيه بإدانة هذا الخداع فى الحديث الذى أجراه معه فيشر إدانة تامة، ولكنه قال إن الحاجة إلى الدفاع عن الطائفة الإثيوبية ضد السمعة السيئة التى كانت توشك أن تلصق بها كانت ملحة. وأنا شخصياً باعتبارى وزيراً للصحة أمنع نشر أى أخبار عن انتشار الإيدز أو غيره من الأمراض بين المهاجرين من إثيوبيا. وقد تبين أن توجيهات الوزير فى هذا الشأن لم تكن التوجيهات الوحيدة الصادرة بغرض الدفاع عن الطائفة الإثيوبية من التصاق صفات معينة بها. وعلى سبيل المثال فقد صدرت التعليمات إلى مكاتب العمل بعدم عرض الأعمال التى يعتبرها الجمهور وظائف متواضعة على أبناء الطائفة الإثيوبية. يبدو إذن أن السلطات المسئولة عن استيعاب المهاجرين لم تكن مصابة بالتبلد إزاء احتمال تبلور نظرة سلبية لهؤلاء المهاجرين فى نظر لجمهور أو حتى فى نظر أنفسهم. ولكن بعض هذه السلطات على الأقل كان على استعداد للوصول بمحاولة الدفاع عن الطائفة إلى حد من السخف يماثل كذبة التبرعات، لمجرد منع إلصاق صفة سلبية بالمهاجرين. ولم يضع ملحق نهاية الأسبوع فى صحيفة معاريف مثل هذه الاعتبارات نصب عينيه عندما نشر عن قضية تبرعات الدم وكشف الخدعة المرتبطة بها. وكشف التحقيق الذى نشره فيشر - بزعم فضح النظام باسم الضعفاء والمقهورين - عن البيانات التى كان النظام شديد الحرص على إخفائها، وبذلك يكون قد عرض المهاجرين فعلياً لخطر تكوين آراء مسبقة عنهم ولخطر العزلة الاجتماعية.

كانت نتيجة ذلك صعوبة إيجاد شخص أو جهة لتوجيه الاتهام إليها بالعنصرية. فقد كانت النوايا طيبة بصفة عامة ورغم ذلك فقد كانت النتائج مؤسفة. وقد كان من الممكن لأى حل آخر يتم التوصل إليه- حتى لو كان منع تلقى التبرع بالدم من الإثيوبيين- أن يتسبب فى ألم مماثل وفى مهانة لأبناء الطائفة لا يمكن فهمها. فلم تكن المشكلة وليدة سوء نية وإنما كانت وليدة لقاء بين الثقافتين، ووليدة الاختلاف بين الطرفين فى مدى حرص كل منهما على زيارة الطبيب وعلى التعامل مع الطب الحديث.

فى مثل هذه الحالة، بينما كان من الصعب الجدل مع حقائق الطب الحديث، التى تفيد بشيوع أمراض معينة فى إثيوبيا عنها فى إسرائيل- كان من السهولة بمكان أن نرى أن المسألة ليست عنصرية أو تعالي. ومن السهولة بمكان أن نرى أن الزعم بتفوق دولة إسرائيل لا يرجع إلى آراء مسبقة. ولكن الحقائق البحتة لم تترك أثراً يكاد يماثل تأثير التخلص من الدم الإثيوبي، أو تأثير الاتهام بالعنصرية. وإذا وصلنا إلى القضايا التى تعد الوقائع فيها أقل وضوحاً فإن الحدود هنا تصبح هى الأخرى غير واضحة. وأبرز مثال على ذلك هو التعليم والثقافة. فما الذى يمكن اعتباره مساعدة للمهاجرين وما الذى يمكن اعتباره إكراهاً ثقافياً..؟ وما الفارق بين الأمرين..؟ هل يجب علينا تشجيع الإثيوبيين على اجتياز الحدود الفاصلة بين الثقافتين ليصبحوا إسرائيليين أم أن هذا يعنى تهديد هويتهم والاعتداء على كرامتهم..؟

لم أكن أسعى هنا إلى الإشارة إلى سلوك السلطات ولا إلى سلوك المهاجرين فى مشكلة التبرع بالدم التى كانت بكاملها مشكلة قبيحة. وإنما أردت أن أشير إلى ردود الفعل على هذه المشكلة، لاسيما وأن التعاطف مع مهانة الإثيوبيين التى كانت مفهومة تماماً سرعان ما تمت ترجمته إلى اتهامات شديدة الخطورة دون النظر بجدية إلى الدوافع الحقيقية فى هذه القضية. لم يشعر أغلب النقاد بالحاجة لأن يقولوا بدقة ما هو التصرف المحدد الذى يدينوه، وما الذى كان يجب أن يحدث بدلاً منه. وكان من الواضح أن الاتهامات المرتجلة بشأن التعالى الثقافي، وتكرار أخطاء الخمسينات، والعنصرية والتمييز والاضطهاد كانت اتهامات جاهزة، وأنه لم يكن هناك استعداد لبحث تعقيد المشاكل الناجمة عن لقاء الثقافتين، ودون أدنى استعداد للاعتراف بأن مثل هذا اللقاء أكثر تعقيداً من أن يكون له حل قاطع. إننى أزعم أن عدم الاستعداد للاعتراف بتعقيد الوضع هو أحد السمات المميزة للأجواء العامة الجديدة، وللبيئة الفكرية الجديدة، التى تتغذى على المهانة وعلى الفوارق الطبقية والغرائز والشعور بالذنب، ولكنها لا تسعى إلى حل المشكلات الفعلية التى جاءت هذه الأجواء نتيجة لها.

تتكشف هذه السمات الجديدة بوضوح أكبر عندما تجاوز النقد- الصادر سواء عن بعض المتحدثين باسم الطائفة الإثيوبية نفسها أو عن بعض دعاة الأخلاق الذين تصدوا للدفاع عنها- عتبة الحديث عن المجال الطبى المحدود، الذى يستند الحديث فيه إلى حقائق من الصعوبة بمكان أن يجادل أحد بشأنها، ليصل إلى المجال الأوسع، الذى يتمثل فى التفاوت فى المستوى الاجتماعى والشعور بالاضطهاد. لم يتردد تسفى جيلات - فى حديثه الذى أشرت إليه آنفاً مع بعض الأكاديميين الإثيوبيين - فى الزعم، سواء باسمه أو باسمهم، بأن الأكذوبة فيما يتعلق بالدماء الإثيوبية هى جزء من أكذوبة أكبر، هى أكذوبة التمييز الإيجابى لصالح أبناء الطائفة. وكتب تسفى يقول: "لقد كانت هذه الأكذوبة موجودة طوال الوقت وكانت مقبولة من جانب جميع العناصر الحكومية، بما فى ذلك وزارة التعليم ووزارة الاستيعاب وبنك الدم والجيش الإسرائيلي". وأشار فى هذا السياق إلى عناصر مثل التهويد والتعليم والخدمة العسكرية. غير أنه اكتفى فى هذا الصدد بنقل مشاعر المهاجرين وقبولها على أنها شيء مسلم به. ولم يجد أى حاجة إلى دعمها بالحقائق. ولم يكن ما فعله فى هذا الشأن أمراً استثنائياً، على الأقل من الناحية المبدئية. ومن خلال الجو العام الذى تكشف، بدا من الواضح للجميع أن المؤسسة الحاكمة قد تصرفت بتعال أثناء عملية استيعاب المهاجرين من إثيوبيا، وتمثل ذلك فى الاستهتار بهم وبحقوقهم وثقافتهم وفى ظلمهم وإهمالهم. ولكن السؤال الذى ظلت الإجابة عليه غير واضحة كان السؤال التالي: ما هى الأخطاء المحددة التى وقعت..؟ وما الذى كان يجب القيام به..؟ ما الذى فعلناه وما الذى لم نفعله..؟

كان من الممكن أن نجد المثال الواضح على نوعية الاتهامات الموجهة للمجتمع والحيثيات التى تستند إليها، فى النقد الذى وجهه سامى شطريت - المدير السابق لمدرسة "قدما" - إلى الصحفى آرييه كسبي. فعلى عكس ما فعله جيلات، سعى كسبى إلى إحداث مواجهة بين المشاعر وبين البيانات. وبحث الحقائق الصرفة المتعلقة بالمهاجرين من إثيوبيا وسياسة استيعابهم، ولم يجد أى سوء نية أو ظلم أو اضطهاد فيها، على الأقل فيما يتعلق بالبيانات التى كانت متاحة له. ولذلك فقد هاجم التسرع فى الاتهام بالعنصرية والتعالي. ونشر كسبى مقالاً فى ملحق صحيفة هاآرتس أورد فيه تقديرات ليائير تسافان وزير الاستيعاب فى ذلك الوقت، تفيد بأن وزارة الاستيعاب تنفق على المهاجر من إثيوبيا ما يزيد عن ثلاثة أمثال المهاجر من روسيا. ووردت فى المقال التفاصيل المتعلقة بالنفقات المترتبة على إعطاء

الإثيوبيين الأولوية فى النقل من مواقع المخيمات المؤقتة، وتقديم إعانة إسكان لهم تبلغ أربعة أمثال الإعانة المقدمة للمهاجرين من روسيا أغلبها منحة، فضلاً عن إعداد المعلمين والمدربين لأبناء الطائفة والمساعدة فى الدراسة والمتابعة اللصيقة لهم. وتركز غضب شطريت بصفة أساسية على الفقرة الختامية التى ينتهى بها المقال، والتى كتب فيها كسبى أنه "ليس من الممكن لأشخاص جاءوا من مجتمع قبلى فى إفريقيا أن يتحولوا إلى جزء من مجتمع تكنولوجى حديث فى غضون سنوات قليلة". وكانت البدائل المطروحة لذلك الأمر فى رأى كسبى واضحة وهي، إما أن ندع المهاجرين لحال سبيلهم، وأن نتركهم دون الأدوات المناسبة التى تساعدهم على التعامل مع المجتمع الحديث الذى جاءوا إليه أو أن نحاول مساعدتهم على التكيف مع الظروف فى هذا المجتمع، رغم أنهم بهذه الطريقة أيضاً يكونون قد حكموا على نفسهم "بالمنافسة فى ظل ظروف لا تتسم بالمساواة ليكون محكوم عليهم بالفشل". وكتب كسبى يقول: "من الممكن أن ننهى المقال بالقول بأن المجتمع الإسرائيلى لا يمكن أن يسمح لنفسه بهذا، ولذلك فإننا سوف نستمر فى مواجهة نفس هذه المعضلة.

كان الافتراض الأساسى لدى كسبى هو الافتراض بأن المهاجرين فى حاجة إلى اجتياز تحول للتكيف مع المجتمع الصناعى الحديث، ولا يجب تركهم يعيشون فى جيب يحافظ لهم على ثقافتهم كما كانت فى المجتمع الذى جاءوا منه. وقد كان هذا الافتراض هو الذى بنى عليه شطريت نقده لكسبي، فوصفه بالعنصرية والتعالى على النحو التالي:

"لقد أراد كسبى أن ينزه نفسه وأبناء طائفته عن العنصرية ففعل العكس. فقد كشف عن مدى التعالى والغطرسة لدى البيض. وعلى امتداد صفحتين كاملتين لم يترك مكاناً إلا وملأه بالغطرسة والتعالى اللذان يتمثلان فى القول بأننا أعطيناكم ومنحناكم الكثير وانظروا كم كلفتمونا من المال، وكيف كنا حريصين على رعايتكم، ثم ها أنتم هؤلاء تبصقون فى وجوهنا... لا يمكن أن يستاء إلى هذا الحد من "الأولاد" الذين لا يحملون أى تقدير للخبز الذى يأكلونه من يده البيضاء سوى السيد المتغطرس".

غير أن شطريت امتنع عن اقتراح سياسة للاستيعاب، وامتنع عن أن يحدد إلى أى مدى يجب على الجماعة الإثيوبية أن تتكيف مع الظروف فى المجتمع من حولها، وإلى أى حد يمكن أن تكون لديها القدرة على الحفاظ على عاداتها السابقة أو الرغبة فى ذلك. هل يمكن الاكتفاء بالتدريب التكنولوجى والفني، الذى يعنى مساعدة المهاجرين على التعرف على التكنولوجيات الجديدة (كتشغيل الأجهزة الكهربائية والحواسب) وعلى التعرف على الإجراءات البيروقراطية (مثل فتح حساب فى البنك، وكيفية سداد الاستحقاقات والضرائب) وهل يمكن أن يضاف إلى ذلك تعليم اللغة..؟ وهل الأمر متعلق بمنح الاستيعاب فحسب..؟ وما هى أدنى حدود المشاركة فى المجتمع..؟ وإلى أى حد يمكن أن تصل ما نسميها بالمساعدة..؟ وأين يبدأ ما يمكن أن نسميه القمع..؟ هل تفرض المدارس المشتركة نفسها على الأقلية (بافتراض أنها تعلم وتربى على سلوكيات معينة ولا تكتفى بتلقين الدارس التأهيل الفنى فحسب) أم أنها تكسبها الأدوات التى تمكنها من التعامل مع المجتمع الجديد الذى من المفترض اندماجها فيه..؟ لم يتعرض شطريت من قريب أو بعيد لمثل هذه الأسئلة. وبدلاً من كل هذا وضع "الحقائق" التى أوردها كسبى بين علامتى تنصيص تعبيراً عن تحفظه عليها. وبهذه الطريقة شكك فى هذه الحقائق أو سخر منها، ولكنه لم يؤكد صحتها ولم ينفها. فما تحدث عنه شطريت لم يكن له علاقة بصحة هذه الحقائق أو بدقتها وإنما كان له علاقة بالمهانة التى شعر بها أبناء الطائفة. ولذلك فقد تركز كلامه ليس على الحقائق ذاتها وإنما على ترديد كسبى لها. فقال: "لم يكن كسبى على استعداد للاستماع إلى الإثيوبيين وإلى مكنون قلبهم، الذى يصفه بأنه "حكايات" بما يتوازى مع "الحقائق" الثابتة التى طرحها. وقد وصل شطريت إلى أبعد من ذلك، فطلب من القارئ ألا يأخذ الإثيوبيين على محمل الجد، لأنهم على حد قوله هم مجرد أناس "جاءوا من مجتمع قبلى فى إفريقيا إلى ثقافة تكنولوجية حديثة". أو لأنهم جماعة "لم يحصل أغلب أبنائها على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية".

ولكن هل جاء يهود إثيوبيا من مجتمع قبلى حقاً..؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى حد عليهم أن يتكيفوا مع الحياة فى مجتمع الرفاهية فى إسرائيل فى التسعينات..؟ وما مدى الثقافة التى يتمتع بها أبناء هذه الجماعة..؟ وهل سيكونون فى حاجة على مزيد من التثقيف..؟ هل يعترض شطريت على صحة ما ذكره كسبى من إنفاق مبالغ طائلة على أبناء هذه الطائفة..؟ وهل يعتقد أن هذه النفقات لابد أن تتوقف أو ينادى بترشيدها وتوجيهها إلى آفاق أخرى..؟ بدلا من التصدى لهذه الأسئلة وغيرها يصور شطريت ما فعله كسبى على أنه محاولة للدفاع عن ثقافته فى مواجهة ثقافات أخرى أجنبية، كما يصوره على أنه محاولة من جانبه ليفرض على أبناء الجماعة الإثيوبية قواعد السلوك التى يلتزم بها هو نفسه حتى لا يشعر بأن هذه الجماعة تمثل تهديداً له. وفى هذا الصدد يقول:

"سألت فى البداية عما يخشى منه كسبي. ولماذا أدى تعبير الإثيوبيين عن احتجاجهم إلى إفزاع كثيرين من أمثاله..؟ لو لم يكن قد شعر بالفزع لما كتب ما كتبه. قد يكون خوفه ناجماً عن نفس السبب الذى أشعرنى بالسرور

عندما شاهدت هذه المظاهرة الاحتجاجية الرائعة. ربما يكون الإثيوبيون "الهادئون" الذين تعرضوا بشكل أساسى لعنصرية المؤسسات (التى يمثلها المعلمون والأخصائيون الاجتماعيون والأطباء) وكذلك اليمنيون "الطيبون" الذين سكتوا لجيلين كاملين على ضياع أطفالهم الرضع، هم بالذات الذين سيدفعون المجتمع الإسرائيلى إلى محاسبة نفسه قبل أن يحتفل بمرور يوبيل على تأسيسه. وربما يؤدى هذا الحساب فى النهاية- مهما كان مدى الألم الذى سيترتب عليه- إلى خلق مجتمع متوازن وصحى يتمتع الجميع بفرصة مناسبة للحياة والتطور فيه".

يتسم المجتمع الصحى الذى يسعى شطريت إليه بانتشار المساواة والتعددية فيه. فهو مجتمع يمكن للفئات المختلفة فيه أن تتعايش فى ظل رفاهية واحترام متبادل. والعنصر الأول الذى يمكن أن يكون عدواً لهذا المجتمع هو فى نظره التعالي، الذى يتمثل فى أن كسبى يرى من حقه أن يطلب من فئات أخرى من الأقليات تعديل سلوكها وعاداتها وأعرافها وثقافتها وأسلوب حياتها، لتتفق فى كل هذا مع معاييره الخاصة. ويفترض شطريت أن اللحظة التى سيتوقف فيها هذا التعالى ستشهد قيام مثل هذا المجتمع الصحي. ففى اللحظة التى ستتوقف فيها المهانة- المترتبة على فكرة أن المهاجر لابد أن يستبدل بعض معتقداته بمعتقدات يطرحها عليه المجتمع الجديد- سينشأ مجتمع قائم على التجانس والتعددية. ولكن كيف يمكن تطبيق هذه السياسة..؟ هل الطب الحديث يمثل عنصرية المؤسسات أم أنه يمثل أيضاً مساعدة حقيقية..؟ وهل الإعلام فيما يتعلق بالإيدز ومنع انتشاره عن طريق استخدام الواقى الذكرى - وهى أمور يقل الوعى بها فى إثيوبيا رغم ارتفاع نسبة الإصابة بالمرض - يمثل تعالياً ثقافياً أم ضرورة حيوية وأخلاقية..؟ وهل التعليم هو الآخر مجرد إكراه ثقافى أم أنه أمر ضرورى لضمان حياة مريحة ومساواة فى الفرص فى المجتمع الحديث..؟ طالما ظلت مثل هذه الأسئلة تتردد على لسان كسبى أو على لسان آخرين ممن يعتبرهم شطريت متنطرسين ومتعالين يمكن له الامتناع عن الرد عليها. غير أن الجهات التى تتولى الاهتمام بالمهاجرين- مثل وزارة الاستيعاب ووزارة التعليم ووزارة الصحة- ليس فى استطاعتها تجاهل هذه الأسئلة. ولابد أن تحسم الأمر بالنسبة لها. وقد واجه شطريت نفسه هذا الموقف باعتباره معلماً، وفى نيتى أن أورد بالتفصيل ما قدمه من ردود على الموقف الذى واجهه عندما كان مدير مدرسة فى موضع لاحق.

حتى نفهم جيداً هذا النوع من الحلول- المتعلقة بالكبرياء وليس بالاحتياجات الحقيقية- ربما يكون من الجدير بنا أن ننظر إلى النموذج الأمريكى فيما يتعلق بها. فمع انتصار حركة الحقوق المدنية وإلغاء التمييز العنصرى ضد السود، بدأت الجامعات الأمريكية فى بذل الجهد لتقليل الفوارق بين الطرفين وسد الثغرات الاجتماعية فيما غيّر من أمريكا القديمة لتصبح أمريكا الجديدة. وقد ذكر إيلان بلوم فى كتاب نشره تحت عنوان "الانتكاسة الفكرية فى أمريكا" أن رئيس جامعة كورنيل أعلن أنه لا يعتزم زيادة عدد الطلاب السود فحسب، وإنما يعتزم أيضاً أن يكون بعضهم من الطبقات الفقيرة. وحتى يتمكن من تنفيذ هذه السياسة كانت هناك حاجة إلى تغيير شروط القبول سراً، لأن الطلاب الفقراء- الذين أفرزهم نظام تعليم ينطوى على تمييز عنصري- كانوا يأتون إلى الجامعة وهم دون المستوى المطلوب. ويقول بلوم: "لم يفعل أحد شيئاً لإعداد هؤلاء الطلاب للتحديات الفكرية والثقافية والاجتماعية التى من المفترض أن تواجههم فى الجامعة. وكان فى جامعة كورنيل فى ذلك الوقت عدد كبير من الطلاب الذين كان من الواضح أنهم دون المستوى وأنهم غير مستعدين للدراسة. ولذلك ففى نهاية دراستهم كانت الجامعة لابد أن تتخذ قراراً حاسماً إما بجعل أغلبيتهم يرسبون أو بمنحهم شهادة بإنهاء الدراسة".

كانت المعضلة التى واجهتها الجامعة مماثلة للمعضلة التي واجهها منظم حملة التبرع بالدم. وكان عليها إما الاعتراف بوجود مشكلة أو التمويه والكذب وإخفاء المشكلة منعاً للإساءة لمشاعر طائفة معينة. وكما حدث فى حالة التبرع بالدم مالت الجامعة للخيار الثاني، وقررت منح الطلاب شهادة بإنهاء الدراسة. ولكن مثل هذه الخطوة كانت تتطلب وجود عدد كبير يمكنه كتمان السر. فقد كان المطلوب من الأساتذة التساهل فى منح تقديرات لمجموعة كبيرة من الطلاب. وعندما تكشف السر، وأدرك الطلاب أنهم يحملون شهادات تكاد تكون مزورة شعروا بالإساءة. وكان لهم الحق فى هذا. وقد نشأ حول هذه الإساءة تبادل للاتهامات، على النحو الذى جرى بين شطريت وكسبي. كان ما زعمه المتطرفون من الطلاب أن السبب فى الفشل يرجع إلى محاولة فرض المعايير الخاصة بالبيض على الطلبة السود. وزعم البعض أن هذا يتمثل فى مطالبتهم بالتفوق فى دراسة ذات طابع أبيض أساساً، ولذلك ليس للسود أى اهتمام حقيقى بها. وزعم البعض أن التفوق فى الدراسة لم يكن يتطلب قدراً أكبر من الإعداد الأكاديمي، وإنما كان يتطلب التوقف عن محاولة فرض ثقافة بيضاء على السود. وكما وجه شطريت الاتهام لكسبى بالتعالى على الإثيوبيين ومحاولة تقييمهم بناء على معاييره الثقافية الخاصة، فقد زعم نشطاء الطلاب من أعضاء حركة "القوة السوداء" أن معايير الجامعة ومطالبها الأكاديمية من الطلاب ليست موضوعية، وأنها تعبر عن وجهة نظر البيض.

وجدت جامعة كورنيل نفسها تواجه ورطة فى ظل مثل هذه المزاعم، لأنها شعرت بمسئوليتها عن الموقف الذى نشأ.

لذلك استجابت لمطالب الطلاب الجديدة. ولكن نظراً لأنه لم يكن من الواضح ما هو الشيء "الأبيض" فى الدراسة، فلم يكن من الواضح أيضاً كيف يمكن التوصل على دراسة "ليست بيضاء". اتجه التفكير أولاً إلى موضوعات الدراسة. فقد اعتقد المسئولون فى الجامعة أن من المحتمل أن تكون المشكلة راجعة إلى تناول جزء كبير من الدراسة لثقافة أوربا وأدبها وفكرها وتاريخها. ولذلك فقد كانت أول خطوة اتخذوها هى التوسع فى الدراسات الإفريقية. ولكن لم يمر وقت طويل حتى تبين- حسبما يشهد به بلوم- أنه، باستثناء عدد محدود من الطلاب السود، لم يكن هناك من يرغب فى قيد اسمه لدراسة هذه التخصصات. فقد أصبح ما تخيلوا أنه دراسة للسود مجرد دراسة مناهضة للبيض. ولتكريس فكرة أن هناك شيئاً "أبيض" فى الدراسة هو الذى أدى إلى فشل السود فيها، امتد الهجوم إلى النظام التعليمى بدلاً من

أن يكون قاصراً على المقررات الدراسية. فقد زعموا أن النظم الأكاديمية نفسها جاءت لخدمة البيض وقهر السود. ولم تقترح الدراسات الجديدة نظماً أكاديمية بديلة، وإنما ركزت على الهجوم على الأساليب الأكاديمية القديمة. وظلت المقررات بصفة عامة فى إطار الثقافة الغربية ولكن تم النظر إليها من وجهة نظر تتفق مع لون البشرة. وأصبح الاضطهاد والقهر هما الشاغل الأساسى لقطاع كبير فيما يطلق عليه اسم "الدراسات الثقافية". وإذا شئنا الأخذ بصياغة أرثر شلزينجر فإن هذه الدراسات تحولت إلى حيلة لاسترداد الكرامة.

كان هذا النوع من الدراسة مصحوباً بظاهرة لم يكن هناك مفر منها. فحيث أن المعايير الأكاديمية تعتبر كلها بيضاء وقامعة تسعى الدراسات الجديدة إلى التنصل منها، أصبح هناك إعفاء تام من أى فكر منظم. حيث كان الزعم الأساسى هو أن فكرة النظام نفسها "بيضاء"، ولذلك فإن وجود نظام هو أمر غريب على "فكر السود". ووجود مطالب تتعلق بالنظام ليس سوى آلية للانتقاء تختفى وراءها النوايا الشريرة، بقصد استبعاد السود من التعليم الجامعي. وإذا لم تكن هناك حاجة إلى أساليب أكاديمية أو إلى نظام، وإذا كان الطلبة معفون فعلياً من أى حرص على قواعد البحث العلمي، فإن هذا بالضرورة يعد تفويضاً عاماً لقول كل ما قد يخطر على بال المرء- حتى الكذب الواضح والنظريات العنصرية المناهضة للبيض- بشرط أن يحفظ هذا الأمر للأقلية كرامتها وكبرياءها، لأن ما بدأ كبحث علمى تحول فى النهاية إلى مشروع لإصلاح الروح المعنوية. ونظراً للخوف من جرح كرامة السود، ونظراً لسهولة الميل إلى اتهام البيض بالعنصرية ضد السود، فحتى اليوم لا يجرؤ سوى قليلون على الجدل مع أشد الأفكار سخفاً، عندما يرددها أبناء الأقلية التى كانت مضطهدة.

إن الشيء المشترك بين الحالتين الموصوفتين آنفاً- وكذلك بين كافة الأفكار التى أسعى لطرحها هنا- هو الزعم بأن وجود معايير فى حد ذاته هو مصدر لعدم المساواة. فوفقاً لهذه النظرية لا يوجد شيء أفضل وشيء أسوأ ولكن هناك شيء مختلف فحسب. وكل الحقائق وكل الأقوال تتسم بنفس القدر من الموضوعية وبنفس القدر من الصحة.(٢) ولذلك فإن أى محاولة لفرض معايير للرقى هى مؤامرة تهدف إلى خلق "هوة" بين طرفين. ومصطلح "هوة" فى حد ذاته، هو تعبير عن التمييز العنصرى والقمع. ويقول مؤيدو هذه النظرية إن "الهوة" ليست شيئاً موضوعياً ملموساً، وليست من المعلومات الموجودة فى الواقع. ولكنها ناتجة عن وضع معايير (أكاديمية أو طبية أو اقتصادية أو ثقافية أو قيمية) إذ أن المعيار- أى معيار- دائماً يكون مصطنعاً. وقد اخترعت الجماعات المسيطرة المعايير لتكريس سيطرتها. ولذلك فإن سامى شطريت يقول لنا إن معايير أرييه كسبى ليست سوى حصن للدفاع عن شعوره الشخصى بالتفوق، كما أن المطالب الأكاديمية التى تطلبها جامعة كورنيل فى نظر "القوة السوداء" ليست سوى أداة لإبعاد السود عن المجال الأكاديمي.

أدت هذه النوعية من النقد إلى كذبة جامعة كورنيل الأمريكية، كما كانت نفس هذه النوعية هى التى تسببت فى كذبة حملة التبرع بالدم (٣). ولم يكن هناك من لديه استعداد للمخاطرة بالحديث عن وجود "هوة"، لأن الربط بين كلمة "هوة" وبين التمييز العنصرى المتعمد أصبح يحدث بشكل آلي. وفى المواضع التى توجد بها هوة أصبحوا يقترحون علينا مهاجمة من يتحدثون عن هذه الهوة بدلاً من محاولة الوصول إلى حل يقلل منها. ومن قبيل ذلك أن يقترحوا علينا تغيير المعيار الخاص بالقياس بدلاً من بذل الجهد للوصول إلى المقاييس التى ترتبط بهذا المعيار. وتتنازل هذه السياسة عن محاولة رفع مستوى من تتدنى نقطة البداية لديهم والوصول بهم إلى مستوى المعايير المتبعة، وتعرض علينا بدلاً من ذلك النزول بمستوى المعايير نفسها. وبذلك لا يعود القبيح قبيحاً إذا ألغينا المعايير السائدة بشأن الجمال. وبذلك أيضاً لن يرسب من رسب فى الامتحان إذا غيرنا السياسة المتعلقة بتقييم الدرجات. ولن يكون البدين بديناً إذا اعترفنا أنه "مختلف من ناحية الوزن" فحسب (٤). وبذلك لن يكون هناك طلبة حاصلون على تقدير جيد جداً وآخرون حاصلون على تقدير جيد وآخرون على تقدير أقل من ذلك إذا ألغينا أسلوب التقديرات. وفى الآراء الأكثر راديكالية لن يكون هناك عقلاء وغير عقلاء إذا ألغينا معايير الصحة النفسية (٥). وإذا شئنا التعميم فإننى

أزعم أن إلغاء المعايير التى نحكم بموجبها على سلوك الأفراد سيؤدى إلى عدم وجود أفراد ينخفض أداؤهم عن هذه المعايير.

وهذه بالطبع هى النواة التى تأسست بناءً عليها فكرة نسبية الموقف الأخلاقي. فليس من حق أى إنسان أو أى مجتمع أن يحكم على غيره بناءً على معاييره وقيمه الخاصة. فوجود المعايير فى حد ذاته هو السبب الوحيد فى فشل الفاشلين، ولم يصبح الفاشلون فاشلين سوى لأننا سمحنا لأنفسنا بالحكم عليهم. وإذا توقفنا عن الحكم على غيرنا فسينشأ مجتمع متجانس، يعيش الجميع فيه فى احترام متبادل واعتراف متبادل بما تفضله كل جماعة من جماعات المجتمع.

ولكن مهاجمة المقاييس والمعايير المشتركة هو هجوم على إمكانية وجود مجال مشترك يكرس المساواة بين أبناء الثقافات المختلفة والطوائف المختلفة والأقليات العرقية المختلفة. ولم يكن اقتراح التيار الفكرى الجديد استبدال المجال المشترك بنوع من التعددية الثقافية التى تفصل بين الثقافات المختلفة - وهو وضع لا يجرى الحكم فيه على أى إنسان سوى بناءً على المعايير التى تتبناها الجماعة التى ينتمى إليها، بل وبناءً على معاييره هو نفسه - ممكناً طالما هناك مجال مشترك فيه تماس بين أبناء أقليات مختلفة وديانات مختلفة وثقافات مختلفة. وطالما أن الأفراد سيتنافسون على نفس الوظائف وسيذهبون إلى نفس المدارس والمستشفيات، وسيلتقون ببعضهم البعض فى أماكن العمل واللهو، وسيتزاوجون ويعقدون صفقات مشتركة، وسيعيشون معاً فى ظل سيادة قانون مشترك. حيث سيضطر من يحرث بالاستعانة بثورين إلى التنافس مع من يحرث باستخدام جرار زراعي، وسيظل التداوى بالأعشاب أدنى فى مرتبته مقارنة بالطب الحديث، وستظل الثقافة دون الجامعية عقبة على طريق الترقى الوظيفي. وستظل "الهوات" موجودة سواء ذكرناها صراحة أم امتنعنا عن ذلك.

ولا يترتب على ما أقوله الزعم بأنه لا توجد آراء مسبقة ولا توجد معايير تنطوى على تمييز. ولا شك أن المجتمع الإنسانى عامة والمجتمع الإسرائيلى خاصة لا يزال أبعد ما يكون عن التخلص من هذه الآفات. ولكن ليس كل المعايير تنتمى لقائمة الآراء المسبقة. ويعد الرأى القائل بأن وجود المعايير فى حد ذاته هو قهر رأياً قائماً على الوهم. ولا يمكن أن ينجح الهجوم الساحق على كافة المعايير طالما استمر الوضع الذى فيه ليس من الممكن ولا من الضرورى الفصل بين كافة الفئات المختلفة. ولا يمكن أن يؤدى هذا الهجوم سوى إلى إلحاق الضرر بالجهود المبذولة للتقليل من حجم الهوات فى المواضع التى توجد بها هوات.

والسؤال الذى يجب أن نطرحه على أنفسنا- عندما نحاول مناقشة العلاقة بين المؤسسة التعليمية وبين المهاجرين من إثيوبيا على سبيل المثال- هو، ما الذى نريد من المؤسسة التعليمية أن تفعله- فى المقام الأول- حتى يتمكن الطالب المهاجر من إثيوبيا من الخروج منها، وهو قادر على أن يخوض المنافسة فى ظل ظروف تتسم بالمساواة فى مواجهة طرف إسرائيلي..؟ فإذا كان الاهتمام بالكرامة والكبرياء سيجرى على حساب إمكانية حدوث هذا، وإذا كان سيؤدى إلى التخلف وسيشجع عليه وسيلحق ضرراً بفرصة المهاجر من إثيوبيا فى الحصول على عمل أو فى تحقيق النجاح، وإذا كان سيؤدى إلى طمس الفارق الثقافى عن طريق إلغاء الامتحانات بدلاً من البحث عن الطلبة الضعفاء ومساعدتهم، فسيكون فيه خيانة لمسئولية التعليم الأساسية. وفضلاً عن ذلك فإنه قد يفشل حتى فى المهمة التى حددها لنفسه. فمن لا يمكنه أن يعيل أبنائه لن يشعر بالكبرياء أياً كانت وجهة نظره فى القضايا الثقافية.

إن جميع أصحاب المواقف التى أسعى إلى مناقشتها هنا يقترحون علينا الدفاع عن تميز الأقليات فى مواجهة المجال المشترك بيننا وبينهم، الذى ينظر إليه البعض على أنه قامع لهم. ولكن المثالية التى يدعون إليها، ومهاجمتهم للمعايير المشتركة تؤدى بهم فى نهاية الأمر إلى إلحاق الضرر بمن يسعون إلى مساعدته.

لقد جاء مصطلح "السيطرة" كنتيجة للفكرة التى ترى أن المعايير والأنماط المشتركة ليست سوى أداة للحفاظ على تفوق الفئة المسيطرة. و"السيطرة" هى احتكار المجال المشترك وقصره على من يتمتعون بالقدرة على تشكيل ملامحه. وهم يقولون لنا إن المصطلحات التى نتداولها، ومنها "المؤسسات الاجتماعية" "والمسلمات الأخلاقية" و"المدنية" و"التقدم"، كلها مصطلحات رسمت ملامحها الفئة القوية المسيطرة بحيث تجعلها ملائمة لمقاييسها. وهكذا على سبيل المثال فقد جاء تصوير القالب الفكرى الشائع عن المرأة على أنها ربة بيت وأم للأطفال، أو على أنها مخلوق بحكم طبيعته أكثر عاطفية وأقل عقلانية، ملائماً للرجال ومريحاً لهم. وهو يهدف إلى إقناع النساء بالنظر إلى أنفسهن على هذا النحو، حتى لا يثرن ولا يطالبن بنصيبهن النسبى فى توزيع مراكز القوى والامتيازات الأخرى التى يمكن أن يتملكها المرء فى المجتمع المعاصر. لأن النساء لو كن عاطفيات وغير عقلانيات سيكن غير مؤهلات لتولى المناصب التى تتطلب اتزاناً وهدوء أعصاب. وسيكن على سبيل المثال غير مؤهلات للتمتع بحق الانتخاب وحق الترشيح.

ومن الناحية العملية يقول أصحاب هذه المواقف أنه لا يوجد شيء "ثابت" و"طبيعي" و"حقيقي" بشكل مطلق. فكل هذه الصفات ليست صفات طبيعية وحيوية وإنما هى ثمرة لاختراع "تركيبة ثقافية". ولكى نعرف من الذى اخترع هذا

المعيار "الموضوعي" أو ذاك لابد لنا من التقييم النقدى للمعيار ذاته. وسيكشف لنا هذا التقييم عن الطرف الذى يخدم هذا المعيار مصالحه.

ويعد كتاب "الاستشراق" الذى ألفه "إدوارد سعيد"، الذى يكثر أصحاب هذه المواقف من الاستناد إليه نموذجاً لهذه النوعية من المزاعم. فقد قام سعيد- بطريقة أكاديمية- بتقييم معلومات الغرب عن الشرق، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه المعلومات، التى تتظاهر بالموضوعية العلمية هى فى الأساس أداة عدوانية تستخدم فى القمع. وزعم سعيد أن الغرب استخدم مصطلح "الاستشراق" لتطوير مجموعة كبيرة من المصطلحات التى زعم أنها موضوعية بهدف تكريس النظرة إلى الآخر الشرقى (ولاسيما المسلم) على أنه إنسان بدائى متخلف ومتطرف وغير عقلاني، وعلى أنه دنيء وغير متطور مقارنة بالغرب. وقد رسم الغرب لنفسه صورة سلبية عن الآخر الشرقى حتى يقنع نفسه بتفوق هويته الثقافية والحضارية. وحيث أن الآخر بدائي، فقد كان فى استطاعة الغربى أن يسول لنفسه استعمار واحتلال واستغلال بلاد الشرق فى العصر الاستعماري، فهذا ليس ظلم ولكنه جميل يفعله للشرق. فنحن الغربيين المتقدمين نجلب بشرى الحضارة والتقدم إلى الشرقيين الفاشلين. وحيث أنهم لا زالوا غير قادرين على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، فسوف نقوم نحن باتخاذ القرارات لأجلهم - من أجل صالحهم بالطبع - وسنحدد لهم ما يجوز وما لا يجوز. ويقول سعيد إنه لم يكن من قبيل الصدفة أن كان ما قرر الغرب أنه لصالح الشرق هو كل ما كان فى صالح الغرب أساساً، وهو تسليم الشرق لكافة ثرواته الطبيعية والبشرية إلى القوى البيضاء المسيطرة. وزعم سعيد أن استمرار هذا التوجه كان التعالى الثقافى حتى فى عصر ما بعد الاستعمار.

ويشبه ما قاله إدوارد سعيد عن الاستشراق والدراسات الشرقية ما يقوله أنصار اتجاه ما بعد الصهيونية عن مفردات الخطاب الصهيونية، أو ما يقوله أنصار الحركة النسائية الجديدة عن الأدب واللغة والعرف الاجتماعى والكتب الدراسية، أو ما تريد الأساليب التربوية الجديدة أن تقوله عن الأساليب التربوية القديمة، وذلك بهدف كشف القمع غير الظاهر الذى تتضمنه المبادئ التى تبدو لنا كمعايير مشتركة أو مبادئ محايدة أو أعراف طبيعية. ففى كافة الحالات تقريباً يتحدث أصحاب وجهات النظر المذكورة باسم المظلومين والفقراء والمستضعفين، ومن هنا يأتى التعاطف مع هذه النوعية من المواقف.

لابد هنا أن نوضح أنه نظراً لأن المظالم التى سبق الحديث عنها تمثل اعتداء على مبادئ الليبرالية، وعلى إيمان الغرب الشديد بالديمقراطية والحرية والمساواة، فإن من قبيل الخطأ الشائع فى الكتابة السياسية النظر إلى مزاعم كتلك التى يزعمها إدوارد سعيد أو سامى شطريت أو أنصار الحركة النسائية بالنسبة للغرب على أنها تتناول أداة راديكالية تعبر عن وجهة النظر الغربية. وهناك قطاع متطرف يطالب باسم العولمة والحرية والمساواة بالتطبيق الكامل والتام لمبادئ الحرية والمساواة حتى يتم رد المظالم وتعويض المظلومين. وهذا الخطأ لم يأت من قبيل الصدفة وسنعود إليه بالتفصيل فى نهاية الكتاب. أما هنا فيكفى أن نقول إن الخطأ ناجم عن أن هذا التيار يتفق مع الفكر الليبرالى فى الهجوم على المعايير والأنماط والقوالب الفكرية القامعة سواء للنساء أو السود أو الشرقيين. ولكن هناك فارق كبير بين الطرفين رغم ذلك. فهجوم الليبرالية ينصب على معايير معينة باسم مبادئ العولمة، وهى المبادئ التى يؤمن الليبراليون بضرورة تطبيقها على كافة الناس. وهذا هو ما قامت عليه الحركة النسائية فى بدايتها، وباسم هذه المبادئ نفسها نشأت حركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينج. وقد طالب كل هؤلاء بإلغاء معايير وقوانين تنطوى على تمييز عنصرى باسم المبادئ المعلنة للمجتمع الليبرالى الذى كانوا يؤمنون به ويعملون من داخله. وفى مقابل ذلك فإن الهجوم على المواقف الجديدة - الذى يهمنا هنا - هو هجوم على مجرد وجود مبادئ عالمية، وهو هجوم على تباهى الليبرالية بالنظر إلى مبادئها على أنها المبادئ الحقيقية التى تمثل مصالح كل البشر بنفس القدر، رغم أنها من الناحية العملية- حسبما يقولون لنا- تمثل مصالح الجماعات المسيطرة الحاكمة، أى مصالح الرجال- البيض- الغربيين- البروتستانت.

وما يجرى عرضه علينا الآن بدلاً من مبادئ العولمة هو النسبية. حيث تؤكد وجهات النظر الجديدة التى أشرت إليها آنفاً أن القيم هى مسألة محلية تتعلق بالثقافة الداخلية المحلية. فلكل ثقافة ولكل مجتمع قيم خاصة. ولا يوجد معيار خارجى موضوعي يمكن بناء عليه ترتيب هذه القيم المتباينة من حيث التفوق أو التدني. وإذا اعترفنا فقط بهذه الحقيقة البسيطة سيكون هذا سداً منيعاً أمام المثاليين، أصحاب الحقائق المطلقة، الذين لم يترددوا فى إراقة الدماء- على النحو الذى فعله البلشفيون واليعقوبيون والذى فعله العسكريون فى الحروب الدينية الكبرى فى أوربا- لأنهم كانوا يعتقدون أن تحقيق العدالة المطلقة أو تحقيق الحل الكامل والنهائى لجميع مشكلات الإنسانية يستحق دفع أى ثمن مهما كان غالياً. وعندما نعترف بنسبية ومحلية القيم، وبأن المجتمعات والجماعات المختلفة تؤمن بقيم مختلفة، ليست أفضل ولا أسوأ من القيم التى نؤمن بها نحن، فإننا سنتوقف عن التمييز ضد النساء، وعن التعالى على

الشعوب الشرقية، وسنتوقف عن النظر لأنفسنا على أننا أصحاب حق فى غزو المجتمعات الأجنبية من أجل إعادة تعليمها، أو من أجل نقل بشرى الحضارة إليها لجعلها تفيق. فوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرنا ليست أكثر محلية أو بدائية أو أقل تحضراً. ولكنها ببساطة مختلفة. ومثل كافة المبادئ الأخرى التى أشرت إليها فإن المبادئ الغربية أيضاً ليست سوى مبادئ محلية وضعت أساسها مجموعات معينة فى مكان معين وزمان معين، لتكون ملائمة لاحتياجات ومصالح معينة.

يبدو وقع كل هذا الكلام طيباً وعادلاً على الأذن الغربية، حيث يبدو أن النتيجة الفورية المترتبة على النسبية هى ضرورة التسامح. فعندما نعترف بعدم وجود حقائق أخلاقية مطلقة، سنتوقف عن التعالى والقمع وسنعيش مع بعضنا البعض فى سلام، من خلال احترام متبادل. صحيح أننا سنتخلى عن الأمل فى وجود حلول شاملة لكافة مشاكلنا، ولكننا سنكسب تسوية يمكننا أن نتعايش معها، تتمثل فى مبدأ "عش ودع الآخر يعيش".

ولكن هذا الحدس مضلل، لأنه لا يضع فى اعتباره أن تلك المبادئ المختلفة قد تكون هى نفسها لا تميل إلى التسامح. وهذا هو الفخ الذى تقع فيه هذه النوعية من المبادئ فى كل خطوة تخطوها. وفيما يلى مثال بسيط من الصحافة الإسرائيلية. زعم دانى رابينوفيتش فى مقال نشره فى صحيفة هاآرتس تحت عنوان "حادث قتل فى الفناء المجاور" أننا لا يحق لنا أن نحكم على شقيق إخلاص كنعان الذى قتل شقيقته لدوافع تتعلق بشرف العائلة، لأننا لا يجب أن نفرض قيمنا على الدروز. ولا يجب أن نصدر حكماً على تصرف ليس فى استطاعتنا فهم مغزاه ولا سياقه المنغمسان فى نسيج ثقافة أجنبية، ولا يجب أن نطبق معاييرنا على من لا يشاركوننا فيها. وبالتالى فإن إدانة القاتل فى نظر رابينوفيتش هى تعالٍ ثقافى.

كتبت جيل هرإيفن لتذكر رابينوفيتش وعدداً من الذين علقوا على مقاله فى صحيفة معاريف أن حالة إخلاص كنعان كانت حادث قتل وليس جدلاً ثقافياً. وكتبت تقول إننا فى ظل الحماس للنسبية والجدل الذى يهدف للكشف عن أى بادرة قهر ننسى أن هناك جرائم أشد خطورة من الإكراه الثقافى، وأنه ليس من الممكن إدانة هذه الجرائم سوى باسم القيم العالمية. ولكن رابينوفيتش وجد نفسه وليس لديه أى وسيلة يدين بها القتل لأن كل قيمة من القيم العالمية أو من قيم العولمة هى فى نظره خطيئة. وقد وصف ما يسعى إليه البعض بأنه "تحول شرير من عقاب القاتل إلى إبادة ثقافة كاملة".

ولكن الحقيقة أنه بدون هذا التحول الشرير من نسبية القيم إلى الإيمان بمبادئ عالمية لا توجد طريقة نبرر بها زعمنا أن القتل ليس أخلاقياً. إذ أننا لو افترضنا أن أحد أبناء الثقافة القامعة قد ارتكب جريمة قتل فإن من الممكن أن ندينها باعتبارها قمع، أما جريمة القتل التى يرتكبها المقهورون، حسبما نستنتج من مقالة رابينوفيتش، فإنها ليست سوى تصرف يعبر عن المصداقية والحرية. وهذا الوضع السخيف لا حل له إذا لم نقل إن قيمة حياة الإنسان ليست من القيم المحلية وإنها لا علاقة لها بالثقافة، وإنه لا مناص ولابد من فرضها حتى لو اقتضى ذلك التدخل فى قيم الآخر. وهو ما يعنى أنه طالما ظل الزعم بنسبية القيم يثار ضد الإكراه الذى مصدره القيم العالمية وضد التعالى الثقافى فى مواقف معينة ففى كثير من الأحيان لن يترك لنا هذا الأمر سلاحاً ضد البلطجة أو الهمجية. ويؤدى هذا إلى عدم إمكانية العمل ضد الجرائم البديهية القبح وإلى عدم إدانتها. وبهذه الطريقة على سبيل المثال ليس لدى أصحاب نظرية نسبية القيم أى مزاعم ضد جماعة الشواذ الأمريكية التى ترتكب الرذيلة مع الأطفال، وهى جماعة تخوض صراعاً قضائياً من أجل الاعتراف بحقها فى أن يكون لها ما تفضله جنسياً. ذلك أن هؤلاء الشواذ يدافعون عن أنفسهم بنفس هذه المزاعم الخاصة بنسبية القيم، زاعمين أن كل جماعة لديها مفهومها الخاص للعدالة وللأخلاق، وأن كل مجموعة من المعايير ليست سوى "تركيبة ثقافية" مصطنعة، أو اختراع تفرضه الطبقة البرجوازية على الكافة. وحيث أن هذه القيم هى اختراع وليست أخلاقيات بديهية أو عالمية – حاشا لله – فليس هناك أى سبب يدعو لتطبيقها عليهم هم أيضاً. وليس لأحد الحق فى التدخل فى شئونهم أو الحق فى أن يفرض عليهم معايير تتعارض مع ما يفضلونه. ويزعم هؤلاء الشواذ أن هذه الأشياء المحددة المفضلة لديهم ليست سوى أسلوب حياة بالنسبة لهم بينما هى فى نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة أمراً غير أخلاقى. وهم يرفضون بشدة الزعم بأن أسلوب الحياة المذكور الذى يتحدثون عنه يجرى فرضه على الأطفال الذين يسقطون ضحايا له. وذلك لأن المعيار الذى يرى أن الأطفال لا يرغبون فى أن تكون لهم علاقات جنسية ليس سوى فكرة مصطنعة مفروضة على المجتمع.

وكما تسبب الزعم بنسبية القيم فى استباحة الساحة الأخلاقية فى النهاية، أدى الجدل بشأن نسبية الحقيقة إلى إعفاء البحث العلمى من الالتزام بالحقائق. وهو ما حدث على وجه التحديد مع الطلاب السود الراديكاليين فى جامعة كورنيل عندما هاجموا الزعم بموضوعية الدراسات "البيضاء". فقد قالوا للجامعة إن الحقيقة التى تسعى إليها ليست سوى الحقيقة التى يؤمن بها البيض، أما السود فلديهم حقائق أخرى موازية لها. ونظراً لأنه لا توجد حقائق موضوعية وإنما هناك آراء موضوعية بالنسبة للحقائق، فلا يحق لأحد أن يقول إن أياً من هذه الحقائق هى الحقيقة المطلقة.

"فالحقيقة نسبية" حسب التعبير الشائع.

وإذا كانت كافة الآراء موضوعية، ولا توجد حقائق مطلقة، وإنما توجد نصوص تتناول الحقائق حسبما يحلو للبعض الآن أن يقول، فلا حاجة إلى تقييم ما حدث فى الواقع، ويكفى كتابة نصوص تخدم الأهداف الصحيحة. بهذه الطريقة على سبيل المثال يدلل البروفسور يوسف بن يوحنان الأستاذ فى ويلسلى كوليدج على أن إفريقيا هى مصدر كل الفلسفة التى نسميها بالفلسفة اليونانية أو الفلسفة الإغريقية، وأن السود هم أصل هذه الفلسفة فى الواقع. وأن الغرب قد تآمر لإخفاء قيام أرسطو بسرقتها من مكتبة الإسكندرية الشهيرة ونشرها فى بلاده. وقد سعت ميرى ليفكوفيتش مؤلفة كتاب "ليس من إفريقيا" إلى تفنيد هذه الأفكار الخيالية. وكتبت ليفكوفيتش تقول: "إن أرسطو لم يكن فى إستطاعته أن يفعل ذلك، لأنه لم يسبق له أبداً أن زار الإسكندرية، كما انه مات قبل تأسيس مكتبة الإسكندرية. وقد اتهمت ليفكوفيتش بالعنصرية. وأوضحوا لها فى مجلس الكلية فى "ويلسلى كوليدج" أن الاعتقاد بأن مصدر الفلسفة إفريقى ليس سوى "نظرية بديلة" لا تزيد ولا تقل صحة عن النظرية التى تؤمن بصحتها، ولذلك فإن عليها أن تحترمها.

إن ما يحدث من تشكيك راديكالى فى إطار نظرية نسبية القيم يتطوى على قلب للأمور بطريقة غريبة. فلا يوجد أى شيء حقيقي، ولذلك أيضاً لا يوجد أى شيء كاذب. وإذا كان اللجوء للحقيقة لا يقنع، فلا يبقى سوى أن تتمسك بأكاذيب لدعم أفكارك بها. والنتيجة أن أنصار نظرية نسبية القيم الذين سعوا إلى محاربة استبداد أصحاب نظرية الحقيقة المطلقة وجدوا أنفسهم يفعلون مثلهم بطريقة أو بأخرى. وكما أن أصحاب الأفكار المثالية كالشيوعيين والفاشيين وغيرهم كانوا يكرسون الأكاذيب لخدمة أهدافهم السامية ولخدمة الحقائق المطلقة، فقد وجدت نظرية نسبية القيم نفسها تكرس الأكاذيب بهدف تحقيق أهداف سامية أخرى، كالكبرياء أو التعويض العاطفى أو التعويض المادى للمقهورين. وبالتالى فإن الأكاذيب التى كانت مباحة فى الماضى باسم الحقائق المطلقة، أصبحت مباحة الآن باسم فكرة عدم وجود حقائق مطلقة. ففى هذه النقطة بالتحديد هناك شيء يسمو فوق الحقيقة بما يسمح بتحريفها.

تنحدر مثل هذه النظريات بسرعة إلى مستوى الديماجوجية والاحتيال. وإذا شئنا أن نورد مثالاً آخر للتدليل على ذلك، فإن كتاب "خرافة الجمال" الذى ألفته الكاتبة ناعومى وولف يؤكد أن الثقافة الرجولية تدير حرباً ضد الجنس النسائى عن طريق فرض نموذج للجمال يدور بشكل أساسى حول جسد المرأة النحيلة. وقد وصلت هذه الحرب فى رأيها إلى حدود المذبحة. يستند الكتاب إلى معلومات تفيد بأن نحو ١٥٠ ألف امرأة أمريكية تموت كل عام بسبب السعى إلى النحافة وإتباع نظام غذائى قاس. وتقارن وولف بين هذه المذبحة وبين النكبة التى تعرض لها يهود أوربا على أيدى النازيين (٦) وتؤكد أنها لا تقل عنها. غير أن العدد الفعلى للوفيات من جراء النظام الغذائى القاسى فى الولايات المتحدة يدور حول مائة من النساء وليس مائة ألف سنوياً. وإذا كان الأمر كذلك فإن ابتعاد وولف عن الحقيقة ليس مجرد تجاوز طفيف. فما الذى يمكن أن يفسر هذا الفارق..؟

الرد على ذلك هو أن البيانات التى تهدف إلى دعم نظرية معينة يجرى تلقفها دون بحث مدى صحتها لأن الغاية تبرر الوسيلة والحقيقة فى الأساس نسبية. ومصدر هذه البيانات التى أصبحت شائعة ومقبولة بل ووجدت طريقها إلى الكتب الدراسية فى الجامعات هو خطأ غير مقصود فى البيانات، ورد فى بحث نشرته الأستاذة ديان ميكى المتخصصة فى هذا المجال. وقد نفت ميكى هذه البيانات التى نقلتها عنها وولف تماماً. وكتبت فى بيان للصحافة نشر عام١٩٨٥ أن الولايات المتحدة فيها ١٥٠-٢٠٠ألف حالة نحافة شديدة وليس حالة وفاة من جراء هذه النحافة سنوياً.

وبنفس القدر فإن الأرقام المنشورة، بشأن حالات الاغتصاب (التى تفيد بأن امرأة من كل أربع نساء تتعرض للاغتصاب فى مرحلة معينة من حياتها) وبشأن حالات التحرش الجنسى (التى تفيد بأن تسع نساء من كل عشر نساء يتعرضن للتحرش الجنسى فى مرحلة ما من حياتهن) تستند إلى أنصاف الحقائق إذا شئنا التزام جانب الحرص فى التعبير، وتستند فى بعض الأحيان إلى تضليل إحصائى متعمد.

من الممكن أن نلقى فى حادث "الاغتصاب" الذى تعرضت لهتوانا براولى أكثر التعبيرات صراحة عن الخطورة التى قد تخلفها فكرة أنه لا توجد حقائق، أو فكرة أن كل حكاية عن الحقائق وراءها دعاية لواحد من أصحاب المصالح فى كل جدل أو نزاع. حيث يبدو أن هذه النظريات تفتح الباب أمام مظالم حقيقية إذا وصلت إلى المحاكم. ففى المحاكم قد تؤدى هذه النظريات إلى إدانة الأبرياء باسم العدالة الجمعية المجردة. فعندما تبين أن براولي- التى أصبحت حادثة اغتصابها نموذجاً يدلل على قيام البيض بقهر السود- لم تتعرض للاغتصاب، وأن الحادث كله كان ملفقاً هب بعض المثقفين الجدد للدفاع عنها. وزعم عالم الإنثروبولوجى ستانلى ديموند فى مجلة "Nation" أن وقوع الاغتصاب من عدمه لا يحدث فارقاً. والمهم هو أن حكاية براولى الملفقة تعبر بالفعل عن مشكلة يعانى منها العديد من النساء السود. ولم يكن هذا الرأى قاصراً على ديموند.

وإذا كانت المؤسسة القضائية قد نجحت فى إحقاق العدالة فى قضية براولى فى مواجهة الاتجاه القوى إلى تطويع

المعايير باسم تحقيق العدالة الجمعية، فقد فشلت فشلاً ذريعاً فى القيام بهذا فى قضية أو. جي. سيمبسون.

سوف أطلق على هذا النوع من المواقف هنا اسم المدنية الجديدة، أو الصواب السياسي، وذلك لأن هذا المصطلح أصبح هو المصطلح المتداول فى بحث هذه القضايا. لم يأت هذا المصطلح من قبيل الصدفة. غير أنه فى بعض الأحيان يكون مشوباً بقدر من عدم الوضوح، ولذلك ربما يجدر بى أولاً توضيح العلاقة بينه وبين المواقف المعنية. فى المناقشات الشائعة فى الأدبيات السياسية يستخدم تعبير الصواب السياسى بصفة عامة كوصف للصراع من أجل استخدام اللغة المعيارية، فيما يعد أحد حالات النضال ضد المعايير السائدة. وأبرز مثال منتشر فى الخلافات اللغوية فى هذا الشأن هو استبدال تعبير أسود بتعبير أمريكى من أصل إفريقى أو أفروأمريكي. وقد انتشر هذا التعبير بصفة خاصة فى لغة الكتابة والإعلام، أما فى لغة الحديث فلا يزال تعبير أسود هو الأكثر شيوعاً. والمنطق الذى قام عليه الصراع بشان هذا التعبير هو أن كلمة أسود تحتوى على معنى سلبى اكتسبته بمرور السنين. ووفقاً لهذه النظرية فإن تعبير "أسود" هو تعبير يستخدمه البيض، وهو يعكس رأى مسبق تشبع به، كما يعبر عن محاولة لوصف الاختلاف من وجهة نظر الجماعة المسيطرة. وفى مقابل ذلك فإن تعبير أفروأمريكى – حسبما يقولون لنا – يعيد إلى السود كبرياءهم السليب. فهذا التعبير يصف الهوية من وجهة النظر الموضوعية التى تعتنقها الأقلية، كما يدخل إلى اللغة–إذا شاع استعماله– الافتراض الضمنى بأن الأصل الإفريقى هو سمة يفخر أصحابها بها ولا يسعون إلى إخفائها. وبنفس القدر فإن تعبير "المتحدي– -chal lenged" الذى يوصف به المعاقون هو تعبير يصف الفارق بين صحيح البدن وذى الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الأخير. ويعطى هذا التعبير معنى إيجابياً شبه بطولى لحالة الإعاقة، وبذلك يصف الفارق من جوانبه الإيجابية وليس من جانب النقص الذى ينطوى عليه.

يظهر الإطار الذى يدور فيه الجدل بشأن اللغة المعيارية، كما تظهر الأفكار التى من بينها نشأ هذا الجدل فى الصراع الدائر ضد المعايير المشتركة التى تفرضها المجموعة المسيطرة. حيث تحاول اللغة – وكذلك القوالب الفكرية والأخلاق وقواعد الأدب والآراء الشائعة – أن تكون محايدة تنتمى إلى المجتمع كله، ولكن من الناحية الفعلية فإنها أيضاً وسيلة تستخدمها المجموعة المسيطرة من أجل تكريس تفوقها، وفرض وجهة نظرها ومبادئها على الأقليات المختلفة التى تعيش بينها. إذ أن هذه اللغة كلها مشبعة بمصطلحات ومبادئ الجماعة المسيطرة. وعلى سبيل المثال فإن معنى مصطلح الرئيس باللغة الإنجليزية (Chairman) يتضمن بين طياته أن هذا المنصب لا يفترض أن تشغله النساء، ولذلك فإن هناك حاجة إلى استبداله بمصطلح محايد من الناحية الجنسية مثل (Chairperson).

إن الجهود التى يبذلها أنصار الصواب السياسى فى هذا الشأن ليست عشوائية أو غير منهجية. وليس الهدف منها مجرد تحسين سلوكياتنا وأسلوب حديثنا، وإبعاد الكلمات المهينة للأقليات عن لساننا، وإنما الهدف منها هو تقويض وجهة نظر الطبقة المسيطرة التى تتظاهر بالموضوعية، وذلك عن طريق التخلص من معايير الجماعة المسيطرة عن طريق تغيير مفردات اللغة التى نستخدمها.

لا توجد فى إسرائيل بعد جهة تسعى بمثل هذه الفعالية لتغيير استخدام المفردات. ولكن البيئة الفكرية التى تراعى الصواب السياسي، التى نميل إلى جعلها جزءاً من اتجاه ما بعد الحداثة أو مما أفضل أن أطلق عليه "النظرية النقدية". لم تعد شائعة فحسب لدينا وإنما أصبح هناك قطاع كبير من المثقفين الإسرائيليين ينظر إليها على أنها نوع من المدنية الجديدة. ويعتبرها الكثيرون أداة فكرية ضرورية يحتاج إليها من يريد اعتبار نفسه متمديناً.

تنتشر هذه الأفكار على نطاق واسع، وتظهر فى أشكال مختلفة وفى صور متعددة فى المحافل الأكاديمية والصحفية والسياسية، كما تظهر عند الحديث عن الثقافة والنقد الفني. وسأحاول هنا وصف أبرز مظاهر الجدل السياسى فى الساحات الثقافية الإسرائيلية محاولاً الوقوف على العنصر المشترك بينها. وسأحاول فى الفصول الثلاثة التالية تتبع التطور الذى حدث فى الجدل بشأن مكانة المرأة فى إسرائيل، وفى الجدل بشأن ما بعد الصهيونية، وفى الجدل بشأن التعليم بصفة عامة ودور مدرسة "قدما" بصفة خاصة. ولابد أن أؤكد هنا أن المسألة تتعلق بالجدل وليس بمحاولة وضع أسس بحثية ثابتة. فأنا لست مؤرخاً للحركة الصهيونية ولا خبيراً فى التعليم ولا خبيراً فى التشريعات التى تقنن حقوق المرأة ولا خبيراً فى الحركة النسائية. وما أسعى إلى القيام به هنا ليس بديلاً للجدل حول أمور محددة بين المتخصصين فى كل مجال من هذه المجالات. ورغم هذا يبدو لى أن المناخ مشحون بروح عامة مشبعة بالجدل الثقافي. وبالطبع لا يمكن التوصل إلى كافة ملامح هذه الروح عند هذه النقطة او تلك من الجدل، ولكن خطوط وملامح هذه الروح تزداد وضوحاً مع الانتقال من مجال إلى آخر. حيث تظهر أبعاد مختلفة لهذه الروح بدرجات مختلفة من الوضوح واليقين فى المجالات الثلاثة التى اخترتها. وسأحاول أن أوضح فى هذا الجزء من الكتاب ما هو هذا المناخ العام الذى أعنيه، ولماذا يمكن ويجب فى تقديرى أن نتجادل مع الافتراضات المطروحة فى هذا المناخ حتى عندما تكون هذه الافتراضات عامة وغامضة. وسأحاول أن أوضح كيف أن هذه الافتراضات العامة والغامضة، بانتشارها بهذه الطريقة تتسبب فى إلحاق

ضرر بالتطبيقات العملية والأهداف العملية التى يمكن رصدها، وذلك عندما يمس الجدل مصالح الجماعات التى يعلن هؤلاء المتحدثين أنهم يتحدثون باسمها. وسيكون هناك قدر من التعميم فى المزاعم التى أطرحها بصفة عامة بسبب النتائج الفعلية والتأثيرات العملية البديهية لهذه المواقف على الواقع وليس بسبب النتائج النظرية لها.

وسأتناول الجانب النظرى فى الفصل الخامس ولكن بعيداً عن القضايا الثلاث الرئيسية التى ستتناولها الفصول التالية. وسيسعى هذا الفصل إلى معالجة ما يبدو لى أنه قلب المشكلة والعلاقة بينه وبين اللغة المستخدمة فى وصفه. وليس فى نيتى أن أرد الجدل إلى أصوله النظرية فى المدارس النقدية الفرنسية والألمانية رغم حتمية الإشارة إلى هذه المدارس. وإنما سأتقيد قدر الإمكان بالجدل بشأن الموقف الأخلاقى للصواب السياسي، وخصوصاً حسبما يعبر عنه الجدل الدائر فى إسرائيل.

الهوامش وتعليقات المترجم:

١- يعتبر جنود المظلات من صفوة جنود الجيش الإسرائيلى الذين ينظر إليهم المجتمع على أنهم من أكثر العناصر تميزاً فيه، وعلى أنهم الدعامة الأساسية التى يعتمد عليها فى تحقيق النصر فى الحروب.

٢- يسعى الكاتب إلى تكريس أفكار عنصرية سائدة فى مجتمعه من خلال اللعب بالألفاظ. فعندما نتحدث عن الأعراق والعناصر البشرية يمكننا أن نقول عن يقين أن لا يوجد عرق أفضل وعرق أسوأ. ولكن هناك اختلاف فحسب. فلا يمكن الزعم بتفوق العرق الآرى على سبيل المثال على العرق الإفريقي، كما لا يمكن قبول الزعم بتفوق العقلية اليهودية على العقليات الأخرى، ولا يمكن قبول فكرة وجود شعب مختار أو مميز عن باقى البشر، وهى الفكرة التى يروج لها بعض الإسرائيليين ويسعون لإقناع العالم بها. أما أن نخلط بين هذا وبين زعم الكاتب بأن هذه المساواة يترتب عليها أن تكون كل الأفكار صحيحة بنفس القدر وأن هناك اختلاف بينها فحسب، فهذه هى المغالطة الواضحة التى تهدف إلى بلبلة فكر القارئ ليتخيل أن الفكرة الأولى أيضاً فيها مغالطة وأن هناك عرق متفوق بالفعل. والقول بأن "أى محاولة لفرض معايير للرقى هى مؤامرة تهدف إلى خلق "هوة" بين طرفين" هو إلقاء للكلام على عواهنه. فلا يوجد معيار للرقى العرقى لأن الأعراق متساوية وإن كان بينها اختلاف. ولا يوجد معيار للرقى الثقافي- وأقصد بها المفهوم الموسع للثقافة الذى يضم أيضاً كافة مظاهر الحياة- لأن الثقافات متساوية وإن كانت متباينة. ولكن هناك معيار للتقدم العلمى والتفوق الدراسى يمكن رصده بسهولة من خلال الإنجازات المادية.

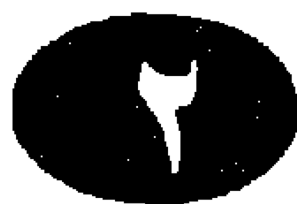
٣- تعد هذه مبالغة من قبل الكاتب فى الدفاع عن الثقافة التى ينتمى إليها، إذ أن أبسط قواعد التبرع بالدم هى فحص الدم الوارد من التبرعات خوفاً من إصابته بأى مرض. وهذا الفحص يجرى لدماء جميع المتبرعين، حتى يتم استبعاد الدم غير الصالح. وكان من الأجدر أن يتم استبعاد الدماء المصابة الواردة من تبرعات أبناء الطائفة الإثيوبية- حتى لو كانت نسبة الإصابة بالإيدز وغيره من الأمراض مرتفعة بينهم- بدلاً من التخلص من كافة دمائهم دون أى فحوص.

٤- يعود الكاتب مرة أخرى إلى الخلط بين المعايير التى ترتبط بالأنماط المقولبة وبين المعايير التى ترتبط بالقدرة على الاستيعاب. فالنظر إلى البدين على أنه قبيح ترجع إلى قالب مسبق يرى أن النحافة أجمل، بينما الواقع أن الأمر إلى حد كبير مجرد اختلاف. وكذلك فإن النظر إلى أزرق العينين أو أبيض البشرة على أنه أجمل قد جاء نتيجة لقوالب فكرية مسبقة. بينما يرتبط تقييم نتائج الاختبارات فى الامتحان بالتراكم المعرفى الذى نجح الطلاب فى تحصيله والذى يتفاوت من طالب إلى آخر نتيجة تفاوت المجهود الذى يبذله كل طالب فى محاولة التحصيل والمذاكرة. وفى كثير من الأحيان يحصل طلبة تشير اختبارات الذكاء إلى انخفاض نسبة ذكائهم على درجات أفضل من طلبة تشير تلك الاختبارات إلى ارتفاع نسبة ذكائهم نتيجة للحرص على الاستذكار والتحصيل. وهذا الخلط المتعمد من جانب الكاتب يهدف على تكريس النظرية العنصرية التى ترى أن البعض خلق أفضل من البعض الآخر، والتى يصيغ معتنقوها المعايير الخاصة بها بما يخدم وجهة نظرهم بالنسبة للطرف الذى يريدون جعله أكثر تفوقاً من الناحية العرقية.

٥- بنفس المنطق الذى يتحدث به الكاتب يمكن أن يصبح القبيح جميلاً والجميل قبيحاً ويمكن أن يصبح العاقل مجنوناً والمجنون عاقلاً إذا قبلنا أن يقوم كل طرف بوضع المعايير الخاصة به وأن يعتبرها ملزمة للآخرين.

٦- تسعى المؤسسات الرسمية الإسرائيلية إلى تكريس فكرة النكبة النازية باعتبارها أحد الأفكار الأساسية التى تسهم فى تشكيل الوعى الجمعى لليهود الإسرائيليين، وبالتالى فإن اليهود الإسرائيليين يسعون إلى ذكر أى إشارة إلى النكبة النازية فى كافة السياقات الممكنة حتى لا يتركوا الفرصة لنسيانها للأجيال المتعاقبة من اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل ولم يخبروا النكبة المذكورة ولم يجربوا بأى طريقة أى نوع من القهر بخلاف القهر الداخلى لطوائف يهودية معينة ولعرب إسرائيل. وهذه النوعية من المقارنات شائعة فى الأدبيات الإسرائيلية.

◆ دراسات ◆



هنا والآن.. عمير بيرتس والحالة الإسرائيلية (الفصل الرابع): حراس الأمن

بقلم: يهوشع سوبول

تواصل إضراب السائقين فى شركة مترو دان للنقل الجماعي، وكانت كل الكلمات التى تُلقى فى فضاء الخيمة الاحتجاجية تحظى بصيحات التأييد من جانب الحاضرين، كما هو الحال فى البرلمان البريطانى عندما يلقى ممثل أحد الأحزاب خطاباً فيُبدى جميع أعضاء البرلمان من نفس الحزب تأييدهم لأقواله بصيحات وتعليقات حماسية. ويواصل المتحدث كلامه فى ظل تأييد زملائه:

– كل ما سنقوله لك هنا لا يساوى ما عانيناه طوال عام كامل. إذا أردت أن تكتب عنا، فأنت لست بحاجة لوضع كتاب، بل عليك أن تؤلف موسوعة عن أمراض المجتمع الإسرائيلي. فالناس هنا لا تنقصهم فقط القدرة على الوفاء بمتطلباتهم لنهاية الشهر، بل لا يعرفون كيف يبدأونه. إن سائق الحافلة فى هذه الدولة ليس مجرد مسئول عن التذاكر والقيادة: إنه مسئول عن سلامة المجتمع. وعن الأمن. فقبل أن تُغلق الباب وتتحرك، بل وقبل أن تتوقف فى محطة وتفتح الباب، يجب أن تتفحص من الذى يقف على هذه المحطة ويرغب فى صعود حافلتك، هل هو راكب حقيقى أم مخرب. فى أى مكان يحدث هذا فى العالم..؟ وإذا صعد الركاب وسرت فى طريقك ولم تنفجر الحافلة، فأنا مسئول ليس فقط عن ركابي، بل أيضا عن العائلات التى تستقل سياراتها الخاصة وتمضى أمامي. يجب أن أكون فى يقظة تامة طوال الساعات التى أجلس فيها على مقعد القيادة، يجب أن أكون هادئاً، ومُبتسماً. لا يجوز أن أكون قلقاً أو عصبياً. ولا يجب أن أرد على أى مكالمات تليفونية لقضاء مصلحة شخصية. وأحياناً تمر أعياد على أبنائى دون يُتاح الوقت لأقضيها معهم. إننى أعمل ١٢ ساعة، ولا أعمل نصف وردية: بل أعمل وردية ونصف، وهذا ما أحصل عليه، ٤٠٠٠ شيكل شهرياً... ثم جاء بيبى نتنياهو، وقال: نقلل المخصصات، ونجبر الجميع على الخروج إلى العمل. من الذي يجبر وهو يتقاضى راتباً مُضحكاً كهذا مع العمل ١٢ ساعة فى اليوم، ووردية ونصف..؟ من الأفضل أن أكون عاطلاً، لأحصل على تأمين الدخل، والقيام ببعض الأعمال الإضافية – فهذا هو مستقبلنا فى دولة إسرائيل، بدلاً من تعريض نفسى لخطر الحوادث، أو تعريض نفسى للخطر مع الركاب، وأن أكون مسئولاً عن حافلة لمدة ١٢ ساعة يومياً...

بعد ٧١ يوماً على بدء الإضراب، أدرك السائقون المضربون أن الحكومة بكامل تشكيلتها فى ذلك الحين، تخدم عن وعى رأس المال وتكره العمال. لقد عبروا على مدى ساعة كاملة عن مشاعر الغضب والمرارة واليأس تجاه الدولة ومؤسساتها. وكلما استمر الحوار، يتضح أكثر فأكثر أن هؤلاء الناس يستشعرون أنهم قد أدوا ما عليهم من واجبات تجاه الدولة بينما الدولة لم تفِ بواجبها نحوهم كمواطنين وبشر. وعلى الرغم من ذلك كان ما يزال لديهم فى هذه المرحلة ثقة فى القضاء وأمل فى أن المحكمة ستعمل فى النهاية على منع تشغيل حافلات جُلبت من الخارج إلى هنا لكسر الإضراب. فالمحكمة هى الجهة الأخيرة من مؤسسات الدولة التى لم تشعر هؤلاء الناس بخيبة الأمل فى دفاعهم عن مصدر رزقهم وعن كرامتهم وحقهم كعمال فى التوقيع مع أصحاب العمل على اتفاق جماعي. فإذا تخلت عنهم المحكمة أيضاً وخانتهم، فما الذى يُبدد يأسهم..؟

ولماذا تتلكأ المحكمة فى إصدار حكم يُلزم الشركة بالتوقيع مع عمالها على اتفاق جماعى يحفظ لهم حقوقهم أمام

استبداد الإدارة..؟ ولماذا لا توقف على الفور محاولة كسر الإضراب عن طريق مأجورين وباستخدام حافلات جُلبت من الخارج..؟ ولماذا لا تأمر وزارة النقل بالتوقف فوراً عن دعم كسر الإضراب..؟ ولماذا فى هذا الصراع بين أصحاب راس المال الذين يسعون إلى مضاعفة أرباحهم وبين العمال الذين يدافعون عن حقهم فى العيش حياة كريمة من عملهم، تميل المحكمة إلى جانب رأس المال وتتجاهل الفرد العامل..؟

الإجابة عن هذه الأسئلة أنه فى دولة إسرائيل يُقر القانون الحق المطلق فى التملك، وفى المقابل يُقر القانون أيضاً حق رأس المال فى جنى الحد الأقصى من الربح من خلال قدرته على شراء العمالة بأقل ما يمكنه عرضه من ثمن وأن يبيع ما تنتجه هذه العمالة لجمهور المستهلكين بأعلى سعر يستطيع تحقيقه. لأن هذا هو قانون السوق الذى تقدمه السياسة الاقتصادية الحالية وتحاول فرضه كمبدأ اقتصادى أعلى ينصاع له الجميع. من جانب آخر لا يوجد فى دولة إسرائيل أى قانون يُقر بحق العمال فى ممارسة العمل النقابى والتزام صاحب العمل بالتوقيع مع العاملين لديه على اتفاق جماعى يحظر عليه تشغيل أيدى عاملة براتب أقل من مما يقر دفعه الاتفاق الجماعى مع عماله النقابيين. ويسرى هذا الأمر على سائقى الحافلات كما يسرى على الوظائف الإدارية فى الجامعات، وعلى الجارسونات فى المطاعم وموظفى الاستقبال فى المجالات المختلفة. وليس فى إسرائيل قانون يحظر كسر المقابل المادى للعمل والإضرار به إلى الحد الذى يصل به إلى معدلات مجحفة. فالأجر المجحف هو أجر العمل الذى يلقى بالعامل إلى فقر مُدقع، والفقر المدقع هو ما يمنع الفرد من تلبية متطلباته المادية والمعنوية.

والمتطلبات المادية سهلة نسبياً فيما يمكن تسميته الحد الأدنى للأجر. أما المتطلبات المعنوية، فى مقابل ذلك، أصعب فى تعريفها لكن ذلك ليس مستحيلاً. وإذا كنا نريد القيام بذلك فعندما عرضت مؤخراً أمام المحكمة العليا الالتماس لربط حساب الحد الأدنى للأجر بقانون يحترم الإنسان وحريته ليمنع دفع الفرد لهاوية الفقر لأن ذلك بمثابة مساس بكرامته، تراجعت المحكمة عن إصدار حكم قوى فى هذا الشأن، رغم أنها لم تعترض على الاعتراف بأنه موضوع عادل. وبناءً على ذلك، يمكن القول إنه إذا كان الموضوع عادلاً فلا شك أنه مشروع، وإذا كان مشروعا – فكيف يمكن تصديق أن الكنيست الإسرائيلى لم يكلف نفسه حتى اليوم إعطاء رأيه فى مسألة جوهرية بهذا الشكل وتتطلب قانوناً كان يجب أن يُسن مع إنشاء الدولة ويتحدد فى وثيقة استقلالها كقانون أساسى: كرامة الفرد وحريته.

ولو كان المشرع الإسرائيلى أكثر دراية بمصادر الثقافة العبرية لعرف أن النص التوراتى (يشعياهو ٦٦/ ٢) يعنى فى أبسط معانيه أن من يتسبب فى إفقار إنسان، فكأنما يُميته وكما يقول لنا فصل النذور من التلمود "الفقير لا قيمة له". ومن هذين المصدرين كان يجدُر بالكنيست الإسرائيلى أن يضع قانوناً يحدد فيه أن "التسبب فى الإفقار يُعتبر تسبباً فى التشوه النفسى (و/أو) فى الإماتة وعقوبتها فى كل الأحوال الحبس للمُتسبب فى الإفقار عمداً، وفى كل الأحوال للمُتسبب فى الإفقار بالإهمال الجسيم."

الكثير من مُشرعينا يُسيئون إلى اسم الدولة اليهودية طالما أنهم يتقاعسون عن سن القوانين التى تُدين كل مُتسبب فى الفقر، وطالما يمتنعون عن وضع قانون أساسى يُلزم الدولة بالعمل على توفير عمل لكل طالب عمل ويضمن حد أدنى معقول من الأجر لكل عامل. والادعاء بأن ميزانية الدولة لا تسمح بالتمويل المطلوب لذلك، لا محل له إلا فى إطار التلاعب بالألفاظ.

وقد واصل الهستدروت دعم المُضربين مادياً وقانونياً حتى نهاية الإضراب الذى حقق من خلاله العمال رفعاً فى رواتبهم بنسبة ٨٪ والاعتراف بحقهم فى انتخاب لجنة تمثلهم. وبالتالى لم يكن ذلك دعماً للجان العمالية الكبرى بل كان دعماً غير مباشر لنضال مجموعة من العمال الذين ليس لديهم من يدافع عنهم.

◆ إنقاذ أماكن عمل:

"كور عوف" هو سلخانة طيور ومصنع لتجهيز وتغليف لحوم الطيور. وقد أُنشئ المصنع فى خمسينات القرن الماضى ليوفر فرص عمل لسكان سديروت، الذين كان تعدادهم فى ذلك العهد البعيد حوالى خمسة آلاف نسمة. وحتى عام ٢٠٠٠ كان المصنع يعود بالمشاركة إلى ٢٤ جهة من المنطقة فى إطار الملكية المشتركة لمشروعات النقب.

– يقول دافيد كوهين مدير التسويق وعضو لجنة العاملين الذى يعمل فى المصنع منذ السبعينات، كان العمل يدور على مدى خمسين عاماً بدون أى مشاكل، حتى صباح أحد الأيام منذ خمس سنوات، بدون سابق إنذار أفلس المصنع. كان هذا الأمر بالنسبة لنا نحن العمال بمثابة زلزال. لقد كنا نعتقد أننا نعمل فى أكثر الأماكن ضماناً فى العالم.

– أعربت عن دهشتى قائلا، أكثر الأماكن ضماناً فى العالم..؟ لأننى عندما فكرت فى الأمور برؤية مجردة وجدت أنها تختلف قليلاً، لكن دافيد كوهين قطع تفكيرى المحلق هذا.

– عندما تعمل فى مصنع خاص، فأنت تأخذ فى الاعتبار أن صاحب المصنع يمكن أن يُعلن إفلاسه وتجد نفسك بين عشية وضُحاها بلا عمل وبلا تعويضات. وكنا نعتقد أن ذلك لن يحدث أبداً، لأن المصنع يعود إلى ٢٤ جهة. واعتقدنا أن المصنع لو تعرض لصعوبات، فإنهم سيحلونها. ولم يرد على ذهننا احتمال أن ينتهى كل شيء بمأساة، وبلا

تعويضات.

- وهذا ما حدث..؟

- دعانا ممثلو الأربع والعشرين جهة المالكة، قبل إعلان الإفلاس بيوم واحد إلى أحد المستعمرات فى المنطقة، وقالوا لنا إن الوضع كارثى ويريدون مساعدة العمال.

- سألنا: وما هى المساعدة التى تطلبونها منا..؟

- فقالوا لنا: سنرتب لكم حافلات وتذهبون غداً إلى القدس لتطلبوا المساعدة من أى لجنة تابعة للكنيست.

فى صباح اليوم التالى استقل كل عمال المصنع الحافلات وذهبنا إلى القدس. وعندما ذهبنا إلى منطقة كريات جات اتصل بنا عمير بيرتس وسألنى:

- دافيد أين أنت..؟

قلت: اسمع، إننى بصحبة جميع العمال فى الطريق إلى القدس، فى محاولة للتظاهر.

وعندئذ قال لى عمير:

- لا. لا. دافيد أوقف الباصات، عليك بالدوران والعودة فوراً إلى المصنع، لأنهم خدعوكم.

- خدعونا، ماذا يعنى ذلك..؟

- أنصت إلىّ، لقد أعلنوا إفلاسهم وتفكيك مجموعة الشركاء بالفعل ليلة أمس. عليكم بالعودة سريعاً إلى المصنع وتمسكوا بكل شيء فيه، حتى لا يقومون بتفكيكه فى غفلة منكم. افعلوا ذلك بسرعة. يوجد فى المصنع مخازن بها كميات كبيرة من اللحم المجمد. أغلقوا فوراً هذه المخازن، فربما تكون هناك شاحنات فى الطريق لنقل ما بها.

قمنا بالدوران فوراً، وعدنا إلى المصنع وأغلقنا كل شيء. وأتضح أن عمير، بوسائله الخاصة، لا أعرف ما هى حتى الآن، ولم أفهم حتى اليوم، ربما لديه جهاز استخبارات، ولا أدرى مع من يعمل، فمن قنوات سرية حصل على معلومات بأنهم فى الثانية عشرة مساءً ذهبوا إلى قاض مناوب ما فى محكمة ما. فقام عمير بيرتس، دون أن يزعجنا فى ساعات الليل ودون أن يورطنا فى شيء، باستقدام محامى فى الليلة ذاتها. ليس بمقدوره وقف إشهار الإفلاس، ولكن عندما وصل الأمر إلى حل النقابة قال: انتظروا لحظة. وأخرج أمر إيقاف هذا الإجراء من المحكمة، وبالتالى كان عمير موجوداً فى اللحظة المناسبة. وفى الوقت الذى كنا فيه هنا كان عمير بيرتس قادماً من القدس، عدنا وأغلقنا كل المنطقة. وعندما أقول كل المنطقة أعنى بوابة النقب عموماً. وطلبنا أولاً: مكان عمل، ثانياً: عندما أدركنا أنهم أفلسوا، أدركنا أن تعويضاتنا أيضاً قد ذهبت أدراج الرياح. وأود أن تفهم أننى عندما أقول تعويضات أن هناك عمال بدأوا العمل فى الخمسينات. يجب أن تدرك أنهم قد بدأوا فى عز شبابهم، بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، عملوا هنا حتى سن التقاعد. وهناك من كانوا على وشك التقاعد. أناس يعولون أسر وأبناء. لم يكن لديهم ما يدعو للاشتراك فى وعاء ادخار أو أى صندوق.

وسعى عمير فوراً إلى مقابلتنا بجليلا أورونشتاين المحامية التى مثلتنا. وبالتوازى أخذ يبحث عن بند أو فقرة مؤثرة تستخدم فى استمرار تشغيل المصنع. وعثر على المحامى برجرزون، وأخذ الاثنان يعملان سوياً.

ولكن كانت هناك مشكلة كبيرة: فإذا كان المصنع قد أفلس، فكيف يمكن تشغيله..؟ كان عليه أن يجد أمرين: أ. شخص ما يوافق على تشغيل المصنع، ب. التمويل.

ووصل خبراء من وزارة المالية، وكانت النتيجة واضحة: وزارة المالية لا تعطى قرشاً لتخسره. فلا أمل فى هذا المصنع. لكن نحن لم نيأس. وعندما أقول نحن أقصد من كان دليلنا ولم يفارقنا طوال الطريق وهو بالطبع عمير بيرتس. إننا لسنا خبراء فى هذا المجال. لكن عمير كان واثقاً أن هذا المصنع أمامه فرصة ليُعاد تشغيله، بالرغم من رأى خبراء وزارة المالية. تعرف عمير على المصنع عن قرب، وتعرف على الأفراد الذين عملوا هنا، ووضع فيه كل ثقله.

- ماذا يعنى كل ثقله..؟

- قال لوزارة المالية: هناك أمل كبير لهذا المصنع. المصنع يعرف كيف يعمل، وإنه سيعمل ولن يُغلق. لكن الوزارة ليس لديها أموال..؟ أنا كهستدروت، يمكننى أن أشارك من صندوقى المتواضع، إن لم أكن مخطئاً بمليونى شيكل من صندوق التنمية التابع للهستدروت، لا أعرف من أين، وبالطبع طلب من وزارة المالية أربعة ملايين شيكل. حصيلة ذلك هى ستة مليون شيكل. وهذا المبلغ هو قوة الدفع لتحريك المصنع. لكن الوزارة لم توافق. قلنا لأفراهام شوحاط وزير المالية وقتها، إن هذا المصنع يعول ٢٥٠ أسرة. إنهم عمال ليست لديهم حرفة، وهم عمال لا تسمح لهم أعمارهم بأن توفر لهم أية جهة فرصة عمل أخرى تستوعبهم. أنتم بذلك تقولون ل ٢٥٠ عامل: أنتم مفصولون. اذهبوا إلى مكان تصل البطالة فيه أيضاً إلى عنان السماء. فقلنا للوزارة إذن عليكم أن تخوضوا التجربة معنا. وكان عمير معنا طوال الوقت.

أية تجربة..؟ لنفرض أن هؤلاء العمال تركوا عملهم، ٢٥٠ مضروباً فى بدلات البطالة وضمان الدخل فى نصف عام يعادل المبلغ الذى يطلبه بيرتس، أربعة ملايين شيكل. فهموا ذلك ووافقوا على إعطاء المبلغ. وبدأ عمير البحث عن شخص ما يوافق على تشغيل المصنع وبعد عمليات بحث وجد "شركة عوف تانا المحدودة للصناعات" التى وافقت على المجيء، وتشغيل هذا المصنع بالتعاون مع الهستدروت لفترة تجريبية مدتها عامان. عملوا لمدة عامين بهذه الأموال ووجدوا أن المصنع يعمل جيداً، ولديه القدرة على الإنتاج. ووجدوا أن منتجاتنا تباع بشكل جيد داخل إسرائيل وليست هناك مشكلة فى تشغيل المجزر. وأتضح أن المشكلة إدارية فحسب. وبعد عامين عرض المصفى القضائى المصنع للبيع، ومن اشترى هذا المصنع هم الذين قاموا بتشغيله على مدى عامى الفترة التجريبية، "عوف تانا". ومما أسعدنا أن هناك حصة تم شراؤها باتفاق عمل، مع ضمان خمس سنوات عمل لكل من كانوا يعملون فى المصنع، وبالطبع حصلنا تقريباً على جميع التعويضات التى كانت مستحقة، التعويضات المفقودة.

أخذنى دافيد كوهن إلى جولة فى المصنع. دخلنا قاعة لا يتحرك فيها الهواء وسط رائحة مُقرفة، برودة شديدة ورائحة لحم ودم. وحول القاعة ثبتت سلخانة تعمل ومن ورائها مائدة يقف ورائها العاملون والعاملات بآلات تقطيع حادة فى أيديهم. وأمام أعين العمال يدور سير طويل معلق حول القاعة، ومن هذا السير تتدلى الطيور المذبوحة. ويلتقط العمال والعاملات بأيديهم ذات القفازات البيضاء الملوثة بالدماء، يلتقطون الطيور من السير الدوار، وينظفونها بدقة، ويقطعونها ويضعون الأجزاء فى عبوات بلاستيكية. إنه عمل شاق وليس سهلاً.

وكان دافيد كوهن يرافق جولة الطيور هذه بحديثه المرتب والهادئ:

– لقد رأيت، لقد كان العمال عند حسن الظن بهم، وأصبح هذا المصنع يعمل ويعول الأسر والناس هنا يشعرون بالسكينة. هناك اتفاق عمل محترم. نحصل على رواتبنا ومستمرين فى العمل خمس سنوات، ويعود الفضل فى هذا إلى الهستدروت وإلى رئيسه، لأنه بدونه، أقول لك، إن ٢٥٠ أسرة – أى ألف نفس – كانت ستنهار حياتهم وكانوا سيدخلون فى دائرة البطالة، ولا أدرى كم كانت ستنفق دولة إسرائيل على إعانات البطالة ولا أدرى كم كانت ستتكلف نظير العلاجات النفسية لهؤلاء ولا أدرى كم طفلاً ما كان سيحصل على الحد الأدنى من احتياجاته مثل أدوات الكتابة أو وجبة ساخنة، وفى الواقع كم أتأثر فى كل مرة أذكر فيها هذا الكلام، يجب تقديم الشكر لشخص واحد على مشاعره وعلى حبه للعمال ولهؤلاء الناس البسطاء. وأكثر ما يحزننى فى هذا الموضوع ما تذكره وسائل الإعلام من أنه لا يهتم سوى باللجان العمالية القوية والكبيرة.

أنا أريد أن أسأل عمير بيرتس من أين يأتى بهذه القوة للنضال بصلابة من أجل إعادة تشغيل مصانع فاشلة يريد أصحابها التخلى عنها. يفكر عمير لحظة وتتطرق ذاكرته إلى أيام الطفولة البعيدة، التى لا تنسى.

◆ بيجين ملك استخدام الرموز البسيطة:

يثير تحليل عمير بيرتس فكرة الصراع القائم لدى أناس يعملون يُشيدون بأناس نجوا من دائرة العمل وتحولوا إلى رجال أعمال، أو على الأقل إلى مُدراء. لكن هذا لا يُفسر حتى الآن التصويت الكبير من الطبقات المطحونة لأحزاب اليمين التى تسببت فى أزماتهم. فهناك هوس جماعى يحتاج إلى تفسير. هل هناك ظاهرة كراهية ذاتية من المقهورين ممن كان يُطلق عليهم ذات مرة "طبقة العمال"..؟ أم ربما إحدى نتائج الأزمة لدى الأعشار(يقسم الخبراء مستويات العيش غلى عشرة أقسام) السفلى هى الاحتقار الذى يبدأ الشخص المطحون يهمس به لنفسه، احتقار يمنعه من التوافق بالذات مع الناجحين من العُشر الأعلى الذين "فعلوا ذلك"..؟ وبكلمات بسيطة: هل نجح أحد فى فهم التحول المتواصل فى المجتمع الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٧ .؟ هل كان هناك استخدام ديماجوجى وماكر أتقن بيجين القيام به بإشارات بسيطة وواضحة من السهل جداً فهمها بل والأكثر من السهل التعامل معها..؟

ويواصل عمير بيرتس الاسترسال:

– لقد نجح بيجين بكل مهارة فى تقديم الحركة الكيبوتسية كرمز لحكم الماباى كرمز لنقيض ما يسمى جماهير الشعب. فما الذى صنعه بيجين..؟ قال: يا جماعة، كل الموارد، وكل المزايا مُسخرة لأعضاء الكيبوتسات هؤلاء. إنهم ثلاثون أو أربعون أسرة لديهم حمام سباحة، فماذا لديكم..؟

– كيف أن تسخير كل الموارد وكل المزايا تحت حكم الليكود للمستعمرين لا يثير أى رد فعل مشابه..؟

– ولم تنجح نحن فى تحقيق ربع هذا مع المستعمرين. لأنه لو لم يكن لدى المستعمرين أى غطاء شعبى ما كانوا ليصمدوا فى صراعهم أسبوعاً واحداً. وعندما انهارت الحركة الكيبوتسية كانت هناك شماتة كبيرة من جانب مختلف الجماعات. وفى مقابل ذلك عندما فقد المستعمرون حلمهم، فإن الكثيرين ممن لم ينتموا إلى قطاع المستعمرين شعروا أنهم أيضاً فقدوا شيئاً ما، رغم أن الاستثمارات فى المستعمرات قد أضرتهم اقتصادياً بشكل أو بآخر. ونفس الجزء المظلوم من السكان لم ينجح ذهنياً ولا عاطفياً فى ربط نفسه بحقيقة أن إخلاء المستعمرات الآن كان أمله بالفعل.

ويُضيف عمير:

– فى مقابلة إذاعية مع آفى إيتام قلت له: عفوا، عندما تتوجه البلدوزرات غدا إلى نيتساريم، فإنه على سكان المدن الجديدة أن يفهموا أن تعليم أبنائهم قد دُفن هناك، وهناك دُفنت رفاهيتهم. فقد أنفقت أموال باهظة على المستعمرات على مدى سنوات كانت أهملت فيها الضواحى ووصلت إلى حد الفقر. فالأموال التى كانت كفيلة برفع مستوى الضواحى تم استثمارها فى المستعمرات. والآن عندما يتم إخلاؤكم من هناك، تعالوا على الأقل لتسكن معي. ثم ماذا تفعل الحكومة..؟ تذهب لتبنى حى الفيلات على البحر.

– فى انتخابات السلطات المحلية عام ١٩٨٣، عندما فشل اليسار فى غالبية المدن الجديدة إن لم يكن فيها جميعاً، جئت أنت على رأس قائمة المعراخ وانتخبت لرئاسة المجلس المحلى فى سديروت.

– نعم، عندما انتخبت رئيساً للمجلس فى سديروت حدثت ضجة كبيرة فى إسرائيل. لقد انتُخب رجل يسارى فى سديروت. فى تلك الأيام إذا قلت إنك تمثل المعراخ ، فأنت تقريباً تعرض حياتك للخطر.

وأصل إلى مقابلة أجراها معى دان مرجليت فى برامجه "موساف هاموسافيم" أو (ملحق الملاحق) بالقناة الثانية. وكان من المعتاد أن يتناول ملحق نهاية الأسبوع ما يقوله ضيف هذا البرنامج. وكان دان مرجليت دائما ما يصحب معه مذيع شرف. وفى المقابلة الخاصة بى أحضر معه دان مريدور، الذى كان فى هذا التوقيت هو النجم الساطع لليكود، وكان سكرتير الحكومة...

كنت ضيف المقابلة التى بدأها مريدور بالقول: قل لي، كيف أن مغربياً كان والداه يعيشان فقراء وهو نفسه يعيش فى فقر، يمكن أن يصبح من الذين يُصوتون للمعراخ..؟

فقلت له: شوف، إذا أمكنك أن تفسر لى كيف يُصوت أشكنازى وُلد وفى فمه ملعقة ذهبية لليكود، سيكون عندى ما أبرر به تصويت المغربى الذى نشأ فقيراً للمعراخ. المشكلة أنك تعتقد تماماً أننى يجب أن أظل رهن حظيرة عاطفية مُسوّرة وأنت قررت أن الأشكناز لهم الحق فى التفكير والاختيار بين الليكود والعمل وأى حزب يشاءون. ولكنك تحرمنى من هذا الأمر الأساسي. لقد قررت بالفعل أنه يجب على أن أظل انتظرك كل أربع سنوات لأصوت لك. إنك حتى لا تسمح لى بالتفكير... اسمع... عندما قررت أن أخوض مجال السياسة، ذهبت إلى أبى وسألته: هل من المهم جداً لك أن استمر فى هذا المجال حتى أنتقم لكرامتك المفقودة منذ الخمسينات، أم لكى أهتم بمستقبل حفيدك..؟ لقد أعفانى أبى من رحلة الانتقام هذه التى لن تنتهى من أجل كرامتنا المفقودة منذ الخمسينات. وقال لى أبى: عمير، دعك من كرامتنا المفقودة منذ الخمسينات، واهتم بمستقبل أبنائك...

◆ الاستماع إلى عرب إسرائيل:

تعد الأقلية القومية هى الأداة الأكثر حساسية لقياس معدل الضغط الذى يختزن داخل المجتمع والتنبؤ بالعاصفة التى تقترب. وكان اليهود الذين عاشوا فى مختلف أنحاء الشتات هم دائماً أول من يستشعر بتيارات الأعماق وبالجذوة التى تتجمع من تحت الأرض وتنذر بحدوث انفجار بركانى ينشر الدمار والخراب. فقبل مائة عام من ظهور النازية فى ألمانيا أستشعر رجل الفواجع التى سيُسببها للإنسانية ظهور أيديولوجيا عنصرية تزكى حرباً عرقية مرعبة، واستنتج من ذلك أن اليهود يجب عليهم مغادرة المنفى والعودة إلى أرض إسرائيل حتى يجددوا فيها وجودهم القومى ويُقيموا فيها مستعمرات تعاونية. وقد طور هذه الأفكار فى كتابه "روما والقدس". وعندما وقع الكتاب فى يدى هرتسل بعد انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول، اندهش عند اكتشف أن "هذا الرجل، موشيه هس، قد قال كل شيء قبلنا بخمسين عاماً".

لقد عبر عن الفزع الذى انتابه عندما كان يفكر فيما سيحدث إذا ما استيقظت ألمانيا من سُباتها: "يجب عليكم أن تشعروا بالفزع من ألمانيا الحرة أكثر من الحلف المقدس كله". هكذا حذر أصدقائه الفرنسيين قبل قرن بالضبط من وصول هتلر إلى الحكم. ويمكن أيضاً التذكير فى هذا السياق بدان بار بروخوف الذى انتابه الخوف قبل كارثة النازى بعشرات السنين من أن "الأرض فى أوربا تشتعل تحت أقدامنا". بينما يعلمنا الفيلسوف اليهودى الفرنسى عمانويل لويتز كيفية الإنصات للآخر حتى نعرف من نحن وما هى ماهيتنا من الناحية الأخلاقية.

وقد أخذت بكلام لويتز، وفى استراحة بين محاضرتين فى جامعة حيفا، وبين رشفتين من القهوة بالحليب، سألت طالباً عربياً، من الفرقة الثالثة ويهوى التمثيل، إذا كان يشعر أنه إسرائيلي، فقال لي...

– بالطبع، لماذا تسأل..؟

– أكتب شيئاً ما.

– إذن لا تذكرنى بالاسم.

– لماذا..؟

- أشعر بحرية أكثر فى الرد عليك مُتقمصاً شخصية من مسرحية ما.
- وما هى الشخصية التى تريد أن تتقمصها لترد على السؤال..؟
- شايلوك، ويضحك، ليس الشخصية الأصلية، اتفقنا..؟
- هذا يتوقف على مدى إجادتك فى أداء الدور، كنت أرد عليه وأنا أفكر طبعاً فى المونولوج الشهير لشايلوك من الفصل الثالث، لكن شايلوك الجليل فاجأني:
- أنت ترى القانون يوضع أمام عينيك، وهو يترجم ويُردد بشكل غريب كلمات بورشيا(١) فى مشهد المحاكمة، وأنا أُطابق الأصل الإنجليزي:
"you will see the law in act"
وأضاف على الفور:
- إنها أحب جملة لدى فى المسرحية.
وسألت عن السبب، فقاله لى بابتسامة مُرة:
- فى كل مرة نتجرأ ونطالب بحق كفله لنا القانون، فإنكم تُغيرون القانون دون أدنى خجل أمام أعيننا.
فعُدت إلى سؤالى الأول...
- إذن لماذا قلت أنك تشعر بأنك إسرائيلي..؟ فكان رده
- أنا إسرائيلى أكثر من الإسرائيلي.
ومرة أخرى أسأل عن السبب، ويواصل الرد على سؤالا بسؤال، وأنا أقول لنفسى إنه يكاد بالفعل أن يكون يهودياً أكثر من اليهودي، ويسألني...
- ما هو نظام الحكم فى إسرائيل..؟
- وما هو..؟ أحاول أن أعيد إليه الكرة، فيتلقفها:
- "وسطقراطية".
- هل يمكن أن توضح أكثر..؟
- بكل سرور.
استمر فى مزاحه معى بهذه الطريقة الارتجالية على كوب من القهوة بالحليب أمام منظر طبيعى للخليج ووادى زفولون يظهر من النافذة:
- فى إسرائيل ترتبط حقوقك بالوسط السكانى الذى تنتمى إليه. فإذا كنت تنتمى للوسط الحريدي، فأنت معفى من الخدمة العسكرية وتحصل على تأييد الدولة على ألا تعمل شيئاً. وإذا كنت تنتمى إلى الوسط الاستيطاني، فيحق لك أن تقتلع أشجار الزيتون وتسمم الأغنام والدولة تعطيك سكناً مجانياً وتنقلك كل بضعة سنوات على حسابها من مكان إلى آخر. وإذا كنت تنتمى إلى وسط المهاجرين فإنك تحصل على سلة الاستيعاب، وإذا كنت تنتمى إلى الوسط العربى فيحق لك أن تحلم بيوم تتوقف فيه إسرائيل عن كونها وسطقراطية أو ديموقراطية حسب الوسط السكانى وأن تصبح ديموقراطية بحق.
- أليست لديك ثقة فى أن يحدث ذلك..؟
ولما رأى انطباع اليأس على وجهي، حاول تهدئتي:
- لا تحزن. هناك ما يشير إلى تحسن فى العلاقات بين الأوساط المختلفة. أولاً اليهود مستعدون لمعرفة أن العرب حقيقة واقعة هنا، لذلك فقد غيّروا موقفهم من العرب. لا أقول إنهم يحبون ذلك، لكنهم يعتبرون العرب حقيقة موجودة، سواء فى الضفة أو داخل إسرائيل. وهذا يعد بحد ذاته تقدماً بالنسبة للماضي. ولكن طالما يقول اليهود إنهم يريدون دولة إسرائيل يهودية وديموقراطية، فهذا يعنى فى الواقع أنهم يريدون أن تبقى إسرائيل وسطقراطية (ديموقراطية حسب الوسط السكانى الذى تنتمى إليه). والوسطقراطية لا مستقبل لها. ويمكن أن يحدث ذلك فقط استناداً إلى القوة. وما تفرضه بالقوة يجب أن يتفتت، مثل يوغوسلافيا. وإذا سألتني، وسألت الدروز والعرب المسلمين والمسيحيين - فإنهم يريدون إلغاء الوسطقراطية، يريدون المجتمع الإسرائيلي، يريدون أن تكون الدولة ببساطة دولة ديموقراطية، بالنسبة لهم جميعاً. بدون تمييز بين الأوساط السكانية، وبدون وسطقراطية.
- وما الذى يمكن عمله حتى نصل إلى هذا الوضع عملياً..؟
- إلغاء التمييز بين القطاعات أو الأوساط السكانية. المساواة فى الظروف. نفس التعليم ونفس الدراسات الجامعية والعليا، ونفس فرص العمل والإسكان. إعطاء الجميع حقوق مواطنة متساوية. ووضع قانون أساسى ضد التمييز. إننى لست مُضطراً كل مرة لمواجهة تعديل جديد ما يصدُر فقط ليمنعنى من الحصول ما كفله لى القانون،

وأسال ساخراً مثل شايلوك في عبارته:"ماذا، هل هذا هو القانون..؟".

نفس التطلع ونفس الاستعداد ليكونوا جزءً من هوية إسرائيلية جديدة لا تخضع للتصنيف السكاني تردد في حواراتي مع طلاب وطالبات عربيات في جامعة حيفا وفي التخنيون (معهد العلوم التطبيقية). إنك تسمع من كثيرين أن المجتمع الإسرائيلي يُهدر ثروة بشرية مهمة وتستطيع وترغب في المشاركة في كل مجالات الصناعة والاقتصاد والخدمات، لكن الأبواب مغلقة أمامهم في مجالات كثيرة ومختلفة، وذلك بدعوى التصنيف الأمني وفي كل حالات خيانة الأمانة والتجسس وتسريب معلومات سرية لدولة عظمى أجنبية التي كشفها الجهاز الأمني كانت تتعلق بعاملين وعلماء يهود، هذا ما قالته لي طالبة عربية تدرس الرياضيات في المعهد العالي الهندسي. وأضافت: إذا كانت الدولة تعطي الثقة الكاملة للعرب من خريجي الأقسام العلمية، لثبت أنهم جديرون بالثقة مثل نظرائهم اليهود، ومن الصعب تصور مدى التغير الذي كان يمكن أن يحدث في علاقة مواطني إسرائيل العرب مع الدولة.

وسألتها إذا كان يمكن أن تنتقل للعيش في فلسطين لو قامت دولة فلسطينية. ففكرت للحظة ثم فاجأتني بالرد: "يمكنني أن أتصور نفسي أعمل هناك، ولكنني لا أتصور نفسي مُتزوجة من رجل يطلب مني أن أغير نمط حياتي الحر.

لقد سمعت من خلال هذا الرد ما لم تقله الطالبة: لن أتنازل عن نمط حياتي الإسرائيلي.

هذا التواصل، والاهتمام والقلق حول ما ينتاب المجتمع الإسرائيلي، ليست سمة تميز فقط "الجيل الصاعد" (مواطنو إسرائيل العرب الذين نشأوا في التسعينات). بل أبدى آباؤهم أيضاً شعوراً نقدياً حاداً ويحزنهم مستقبل ومصير إسرائيل، التي هي وطنهم، وتسمع منهم دون أدنى قدر من التهكم ما أعلنه من قبل أيهود مينور "ليس لي وطن آخر".

– يقول حسيب عبود من شفا عمرو، عندما أنظر إلى الوضع الحالي في إسرائيل وأقارنه بالوضع قبل عشر سنوات أو أكثر، أرى أن العقلية الإسرائيلية اليهودية قد تغيرت من النقيض إلى النقيض. كان اليهود قبل قيام الدولة وفي بداية قيامها لديهم أيديولوجيا محددة، وكانت لديهم عقيدة محددة، وكانت لهم وجهة نظر، تدعو إلى بذل كل الجهد لتنمية وتطوير دولة تتأسس على مبادئ اشتراكية اجتماعية. لقد نظروا إلى الإنسان كإنسان. ولكنهم بمرور السنين استبدلوا هذه الأيدولوجيا بالمصالح الشخصية. فكل المجتمع الإسرائيلي اليوم يمارس حياته من خلال مصلحة شخصية ضيقة ومناهضة للاشتراكية. حتى وصلنا إلى حالة يُسمح فيها بدهس جميع المبادئ.

– وما الذي أدى إلى ذلك في رأيك..؟

– إنها القيادة السياسية الإسرائيلية.

– هل لديك تفصيلات في هذا الشأن..؟

– القيادة السياسية الإسرائيلية اليوم تدوس القانون، لا تعترف بالمحكمة، ويعود – عبود – إلى الأسلوب الذي لجأ إليه الطالب العربي من قسم المسرح الذي اختار شخصية "شايلوك". إنني أشعر اليوم أن المستوى السياسي يؤثر على كل شيء في الدولة، ويضيف حسيب عبود: عندما تنطمس هذه المعالم الفارقة في المجتمع الإسرائيلي فإنني كعضو في هذا المجتمع أشعر بأن هناك من الشرعية ما يتوفر لي أنا أيضا لخرق القانون. إنني انظر إلى قيادتنا السياسية، وأرى كيف أنها تقود الدولة إلى هدف مُحدد ولا يهمها الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمجتمع كله. وأنا انظر اليوم الجريمة التي تتزايد يوماً بعد يوم. أنت ترى اليوم كيف أن الإنسان بسهولة يمكن أن يستل سكيناً. فأنت لا تستطيع اليوم في شفا عمرو أن تترك منزلك مفتوحاً. وإذا فعلت ذلك فهو لا محالة مُعرض للسرقة.

– من أين يأتي العنف الذي تتحدث عنه..؟

– حماس! من الذي صنعها..؟ جميع الحركات الأصولية، ما الذي أوجدها، وما الذي دفع في هذا الاتجاه إنها سياسة الحكومة الإسرائيلية. عندما تقسم المجتمع إلى طوائف وجماعات، وتضع لكل طائفة صغيرة قانون مختلف، فهذا يعني عدم وجود أي قانون. لماذا أجدني مضطرا للنظر إلى نفسي وكأني مسيحي، أو إليك كيهودي أو إليك كمسلم..؟ لماذا..؟ لماذا لا نصل إلى مجتمع واحد متوحد. فكل واحد حسب كفاءته... إنني أرى ما يحدث في المجتمع الإسرائيلي وما يحدث أيضاً من حولنا. فإذا نظرت كذلك إلى الأنظمة العربية الحاكمة، إلى الإيرانيين، وإلى الثورة الإيرانية... لقد أثر كل هذا في المجتمع الإسرائيلي.

– وكيف ترى هذه الصلة..؟

◆ انتفاضة في الجليل:

– قال محدثي حسيب عبود، لقد تركت أثرها عن طريق التلفزيون. في البداية كانت الحركات الدينية تعمل تحت الأرض. لم يسمع عنهم أحد ولم يكن أحد يجرؤ على الخروج على الدولة بهذا الشكل. أما الآن فكل شيء مفتوح.

جميع الحركات تطورت وخرجت لتعمل فى العلن. الأمر الذى أثر أيضاً على الوضع الاقتصادي. بينما السياسة الاقتصادية الإسرائيلية لم تنظر بعناية إلى الإنسان. واليوم غالبية الشباب العرب يريدون التعلم. ولكن هناك الكثير من الأشخاص خريجى الجامعات لا يجدون عملاً. كل الأبواب مغلقة فى وجوههم. هناك عدد كبير من الجامعيين يعانون البطالة. أقول لك، إذا لم يتم إصلاح المجتمع فإن الكثيرين منهم سيعملون ضد الدولة، وضد المجتمع الإسرائيلي. وأقول لك لن أندهش إذا قامت ذات يوم انتفاضة فى الجليل.

– وهل هناك خطر حقيقى من انتفاضة فى الجليل..؟

– إذا قامت انتفاضة فى الجليل فسيحدث ذلك نتيجة الإحساس بالغربة، ومن خلال الشعور بعدم المساواة، وإحساس عدم الانتماء. أقول لك، إذا قامت الانتفاضة فكن على ثقة أنها الآن كالنار تحت الرماد. إنها تنتظر الفرصة لتندلع وعندئذ ستكون مشكلة لنا جميعاً، سواء للزعامة العربية أو للزعامة اليهودية التى لن تستطيع أن تفعل شيئاً.

جاسين موكلاشى رئيس المعهد اليهودى العربى التابع للهستدروت، يحاول أن يُعبر بحدة عن ذلك الشعور بالغربة الذى تحدث عنه حسيب. بالإضافة إلى ذلك يشير إلى أزمة زعامة خطيرة يمر بها المجتمع العربى فى إسرائيل:

– لا تشعر حالياً أن هناك زعامة فى الوسط العربي. أعضاء الكنيست هم بمثابة أصحاب مناصب يؤدون أدوارهم ولكن ليست هناك اليوم زعامة عربية، وليس هناك من يسيطر على الشارع العربي. فاليوم الشارع العربى هو الذى يقود الزعامة، لم يعد الأمر كما كان أيام توفيق زياد (٢) أو توفيق طوبى. لقد كانت هناك زعامة فى يوم ما. أما الآن فحتى لجنة المتابعة، ليست لديها القدرة على إخراج الناس إلى الشوارع. ليست لديها القدرة على إعلان الإضراب أو أن تدعوهم إلى الإضراب فى يوم الأرض. هناك مشكلة حقيقية وخطيرة فيما يتعلق بالشعور لدى المواطن العربي.

يقول جاسين موكلاشى، عندما انضممت إلى قيادة الهستدروت عام ١٩٩٤، قلت: أريد أن أتأكد من أن شركة الكهرباء وشركة بيزيك للاتصالات تمنعان العرب من الدخول فى نطاق مصانعهما. ليس للعمل ولا حتى مجرد الدخول. لم أصل إلى شيء. والواقع أننى حصلت على نفس الردود حتى لدى الوزراء، أنه ليس هناك أى مانع أمني. والحقيقة أنه من المسموح لعمال أجانب العمل فى محطة توليد الطاقة فى الخضيرة أو فى أشدود أو فى أى مكان آخر. يوجد بعض العرب هنا وهناك يُقبلون فى هذه الأماكن، ولكن السياسة الرسمية للحكومة هى توجيه العرب إلى العمل فى البناء، والعمل بحد أدنى من الأجر. أما إذا تعلق الأمر بمجال التكنولوجيا المتقدمة، أو بشركة كهرباء – فالعرب ليس لهم حق فى العمل هناك. واليوم، بعد ٥٦ سنة على قيام دولة إسرائيل يقبلون مدير عام عربى فى إحدى الوزارات ويصنعون ضجة كبيرة بسبب ذلك: ها هو مدير عام عربي! إن الأحوال الاقتصادية الاجتماعية فى الوسط العربى بصفة خاصة خطيرة. ثم يعطونك اليوم احساسا بأنك غير منتم.

لقد حصل باراك على ٧٨٪ من الأصوات العربية فى دولة إسرائيل ولم يُعين وزيراً عربياً. وجاءت بعد ذلك حكومة الليكود وعينت وزيراً درزياً.

خذ مثلاً موضوع البطالة. فإذا تجاوزت نسبة البطالة فى أوفاكيم أو سيديروت العشرة فى المائة بقليل، تقوم الحكومة بزيارات خاصة إلى أوفاكيم أو إلى سيديروت. وعلى مدى خمس سنوات نتحدث عن نسبة من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من البطالة فى الوسط العربى ولم أر مرة واحدة ولو وزيراً واحداً يتوجه إلى المناطق الأكثر بطالة لدى السكان العرب ويُحرك ساكناً. هل تفهم..؟ هذا يولد شعوراً بعدم الانتماء. أننا لسنا فى هذه الدولة. وكأننا ننتمى إلى أى دولة عربية أخرى. أين الوزراء..؟ أين هؤلاء الذين تقول إنهم يمثلونك..؟ أين هم..؟

الهوامش:

١- بورشيا ابنة دوق بلمونت فى مسرحية تاجر البندقية، تنكرت فى ملابس محامى للدفاع عن انطونيو عند مثوله أمام المحكمة لسداد الدين لشايلوك المرابى اليهودى أو تقطيع اللحم من جسده حسب الاتفاق.

٢- توفيق زياد شغل منصب رئيس بلدية الناصرة ثلاث فترات انتخابية (١٩٧٥ – ١٩٩٤)، وكان عضو كنيست فى ست دورات عن الحزب الشيوعى الإسرائيلى ومن ثم عن القائمة الجديدة للحزب الشيوعى وفيما بعد عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. رحل توفيق زياد نتيجة حادث طرق مروع وقع فى الخامس من تموز من عام ١٩٩٤ وهو فى طريقه لاستقبال ياسر عرفات عائداً إلى أريحا بعد اتفاقيات اوسلو. وهو كاتب وأديب ترجم من الأدب الروسى ومن أعمال الشاعر التركى ناظم حكم.

◆ دراسات ◆



مؤتمر عن العلاقات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية فى إسرائيل فى ظل المواجهات العسكرية(٭)

إعداد: رام إيريز - جامعة تل أبيب

مركز يافى للدراسات الاستراتيجية

◆ مقدمة:

سنتناول بالعرض الموجز هنا مجموعة من الآراء التى نشرت عن العلاقات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية فى إسرائيل فى ظل المواجهات العسكرية. وقد نشرت هذه الآراء فى مؤتمر نظمه مركز يافى للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب. انعقد المؤتمر فى ذكرى البروفيسور عاموس بيرلموتر الذى كان من أبرز الباحثين فى هذا المجال.

تنقسم الآراء التى طرحت فى هذا المؤتمر إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول يتناول العلاقات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية أثناء الحروب، ويتضمن كلمات للفريق احتياط موشى يعلون وللدكتور يهودا بن ميئير. أما الجزء الثانى فيتناول هذه العلاقات أثناء الحروب وفى الفترات السابقة على اندلاعها، وبه كلمات للدكتور عامى جلوسكا عن حرب ١٩٦٧، وللواء احتياط شلومو جازيت عن الفترة السابقة على حرب أكتوبر١٩٧٣، وللبروفيسور آرييه ناءور عن الظروف والخطوات التى أدت إلى حرب لبنان ١٩٨٢، ولموشيه آرنس عن الاعتبارات التى فكرت فيها القيادة السياسية فى الفترة السابقة على حرب الخليج فى عام ١٩٩١ . بينما يلقى الجزء الثالث الضوء على العلاقات بين القيادة المدنية والعسكرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أثناء الانتفاضة الأولى فى كلمة للواء احتياط عمرام متسناع، وفى النصف الثانى من التسعينات فى كلمة للواء احتياط عامى أيالون، وأثناء الانتفاضة الثانية فى كلمة عوفر شيلح.

◆ الحوار بين القيادة المدنية والعسكرية بين المطلوب والمتاح

موشيه يعلون

كان اعتقاد كلاوزفيتش الشهير الذى قاله فى النصف الأول من القرن العشرين أن الحرب ما هى إلا امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى، هو الذى وضع الأساس لأولوية الناحية السياسية على الناحية العسكرية، ولإخضاع القيادة العسكرية لسلطة القيادة السياسية. وفى حالة إسرائيل هناك قانون أساسى(١) ينظم العلاقة بين الطرفين، وهو القانون الأساسى للجيش الذى صدر عام١٩٧٦، بعد ملاحظات لجنة أجرانات التى تولت التحقيق فى حرب عيد الغفران (أكتوبر١٩٧٣). ويقرر القانون ما يلي: "جيش الدفاع الإسرائيلى هو جيش الدولة، وهذا الجيش يخضع لسلطة الحكومة، والوزير المسئول عن الجيش هو وزير الدفاع، وتقوم الحكومة بتعيين رئيس هيئة الأركان العامة بناءً على توصية من وزير الدفاع".

لم يكن هناك شك - حتى قبل صدور هذا القانون - فى أن القيادة العسكرية خاضعة للقيادة السياسية. وقد تحدث دافيد بن جوريون عن العلاقة بين الطرفين فى الخمسينات عندما أكد فى كتاب أصدره تحت عنوان "الجيش والأمن" أنه "لا علاقة للجيش بتحديد السياسة أو نظام الحكم أو وضع القوانين والتشريعات التى تنظم عمل الحكومة والدولة. وليس للجيش رأى حتى فى تحديد هيكله ونظمه وخطوط عمله، وبالطبع ليس له دور فى اتخاذ القرار بشأن الحرب أو السلم. فالجيش ليس سوى أداة تنفيذية لتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالدفاع والأمن. ولا يتولى

تحديد ملامح الجيش سوى السلطات المدنية وهى الحكومة والكنيست والناخبين. ولابد أن يكون الجيش خاضعاً للحكومة فى كل شئونه".

لن أتناول هنا تحليل نص القانون الأساسى الذى ينظم عمل الجيش والنقد الموجه للبنود غير الواضحة فيه وجذوره وانعكاساته. وسأكتفى بالقول بأنه لا يوجد من يعترض على أن القيادة المدنية هى المسئولة عن توجيه القيادة العسكرية على النحو الذى عبرت عنه كلمات بن جوريون. وسأركز فى حديثى على نقاط التماس بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية وبين الساسة والعسكريين.

عند تقييم العلاقات أو نقاط التماس بين قائد السرية وقائد الفصيلة، فى إطار ما يعرف لدى العسكريين بالتسلسل القيادى سنجد أن العلاقات بين الطرفين واضحة. فقائد السرية يعطى لقائد الفصيلة أوامر واضحة بشأن مهمته بلغة أغلبها واضح تماماً. وبالتالى فإن قائد الفصيلة يتلقى تكليفاً بمهمة واضحة تماماً، تتمثل فى احتلال منطقة أو تبة أو الدفاع عن منطقة أو القيام بغارة أو ما شابه ذلك. ودائماً تكون الصلاحيات المخصصة له واضحة ومتاحة. وتكون حدود النطاق الإقليمى الجغرافى الذى يعمل فيه واضحة تماماً. ومن الممكن أن تكون لدى قائد الفصيلة ملاحظات أو أسئلة، أحياناً ينال الفرصة للتعبير عنها وأحياناً لا ينالها. وعلى أى حال فكلا الطرفين يعملان فى بيئة واضحة تماماً. وكلما ارتقينا فى درجات القيادة وجدنا أن القادة الأعلى، مثل قائد الفرقة أو قائد المنطقة العسكرية، ليس لديهم بالضرورة دراية مماثلة لدراية قائد اللواء بالقطاع الذى يعمل فيه، ولا بالقطاعات التى تعمل فيها القيادات الأدنى من ذلك بالتأكيد. ونظراً لأن كبار القادة يحتاجون إلى المعلومات التى لابد أن تتطور فى المستوى القيادى الأدنى منهم، فإن قائد المنطقة العسكرية الوسطى وقائد الفرقة العاملة فى الضفة الغربية على سبيل المثال فى حاجة إلى المعلومات الخاصة التى يمكن أن يجمعها قائد اللواء العامل فى شمال الضفة عن نابلس وضواحيها، وذلك لأن كل قطاع له ما يميزه من عناصر ديموجرافية وطبوغرافية وسياسية وعملياتية. فلا يمكن على هذا المستوى الاكتفاء بالتعليمات الواردة من القيادة، والتظاهر بأن الحنكة والذكاء غير موجودين سوى عند القادة، لأن القيادة العليا فى حاجة للمعلومات التى تتكون عند المستويات الأدنى. وعلى المستوى التكتيكى هناك حاجة لوجود حوار بين مستويات القيادة، يسمح للقيادة العليا بأن توضح للقيادة الأدنى منها أهدافها ومقاصدها، ويسمح للقيادات الميدانية أن توضح مدى قدرتها على تحقيق هذه الأهداف والمقاصد. ويسفر هذا الحوار عن تبلور خطة تصبح فى النهاية أمر عمليات.

فيما يتعلق بالعلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، من المنطقى أن نفترض أن القيادة السياسية ليس لها خبرة بالممارسات العسكرية (٢). وحتى لو كان للقيادة السياسية دراية بالنواحى العسكرية كما هو الحال لدى مجموعة كبيرة من القيادات الإسرائيلية، فمن المنطقى أن نفترض أنها ليس لديها دراية بالمعلومات العسكرية الجديدة وبآخر المستجدات على ساحة التخصصات العسكرية، وليس لديها دراية بالتهديد وطبيعته. فالقيادة السياسية تحتاج إلى القيادة العسكرية باعتبارها مفتاحاً للمعلومات العسكرية المطلوبة لتحقيق الأهداف السياسية باستخدام أدوات عسكرية فى التفكير والتخطيط والتنفيذ.

من هذا المنطلق من الواضح أن العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية لا تشبه العلاقات بين قائد السرية وقائد الفصيلة، رغم التسليم بالسلطة الأعلى فى الحالتين. وعلى وجه العموم ففى إطار العلاقات بين القيادتين السياسية والعسكرية يمكن وصف القيادة السياسية بأنها التى تملك زمام المبادرة والتوجيه. فالقيادة السياسية هى التى تطلب من القيادة العسكرية أن تعرض عليها توصيات بشأن استخدام القوة. وتولى القيادة السياسية لزمام المبادرة هو الذى يحرك الحوار بين الجانبين، ويسهم فى توضيح أبعاد العلاقات بين القيادتين السياسية والعسكرية. ويستند جزء من هذا الحوار أيضاً إلى تفاهمات سابقة بين الطرفين جاءت نتيجة لحوارات سابقة جرت بينهما. وأخيراً فإن القيادة العسكرية تبلور توصيات للعمل، بينما القيادة السياسية هى التى تختار بديلاً من البدائل وتأمر بتنفيذه.

يزعم الباحث يهوشفاط هيركابى أن "العلاقات بين الطرفين تمثل منافسة ثقافية، فى إطارها يتشاور الطرفان فيما بينهما، على نحو يظهر الفرص التى لا يجب تضييعها والقيود والأخطار والعقبات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند اتخاذ القرار".

وهذا الإجراء الثقافى الذى يتمثل فى توضيح أبعاد الأمور من خلال الحوار بين الطرفين هو إجراء شديد الأهمية للقيادة العسكرية، لأن توجيهات القيادة السياسية، فى أغلب الأحوال، تشير إلى الاتجاه السياسى العام وليس إلى نتيجة محددة وواضحة، ولكنها لا تشير إلى الطريقة الواضحة لتحقيق الأهداف السياسية. وبصفة عامة فإن من الطبيعى أن تتسم التوجيهات السياسية بعدم الوضوح، ويجب اعتبار ما بها من إبهام أمراً بديهياً. ويرجع الغموض والإبهام فى تعليمات القيادة السياسية إلى تأثر الوسائل المتبعة فى تنفيذها والنتائج المترتبة عليها أيضاً بقدرة القيادة

العسكرية على إتباع هذه الوسائل وتحقيق تلك النتائج. وفى بعض الأحيان تزيد القيادة السياسية من هذا الغموض البديهي، نظراً لعدم رغبتها فى الكشف عن أهدافها، سواء لاعتبارات تتعلق بالعلاقات الخارجية، أو من خلال الرغبة فى عدم كشف الأهداف السياسية للأطراف الأخرى المشاركة فى اللعبة، أو نتيجة لاعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية. ومعنى هذا الأمر بالنسبة للقيادة العسكرية أنها فى بعض الأحيان تكون مسئولة عن استبدال هذا الإبهام بمضمون معين لملأ الفراغ الذى تركته القيادة السياسية.

هناك أهمية شديدة للحوار بين القيادتين السياسية والعسكرية فى إزالة الالتباس بشأن الأهداف ولخلق لغة مشتركة وتفاهمات مشتركة بين القيادتين، فيما يتعلق بأى مشكلة تتطلب استخدام القوة. ويسعى الجانبان إلى وجود حوار مستمر بينهما فى كافة النواحى ذات الصلة بالعلاقات بينهما، وعندما يصلان إلى مرحلة مناقشة استخدام القوة والتساؤل عن إمكانية استخدامها، فإن الأساس المشترك من المعلومات واللغة المشتركة بينهما يسمحان باتخاذ القرارات السليمة. وبالنسبة للجيش - باعتباره جهة قائمة على التسلسل القيادى الممتد على تسعة مستويات تبدأ بالجندى وتنتهى برئيس الأركان- فإن الأمر يتطلب أيضاً وجود حوار داخلي، يسمح بوضع خطط قائمة على توجيهات القيادة السياسية. وعلى المستوى المثالى فمن المفترض فى خطط الجيش أن توفر الحل للقيادة السياسية فيما يتعلق بالأهداف العسكرية، على النحو الذى تبلور من خلال الحوار بين القيادتين السياسية والعسكرية. غير أن الحوار الداخلى فى الجيش لابد أن يتضمن أيضاً نقل المعلومات العسكرية التى تنتقل من القيادات الصغيرة إلى القيادات الكبيرة فى الجيش. وبهذه الطريقة فقط تتبلور خطط عملية قابلة للتنفيذ وتنتقل التوجيهات من القيادة السياسية إلى أصغر جندى فى الميدان.

ترتبط نوعية الحوار بين القيادتين السياسية والعسكرية بالشخصيات المؤثرة فى هذا الحوار، وترتبط ارتباطاً خاصاً بأداء السكرتارية العسكرية الخاصة بالطرفين، التى تقوم بالوساطة الروتينية بين القيادتين. وبطبيعة الأمور فإن على القيادة السياسية أن تتفهم اعتبارات القيادة العسكرية والقيود التى تواجهها، ولكن على القيادة السياسية أيضاً أن تتفهم اعتبارات القيادة العسكرية والضغوط والقيود التى تواجهها. وهذا الفهم المتبادل للاعتبارات والضغوط والقيود شديد الأهمية للتفاهم بين الساسة والعسكريين. حيث لابد لكل طرف من الطرفين من الحرص على عدم التدخل فى اعتبارات الطرف الآخر، ولكن لابد له من أن يتفهم هذه الاعتبارات. وهذه هى المعادلة الكفيلة بمنع القيادة العسكرية من الانزلاق إلى التورط على المستوى السياسي، ومن المفترض أن يؤدى هذا التفهم أيضاً إلى منع القيادة السياسية من التورط على نحو غير صحى فى العمليات وفى تكتيكات القوات العسكرية. وعلى سبيل المثال فإن على القيادة العسكرية أن تتفهم الآثار التى قد ترتبها أحداث سياسية مثل الانتخابات الأمريكية على الاعتبارات التى تفكر فيها القيادة السياسية، وبالتالى فإنها لابد أن تضعها فى الحسبان فى توصياتها، وفى عرضها للبدائل على القيادة السياسية للمساعدة فى اتخاذ القرار، رغم أن القيادة العسكرية ليس لها أى تأثير ولا يجوز أن يكون لها أى رأى فيما يتعلق بهذه الانتخابات. وفى مقابل ذلك فإن من الأهمية بمكان أن تعترف القيادة السياسية بالتأثيرات التى تتعرض لها القيادة العسكرية - فيما يتعلق بفرصة نجاح عملياتها والخطر الذى تتعرض له القوات - عند مطالبتها بالعمل خلال فترة قصيرة كرد فعل على أى اعتداء.

ولكن فى الحالة الإسرائيلية هناك دور أساسى للقيادة العسكرية- المعتادة على العمل الجماعى المنظم، وعلى الفكر والتخطيط للأمور بشكل روتيني- فى اتخاذ القرارات السياسية وما يسبق ذلك من فكر استراتيجي. ولا يظهر تأثير عناصر مدنية - مثل وزارة الخارجية - على النحو المطلوب فى هذا الشأن. وحتى مجلس الأمن القومى - الذى يفترض أن يكون الجهة التى تعاون رئيس الوزراء والحكومة على إعداد البدائل واتخاذ القرار فى مجالات عديدة (السياسى والعسكرى والاقتصادى والاجتماعي) - لا يحتل المكانة الجديرة به فى عملية صنع القرار.

يتردد فى كثير من الأحيان زعم بعدم وجود نظرية أمن مكتوبة فى إسرائيل. أما من الناحية العملية فإن لدى إسرائيل نظرية أمن حتى لو لم تكن مكتوبة، وحتى لو لم نكن قد تعمقنا فى بحثها. ونظرية الأمن الإسرائيلية هى نظرية حية يجرى تحديثها باستمرار، ولا تظل جامدة لبضع سنين. ومن المفترض أن تكون المسئولية عن نظرية الأمن ملقاة على عاتق مجلس الوزراء المصغر للشئون العسكرية، المسئول عن مناقشة القضايا العسكرية والأمنية وبلورة نظرية بشأنها. وتجرى مناقشة هذه القضايا بشكل روتينى وعلى نحو مستمر، وتتناول المناقشات القضايا السياسية والاستراتيجية والأمنية المطروحة فى الحاضر والمستقبل المنظور، ولا تكون هذه المناقشات قاصرة على الفترة التى لابد فيها من اتخاذ قرار بالتصديق على عملية أو على خطة محددة. وعن طريق مثل هذه المناقشات، من الممكن بلورة القرارات الاستراتيجية المطلوبة، التى تعبر فى مجموعها عن نظرية الأمن الإسرائيلية. وقد توصلت إلى هذه النتيجة اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، عندما تصدت لبحث نظرية الأمن الإسرائيلية عام ١٩٨٦ . وكان من بين ما كتبته اللجنة ما يلي:

"ولكن نظراً للظروف الخارجية والداخلية التى تتغير باضطراد، وفى ظل التطورات البالغة فى المجال التكنولوجى وفى مجال العناصر المكونة للقوة البشرية فى المجتمع الإسرائيلي، وبسبب الضغوط المالية الشديدة الواقعة على إسرائيل، أدركت لجنة الخارجية والأمن أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تقييم نظرية الأمن القومي، وتطبيق هذه النظرية فى مجال الاستراتيجية العسكرية وفى مجال بناء القوة العسكرية، وتعتقد اللجنة أنه لابد أن تجرى المناقشات فى هذا الشأن على المستوى القومى وليس فى الإطار العسكرى داخل الجيش والمؤسسة العسكرية فحسب. وتقع المسئولية عن هذا فى المقام الأول على عاتق الحكومة" . ولا يزال هذا الكلام سارياً حتى الآن بعد مرور نحو عشرين عاماً على كتابته.

وأخيراً فإنه عند التفكير فى استخدام القوة العسكرية هناك أهمية شديدة للتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أو بين الساسة والعسكريين. ويتطلب التنسيق بين الطرفين على النحو السليم وجود حوار مفتوح قائم على حرية الفكر وحرية التعبير لتوضيح الهدف من العملية العسكرية فى الوقت الذى يخضع فيه الجيش لسلطة القيادة السياسية. ولابد أن يكون الحوار بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية متواصلاً ومستمراً على نحو يجعل من الممكن بلورة تفاهمات وقرارات، ليس فقط فيما يتعلق بعملية معينة أو خطة معينة، وإنما فى المقام الأول بهدف اتخاذ القرارات التى تسهم فى تحديد ملامح الاستراتيجية وملامح نظرية الأمن. والمطلوب من القيادة السياسية فى إطار هذا الحوار أن تحدد الاتجاه، بينما على القيادة العسكرية أن تسهم فيه بتقديم المعلومات العسكرية المطلوبة. وعلى القيادة السياسية أن تقوم بتقييم هذه المعلومات فى إطار المعادلة التى تسفر عن تحديد الهدف وإصدار توجيهات سياسية، سواء على المستوى الاستراتيجى أو على مستوى خطة العمل. ولتحقيق هذا هناك حاجة إلى دعم وجود ومكانة العناصر المدنية فى الحوار بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فى إسرائيل، ولاسيما مجلس الأمن القومى على اعتبار أنه الجهة الاستشارية التابعة لرئيس الوزراء والحكومة.

◆ الاعتبارات التى تفكر فيها القيادات أثناء المواجهات العسكرية

يهودا بن ميئير

هناك قول شائع فيما يتعلق بالعلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية يزعم أن نقطة الاتزان فى التأثير المتبادل بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية تتغير أثناء الحرب، حيث يزيد تأثير القيادة العسكرية. وسأحاول فى هذا البحث توضيح سبب التغيير فى توازن العلاقات بين القيادتين عندما تكون هناك حالة حرب، مع التحليل المبدئى للظروف والمتغيرات، والتطبيق على الحالة الإسرائيلية.

وسوف أبدأ بملاحظات مختصرة حتى يتركز النقاش حول موضوعنا. فالعلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية تدور حول محورين أساسيين: المحور الأول هو أن القوات العسكرية خاضعة تماماً لسلطة القيادة السياسية، والمحور الثانى هو دور القيادة العسكرية فى رسم ملامح سياسة الأمن القومي، وهو مجال واسع النطاق يزيد فيه عدد نقاط التوازن فى العلاقات بين القيادتين.

تعد تبعية الجيش للقيادة السياسية أحد المبادئ الأساسية فى الديمقراطيات الحديثة، وليس من قبيل المبالغة أن نقول إننا حتى الآن ندين بالشكر إلى حد كبير لدافيد بن جوريون، الذى حرص منذ الأيام الأولى الحرجة فى تاريخ دولة إسرائيل على أن يكرس مبدأ خضوع القيادة العسكرية تماماً للقيادة السياسية. وبذلك أرسى مبدأ أن القيادة العسكرية هى أداة تنفيذية فى خدمة القيادة السياسية، وليس فى استطاعتها أن تحدد حتى التنظيم الداخلى للجيش وأساليب عمله، وليس لديها أى إرادة خاصة بها، حتى لو كانت آراؤها مختلفة عن آراء القيادة السياسية. يتجلى هذا الخضوع التام من جانب القيادة العسكرية لسلطة القيادة السياسية ليس بالمفهوم الرسمى فحسب وإنما أيضاً بالمفهوم غير الرسمي. فالجيش يعمل بناءً على التوجيهات التى يتلقاها، ولا يقوم بأى تحرك عسكرى دون أن يتلقى توجيهات بذلك. أضف إلى هذا أن المغزى الأساسى لتبعية القيادة العسكرية للقيادة السياسية يتجلى فى عدم سعى القيادة العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إحباط مساعى القيادة السياسية، وهذا هو الجانب غير الرسمى والهام فى تبعيتها للقيادة السياسية.

شهد الجدل الجماهيرى بشأن فك الارتباط بين إسرائيل وغزة تصريحات ليس لها أى صلة بالواقع. فقد كان هناك جنود ومدنيون يزعمون طوال الوقت أن الجيش قد أقيم للدفاع عن اليهود وأنه أقيم للدفاع عن الدولة، وأنه "جيش للدفاع عن إسرائيل" حسب اسمه، ولذلك فلا يجب أن ينشغل بأى شيء آخر. وليس لهذه التصريحات أى أساس من الصحة فى مبادئ العلوم السياسية. فهناك دول لديها جيوش رغم عدم وجود أى تهديدات خارجية لها، ورغم أنها ليس لها أى أعداء. ومن أهم مبادئ العلوم السياسية أن العناصر المحددة لمفهوم الدولة هو أنها تحتكر استخدام القوة، وهو احتكار إيجابي، بدونه لن يكون فى استطاعتها البقاء على الإطلاق. وتقوم الدولة بدعم هذا الاحتكار للقوة عن طريق أجهزة عديدة. والفارق بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية هو فى عدد هذه الأجهزة.

فالدول الأقل ديمقراطية والأكثر أوتوقراطية تزيد فيها هذه الأجهزة. أما فى الدولة الديمقراطية القويمة فليس هناك سوى جهازين، وهما الشرطة والجيش. تتولى الشرطة التعامل مع التهديدات البسيطة مثل الشغب والمرور والجريمة، بينما يتولى الجيش التعامل مع أى حالة تريد الدولة فيها اللجوء إلى استخدام القوة، بناءً على توجيهات من الحكومة المنتخبة، سواء كان ذلك للمساعدة فى المناطق المنكوبة بالفيضانات والزلازل أو للمساعدة فى إخلاء المستعمرات.

وإذا كنا كثيراً ما نسمع قادة الجيش يرددون تصريحات مثل: "لن يسمح الجيش لحزب الله بعمل كذا وكذا" أو "سيفعل الجيش كذا وكذا" أو "لن يسمح الجيش بإيقاف عملية عناقيد الغضب (٣)"، فإن هذه التصريحات وغيرها يبدو أنها توضح أن هناك مشكلة معينة لدى قيادات الجيش فى استيعاب مبدأ خضوع الجيش للقيادة السياسية. يدرك قادة الجيش جيداً أنهم خاضعون للقيادة المدنية، غير أنهم لم يستوعبون معنى هذا المبدأ بالقدر الكافي. فلا يمكن أن نقول "الجيش لن يسمح". فالجيش سيقوم بعمل ما تأمره الحكومة بعمله. وفى مقابل ذلك إذا شئنا أن تكون التصريحات متناسبة مع مبدأ خضوع الجيش للقيادة السياسية لابد أن نقول "إسرائيل لن تسمح". فالمبدأ الأساسى هو أن الجيش أداة، وأنه أحد الأجهزة التنفيذية للحكومة. وقد كتب الراحل عاموس بيرلموتر كثيراً عن هذه المسألة، وقام بتحليلها، ولا يزال هناك محل لطرحها الآن أيضاً.

أما المحور الأساسى الثانى الذى تدور حوله العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، والذى يتجلى فيه الالتباس بشأن العلاقات بين القيادتين فهو محور رسم ملامح سياسة الأمن القومي. ويرجع تعقيد هذه الجزئية إلى أن الجيش هو عنصر أساسى له وزنه فى رسم ملامح سياسة الأمن القومي، ولابد أن يكون على هذا النحو.

فى حالة الحرب تكون هناك نماذج متعددة للعلاقات بين القيادتين، ومن الصعوبة بمكان أن نقرر ما إذا كان أحد هذه النماذج هو الأفضل. ففى كافة دول العالم- وليس فى إسرائيل وحدها- يزيد نفوذ الجيش أثناء الحروب والمواجهات العسكرية. وبحكم طبيعة الجيش، فإنه يلعب الدور الأساسى فى إدارة الحرب على المستوى الميداني- الذى يتمتع فيه بالاستقلالية من الناحية الفنية المتعلقة بالعمل العسكري. ولكن بخلاف ذلك، فإن للجيش تأثير شديد فى تحديد سياسة الأمن القومى ووضع الاستراتيجيات. وبالطبع فإن القيادة السياسية هى التى تحدد سياسة الأمن القومي، ولكن على هذه القيادة أن تحترم استقلالية القيادة العسكرية على المستوى الفني. وإذا استبعدنا حالات استثنائية معينة فلا يجب على القيادة السياسية أن تتدخل فى الاعتبارات التكتيكية المتعلقة بالعمليات، وهى الاعتبارات التى يفكر فيها العسكريون من أجل تنفيذ الأهداف التى حددتها لهم الحكومة، لأن هذا ليس مجال عمل القيادة السياسية.

ولكى نجسد ما نقوله، فإن وزن الجيش الأمريكى فى تحديد سياسة الأمن القومى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى نهايتها وصل إلى مستوى لم يكن معروفاً فى الولايات المتحدة قبلها. وقد كان الجيش هو العنصر المسئول عن تحديد سياسة الأمن القومى إلى حد كبير حتى بعد انتهاء المعارك. وكان الحكم العسكرى (الذى أقامه الجيش الأمريكي) فى ألمانيا واليابان يتمتع باستقلالية عن القيادة المدنية. وطوال سنوات عديدة كان الجنرال ماك آرثر، وهو أحد كبار العسكريين، هو المندوب السامى فى اليابان. ورغم أنه من العسكريين فقد كان هو الذى رسم ملامح اليابان الحديثة بشكل يكاد يكون منفرداً، دون أى تدخل من جانب رؤسائه.

تمثل رد فعل الكونجرس الأمريكى على الوضع الذى نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى القيام بتعديل القانون. وكان الهدف من التعديل هو دعم سيطرة القيادة المدنية على الجيش، الذى كان اللاعب البارز الذى له السيطرة فيما يتعلق بتحديد سياسة الأمن القومي. وكان أحد هذه التعديلات هو إقامة مجلس الأمن القومى عام١٩٤٧، بهدف إعادة السيطرة للقيادة المدنية، ومنح الرئيس أداة يمكنه بواسطتها كبح جماح الجيش، لاسيما قبيل إقامة وزارة الدفاع، التى كان من المفترض أن تجمع جميع تشكيلات الجيش تحت لوائها بما يزيد من قوته. وجدير بالذكر أن استحداث الكونجرس لمجلس الأمن القومى قد جرى رغم استياء الرئيس ترومان من ذلك. غير أن الكونجرس كان يعتقد أن هناك حاجة لإصلاح الوضع الذى كان من وجهة نظر المشرعين شديد الخطورة، ومتعارضاً تماماً مع روح الدستور الأمريكي. أما التعديل الثانى فقد جاء بعد جدل شديد آخر بشأن دور القيادة السياسية فى صنع القرار الأمريكى بعد الحرب، وقد تركز هذا الجدل على القيادة التى يجب أن تكون لها السيطرة على الأسلحة الذرية، وقد خرجت القيادة المدنية من هذا الجدل ويدها هى العليا، وإن كان ذلك لم يحدث بسهولة.

جاءت كل هذه التعديلات كرد فعل من جانب الكونجرس على تنامى الشعور بأن العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية قد اختلت، وبأن هناك حاجة إلى كبح جماح الجيش. وبالطبع فإن هذه الديناميكية ليست قاصرة على الولايات المتحدة، وهو ما يثير تساؤلات عن سبب التنامى فى نفوذ الجيش أثناء الحروب. ومن الممكن أن نجد الإجابة على هذه التساؤلات فى سلوك الجيش، ولكن من الممكن أن نجدها أيضاً فى سلوك القيادة المدنية. فالحرب فى المقام الأول هى أكبر تحدى يواجه الجيش، والاختبار الحقيقى الذى يواجهه فى هذا الصدد هو الانتصار فيها. وتدرك القيادة العسكرية العليا ذلك، وتدرك أنها لو حدثت مشكلة- لا قدر الله- فستكون أول من يتعرض للعقاب،

حتى لو تمت معاقبة القيادة السياسية فى وقت لاحق. وقد حدث لدينا شيء من هذا القبيل بعد حرب عيد الغفران (أكتوبر١٩٧٣). فبعد محاسبة القيادة العسكرية اضطرت القيادة السياسية هى الأخرى إلى دفع الثمن. وقد كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع هما اللذان دفعا الثمن فى البداية، ولكن بعد بضع سنوات دفعه الحزب الحاكم بكامله.

تختلف الحروب فى العصر الحديث عن الحروب التى كانت تجرى منذ مائتى عام فى تضمنها لاعتبارات كثيرة تتعلق بالأمن القومي، وفى أن الجيش فيها له آراء بالنسبة للخطوات المطلوبة. حيث أصبح من الواضح للجيش أن الحرب لن تحسم بسقوط هذه التبة أو تلك، ولن تحسم أيضاً فى ميدان القتال فى هذا الموضع أو ذاك. ولذلك فإنه يريد – وله الحق فى ذلك – أن يشارك على نطاق أوسع فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية التى يعتقد أنها ستساعده على تحقيق النصر.

مثال ذلك فى إسرائيل موقف الجيش من ياسر عرفات، وما إذا كان لابد من طرده أثناء الانتفاضة. لم يكن شاؤول موفاز رئيس الأركان فى ذلك الوقت يخفى رأيه. وقد كرر اقتراحه بطرد عرفات مرة بعد أخرى. وسواء كان على حق أم لا، فقد برر رئيس الأركان موقفه بالزعم بأن إبعاد عرفات سيؤدى إلى تحسين قدرة الجيش على التغلب على الانتفاضة. ولأن موفاز كان يدرك أن محك الاختبار الرئيسى له وللجيش هو الانتفاضة فقد قام بإيقاع ضغوط شديدة على القيادة السياسية لتتبنى هذه التوصية، رغم ما قد يترتب عليها من انعكاسات استراتيجية وسياسية خطيرة، تتجاوز الاعتبارات المتعلقة بالعمل العسكري، مثل القصف أو الاغتيال أو حتى الانتقال إلى عملية عسكرية كبيرة مثل عملية"السور الواقي" التى كانت لها هى لأخرى انعكاسات سياسية. ولم ينجح الجيش فى التأثير على القيادة المدنية. ولكن من الواضح أن من مصلحة الجيش أن يكون له أكبر قدر ممكن من التأثير على القرارات الاستراتيجية التى تؤثر على إدارة الحرب.

إن الإجابة على التساؤلات عن سبب رغبة الجيش فى أن يتولى دوراً أكبر فى صنع القرار فى فترات الحرب واضحة إذن، ولكن ما يثير الفضول أكثر من هذه التساؤلات هو لماذا تسمح القيادة السياسية للجيش بلعب دور أساسى إلى هذا الحد؟ ولماذا تخضع القيادة المدنية لتنامى قوة ونفوذ الجيش؟ من المثير للسخرية أن الرد على هذا مماثل لما يقوله الجيش. فالحرب هى محك الاختبار الأساسى للقيادة المدنية أيضاً. حيث فى استطاعة القيادة السياسية فى كافة المجالات الأخرى أن تقوم بمناورات كلامية لتغطية موقفها، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك فى الحرب. ففى حالة الحرب تكون القيادة السياسية مرتبطة بالقيادة العسكرية، وقد تدفع ثمناً سياسياً فادحاً لأى تصرف خاطئ، ولاسيما إذا كانت الشخصية العسكرية التى تتعامل معها تحظى بتعاطف من جانب الجمهور.

هناك أمثلة عديدة من التاريخ على هذا الوضع، من بينها العلاقة بين الملك داود(٤) ووزير جيوشه يوءاف. فعندما قام يوءاف بقتل أفنير بن نير رغم أن داود كان يحاول عقد تحالف معه، حزن داود لأجله ولكنه لم يقم بإقالة وزير الجيوش. لماذا؟ لأنه كان يتمتع بشعبية شديدة بين الشعب وبين الجنود. كما امتنع رئيس الوزراء تشرشل عن تصعيد المواجهات مع الجيش حتى فيما يتعلق بالقضايا التى كانت المواجهات تجرى بين الطرفين بشأنها فى فترات السلم. وقد كان أوضح مثال على ذلك عشية غزو نورماندي. فقد اجتمع تشرشل مع مونتجمرى قبل الغزو ببضعة أيام، وتلقى منه تقريراً حول الاستعداد للهجوم الوشيك وطريقة تنفيذه. وكعادته اقترح تشرشل تعديلاً فى طريقة إسقاط القوات وأراد الحديث مع كبار الضباط حتى يعرض عليهم اقتراحه. ورغم أن الجيش كان يستسلم لنزوات تشرشل فى بعض الأحيان، طالما لم يكن من المنتظر أن تسبب خسائر كبيرة، إلا أن مونتجمرى عارض فى هذه المرة بحجة أن الوقت تأخر لتعديل الخطط. وأبلغ تشرشل أنه لو كان مصراً على رأيه، فهذا حقه باعتباره رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ولكنه (مونتجمري) سيستقيل. ومن البديهى أن تشرشل– عشية غزو نورماندي– ما كان ليقبل استقالة الشخص الذى كان الجمهور يعتبره بطل معركة العلمين.

يتزايد ارتباط القيادة المدنية بالقيادة العسكرية فى ظل الحياة فى مجتمع مفتوح، فى عصر تصل فيه كل الأخبار إلى وسائل الإعلام، ولا يمكن فيه إخفاء السر لفترة طويلة. وتدرك القيادة السياسية أنها ستتعرض لمشكلة سياسية من الدرجة الأولى لو حدث خطأ معين، ثم اكتشف الجمهور أن القيادة السياسية كانت تتصرف بما يتعارض مع رأى القيادة العسكرية، ولذلك فإنها تلتزم جانب الحرص.

فى حديث أجريته مع يتسحاق رابين، سألته كيف وصل الجيش الإسرائيلى فى حرب١٩٦٧ إلى شاطئ القناة، رغم أنه كان من المعروف أن توجيهات وزير الدفاع ديان كانت تقضى بعدم الاقتراب من القناة لاعتبارات تتعلق بالسياسة الدولية. وكان رد يتسحاق رابين – الذى كان يتولى منصب رئيس الأركان إثناء الحرب– أن هذا غير صحيح على الإطلاق. وعلى حد تعبيره فإن الجيش ما كان ليصل إلى شاطئ القناة بالمخالفة لتعليمات وزير الدفاع. وأكد– فضلاً عن ذلك– أن الجيش لو تصرف بالمخالفة لتعليمات وزير الدفاع لكان وزير الدفاع قد وبخ رئيس الأركان وأعاد الجيش إلى الوراء. وقال رابين إنه ذهب إلى ديان وأخبره أنه فى حاجة إلى خط معين يقف عنده. فلم يكن هناك خط يمكن

الوقوف عنده فى سيناء، ولكن كان من الممكن أن تكون القناة هى ذلك الخط. وعندما تحدث عن ذلك مع ديان فى يوم الثلاثاء أو الأربعاء من الأسبوع الذى شهد اندلاع الحرب كان من الصعوبة بمكان أن يقنعه بهذا. وقد اقتنع ديان بهذا الأمر فى يوم الخميس نظراً لأنه كان يعرف المشكلة. وقبل بموقف رابين، وإن كان قد فعل ذلك بقدر من عدم الرضاء. وأكد رابين أنه لم يعط القوات تصديقاً على الوصول إلى القناة والانتشار على امتدادها سوى بناءً على هذا.

ورغم التزام القيادة السياسية فى إسرائيل جانب الحرص بالنسبة لنصائح الجيش، وميلها لتبنى مواقفه أثناء الحرب، فإن هناك أمثلة عديدة لعدم استجابة القيادة السياسية فى إسرائيل لمواقف القيادة العسكرية، بل ولاتخاذها مواقف مستقلة كانت فى بعض الأحيان متعارضة مع مواقف الجيش. فعشية حرب١٩٦٧ أصرت القيادة السياسية على موقفها رغم ضغوط الجيش. وعندما كان هناك انقسام فى التصويت داخل الحكومة بشأن قرار بدأ الحرب (تسعة أصوات مقابل عشرة أصوات) قرر رئيس الوزراء ليفى أشكول عدم الإخلال بهذا التوازن وبالتالى قرر الانتظار. وبنظرة إلى الوراء فإن قراره هذا لم يكن فيه سوى فائدة لإسرائيل. كذلك فى اليوم الذى اندلعت فيه الحرب فى ٦أكتوبر، بعد أن أصبح مؤكداً أن الحرب ستندلع فى هذا اليوم، لم توافق رئيسة الوزراء جولدا ميئير ولم يوافق وزير الدفاع موشى ديان على توصية رئيس الأركان وقائد سلاح الطيران بتوجيه ضربة وقائية. ووافقا على تعبئة الاحتياط، دون توجيه ضربة وقائية. وقد كان هذا القرار أيضاً قراراً صائباً وذكياً ومناسباً. وبالنسبة لقضية الانسحاب من لبنان عام٢٠٠٠، الذى لم يخف الجيش موقفه المعارض له، فقد فرض رئيس الوزراء ووزير الدفاع إيهود باراك رأيه على الجيش سواء بالنسبة للانسحاب أو بالنسبة لتوقيته.

وأخيرا، من الجدير بنا أن نتنبه إلى أن الحرب ضد الإرهاب قد شهدت أسلوباً جديداً لانتشار وعمل القوات يختلف عما اعتدناه فى الحروب بين الدول، التى تقوم أساساً على التفاعل بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. ففى الحرب ضد الإرهاب هناك أجهزة حكومية أخرى - مثل جهاز الأمن العام (الشاباك) فى الحالة الإسرائيلية - تكتسب ثقلاً أكبر من الذى كان لها فى وقت سابق. وجهاز الأمن العام (الشاباك) هو جهاز غير عسكرى يتبع رئيس الوزراء بشكل مباشر، ولا يخضع لوزير الدفاع ولا للجيش. وبذلك أصبح لدينا مستويان فنيان - متنافسين فى بعض الأحيان - مسئولان عن توجيه القوات، وهما الجيش وهو المستوى العسكري، وجهاز الشاباك وهو المستوى المشارك بشكل مركز فى محاربة الإرهاب. وكلا الجهازين هما الطرف المقابل للقيادة السياسية. وإذا افترضنا أننا سنكون فى حاجة إلى الاستمرار فى مكافحة الإرهاب فى المستقبل أيضاً، فيجب أن نعيد النظر فى العلاقة بين الأطراف الثلاثة لبحث ما إذا كان هناك نوع جديد من التوازن قد نشأ بين هذه الأطراف.

◆ **الهوامش وتعليقات المترجم:**

(◆) هذا المؤتمر عُقد فى ذكرى البروفيسور عاموس بيرلموتر (فبراير ٢٠٠٦).

١- لا يوجد دستور مكتوب لدولة إسرائيل. ولكن هناك مجموعة غير مكتملة من القوانين الأساسية التى من المفترض عند اكتمالها أن تشكل الدستور. ويبدو أن السبب الأساسى فى عدم إقرار دستور مكتوب حتى الآن، هو رغبة القيادات الإسرائيلية فى عدم تحديد حدود الدولة فى هذه المرحلة انتظاراً لما يمكن أن تسفر عنه العقود القادمة من إمكانية ضم مساحة أخرى من الأرض إلى حدود الدولة، بالإضافة إلى الرغبة فى الامتناع عن تقنين وضع المواطنين العرب بموجب دستور مكتوب إلى أن تستقر الآراء بشأن ما إذا كانوا جزءاً من الدولة أم سيتم التخلص منهم فى إطار صفقة لتبادل أراضى مع الفلسطينيين أو مع الأردن أو من أى طرف عربى آخر.

٢- رغم أن هذا الزعم من المفترض أن يكون صحيحاً بوجه عام، إلا أن الواقع فى إسرائيل يفيد بأن أغلب القيادات السياسية تأتى أساساً من الجيش ويكون لها خلفية عسكرية باستثناء حالات قليلة. وبالتالى فإن القيادة السياسية تكون فى الغالب على دراية بالنواحى العسكرية. وإذا تابعنا على سبيل المثال رؤساء الأركان فى الجيش الإسرائيلى خلال العشرين عاماً الماضية لوجدنا أنهم جميعاً باستثناء واحد فقط توجهوا للعمل السياسى بعد تقاعدهم.

٣- عملية عناقيد الغضب هى الحملة العسكرية التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى لبنان فى أبريل عام١٩٩٦ فى الفترة التى تولى فيها شمعون بيريس رئاسة الحكومة الإسرائيلية فى أعقاب اغتيال يتسحاق رابين. وقد شهدت هذه الحملة مذبحة قانا الأولى.

٤- يؤمن اليهود أن نبى الله داود عليه السلام كان ملكاً وليس نبياً.

◆ دراسات ◆

٤

تغير شبكة العلاقات بين المجتمع المدنى والجيش فى إسرائيل
مركز بيجين - السادات للأبحاث الاستراتيجية
جامعة بار- إيلان (فبراير ٢٠٠٦)

بقلم: ستيوارت أ. كوهين – ترجمة وإعداد: كمال عبد الجواد

◆ مقدمة:

فى مجال العلاقات بين المجتمع المدنى وبين الجيش - كما هو الحال فى مجالات سياسية كثيرة أخرى - نجد أن دولة إسرائيل لم تواءم نفسها أبداً مع معايير التصنيف المتعارف عليها. ولا شك أن التأثير العام للجيش الإسرائيلى يتخطى بقدر ما الحدود التى تعتبر ملائمة فى نظر الأنظمة الديموقراطية. ومنذ عهد طويل يتضح أنه فى مجالات حياتية عامة كثيرة (وليست فقط المتعلقة بشكل مباشر بالقضايا الأمنية)، لم يتصرف الجيش الإسرائيلى أبداً وكأنه الذراع الطولى للحكومة: أحياناً كان للجيش تأثيراً كبيراً على وضع السياسة الحكومية وعلى أسلوب تطبيقها. لكن خلال سنوات طويلة كان هناك إجماع بأن الجيش الإسرائيلى لا يتصرف وفقاً لنماذج غير ديموقراطية، على غرار النماذج السائدة فى الدول التى تسمى بالدول "البريتورية" (المجتمعات التى تلعب العسكرية دور السلطة فيها)، أو بالدول "الحامية". كما أن الباحثين الذين ذكروا فى العقد الأخير أن المجتمع الإسرائيلى هو مجتمع "عسكري"، يحرصون على الإقلال من استخدام هذا المصطلح. ويتفق باروخ كيمرلينج، الذى يصف إسرائيل بأنها حالة من العسكرية "الفكرية" أو "الثقافية"، ويجيل ليفي، الذى يكتب باستفاضة عن العسكرية "المتشددة"، يتفقان على أنه رغم المكانة الكبيرة والمستمرة للجيش داخل المجتمع الإسرائيلى فى الحياة العامة، إلا أن إسرائيل ماتزال دولة ديموقراطية برلمانية.

وفى ضوء هذا الوضع فضل معظم الباحثين فى هذا المجال النظر إلى القالب الإسرائيلى للعلاقات بين المجتمع المدنى والجيش على أنه مزيج فريد من نوعه. ولذا، يتضح أن أى محاولة لوصف هذه العلاقات تتطلب ابتداع مصطلحات جديدة تماماً. فعلى سبيل المثال، صاغ دان هوروفيتش الراحل مصطلح "جيش مدنى فى مجتمع شبه عسكري". فى المقابل تحدثت رفكا شيف عن نموذج "العلاقات المنسجمة"، كما تحدث يورام برى عن نموذج خاص "لشراكة مدنية - عسكرية". بغض النظر عن ماهية المصطلح، إلا أن النتيجة واحدة: لا يمكن تصور حدوث انقلاب عسكرى فى إسرائيل.. وهذا أيضاً هو رأى صموئيل بينر وموشيه ليسك فى مقدمة الطبعة العبرية لكتاب بينر الكلاسيكى "الرجل الذى يمتطى الجواد" (الصادر عن دار نشر "معراخوت" فى ١٩٨٢). وقد كتبا آنذاك أن الجيش الإسرائيلي، بصفته جيش شعب نموذجي، لن يحاول أبداً انتزاع مقاليد الحكم من أيدى المجتمع المدنى وأنه سيظل خاضعاً دائماً - سواء بشكل رسمى أو غير رسمى - لأعراف الحكم الديموقراطى ومؤسساته.

لكن فى العقد الأخير، شكك الكثيرون فى هذا الرأي. فعلى سبيل المثال، فى ربيع ٢٠٠٥ أثار عضو الكنيست دانى ياتوم ضجة عامة عندما زعم أن الجنود الدينيين قد يرفضوا تنفيذ أوامر إخلاء المستعمرات اليهودية فى قطاع غزة وشمال السامرة (شمال الضفة الغربية) فى إطار خطة فك الارتباط، وأعرب صراحة عن مخاوفه من حدوث "انقلاب" عسكري. ورغم أن عضو الكنيست ياتوم جذب الانتباه بشكل مؤقت بسبب تصريحاته (بما فى ذلك الأحاديث الصحفية المقروءة والمرئية)، نجد أن تصريحاته لم تأت بجديد، حيث كرر رأى كان سائداً بين دوائر أكاديمية معينة

منذ فترة ما. فقبل ذلك بحوالى عقد، فى خريف ١٩٩٦، أدلى البروفسور زئيف معوز، وكان آنذاك مدير مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب، بحديث لصحيفة "هاآرتس" وقام بتحليل الاحتكاك بين رئيس الحكومة آنذاك بنيامين نتنياهو، وبين رئيس الأركان الفريق أمنون ليبكين - شاحاك. وكانت النتيجة الصريحة التى توصل إليها معوز هى أنه "يجب علينا أن نضع فى الاعتبار خطر وقوع انقلاب عسكري". وبمرور السنين تزايد انتشار هذا الرأي. وقد دفعت التوقعات القوية بأن إسرائيل ستخلى مناطق فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) الدكتور أورى بن إليعيزر، أستاذ علم الاجتماع بجامعة حيفا، إلى التوقع فى عام ٢٠٠٠ بأن الجيش - الذى يضم ضباط كثيرين من خريجى جهاز التعليم الدينى - القومى - سيعارض بقوة "الإخلاء" وسيتصدى للحكومة. وفى الآونة الأخيرة ذكر الدكتور يورام برى أن تزايد مكانة العمليات المضادة للإرهاب الفلسطينى فى قائمة المهام الحالية للجيش الإسرائيلى تمثل دافعاً آخر للتدخل العسكرى فى المجالات التى تعتبر حكراً على السلطة المدنية. وعلى حد قوله:

"فى مجتمع منقسم كما هو حال المجتمع الإسرائيلى الآن، وفى ظل الحرب غير التقليدية المستمرة، من الصعب الحيلولة دون وقوع مواجهة بين الجناح العسكرى والجناح السياسي.. فى ظروف كهذه يمكننا التوقع بأن يتخطى الجيش حدود السلوكيات المباحة لمنظمة عسكرية فى دولة ديموقراطية مستنيرة.. أما القيادة السياسية، التى ستواجه أزمة داخلية، لن يكن باستطاعتها تغيير الوضع".

◆ جدول الأعمال المتغير:

تتفق هذه الدراسة مع الرأى القائل بأن شبكة العلاقات بين المجتمع المدنى والجيش فى إسرائيل قد تكون سيئة جداً، وربما تواجه أزمة غير معهودة. إلا أن الدراسة لا تتفق مع الرأى السائد فيما يتصل بأسباب هذه الأزمة وأشكالها.

وترى الدراسة أن التهديد الحقيقى على التوازن المطلوب بين المجتمع المدنى والجيش فى إسرائيل يكمن فى الطرف المدنى للمعادلة وليس فى طرفها العسكري. ولذلك، يبدو أن الباحثين يسيرون فى اتجاه خاطئ تماماً وهم يبحثون عن دلائل وإشارات عن الأزمة الحالية. فهم يركزون على احتمال أن يقوم ضباط الجيش الإسرائيلى بانقلاب (أى تدخل الجيش فى المجتمع)، إلى حد أنهم يتجاهلون الإشارات الأكثر وضوحاً التى تشير إلى أن العكس صحيح: زيادة رقعة التدخل المدنى فى المجال العسكري. ومن هذا المنطلق فإن الوضع السائد فى إسرائيل يشبه "الهوة" المدنية - العسكرية (civil- military gab) الآخذة فى الاتساع فى الولايات المتحدة والتى تفوق التصور. ففى الدولتين يسير الجيش والمجتمع المدنى فى مسارين منفصلين، يتباعدان من حيث وجهات النظر والسلوكيات. وهذين قطاعين (يقصد الجيش والمجتمع المدني) مختلفين تماماً ويتغيران باستمرار، لكن يبدو أن السبب وراء اتساع الهوة بينهما يكمن فى التغيرات التى تطرأ على مؤسسات المجتمع المدنى بصورة تفوق التغيرات العسكرية السلوكية. وفيما يتصل بالشأن الأمريكى فقد قيل صراحة إن "الخطر المحدق بالجمهورية لا ينبع من تهديد عسكرى على المجتمع الأمريكى الليبرالي، وإنما العكس: إضفاء الطابع المدنى على الأخلاقيات العسكرية للولايات المتحدة".

من الواضح أن إسرائيل تشهد مسيرة مشابهة، يطلق عليها "الوضع المعكوس". ولا يصف هذا المصطلح وضع يفكر فيه الجيش فى فرض سيطرته على أذرع الحكومة المدنية، وإنما سيكون فيه الجيش خاضعاً تماماً لرغبة المدنيين وتوجهاتهم. وما يميز "الوضع المعكوس" ليس فقط إخضاع النشاط العسكرى للتوجه السياسى العام، كما تنص مبادئ الديموقراطية الليبرالية، "فالوضع المعكوس" ينجم عن تزايد التدخل المدنى فى مجالات عسكرية متخصصة، لم يعتاد المجتمع المدنى الديموقراطى فرض رقابة قوية عليها. وهذا التشدد المدنى - لو لم يتم وقفه - قد يفرز وضعاً يصبح فيه الجيش خاضعاً للمجتمع المدني.. أى يكون فى حالة "استعباد". فى حالة كهذه قد تتضرر الاستقلالية التخصصية للجيش وهو ما سيؤثر بالسلب على قدرته على تأدية مهامه التخصصية. وقد ذكر الباحث الأمريكى سام سركيستيان، أنه كلما تعلق الأمر بوضع سياسة ما، ربما يؤدى هذا الشلل إلى نتائج ضارة لا تقل خطورة عن النتائج المتوقعة من السلوك العسكرى الذى قد ينتهى بانقلاب. وكتب سركيستيان: "لو ظل الجيش يتصرف بسلبية وأتاح المجال لوقوع أخطاء فكرية، ولظهور سياسات واستراتيجيات مضللة على الساحة السياسية دون نقاش متعمق ودون التعرف على وجهة النظر العسكرية، ستكون هذه مرحلة مؤثرة فى طمس شرعية الجيش والغاية من وجوده".

◆ الإطار النظري:

لا حاجة إلى تطوير نموذج نظرى جديد لوصف "الوضع المعكوس" الذى ظهر فى إسرائيل. كل ما ينبغى عمله هو تبنى النموذج الذى عرضه قبل ما يزيد على ثلاثة عقود الباحث أ.ر لاكهم - النموذج المتعارف عليه فى تحليل العلاقات بين المجتمع المدنى والجيش فى إسرائيل فى الماضى والحاضر. ويوضح نموذج لاكهم أن الحدود الفاصلة بين المجالات المدنية والمجالات العسكرية فى إسرائيل كانت ولاتزال حدود "لا اتصالية" - وهى السمة التى تميزها سواء عن الحدود "المخترقة" للأنظمة الاستبدادية أو عن الحدود "الصلبة" للنظرية الديموقراطية المستهلكة.

تجدر الإشارة إلى أن نموذج لاكهم، كما طوره البروفسور موشيه ليسك في السياق الإسرائيلي، يخدم هدفين. الهدف الأول، أنه يجسد نظرياً سمو العلاقات المدنية - العسكرية التى كانت سائدة دائماً فى إسرائيل فى مجالات عديدة، ولاسيما فى قضايا رئيسية فى الحياة العامة مثل الاقتصاد، التعليم، الاستيطان والنشاط الثقافي. الهدف الثاني، أن نموذج الحدود "اللا اتصالية" يطرح آلية لقياس التغيرات التى تحدث من آن لآخر فى العلاقات بين الجيش والمجتمع فى إسرائيل. وبالاستعانة بهذا المفهوم يمكن الإشارة إلى نتائج "تقطع" الحدود بين الجيش الإسرائيلى والمجتمع (هل أصبحت الحدود أكثر اختراقاً أم أقل، وفى أى المجالات..؟) وإلى تغير طبيعة العلاقات بينهما (شكل العلاقات التى بادر بها الجيش والعلاقات التى بادر بها المجتمع المدني). فضلاً عن ذلك، يتيح نموذج "الحدود اللا اتصالية" إمكانية التعرف على التطورات التى حدثت داخل الأنظمة الرسمية (التى تعمل بموجب تشريع قانوني، مثل قانون الأجهزة الأمنية)، وغير الرسمية (الأنظمة التطوعية المختلفة، كتلك القائمة بين قادة الجيش الإسرائيلى وبين آباء الجنود فى الخدمة النظامية) التى تنظم طبيعة العلاقات بين الجيش والمجتمع.

◆ **تطبيق النموذج:**

بالاستناد إلى هذا النموذج يبدو أن إسرائيل فى السنوات الأخيرة تشهد تغير تيارات التأثير التى تعبر عن العلاقات القائمة بين المجال المدنى والمجال العسكري. يبدو أنه قد انتهى العصر الذى كان فيه الجيش الإسرائيلى هو المستفيد الوحيد من سهولة اختراق الحدود "اللا اتصالية" بين الجيش والوسط المدنى فى إسرائيل - الوضع الذى أتاح له إمكانية زيادة تأثيره على قضايا كثيرة تتعلق بإدارة الدولة. وفى المقابل نجد أن التيار فى العقد الأخير بدأ فى التدفق فى الاتجاه المعاكس. والآن أصبحت العناصر المدنية فى المعادلة المدنية - العسكرية هى التى تستفيد من الحدود "اللا اتصالية" وغزو المجالات التى كانت تعتبر حكراً على الجيش.

يوضح الجدول رقم ١ المجالات التى حدث فيها ذلك.. فهو يصف ثلاثة مجالات أساسية للعلاقات المدنية - العسكرية.. المجال الأول، ويطلق عليه "مجال الصلاحية المدنية"، يضم قضايا متعلقة باستراتيجية متعددة السنوات (مثل توفير الموارد القومية، الإعلان عن الحرب والسلام، ووضع السياسة النووية). وتعترف الجيوش فى المجتمعات الديموقراطية بأن دورها فى هذه القضايا مهمش ويقتصر - على أقصى تقدير - على الاستجابة لمطالب القيادة السياسية بتقديم الاستشارة "الفنية". وتعترف أجهزة الإدارة المدنية بأن هناك مجال يطلق عليه "الاستقلالية العسكرية التخصصية" وبأنها لا تتدخل فيه.. ويضم هذا المجال معظم القضايا المتعلقة بالهيكل الداخلى للقوات المسلحة ونشاطاتها المعتادة (مثل التدريبات، إصدار الأوامر التكتيكية وإدارة المحاكم العسكرية).

وهذا التقسيم لمجالين من التأثير لا يعتبر تقسيماً قاطعاً.. دائماً ما ستظل قضايا بينية كثيرة محل خلاف عند حسمها، ولاسيما عندما تكون الحدود بين المدنيين والجيش حدوداً "لا اتصالية". ومن بين هذه القضايا المؤثرة مثلاً: عدد القوات المسلحة وهيكلها، مصدر العتاد وتطوير الأسلحة (الصناعة العسكرية المحلية أو الخارجية)، وسياسة التجنيد والخدمة وحجم مشاركة الجيش فى المشروعات القومية ذات الطابع المدنى البحت ("توسيع /تقليص الأدوار العسكرية"). يضع الجدول رقم ١ هذه القضايا فى خانة "المفاوضات"، لأنها تضم قضايا قابلة للتفاوض على المستويين المدنى والعسكري.

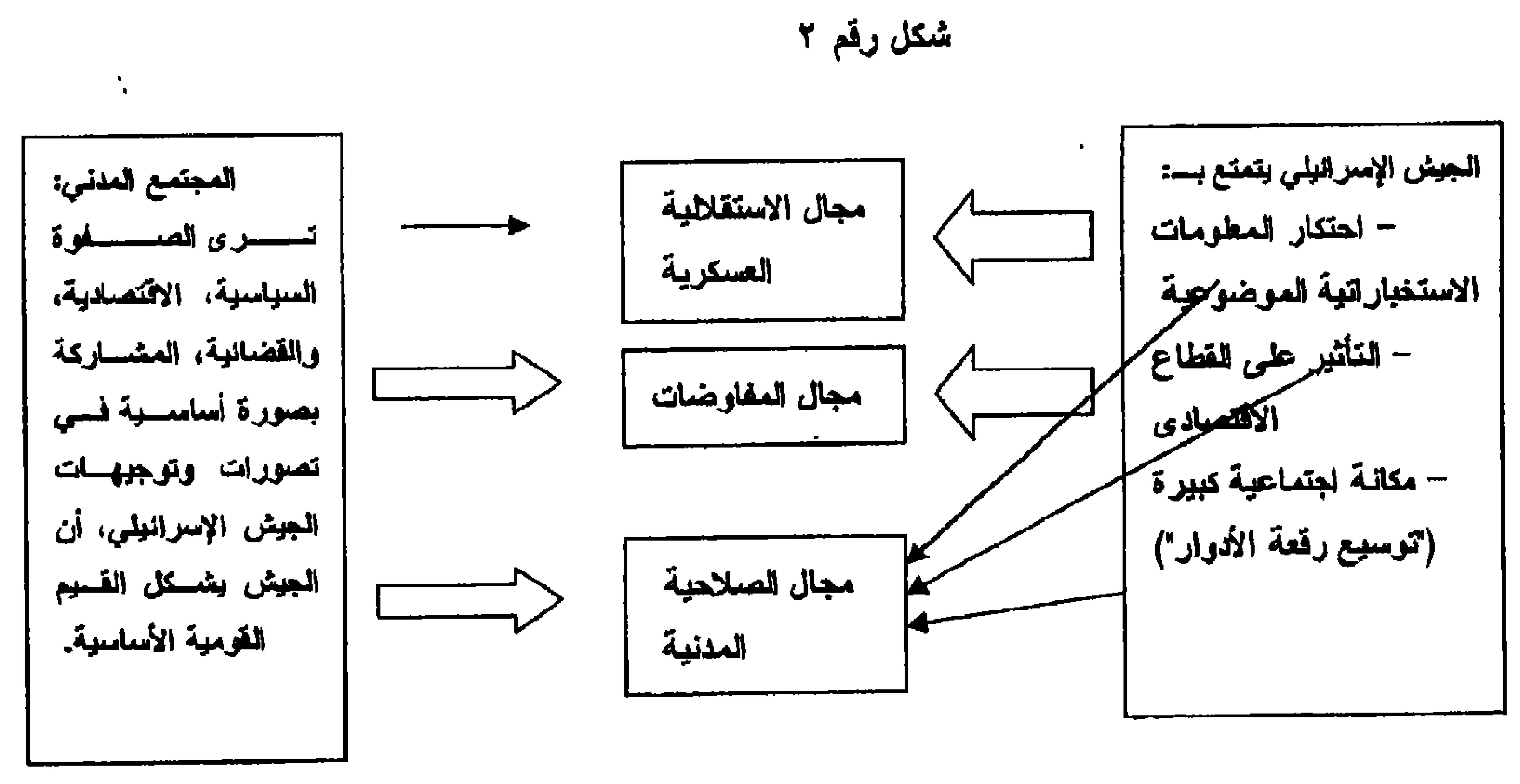
جدول رقم١

الاستقلالية العسكرية التخصصية	مجالات مختلطة (تخضع للمساومة بين المجالين-أو باختصار "تفاوضية"	الصلاحية المدنية
هيكل القوة العسكرية	وضع نظرية الأمن	تحديد الأهداف السياسية
التدريبات	حجم القوة	توفير الموارد القومية
التكتيك (قواعد العمل)	سياسة التجنيد	الإعلان عن الحرب
فرز وتصنيف القوى البشرية	التعيين في المناصب الكبيرة	وقف الأعمال العدائية
ترقى صغار الضباط والضباط في منتصف فترة عملهم	شروط الخدمة	الاستراتيجية النووية
إدارة المحاكم العسكرية	هيئة الأركان الأمنية	تعيين رئيس الأركان العامة
	توسيع/ تقليص الأدوار العسكرية	
	العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وبين الأجهزة الأمنية الأخرى (المحلية والأجنبية)	

خلال فترة طويلة مالت كفة ميزان المفاوضات فى القضايا البينية بصورة واضحة لصالح الجيش الإسرائيلي. وكان منتصف الستينيات من القرن الماضى بمثابة فترة تأسيسية، وذلك لسببين: السبب الأول، هو الاستقالة النهائية لدافيد بن جوريون فى عام ١٩٦٣ . وقد تسببت هذه الاستقالة فى الابتعاد عن المعترك السياسى للرجل الذى أسهم - بصورة تفوق أى شخص آخر - فى بناء الجيش الإسرائيلى فى ١٩٤٨، وبحكم منصبه المزدوج - رئيس الحكومة ووزير الدفاع - كان يتحكم فى العلاقات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية. ويجب أن نضيف إلى ذلك الانتصارات العسكرية العظيمة للجيش الإسرائيلى فى حرب الأيام الستة (حرب ٦٧). بالنظر إلى الوراء يبدو أن تضافر هذين الحدثين دشن مرحلة جديدة فى جوانب حياتية كثيرة فى إسرائيل، ولاسيما فى العلاقات بين الجيش والمجتمع المدني. ولم يتوقف الأمر عند تحرر كبار الضباط من الخوف من شخصية الأب المؤسس للتنظيم العسكري، وإنما وصل إلى حد تقدير اجتماعى بلا حدود لهؤلاء الضباط.

تظهر نتائج هذا الوضع من خلال البيانات الواردة فى الشكل رقم ٢ . ويوضح الجدول أن كبار الضباط بعد عام ١٩٦٧ تمكنوا من الحد من تدخل المجتمع المدنى فى مجال الاستقلالية العسكرية، ومن محاولة تدخله فى القضايا التى تعتبر ضمن مجال المفاوضات. كما عزز الجيش الإسرائيلى تدخله فى القضايا التى كان المستوى المدنى فى الماضى - ولاسيما فى فترة حكم بن جوريون - هو صاحب الكلمة العليا فيها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات كانت قوية بما فيه الكفاية لتتخطى الصدمة القومية التى نجمت عن حرب يوم الغفران (حرب ٧٣). وقد واصل معظم أفراد المجتمع الإسرائيلى الإعراب عن ثقته الشديدة فى الجيش الإسرائيلي، ولا سيما بعد عملية عنتيبي، كما تقبلوا فكرة توسيع "نطاق دور" الجيش فى مجالات أخرى. والدليل على ذلك هو التأييد العام الذى حظيت به خطة الفريق رفائيل إيتان (رئيس الأركان فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣) لتطبيق نظام الدراسة التكميلية للمستجدين من الأحياء الفقيرة الذين لم يكملوا تعليمهم الأساسى (خطة "شباب رفائيل"). ولا يعنينا هنا مضمون هذه الخطة، فعلى النقيض من مكانتها الرمزية كتعبير عن نظرة القيادة العسكرية إلى المنظومة السلطوية المدنية - وعلى النقيض من البرنامج الأقدم الذى زود خلاله الجيش الإسرائيلى المناطق النائية "بمدرسات مجندات" - وهو برنامج بادر به المستوى المدني (رئيس الحكومة بن جوريون).. نجد أن خطة الفريق إيتان كانت مشروعاً عسكرياً فى الأساس وكان بمثابة انتقاداً للجهاز التعليمى المدنى وإخفاقاته.

شكل رقم ٢

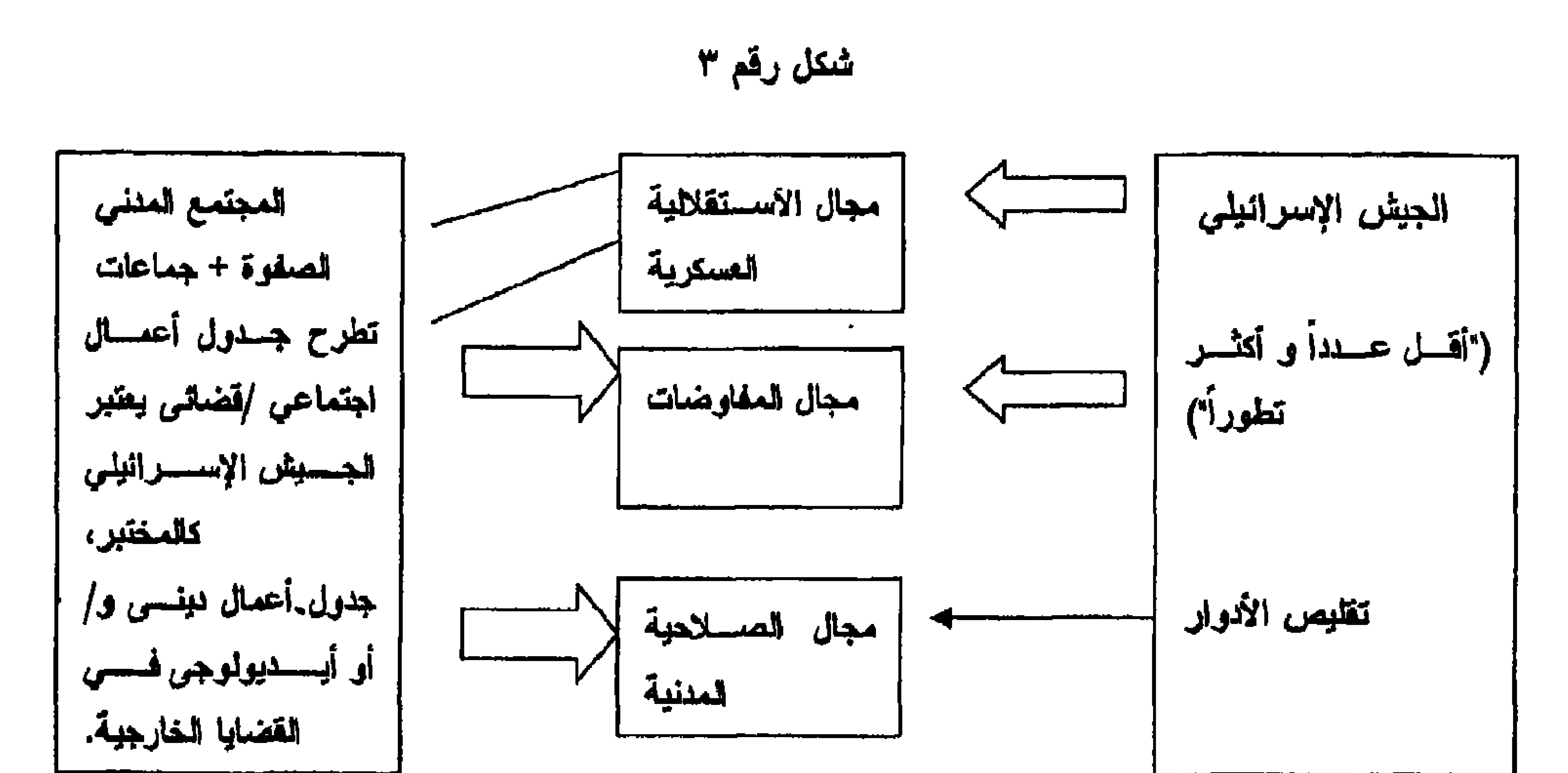


- اتجاه الأسهم يدل على حجم التأثير، وحجم الأسهم يشير إلى حجم التأثير.

خلال العقد الأخير، تغير شكل العلاقات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية. ويوضح الشكل رقم ٣ التراجع الشديد فى تأثير الجيش على القضايا التى تعتبر ضمن مجال الصلاحية المدنية، كما تراجعت قدرته على المساومة فى مجال "المفاوضات". فى المقابل، تزايدت بشدة قدرة جماعات مختلفة فى الوسط المدنى على التأثير على الجيش الإسرائيلي، كذلك فى المجالات التى كانت تعتبر حكراً عليه.

هناك عدة عوامل ساعدت فى ظهور هذا الوضع الجديد. أولاً، لأن قوة الجيش الإسرائيلى النسبية على التأثير على المجتمع المدنى تقلصت بشكل ملحوظ بسبب جهوده للتصدى لخفض ميزانيته سواء عن طريق تقليل عدد القوة العسكرية (على سبيل المثال، عن طريق اتباع سياسة تجنيد أكثر تشدداً وتقليل عدد قوات الاحتياط) أو عن طريق اتخاذ خطوات لتقليل حجم مشاركته فى المشروعات المدنية مثل استيعاب الهجرة، تقديم منح دراسية تكميلية ودعم الاستيطان. ثانياً، لأن العلاقات بين القيادة المدنية والعسكرية تغيرت ولم تعد متناسبة.

شكل رقم ٣



- اتجاه الأسهم يدل على حجم التأثير، وحجم الأسهم يشير إلى حجم التأثير.

يجرى الجيش الإسرائيلى - كمؤسسة - الآن حواراً مع شريحتين مختلفتين فى الوسط المدنى فى إسرائيل. الشريحة الأولى مازالت تتكون من الصفوة المعتادة، الشخصيات الرائدة فى المجالات السياسية، الإعلامية، الاقتصادية والقضائية. ورغم أن هذه الشريحة العامة زادت فى الآونة الأخيرة بقدر ما، إلا أنها لاتزال جماعة محدودة لا تضم أكثر من بضع مئات الأشخاص. لكن فضلاً عن هذه الشريحة التقليدية يجد الجيش الإسرائيلى نفسه يجرى اتصالات مع شريحة اجتماعية أخرى كبيرة وأكثر تنوعاً. وتتكون هذه الشريحة من مجموعة متنوعة من الأشخاص ترغب فى تمثيل ما يطلق عليه "المجتمع المدني" فى مواجهة الجيش. وهى مزيج من تنظيمات "آنية" تمثل مطامع الألفية الحالية، وجماعات اتحدت لهذا الغرض لدفع قضايا معينة. وتضم هذه الشريحة، على سبيل المثال، آباء وأفراد أسر لأزواج وزوجات يؤدون الخدمة العاملة، وجماعات مختلفة ممن يؤدون خدمة الاحتياط (طيارون، طلاب ومجندون عاديون يشكون "غياب المساواة فى تقسيم عبء الخدمة")، وأعضاء مجالس إقليمية (مثل سكان يهودا والسامرة "الضفة الغربية")، وحاخامات ينتمون لتيارات مختلفة فى الديانة اليهودية، وجماعات نسائية، وجماعات حماية البيئة، وجهات غير حكومية أخرى (محلية ودولية) تناضل ضد الجيش الإسرائيلى وضد عملياته تحت مسمى حقوق الإنسان للفلسطينيين سكان المناطق (الفلسطينية المحتلة).

وهذا التغير فى عناصر الطرف المدنى للحوار مع الجيش فى إسرائيل يصاحبه تغير لهجة الحوار بين الجيش وبين المستوى السياسى فى إسرائيل. فهذا الحوار لم يعد يجرى فى مناخ عملى على أساس الإجماع المتبادل، الذى أتاح فى الماضى مستوى جيد من التفاوض والوساطة. وقد قال يورام برى إن اللهجة الحالية أصبحت تنم عن صدام يصل أحياناً إلى حد تجاهل المستوى السياسى للمستوى العسكري.

هنالك نماذج بارزة لتجاهل كبار الساسة للجيش وقادته. ففى العقد الأخير أخفى رؤساء حكومات إسرائيل - من مختلف الأحزاب - عمليات استراتيجية جديدة عن قادة الأركان أيضاً. فعلى سبيل المثال، لم يعلم إيهود باراك (رئيس الأركان فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥) بأمر المناقشات التمهيدية التى أسفرت عن توقيع اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣. كما لم يعلم موشيه (بوجي) يعلون (رئيس الأركان فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥) بأمر خطة فك الارتباط التى طرحها رئيس الحكومة أريئيل شارون، إلا بعد وضعها بفترة طويلة. كما يظهر الآن أن الحكومات - كما كان الحال فى الماضى - لا تتسرع فى التصديق على مطالب الجيش الإسرائيلى المتعلقة بالميزانية بشكل تلقائي. على العكس، فقد تم خفض المخصصات المالية للاحتياجات الأمنية بالتدريج. ومنذ مطلع التسعينيات ووزراء المالية شرعوا فى إبداء ملاحظات بأن الجيش الإسرائيلى يمكنه الترشيد بصورة كبيرة، ولاسيما عن طريق خفض الرواتب، والمعاشات والامتيازات المختلفة الممنوحة لكبار الضباط. كما أصبح الكنيست أكثر تشدداً فى تعامله مع الجيش الإسرائيلى وأظهر حماسة لا مثيل لها لمباشرة حقه الدستورى فى ممارسة رقابة برلمانية على القضايا العسكرية. وكانت أولى الخطوات فى هذا الصدد فى مطلع التسعينيات، عندما رفضت لجنة المالية بالكنيست - لأول مرة - اعتماد ميزانية الأمن جملة، وطلبت مناقشة بنودها كل على حده. وهذه الخطوة لا تقل فى الأهمية عن مشروع القانون الذى قدمه عضو الكنيست يوفال شتاينيتس رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، وطالب فيه بضرورة مشاركة رئيس الأركان بشكل دائم فى مناقشات اللجنة.

يمكن التطرق إلى الخطوات التى يتخذها الصفوة السياسية على أنها محاولة لإعادة التوازن بين المدنيين والجيش - وهو التوازن الذى اختل بسبب التأثير العسكري.. لكن صحة هذا الاعتقاد أصبحت محل شك إذا وضعنا فى الاعتبار أن تغير نظرة الصفوة السياسية للجيش الإسرائيلى هى جزء من مسيرة أكبر، ربما تكون أيضاً المحرك الذى يغير توجه الصفوة. وهذه الأمور تظهر من اللهجة الحادة الجديدة التى تتبناها جماعات مدنية غير برلمانية فى نقاشاتها مع الجيش. وهذه الجماعات تبدى التزاماً صارماً وواضحاً إزاء جداول الأعمال الاجتماعية، الأيديولوجية، الدينية والسياسية، التى يتعارض معظمها بشكل مباشر مع الشئون الأمنية. وقوة هذا الالتزام تدفع هذه الجماعات إلى عدم الاكتفاء بالنهوض بقضاياهم فى المجال المدنى فقط ولا يوافقون على "إلقاء الجيش الإسرائيلى بعيداً عن ساحة الخلاف"، كما اعتاد القول. على العكس، نظراً لأن الجيش لايزال يلعب دوراً محورياً داخل المجتمع الإسرائيلى بأسره، ترى كل جماعة من هذه الجماعات أن الجيش يمثل مختبراً لإجراء تجارب بغية إحداث تغيرات اجتماعية أو سياسية. وهذه الظاهرة توضح سبب عدم توقف المصادمات الأخيرة بين المدنيين والجيش على المجالات التقليدية التى تنتمى لمجال "المفاوضات"، المذكورة آنفاً. وقد مالت الساحة فى حالات كثيرة إلى المجالات التى تعتبر حكراً على الجيش الإسرائيلي.

أحد الأمثلة لهذه المسيرة هو النضال الذى خاضته جماعات مدنية تؤيد التماسات قدمتها جماعات نسائية فى قضيتين لمحكمة العدل العليا: المطالبة بالمزيد من المساواة فى سياسة التجنيد والترقى بالجيش الإسرائيلي، والمطالبة بأن يكون إثبات التحرش الجنسى عائقاً أمام ترقى كبار الضباط. كما حاولت جماعات مدنية تمثل القوس السياسى والأيديولوجى فى إسرائيل - اليسار واليمين - تمرير برامجها الحزبية عن طريق التغلغل داخل مجال التجنيد والخدمة بالجيش. ولمزيد من الدقة، نجد أن ممثلى المعسكرين شجعوا بأساليب مختلفة رفض الخدمة لأسباب ضميرية على المستويات العسكرية الثلاث.. الخدمة الإلزامية، خدمة الاحتياط والخدمة الدائمة.

ويرى الجيش الإسرائيلى أن التضارب بين مطالب تلك الجماعات المدنية يزيد دائماً من تعقيد الوضع. كما أن هذه الجماعات تعرض أحياناً مطالب متناقضة. ويبرز ذلك بوجه خاص فى مسألة رفض الخدمة لأسباب ضميرية، الذى تدعو إليه أيضاً جماعات يمينية (كوسيلة للحيلولة دون إخلاء المستعمرات اليهودية) وكذلك جماعات يسارية (كوسيلة لإضعاف الشرعية الاجتماعية لهذه المستعمرات). غير أن تعارض المصالح بين مختلف الجماعات المشاركة فى مفاوضات مع الجيش الإسرائيلى ظهر أيضاً فى مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن الجيش الإسرائيلى من تلبية مطالب رجال الاحتياط بالحصول على مكافأة نظير خدمتهم، فى ظل إصرار بعض قدامى المقاتلين على أن يظل رجال الاحتياط كمؤسسة تطوعية فى الأساس.. مؤسسة تؤدى فى المقام الأول الواجب المدنى الذى يعتبر حقاً أيضاً. كما يجد قادة الوحدات الميدانية صعوبة فى رسم سياسة "الدمج المناسب" - الحل الوسط لإحداث توازن بين الضغط الاجتماعى الممارس ضد استيعاب المزيد من النساء فى الوحدات المقاتلة بالجيش الإسرائيلى وبين مطالب الكثير من الحاخامات للسماح لتلاميذهم بالحفاظ على قواعد العفة التقليدية للديانة اليهودية والخدمة فى وحدات منفصلة خالية من النساء.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه التطورات إلا أن الجيش لازال يحافظ على قدرته على إملاء السياسة المتعلقة بقضاياه الداخلية الكبيرة. غير أن قدرته على القيام بذلك، حتى فى هذه المجالات، تتعرض لهجوم وضغوط شديدة من جانب جماعات مدنية معينة. وبمفاهيم عدة فقد تحول الجيش الإسرائيلى إلى ساحة للتوترات الاجتماعية بدلاً من أن يكون وسيلة للوحدة الاجتماعية.

– تفسير التغيير:

هناك من يزعمون أن انتقال الجيش الإسرائيلى من مكانة الابن البكر إلى مكانة الخاضع للمجتمع المدنى يعزو إلى التغيرات المعروفة التى حدثت داخل المجتمع الإسرائيلى فى الآونة الأخيرة. هذه التغيرات، التى حللتها مدارس مختلفة من علماء الاجتماع، تغطى مساحات كبيرة من مجالات الحياة، العامة والخاصة، السياسية، الاقتصادية، الديموجرافية والثقافية، وأدت إلى إعادة توصيف الهويات والقيم بين جماعات سكانية كثيرة مختلفة عن بعضها البعض. وبوجه عام، فقد طرأت تغيرات شاملة فى المواقف وجداول الأولويات، لدرجة أن المجتمع الإسرائيلى فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين لم يكن يشبه المجتمع الإسرائيلى الذى كان سائداً أثناء قيام الدولة، قبل ما يقرب من ٦٠ عاماً. ويبرز ذلك بشكل خاص فى مجال العلاقات المتشعبة بين المجتمع والجيش. ورغم الهجوم الصاروخى العراقى فى ١٩٩١ والعنف الفلسطينى المتواصل تراجعت نظرية التهديد الجماعى (التى تعرف بالإحساس بأن بقاء الدولة معرض للخطر) بين معظم المواطنين فى إسرائيل بصورة بارزة منذ الثمانينيات. وهذا أحد الأسباب التى جعلت الجيش لا يتمتع بحصانة قوية فى مواجهة الانتقادات ولكنه لازال يتمتع بتقدير اجتماعى كبير. والآن يتعرض كبار الضباط إلى انتقادات مستمرة من جانب شرائح مختلفة من المجتمع الإسرائيلي.

لا شك أن أبلغ دليل على ذلك هو الاستعداد الكبير لوسائل الإعلام – التى أصبحت أكثر شراسة – لتوجيه الانتقادات لنشاط الجيش الإسرائيلي. وقد أسهم استعداد وسائل الإعلام لكشف النقاب عن أوجه القصور داخل الجيش بقدر كبير فى تلاشى حدود ضبط النفس، تلك الحدود التى ضمنت فى الماضى قدر كبير من التقدير للجيش الإسرائيلي. ولا يقل فى الأهمية تغير نظرة المحاكم إلى الجيش الإسرائيلي. فقد عدلت المحاكم عن عزوفها فيما مضى عن توجيه الانتقادات للقضايا المتعلقة بالأمن القومي. وبالنظر إلى قرارات المحكمة العليا يمكن ملاحظة ميلها لتوسيع نطاق صلاحيتها القضائية فيما يتصل بقضايا عسكرية – كما هو الحال فى سائر القضايا التى تعتبر ضمن نطاق صلاحيتها القضائية. فضلاً عن موافقتها على النظر فى القضايا المتعلقة بسياسة التجنيد والتوزيع داخل الجيش الإسرائيلي، نجد أن المحكمة نظرت فى معايير الترقي، والحوادث التى كانت تقع أثناء التدريبات والأهم من هذا: تفاصيل بعض العمليات العسكرية الإسرائيلية فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة. وقد تسبب ذلك فى زعزعة استقلالية الجهاز القضائى العسكري، الذى وجد نفسه يتعرض لضغوط متزايدة لكى يتماشى مع معايير القانون المدني. كما دفع بعض الضباط إلى الاستعانة بمشورة محامين قبل تنفيذ عمليات معينة حتى يشعروا بالأمان.

وقد أبدى آباء وأفراد عائلات جنود فى الخدمة الالزامية استعداداً مماثلاً لاستغلال الظروف الجديدة التى نشأت من أجل الدخول فى مواجهات مع السلطات العسكرية. ولم تقتصر المواجهات على ادعاءات الآباء فيما يتعلق بظروف خدمة أبنائهم (يقول ضباط الجيش الإسرائيلى إن هذه الادعاءات تمثل تخطى للحدود التى تفصل بين علاقة الآباء بالأمر وتدخلهم فيه) وإنما شملت قضايا أكثر إيلاماً. فقد لجأ الآباء إلى المحاكم من أجل تغيير العبارات المكتوبة على نصب أبنائهم ضحايا المعارك لكى تصبح صياغتها أكثر خصوصية. وفى حالات أخرى طالب الآباء بأن تقوم مؤسسات مدنية وليس جهات عسكرية بالتحقيق فى حوادث الوفاة أثناء التدريبات والعمليات الميدانية.

وتوضح هذه التغيرات التى طرأت على أسلوب اختراق عناصر مدنية للمجالات التى كانت تعتبر حتى وقتنا هذا مجالات عسكرية حصرية، الحساسية المتزايدة لدى الجيش الإسرائيلى إزاء تدخل جهات مدنية. وهذه التغيرات توضح إلى أى مدى تآكل نسيج العلاقات المشتركة الذى بهر الباحثين فى ذلك الوقت. رغم ذلك لا توضح هذه التغيرات عدم مقدرة الجيش على كبح جماح هذه المسيرة أو حتى تخفيف حدتها. وتكمن أسباب هذه الظاهرة فى التغيرات التى حدثت على الساحة الميدانية للجيش الإسرائيلي، وكذلك فى التغيرات التى طرأت على هيكله الداخلى وهى لا تقل من حيث الأهمية.

◆ التغيرات على الساحة الميدانية للجيش الإسرائيلي:

لقد تكون الشكل الأصيل للعلاقات بين المجتمع المدنى والجيش فى إسرائيل فى الفترة التى كان فيها الالتزام الميدانى الأساسى للجيش الإسرائيلى يتمثل فى الدفاع عن الدولة أمام تهديدات الغزو العسكرى التقليدى من جانب دول الجوار. وحتى أواخر الثمانينيات ساد بين المجتمع الأمنى الإسرائيلى الاعتقاد بأن "الأمن الأساسي"، أى قدرة الدول على البقاء، مرهون بقدرة الجيش الإسرائيلى على ردع – لو كانت هناك ضرورة لذلك – الهجوم خارج مجال قوات المشاة والمدرعات، الذى كان وشيكاً فى عامى ١٩٥٦ و١٩٦٧، ووقع فى عام ١٩٧٣ فعلياً. رغم ذلك فإن نظرية الاحتواء (Containment) وقمع النشاط الفلسطينى المعادى والغاشم (على سبيل المثال هجمات الفدائيين فى الخمسينيات) كانت تعتبر مهام أقل أهمية، يمكن تصنيفها ضمن الاهتمامات الأمنية الجارية.

والآن فقد ولى زمن جداول الأعمال هذه. فقد قللت بشدة اتفاقيتى السلام مع مصر (١٩٧٩) ومع الأردن (١٩٩٤) من مخاطر أن تضطر إسرائيل لمواجهة خطر الغزو العسكرى البرى على كل الجبهات فى المستقبل القريب. فى المقابل، نجد

أن الخطرين الآخرين، اللذين كانا في الماضي أقل أهمية، أصبحا الآن أكثر واقعية. الخطر الأول هو المخاوف من الهجوم بالصواريخ طويلة المدى (وربما غير التقليدية أيضاً) من جانب أعداء كانوا يعتبرون خارج المجال الاستراتيجي. أما الخطر الثاني فهو المعركة ضد عدو "غير تقليدي"، لا يعتزم مواجهة الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال، وإنما عرقلة مختلف جوانب حياة عموم المجتمع الإسرائيلي عن طريق شن حرب إرهابية وتدميرية.

يمكن من خلال دراسة الخبرة الميدانية التي اكتسبها الجيش الإسرائيلي في العقود الأخيرة التعرف على مدى تزايد الأهمية النسبية لمواجهة الخطر الثاني. كما أن الجنود الإسرائيليين الأكثر خبرة الآن، في خدمة الاحتياط والخدمة النظامية، لا يتمتعون بخبرة شخصية في الحرب الحديثة المتطورة كالتي شنتها الجيوش الأخرى في السنوات الأخيرة في يوغسلافيا سابقاً والعراق. في الواقع فقد مر ربع قرن على آخر مرة شارك فيها الجيش الإسرائيلي في حرب قوية. وفي المقابل، اكتسب الجندي الإسرائيلي في العشرين سنة الأخيرة خبرة كبيرة في النشاط ضد المحاولات التخريبية والمعارك الأقل قوة، وتؤثر هذه الخبرة بوضوح على تطور نشاط الجيش الإسرائيلي في هذا الصدد. وخلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٣) كان نشاط الجيش الإسرائيلي بوجه عام يتمثل في دوريات شرطية بدائية للغاية، واستعراض للقوة على المستوى المحلي ضد المخربين الفلسطينيين في قطاع غزة ويهودا والسامرة (الضفة الغربية). وخلال التواجد الإسرائيلي المستمر في جنوب لبنان (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) كانت هذه العمليات محدودة ومقصورة على المصادمات على الحدود بين السرايا الإسرائيلية وجماعات المتسللين الفلسطينيين أو القصف المدفعي طويل المدى على تجمعات مجاورة لحزب الله والسوريين. لكن خلال تصاعد حدة العنف الفلسطيني، الذي بدأ في سبتمبر ٢٠٠٠ واستمر تقريباً بلا توقف حتى وفاة عرفات بعد أربع سنوات، ارتقت عمليات الجيش الإسرائيلي بدرجة ملحوظة. وفي الواقع فقد طوَّر الجيش نظرية ميدانية كاملة بهدف محاولة كبح جماح المقاومة، كما قام بتدريب وحدات خاصة عن طريق هذه العقائد القتالية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى نجاح الجيش الإسرائيلي في استغلال تفوقه التكنولوجي - ولاسيما بفضل الجمع بين المعلومات الاستخباراتية وتكتيكات المراقبة المتطورة في ظل توافر أسلحة أكثر دقة وفتكاً. وهكذا، رداً على الهجوم المتواصل على حياة الإسرائيليين وممتلكاتهم استغل الجيش الإسرائيلي الهجوم الجوي ونيران الدبابات من أجل تنفيذ ما أطلق عليه "تصفية" المطلوبين.

هناك ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي على استعداد للاعتراف بأن استمرار صراع ضئيل القوة في جدول أعمال القوات الإسرائيلية أثر على الفكر العسكري والأساليب التقليدية. كما يعترفون بأن هذه الحرب زادت بصورة ملحوظة من الاعتقاد بضرورة وجود رقابة مدنية قوية أيضاً على العمليات العسكرية الصغيرة للغاية. وفي الحقيقة فإن الخبرة المتراكمة في إسرائيل مؤخراً في هذا المجال تؤكد الدروس المستفادة من حالات مشابهة في دول أخرى. ففي الصراع منخفض القوة يميل الساسة دائماً إلى اتباع سياسة مشددة للحيلولة دون استقلالية الجنرالات في قضايا عسكرية، حتى على المستوى التكتيكي. هناك صيغة متعارف عليها الآن في الأخلاقيات المهنية تنص على أنه كلما دام الصراع منخفض القوة لفترة طويلة، كلما تم تقييد حرية العسكريين في المناورة الميدانية. وقد أصبح الساسة أكثر حساسية إزاء حقيقة أن العمليات الصغيرة قد تكون لها نتائج استراتيجية واسعة النطاق، ولاسيما إذا سلطت وسائل الإعلام الأضواء عليها. وكنتيجة لذلك يحاولون استغلال أي ميزة تمنحها لهم تكنولوجيا الإعلام حتى يطبقوا نظرية الإدارة اللصيقة - كذلك على العملية العسكرية الأكثر محلية.

وخلال العمليات الانتقامية الصغيرة التي شنتها إسرائيل ضد أهداف الفدائيين خلال الخمسينيات اتضح بقدر ما ميل الساسة الإسرائيليين إلى تشديد الرقابة على الجنرالات. كما ظهر هذا الميل أكثر خلال الانتفاضة الثانية. ومن أسباب ذلك مظاهر المقاومة وكذلك عدم رضاء فئات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي على عمليات عسكرية كثيرة ضد الفلسطينيين. ولا تقل من حيث الأهمية والتأثير الحساسية المتزايدة من جانب الوزراء إزاء تزايد اهتمام العالم بالقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان وبقرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي. ولهذين السببين تقرر في مرحلة مبكرة من القتال - الذي اندلع في عام ٢٠٠٠ - أن يوافق "مطبخ" مكون من عشرة وزراء يرأسهم رئيس الحكومة شارون على كل العمليات العسكرية غير النظامية. كما تقرر عدم إجراء أي تصفية دون موافقة مسبقة من القيادة السياسية والقضائية على حد سواء. وقد يؤدي عدم تلبية هذه القرارات إلى - وهو ما حدث بالفعل - غياب الثقة غير المسبوق بين المجتمع المدني والجيش. ففي إحدى الحالات أعرب وزير الدفاع (بنيامين بن إليعيزر) عن رأيه صراحة بأن العملية التي نفذها رئيس الأركان العامة (الفريق شاؤل موفاز) بشكل أحادي الجانب في أكتوبر ٢٠٠١ تلزمه بتقديم استقالته.

بالنظر إلى الوراء يبدو أنه يتوارى وراء هذا النموذج شيء يفوق الصدام بين شخصين أو بين وجهات نظر سياسية مختلفة. لو وضعنا هذه الحالة في السياق الكبير للخبرة التي اكتسبتها إسرائيل في السنوات الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين المجتمع المدني والعسكري، يمكن التوصل إلى قاعدة عملية: كلما كان السياسي يتمتع بخلفية عسكرية أكثر اتساعاً وشمولية، يمكن الاعتقاد بأنه سيسعى لاستغلال هذه الطاقة الكامنة في كل حالة من أجل إدارة أدق تفاصيل

العمليات العسكرية فى الصراع ضئيل القوة. أى أن هذا النوع من الصراع يمنح كبار ضباط الجيش، الذين انسحبوا من الخدمة العسكرية وتولوا مناصب سياسية فى مجال الأمن، فرص كثيرة لمواصلة ما يمكن تسميته بالقيادة الميدانية الهادفة اليومية. وهذا "التخطى للحدود" من جانب القيادة المدنية يزيد من القيود المفروضة على حرية العمل الميدانى لرجال هيئة الأركان العامة.

واستناداً إلى هذا التحليل هناك مجال لإعادة تقييم التصور السائد بأن الانتقال الأفقى لكبار الضباط العسكريين إلى مناصب حكومية هو بمثابة أداة أساسية لخلق تجانس بين التصورات العسكرية بين القادة المدنيون الأكبر ممن يضعون السياسات. وبالنظرة المتعمقة يتضح أن الانتقال الأفقى كان مؤخراً أحد الوسائل التى أدت إلى خضوع الجنرالات الإسرائيليين إلى وزراء الدفاع. وفى هذا الصدد يتضح بشكل موضوعى أنه فى العشرين سنة الأخيرة قلت الفترة الزمنية التى تفصل بين استقالة الضابط الكبير وبين تعيينهم فى منصب وزير الدفاع. ففى حالة موفاز بلغت هذه الفترة الزمنية بالكاد الحد الأدنى الذى ينص عليه القانون (المعمول به آنذاك). ونظراً لأن خليفة موفاز فى منصب رئيس الأركان كان نائبه اللواء موشيه يعلون، فلا غرابة أن الانتقال كان سريعاً بين موفاز ويعلون، وكان التركيز على استمرار أساليب عمل الجيش الإسرائيلى خلال الانتفاضة الثانية. ومن ثم يمكن الافتراض بأن الضباط الكبار أيضاً سيحترمون قادتهم، حتى لو خلعوا الزى العسكري. خلال فترة ولاية يعلون كان موفاز هو الذى قام بدور رئيس الأركان الفعلي. وقد أثبت الأسلوب الفظ، والمهين، الذى رفض به موفاز طلب يعلون بمواصلة العمل لفترة ولاية رابعة إلى أى مدى زاد الانتقال الأفقى من استعباد القيادة المدنية للجيش الإسرائيلي.

◆ تغير الهيكل الداخلى للجيش الإسرائيلي:

لقد مر ما يقرب من نصف قرن على صدور كتاب صموئيل هنتنجتون "الجندى والدولة" (The soldier and the state) الذى كتب فيه عن المكانة المناسبة للجيش فى المجتمعات الديموقراطية. رغم أن آراء هنتنجتون تعرضت لانتقادات منهجية وجوهرية، يتضح أن معظم نتائجه اجتازت محك الزمن. ومن النتائج التى أثبتت صحتها أن الرقابة المدنية "الموضوعية" – على حد قوله – على الجيش لا تستوجب ديموقراطية ناضجة فقط، وإنما جيش مستقل من الناحية التخصصية أيضاً. وقد قال هنتنجتون إن الدولة ينبغى أن تدعم بشكل فاعل وجود "المجال العسكرى المستقل"، حتى لا تتمكن "جماعات مدنية مختلفة وغريبة" من "التدخل فى قضايا عسكرية". ويعتقد هنتنجتون أن مثل هذا التدخل لا يضر فقط بأهداف الجيش مما يترتب عليه الإضرار بأمن الأمة، وإنما وبلا مفر يجر الجيش (أو بعض أجنحته) إلى ساحة المواجهة السياسية – الأمر الذى قد يؤدى إلى تفكك الجيش. فى المقابل، نجد أن الجيش الذى يتمتع قادته بالاستقلالية الكافية فى مجالات تنظيمية وتخصصية تتطلب خبرتهم المهنية، يكون فى مقدوره التزام الحيادية السياسية والحفاظ على وحدة صفوفه.

ووفقاً لتحليل هنتنجتون فإن الحفاظ على رقابة مدنية "موضوعية" على الجيش غير مرهون بالرغبة الطيبة من جانب الوسط السياسي. وذلك يستوجب وجود ما يطلق عليه "جماعة ضباط متخصصين" (A professional officer corps) - جماعة قادة (كبار وصغار) تشعر بأن تخصصها الفريد منحها القدرة وكذلك الحق فى تأدية مهمة قومية خاصة بفاعلية ومسئولية، وتحظى بالاعتراف الاجتماعي. خلال الفترة المنقضية منذ صدور كتاب هنتنجتون اتضح أن جماعات القادة هذه تختفى من الساحة، ولاسيما داخل جيوش الدول الديموقراطية الغربية. والاعتقاد السائد اليوم هو أن الضباط الذين يخدمون فى تلك الجيوش ينتمون إلى تخصص فى طريقه إلى الزوال. صحيح أن هذا التوصيف ينطبق أيضاً على جماعات أخرى حاولت الاستقلال فى مجالات تخصصها، كالمحامين، والأطباء، والمهندسين، والمعلمين، إلا أن اختفاء الاستقلالية لا يظهر إلا فى مجال "تخصص الأسلحة" (The profession of arms) ، على حد وصف الجنرال السير جون هاكيت (١٩١٠– ١٩٩٧)، أحد أكثر العسكريين البريطانيين المثقفين منذ الحرب العالمية الثانية. فى الحقيقة هناك قلة فقط من عموم الجنود الذين يؤدون الخدمة الآن يمكنهم القول بأنهم يستوفون المعايير الثلاثة الرئيسية المطلوبة من كل إنسان متخصص:

١- احتكار خبرة عامة ومنهجية (نظرياً وعملياً) فى نشاط اجتماعى محدد.

٢- التحكم المستقل فى إجراءات استيعاب الأعضاء الجدد، وتكون مسولية المتخصصين تحديد طبيعة مهام هؤلاء الأعضاء فى إطار اجتماعى تربوي، بحيث يكون خاضعاً أيضاً لتحكمهم المستقل.

٣- وجود ميثاق سلوكى وثقافى خاص يلزم كل المتخصصين، ويكون محل ثقة وتقدير عملائهم (فى هذه الحالة المجتمع المدني).

لقد أصبح التساؤل عن سبب تلاشى التخصص العسكرى محلاً للتحليل والدراسة، ولاسيما فى الولايات المتحدة. وتشير الدراسات إلى ثلاثة اتجاهات أساسية تسببت فى زعزعة خصوصية الجيش العصرى فى المجتمع الغربى ومحاولاته لنيل مكانة قومية غير معهودة. الاتجاه الأول هو تزايد ارتباط الجيش بالتكنولوجيا المدنية والتخصص التكنولوجي، التى توجد معظمها فى المجال المدني. الاتجاه الثانى هو حاجة المؤسسة العسكرية لتبنى صور غير تقليدية

للمكافآت المالية حتى تجذب الجنود (وكذلك مجندات بأعداد كبيرة) المطلوبين لصيانة أنظمة الأسلحة ولتشغيلها. الاتجاه الثالث هو تنامي الإحساس داخل المجتمع المدني الغربي - الليبرالي بأن الجيوش، التي كانت تعتبر تجسيداً لأسمى الصفات القومية (الوطنية، نكران الذات، التضحية وغيرها)، في حاجة إلى التكيف مع منظومة جديدة من قيم ما بعد الحداثة التي أصبحت معياراً في الوقت الحالي.

والجيش الإسرائيلي لا يمكن تصنيفه (حتى الآن) على أنه جيش ما بعد الحداثة، لكن من المؤكد أنه يمكن ملاحظة نشاط قوى التجديد التي ساعدت في تغيير هياكل عسكرية وثقافات عسكرية في أماكن أخرى. ولدينا أيضاً، يحدث انقلاب تدريجي في مكانة المجندات في الجيش. كما أن الاعتراف بالدور الحيوي للرأي العام في تحديد حدود الإمكانيات العسكرية، استوجب إعادة تنظيم هيكل مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. وقد تم تطويره مؤخراً بصورة كبيرة. لا شك أن الإصلاحات الأخرى في حجم القوة تعكس قراراً صارماً لاستغلال كل الإمكانيات المتمثلة في ميدان القتال الإلكتروني والانقلاب في القضايا العسكرية. وكنتيجة لذلك - وكما هو الحال في أماكن أخرى - تم التركيز على جذب قوى بشرية متخصصة مدنية للجيش. ونظراً لأن هذه القوى البشرية اكتسبت خبرتها الأولى في بيئة غير عسكرية (كما يحدث في معظم الدورات الأخيرة للمهندسين، ومحللي أنظمة الحاسب الآلي والمبرمجين)، فإن تعريفها السليم يجب أن يكون "متخصصين عسكريين" وليس "عسكريين متخصصين".

من الواضح أنه يجب الانتظار ومشاهدة ما إذا كانت هذه الإصلاحات ستلبي مطامع أصحابها، وتحول الجيش الإسرائيلي إلى قوة أكثر فاعلية ("جيش صغير ومتطور"). غير أن النتائج المؤقتة لهذه الإصلاحات، التي لا شك أنها لم تكن مقصودة، تظهر الآن بالفعل. ويبدو أن التغييرات التي طرأت على الهيكل العسكري في إسرائيل زعزعت أيضاً الاستقلالية التخصصية للجيش الإسرائيلي، فضلاً عن إعادة تعريف جوهر مصطلح "الأمن"، الذي يحتل مكانة مهمة بين شرائح مختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي. وقد أضعفت هذه المسيرات - وفي حالات معينة قوضت تماماً - قدرة الجيش على مقاومة تسرب عناصر مدنية لأنشطة كانت حكراً عليه فيما مضى. إن تزايد عدد الجماعات المدنية التي تعارض حالياً استقلالية الجيش الإسرائيلي، والخطوات الكثيرة التي تتخذها للقيام بذلك، لا تسفر إلا عن زيادة حجم المشكلات التي يتعرض لها الجيش. وكما شاهدنا، فإن مجموعة القضايا التي تسببت في إثارة التوتر بين القيادة المدنية والجيش، لم تكن مقصورة على قضايا سياسية أو مالية فقد شملت أيضاً قضايا أخرى، كحق الآباء في معرفة كيفية إصابة أبنائهم (كما يظهر من مطالب حاخامات وجنود المدارس الدينية العسكرية)، والمطالبة بالسماح بالحفاظ على قواعد العفة كما تنص الشريعة اليهودية. وفي ظل هذه المجالات المتنوعة، التي يحاول خلالها المدنيون التأثير على سلوك الجيش، لا غرابة أن الجنرالات لا يدخلون في مواجهات مع الصفوة السياسية وإنما مع مدنيين آخرين. والآن، يتوجب على ضباط الجيش أن يجيدوا التفاوض مع الحاخامات والجماعات الناشطة التي تناضل من أجل حقوق المواطن.

◆ **الخلاصة:**

من الناحية النظرية، ربما تكون السمة الأكثر أهمية لكل خطوة من الخطوات السابقة هي مدى دعمها - سوياً وكل على حدة - للطبيعة "اللا اتصالية" للحدود بين المدنيين والجيش في إسرائيل. ورغم تزايد عدد المواطنين الإسرائيليين الذين لا يؤدون الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط مؤخراً، نجد أن العسكريين لا يشكلون عموماً "فرقة عسكرية" موحدة. على العكس، لأن الكثيرين منهم اليوم يؤدون مهام مشابهة للمهام المدنية (والدليل الواضح على ذلك هم خبراء الحاسب الآلي)، فهم يختلفون بقدر ضئيل عن مدنيين آخرين داخل المجتمع. كما أنه رغم التبني التدريجي لفكرة "تقليص الأداء" داخل الجيش الإسرائيلي في عشرات السنوات الأخيرة لم يقل عموماً الكم الشامل لما أطلق عليه ليسك "نقاط التماس" بين الجيش والمجتمع المدني. وقد ظل الجيش الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي.

رغم ذلك، فإن نموذج الحدود "اللا اتصالية" يثبت أنه داخل الإطار الشامل لامتداد تاريخي حدثت تغيرات جوهرية في العلاقات بين المجتمع المدني والجيش. إن تزايد "نقاط التماس" بين المدنيين والجيش لا يفرز وضعاً يكون فيه الجيش قادر على ممارسة تأثيراً كبيراً، وربما حاسماً، على مجالات كثيرة في الحياة المدنية في إسرائيل. على العكس، معظم التيارات تسير حالياً في اتجاه معاكس. وهذه المسيرة، التي بدأت بتطور مجتمع مدني أكثر عقلانية ويتحرى المسلمات السائدة داخله، تسارعت وتيرتها نتيجة لمركزية النشاط داخل الصراع ضئيل القوة الذي تواجهه قوات الجيش الإسرائيلي وبسبب الإصلاحات الداخلية للهيكل التنظيمي العسكري.

واستناداً إلى هذه الخلفية، أعتقد أنه لا مجال للخوف من أن يحاول ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي إسقاط الحكومة أو المشاركة في انقلاب ميلودرامي يقوم به الجنرالات. مثل هذه الميول، حتى لو كانت سائدة فيما مضى، أصبحت بعيدة عن فكر ضباط الجيش الإسرائيلي. تظهر أعراض الأزمة الحالية في العلاقات بين القيادة المدنية والجيش الإسرائيلي في مواضيع أخرى، في قضايا تفوق القضايا التي تشغل بال الباحثين المتخصصين. فالجيش الإسرائيلي يعاني حاليا من تراجع استقلاليته، ويكمن الخطر في استعباده التام على أيدي المجتمع المدني.

النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٨/١٢
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

ها هو النص الكامل للقرار رقم ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الجنود المختطفين لم يرد إلا في مقدمة القرار فقط، بالصيغة التالية:

"يؤكد مجلس الأمن على ضرورة إنهاء العنف، ولكن في الوقت نفسه يؤكد على العمل من أجل معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين". وفي فقرات أخرى يدعو المجلس إلى إطلاق سراح السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، كما يعرب المجلس عن تقديره لخطة "النقاط السبع" التي طرحها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة. يُذكر أن مقدمة القرار غير ملزمة مثل القرار نفسه.

وهذه هي الصيغة الكاملة لنص القرار:

١- يدعو المجلس إلى الوقف التام للأعمال القتالية، ولاسيما الوقف الفوري لكل هجمات حزب الله والوقف الفوري للعمليات العسكرية من جانب إسرائيل.

٢- في أعقاب وقف الأعمال القتالية، يطالب المجلس الحكومة اللبنانية واليونيفيل (قوة الأمم المتحدة في لبنان)، وفق ما ورد في الفقرة ١١، بنشر قواتهما في الجنوب اللبناني. كما يطالب حكومة إسرائيل بسحب كل قواتها من جنوب لبنان عند بدء انتشار تلك القوات.

٣- يؤكد المجلس على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠، والأحكام ذات الصلة في اتفاق الطائف، حتى يكون في مقدورها فرض كامل سيادتها، وألا تكون هناك أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة أخرى غير سلطة الحكومة.

٤- يؤكد المجلس مجدداً على أهمية احترام الخط الأزرق (الحدود المتفق عليها بين إسرائيل ولبنان).

٥- يؤكد المجلس مرة أخرى على تأييده، كما ظهر في قرارات سابقة، لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، حسب ما ورد في اتفاق الهدنة المؤرخ في ٢٣ مارس ١٩٤٩.

٦- يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل تقديم المساعدة المالية والإنسانية للشعب اللبناني، والتي تسهل عودة السكان النازحين، وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و١٥، كما يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى التفكير في منح مساعدة أخرى في المستقبل للإسهام في إعمار وتنمية لبنان.

٧- يؤكد المجلس على مسؤولية جميع الأطراف عن ضمان عدم اتخاذ أي خطوة تخالف أحكام الفقرة ١، مما قد يؤثر بالسلب على محاولة التوصل لحل طويل الأمد، ووصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، بما في ذلك العبور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، أو العودة الطواعية والآمنة للنازحين. ويطالب كل الأطراف الامتثال لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن.

٨- يدعو المجلس إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق النار وحل دائم استناداً إلى المبادئ التالية:

أ- احترام الخط الأزرق من جانب كلا الطرفين.

ب- اتخاذ ترتيبات أمنية للحيلولة دون استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إقامة منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يتبع مسؤولية حكومة لبنان واليونيفيل، وفق ما ورد في الفقرة ١١.

ج- التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة في اتفاق الطائف وكذلك القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ التي تطالب بنزع سلاح كل التنظيمات المسلحة في لبنان، بحيث لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان عدا ما يتبع الدولة اللبنانية، إعمالاً لقرار الحكومة اللبنانية المؤرخ في ٢٧ يوليو ٢٠٠٦.

د- منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومتها.

هـ- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة أو ما شابه

ذلك للبنان باستثناء ما ستوافق عليه الحكومة اللبنانية.

و- ستسلم إسرائيل الأمم المتحدة كل خرائط الألغام التي وضعتها في لبنان.

٩- يدعو المجلس الأمين العام، كوفي أنان، إلى دعم الجهود الرامية إلى ضمان موافقة حكومة إسرائيل وحكومة لبنان من حيث المبدأ على مبادئ التسوية طويلة الأمد، بموجب ما ورد في الفقرة ٨، كما يعرب عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فاعل.

١٠- يطلب المجلس من الأمين العام وضع، بالتعاون مع العناصر الرئيسية الدولية والأطراف المعنية بالأمر، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠، بما في ذلك نزع السلاح، وترسيم الحدود اللبنانية، ولاسيما في المناطق المتنازع عليها أو غير واضحة المعالم، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ٣٠ يوماً.

١١- بهدف تعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد، والمعدات والولاية وحجم العمليات، يقرر المجلس الموافقة على زيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى ١٥٠٠٠ جندي. وسوف تتولى هذه القوة، فضلاً عن تنفيذ ولايتها، بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، المهام التالية:

أ- رصد وقف الأعمال القتالية.

ب- مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية أثناء انتشارها في الجنوب، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق، وخلال سحب القوات الإسرائيلية من لبنان بموجب الفقرة ٢ .

ج- تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل.

د- المساعدة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للنازحين.

هـ- مساعدة قوات الجيش اللبناني على اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة منزوعة السلاح الوارد ذكرها في الفقرة ٨ .

و- مساعدة حكومة لبنان، بناءً على طلبها، في تنفيذ الفقرة ١٤ .

١٢- بما يتماشى مع طلب حكومة لبنان بنشر قوة دولية لمساعدتها في ممارسة سلطتها على أراضيها، سيكون بمقدور قوة اليونيفيل اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات في أماكن انتشارها وفق قدراتها، من أجل ضمان ألا تستخدم هذه المنطقة في عمليات قتالية من أي نوع، ومن أجل مقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بمهامها بموجب الولاية الممنوحة لها من جانب مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآته ومعداته، ولضمان حرية انتقال موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الحتمي والفوري، دون المساس بمسؤولية الحكومة اللبنانية.

١٣- يطالب المجلس الأمين العام بأن يتخذ خطوات عاجلة تكفل لقوة اليونيفيل القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، ويطالب الدول الأعضاء بالتفكير في تقديم إسهامات مناسبة إلى تلك القوة والاستجابة بشكل إيجابي لطلباتها بالمساعدة، كما يعرب عن تقديره الشديد للدول التي أسهمت في قوة اليونيفيل في الماضي.

١٤- يطالب المجلس حكومة لبنان بتأمين حدودها، وكذلك المعابر الحدودية، من أجل الحيلولة دون دخول الأسلحة إلى لبنان دون موافقتها . ويطالب قوة اليونيفيل، وفق ما نصت عليه الفقرة ١١، تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية عند طلبها ذلك.

١٥- يدعو المجلس كل الدول إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة للحيلولة دون أن يقوم مواطنيها، من داخل أراضيها أو عن طريق استخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بالآتي:

أ- بيع أو تزويد أي فرد أو كيان في لبنان بأسلحة من أي نوع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء كان من أراضيها أو من خارجها.

ب- تزويد أي فرد أو كيان في لبنان بأي تدريب أو مساعدة في المجال التقني فيما يتصل بتصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعية (أ). وكل هذا لا ينطبق على الأسلحة والتدريب أو المساعدة التي وافقت عليها حكومة لبنان أو اليونيفيل بموجب ما نصت عليه الفقرة ١١ .

١٦- يقرر المجلس تمديد ولاية قوة اليونيفيل حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٧، ويعرب عن اعتزامه تحسين ولايتها واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ اتفاق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد.

١٧- يطالب المجلس الأمين العام بتقديم تقرير إليه في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار، وبصورة منتظمة بعد ذلك.

١٨- يؤكد المجلس على أهمية وضرورة التوصل لسلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، استناداً إلى كل قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ .

١٩- سيواصل المجلس مشاركته الفاعلة في هذه المسألة.

نص خطاب رجال الاحتياط الإسرائيليين

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/٢٢
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

أرسل يوم الأحد الماضى قادة ومقاتلو اللواء ٥٥ فى فرقة خاصة خطاب احتجاج إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان. وكانت الفرقة قد شاركت فى القتال فى الأيام الأخيرة من الحرب فى لبنان، بعد قرار توسيع نطاق العملية العسكرية.

وها هو نص الخطاب كاملاً:

"نحن قادة ومقاتلون فى لواء "حود هَحنيت" (سن الرمح) تم تجنيدنا بأمر طارئ فى ٢٠٠٦/٧/٣٠ . وكان نسبة الحضور على مستوى كل الفصائل كاملة. عندما وقعنا على استلام المهمات والسلاح كنا نعلم أننا نوقع ونلتزم بأكثر من ذلك. لقد تركنا النساء، والأطفال، والأصدقاء وأفراد العائلة، وأهملنا عملنا ورزقنا. كنا على استعداد لأداء مهامنا حتى فى أصعب الظروف، فى الحر، وفى العطش، وفى الجوع.

"كل واحد منا كان يدرك أنه يعرض حياته للخطر من أجل الهدف العادل المتمثل فى الدفاع عن مواطنى إسرائيل.

"لكن هناك شيء واحد لم نكن ولن نكن على استعداد له: لم نكن على استعداد لتقبل الغموض. فهدف الحرب الذى لم يتحدد بوضوح، تغير أيضاً أثناء القتال. كما تمثل الغموض فى عدم القيام بأفعال، وعدم تنفيذ خطط عملية وإلغاء كل المهام التى كلفنا بها أثناء القتال. وقد أدى ذلك إلى البقاء المتواصل فى ميدان العدو، دون غاية ميدانية ولاعتبارات غير مهنية، دون أى احتكاك. فى كل مكان تظهر بصمات "الأقدام الباردة" فى مسيرة اتخاذ القرارات. وقد كان الغموض بالنسبة لنا بمثابة استخفاف شديد باستعدادنا للالتحاق بالخدمة والقتال وأوجد إحساساً بأنهم "بصقوا فى وجوهنا"، لأنه يناقض مبادئ وقيم القتال التى تربينا عليها داخل الجيش الإسرائيلي.

"إن الإحساس الرهيب بأن كل المستويات الأعلى منا تشعر بعدم الاستعداد، وعدم الجدية، وغياب الحافز وعدم القدرة على اتخاذ قرارات محسوبة، يقودنا إلى السؤال التالي: هل تجنيدنا ذهب سُدى..؟ نحن الآن فى يوم ما بعد (الحرب)، ويبدو أن غياب الأخلاق وغياب الخجل قد يغطيان على الإخفاقات. لقد حملنا على أكتفانا، نحن المقاتلون، مسؤولية إخفاقات السنوات الست الأخيرة وعدم الاستعداد العسكري. ومن أجل أن نصل مستعدين للمعركة المقبلة - التى ربما تقع قريباً - فنحن فى حاجة إلى تغيير جذرى وأساسي.

"لن يتم إيجاد حل لأزمة الثقة التى نشأت بيننا كمقاتلين وبين القيادة العليا دون إجراء تحقيق رسمى جذرى ومناسب، واستخلاص نتائج، سواء على مستوى الاستراتيجية ونظرية الأمن القومى أو على المستوى الشخصى لدى المعنيين بالأمر.

"لقد دفعنا ثمناً باهظاً من أجل القتال والنصر ونشعر بأنكم عرقلتمونا عن أداء ذلك.. إننا فى المستقبل سنلبى أى مهمة نكلف بها، لكننا نود أن نعرف أن هذه المهام تتحدد بناءً على هدف واضح، وعن طريق السعى لتحقيق الأهداف المرجوة".

نحن الموقعون أدناه
قادة ومقاتلو لواء "حود هَحنيت"

تقارير

قراءة فى الصحف العبرية حول الخسائر الاقتصادية لإسرائيل من جراء الحرب على لبنان

ترجمة وإعداد: محمود صبرى

فى مؤتمر صحفى انعقد فى القدس فى ٢٠٠٦/٨/١، حول الخسائر التى يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلى من جراء الحرب على لبنان، ذكر محافظ بنك إسرائيل "ستانلى فيشر" أن الخسائر المباشرة التى لحقت بالأنشطة الاقتصادية تبلغ ما يتراوح بين ٧٥٠ مليون و١,٠٨٠ مليار شيكل عن كل أسبوع من القتال، مشيراً إلى أنه فى حال استمرار القتال شهر واحد سيتعرض الناتج القومى الإجمالى لخسارة مقدارها يتراوح بين (٠,٧-٠,٩) من نسبة الإنتاج، أى ما يعادل ٤,٢-٥,٤ مليار شيكل. وفى تقرير التضخم الذى أصدره بنك إسرائيل عن النصف الأول لعام ٢٠٠٦، والذى نشر بتاريخ (٢٠٠٦/٨/٢)، قال محافظ بنك إسرائيل إن الحرب فى الشمال سيكون لها تأثير سلبى على النشاط الفعلى للاقتصاد من ناحية العرض والطلب، كما سترتفع نسبة التضخم على المدى القريب (هاآرتس ٢٠٠٦/٨/٣- موطى باسوك وتسفى زرحيا).

لقد تكبدت إسرائيل خلال حرب لبنان الثانية خسائر اقتصادية فادحة، شملت مختلف مجالات النشاط الاقتصادى كالبورصة، والاستثمارات، والسياحة، والصناعة وحركة التجارة والتصدير والاستيراد، فضلاً عن تداعيات الحرب على ميزانية ٢٠٠٧, وفيما يلى تتبع للخسائر التى تكبدتها إسرائيل فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وفقاً لما نشرته الصحف الإسرائيلية الكبرى "هاآرتس" و"معاريف" و"يديعوت أحرونوت" و"هاتسوفيه".

١- النمو الاقتصادي:

بعد أن شهد الاقتصاد الإسرائيلى فترة نمو وخرج من كبوة الكساد الاقتصادى فى ٢٠٠٤، أوقفت الحرب على لبنان تلك الطفرة فى الاقتصاد الإسرائيلي. وكان الاقتصاد الإسرائيلى قد سجل نمواً فى كافة أفرع القطاعات وفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء فى الفترة السابقة للحرب (أبريل- يونيو) حسبما نشرتها صحيفة هاتسوفيه بتاريخ (٢٠٠٦/٧/١٤)، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاع بنسبة ١٩,٥٪ فى حجم الصادرات الصناعية وارتفاع ٧,٩٪ فى الإنتاج الصناعى وارتفاع نسبته ٤٥,٩٪ فى أنشطة قطاع التجارة والخدمات، وزيادة عدد ليالى المبيت فى الفنادق السياحية بنسبة ١٣,٥٪. وعن حالة النمو الاقتصادى قبل الحرب، أفادت صحيفة هاتسوفيه (٢٠٠٦/٨/١٧) نقلاً عن المكتب المركزى للإحصاء بأن النمو بلغ ٥,٩٪ على مستوى الناتج القومى الإجمالى قبل بدء القتال فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، استمراراً لارتفاع نسبته ٥,١٪ فى النصف الأول من ٢٠٠٦ و٦,١٪ فى الفترة الموازية من العام ٢٠٠٥ . وكان النمو خلال الربع الثانى من العام أكبر بكثير، حيث بلغت نسبته ٦,٢٪ استمراراً لارتفاع نسبته ٥,٩٪ فى الربع الأول وزيادة قدرها ٥,٦٪ فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ . كما شهد قطاع الأعمال نمواً جيداً، فقد ارتفعت إنتاجية قطاع الأعمال فى النصف الأول لعام ٢٠٠٦ بنسبة ٧,٤٪، استمراراً لارتفاع نسبته ٦,٦٪ فى النصف السابق من العام، وارتفاع ٧,٦٪ فى النصف الثانى لسنة ٢٠٠٥ . كما أظهر المكتب المركزى للإحصاء معلومات مهمة بشأن ارتفاع مستوى المعيشة التى تنعكس على نفقات الفرد، حيث ارتفعت نسبة نفقات الفرد فى النصف الأول لعام ٢٠٠٦ بنسبة ٣,٦٪، استمراراً لارتفاع نسبته ٥,١٪ فى النصف الثانى لـ ٢٠٠٥، وارتفاع ٢٪ فى النصف الأول لـ ٢٠٠٥ . ومن ناحية أخرى، وبعد أسبوع من وقف إطلاق النار، نشرت

مجلة إيكونوميست توقعاتها للنمو فى إسرائيل (معاريف ٢٠/٨/٢٠٠٦ - يوسى جرينشتاين ودافيد ليفكين) وكانت التوقعات غير مبشرة بالتفاؤل، حيث يتكهن الخبراء الاقتصاديون فى المجلة بانخفاض النمو فى إسرائيل إلى ٤,٥٪ فى ٢٠٠٦ و٣,٦٪ فى ٢٠٠٧ بسبب الخسائر التى لحقت بالأعمال التجارية فى الشمال من جراء الحرب. وقد جاءت هذه التوقعات أقل بكثير من التوقعات الرسمية عشية الحرب، والتى رجحت نمو نسبته ٥,٣٪ فى ٢٠٠٦ و٤,١٪ فى ٢٠٠٧، ومن المرجح أن تغير وزارة المالية توقعاتها هى الأخرى لنحو ٤٪ فقط.

٢- السياحة:

أفادت صحيفة هاتسوفيه (١٤/٧/٢٠٠٦) بأنه بسبب الوضع الأمنى سجل الشمال أعلى معدل لإلغاء حجوزات الغرف فى الفنادق وزيارات مختلف الأماكن السياحية فى الشمال بنسبة ١٠٠٪. وكانت السياحة الداخلية قد سجلت أعلى معدلاتها قبل الحرب بسبب إجازة الطلاب والموظفين. وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت (تانى جولدشتاين ٢٦/٧/٢٠٠٦) بتوقف النشاط فى فنادق نهاريا باستثناء الصحفيين الذين يقيمون هناك لتغطية الأحداث، حيث بلغت خسائر الأعمال السياحية فى الشمال(الفنادق والمنتجعات والمواقع السياحية) حتى ٢٦/٧/٢٠٠٦ فقط ٦٥ مليون شيكل، حسب تقديرات منتدى السياحة فى الجليل. وأشارت صحيفة يديعوت أحرونوت (١٦/٨/٢٠٠٦) إلى أن السياحة كانت قد سجلت فى الفترة ما بين يناير- يوليو ٢٠٠٦ أعلى المعدلات، حيث دخل إسرائيل ١,٢١٢,٥٠٠ سائح، بزيادة مقدارها ١٣٪ عن الفترة الموازية من العام الماضى حسب البيانات الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء وقسم الإحصاءات والمعلومات بوزارة السياحة. وحسب التقديرات، خسرت السياحة فى الأسبوع الأول للحرب ٣٦ مليون شيكل بسبب إلغاء الحجوزات و٢٧ مليون شيكل فى الأسبوع الثانى، ويرجع ذلك إلى أن الفنادق والمنتجعات فى الأسبوع الأول كانت مستعدة بكل طاقتها لاستقبال الوفود السياحية، أما فى الأسبوع الثانى فقد كان إلغاء الحجوزات متوقعاً مسبقاً. وهكذا، فإن الخسارة الشهرية لقطاع السياحة تقدر بنحو ١٢٣ مليون شيكل شهرياً. وتتوقع شركة المعلومات التجارية "دان آند بردستريت" أن الحرب ستلحق خسارة بالمنتجعات بمعدل ٤٠٪ من إيراداتها السنوية، وكان من المتوقع أن تخسر تلك المنتجعات وحدها ١١٦ مليون لو استمرت الحرب طوال شهر أغسطس. كما يتضح من العرض الذى أعدته الشركة أن إقليم الشمال يحقق إيرادات سنوية من السياحة الريفية تقدر بنحو ٢٩٠ مليون شيكل، أى نحو ٨٠٪ من إجمالى عائدات هذا القطاع الذى يصل إجمالى إيراداته ٣٦٠ مليون شيكل.

٣- الزراعة:

ذكرت صحيفة هاتسوفيه (١٤/٧/٢٠٠٦) أن الأعمال الزراعية فى الأراضى الواقعة بين شمال نهاريا فى الجليل الغربى حتى روش بينا فى الجليل الأعلى توقفت تماماً، وحسب تقديرات المنظمات الزراعية فإنه من المتوقع أن يتكبد المزارعون فى المنطقة خسارة تقدر بعشرات الملايين من الشيكلات. ويقول مدير عام نقابة المزارعين، جيورا سيلع إن: "الثمار الصيفى فى ذروة موسم الحصاد بينما توقفت كل الأعمال. وإذا استمر الوضع الأمنى فى التوتر ولم يُسمح بغرس شتلات جديدة، فسوف تؤثر الأضرار أيضاً على محصول الموسم القادم". كما يحذر رئيس قطاع الاقتصاد فى حركة الموشافوت، إيتسيك كوهين، من خطورة الوضع على الثروة الداجنة: "مربيو الدواجن فى الشمال يتوجسون خيفة من الخسائر التى لا يمكن الحيلولة دونها بسبب الإضرار بعلف الطيور". وفى السياق ذاته أفاد الموقع الإليكترونى نيوز فيرست كلاس(nfc 9/8/2006)أن نيران الحرب أكلت نحو ٧٥٠ ألف شجرة من أشجار البلوط والبطم والصنوبر والسرو وشجيرات أخرى فى شمال إسرائيل. وقد أعلن الصندوق التأسيسى الإسرائيلى أن الضرر المباشر الناجم عن إحراق هذه الأشجار يقدر بنحو ٣٦ مليون شيكل، وتكلفة إصلاح الضرر بما فى ذلك تمهيد الأرض ووضع البنية الأساسية للغابة نحو ٦٠ مليون شيكل. وهكذا خسرت إسرائيل ثروة كبيرة من الأخشاب وتكبدت خسارة فادحة بتدمير هذه المنطقة التى تعج بالغابات. فى حين أشارت صحيفة هاتسوفيه (١٦/٨/٢٠٠٦) إلى أن الصندوق التأسيسى الإسرائيلى أعلن عن بيانات الخسائر الناجمة عن نشوب الحرائق فى الغابات والأحراش فى الشمال منذ اندلاع القتال فى لبنان، مشيرة إلى أن صواريخ الكاتيوشا أحرقت أكثر من ١٢ ألف دونم من الغابات والأحراش الطبيعية، ونحو ٤٠ ألف دونم من المراعى، وقد قدرت التكلفة الشاملة لإصلاح تلك الأضرار بنحو ٢٠٠ مليون شيكل وليس ٦٠ مليون شيكل كما ذكر موقع نيوز فيرست كلاس. كما كانت هناك أضرار غير مباشرة للحرب على قطاع الزراعة، فقد ذكرت صحيفة معاريف (عوفرا بارون - ٢١/٨/٢٠٠٦) أن المسئولين فى وزارة الزراعة يقدرون حجم الخسائر غير المباشرة للحرب فى قطاع الزراعة

بعد أسبوع من وقف إطلاق النار فى الشمال بحوالى ٣٠٠ مليون شيكل، فضلاً عن الخسارة المباشرة التى قدرت بما يتراوح بين ١٠–١٥ مليون شيكل فقط. وتشمل الأضرار غير المباشرة الخسارة الناجمة عن حظر الخروج للحقول ورعاية المحاصيل وتغيب المزارعين عن العمل ووقف وإلغاء جنى الثمار والخسائر الناجمة عن منع رش المحاصيل التى من شأنها التسبب فى خسائر أيضاً للمحاصيل المستقبلية.

٤– الصناعة:

أشارت صحيفة هاتسوفيه (٢٠٠٦/٧/١٤) إلى أنه خلال الحرب توقفت حركة العمل تماماً فى نهاريا وكريات شمونة، ويتضح من تحقيق أجراه اتحاد الصناع أن ٢٦٠ مصنعاً فى الشمال أوقفت العمل لوقوعها على مرمى الكاتيوشا، مما يترتب عليه خسارة مالية كبيرة. وتقدر الخسارة عن اليوم الواحد بنحو ٢٠ حتى ٥٠ مليون شيكل. وهذا التقدير لا يشمل الضرر المادى المباشر للمصانع نتيجة سقوط صواريخ الكاتيوشا والأضرار غير المباشرة المتمثلة فى فقدان التعاقدات المستقبلية. وفى حديث أدلى به لصحيفة معاريف ٢٠٠٦/٨/١٣، يتوقع رئيس اتحاد الغرف التجارية، أوريئيل ليفين، انهيار نحو ١٠ آلاف مصنع فى الشمال تماماً وهى المصانع التى لا تمتلك احتياطى بسبب مشاكل فى السيولة، نظراً لأنها طوال شهر كامل كانت نفقاتها الجارية لا يقابلها أى إيرادات. وقد نقلت صحيفة هاتسوفيه فى عددها الصادر بتاريخ (٢٠٠٦/٨/١٦) تصريحات رئيس اتحاد الصناع فى إسرائيل، شرجا بروش، عقب وقف إطلاق النار، بشأن الخسائر التى تكبدتها المشروعات الصناعية فى حيفا والشمال خلال ٣٣ يوماً من القتال والتى بلغت على حد قوله حوالى ٤,٦ مليار شيكل، فى حين كانت الخسارة الفورية فى الإنتاج على مستوى فروع الاقتصاد بأكمله نحو ١,٩٪ أى ما يعادل ١١,٥ مليار شيكل.

٥– البورصة وسوق المال:

أشارت صحيفة معاريف فى مقال تحت عنوان "بورصة فى ظل هجمات حزب الله" (معاريف ٢٠٠٦/٧/١٣) إلى انخفاض مؤشر تل أبيب ٢٥ (❖) بنسبة ٤,٢٥٪ ليصل عند مستوى ٧٤٨,٨٤ نقطة، كما تراجع مؤشر تل أبيب ١٠٠ بنسبة ٤,١٣٪ ليصل عند مستوى ٧٦٣,٢١ نقطة، كما فقد مؤشر التكنولوجيا "تل تك ١٥"، ٢,٠٢٪ من قيمته ليصل عند مستوى ٣٣٠,١٠ نقطة، كما أفادت الصحيفة فى (٢٠٠٦/٧/١٤) فى مقال تحت عنوان "الشمال يشتعل والمستثمرون يهربون من تل أبيب" بأن مؤشر معوف انخفض هو الآخر فى أول يومين للحرب بنسبة ٨,٢٧٪ ليصل عند مستوى ٧٤٨,٨٤ نقطة مما جعل المستثمرون يسارعون فى بيع أسهمهم، وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة الإسرائيلي، الذى باع حافظة أسهمه فى اليوم الرابع للحرب، مما أثار الرأى العام ضده، ويجرى التحقيق معه حالياً فى هذه القضية. جاء هذا بعدما تهافت المستثمرون ذاتهم على شراء الأسهم فى مؤشر معوف فى شهر مايو – أى قبل الحرب بشهرين – حيث بلغ مستواه آنذاك ٩٠٠ نقطة. عادت الأسعار تدريجياً فى البورصة إلى معدلاتها الطبيعية حسب تقرير صحيفة هاتسوفيه (٢٠٠٦/٨/١٨)، حيث أغلق آخر أسبوع من تاريخ النشر بارتفاع فى الأسعار فى بورصة تل أبيب، مع موجة ارتفاع الأسعار فى بورصة نيويورك، ونشر تقرير الربع الثانى لعام ٢٠٠٦ . وفى ضوء وقف إطلاق النار، قفز مؤشر تل أبيب ٢٥ بنسبة ٥,٥٪ ليعود مرة أخرى إلى مستواه الطبيعى قبل الحرب فى لبنان. كما ارتفع مؤشر تل أبيب ١٠٠ بنسبة ١,٨٥٪ ليصل إلى مستوى ٨٣٨,٥٥ نقطة، وقد زادت قوة مؤشر تل أبيب ٢٥ بنسبة ٢,١٥٪ ليصل إلى مستوى ٨٢٠,٠٧ نقطة، وارتفع مؤشر تل تك ١٥ بنسبة ١,٢٣٪ ليصل عند مستوى ٣٤٦,٦٨ نقطة. وبعد موجة الارتفاع حدث انخفاض طفيف آخر فى الأسعار، فقد أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٠٠٦/٨/٢٢) بتراجع طفيف فى الأسعار، حيث أغلقت بورصة تل أبيب بانخفاض فى الأسعار، وانخفض مؤشر معوف بنسبة ٠,٣٩٪ ليصل عند مستوى ٨١٢,٥٥ نقطة، وانخفض مؤشر تل أبيب ١٠٠ بنسبة ٠,٤٧٪ ليصل عند مستوى ٨٢٧,٩٥ وتراجع مؤشر تل تك بنسبة ٠,١٥٪ ليصل عند مستوى ٣٥٠,٠٩ . ولم يقتصر الأمر على ذلك، حيث أثرت الحرب فى الشمال على حركة التداول كلها، ففى الوقت الذى انخفض فيه الطلب على الأسهم المحلية، زاد إقبال المستثمرين – الذين باعوا أسهمهم – والبنوك على التداول بالعملة الصعبة مما أدى إلى زيادة سلة العملة الصعبة بنسبة ١,٣٢٪ لتصل إلى ٥,٠٨٠٣ شيكل. وأفادت صحيفة هاتسوفيه (٢٠٠٦/٧/١٦) بارتفاع سعر الدولار فى مقابل الشيكل بنحو ٠,٥٥٪، حيث بلغ فى أول يومين للحرب ٤,٥٢١ شيكل، بارتفاع نسبته ٢,٧٪ ثم عاد مرة أخرى للانخفاض ليستقر عند ٤,٣٦٦ (معاريف ٢٠٠٦/٨/١٨).

٦– التجارة:

ذكرت صحيفة هاتسوفيه (٢٠٠٦/٨/١٥)، نقلاً عن المكتب المركزى للإحصاء، أن العجز التجارى فى شهر يوليو بلغ ٠,٩ مليار دولار، حيث بلغ حجم الواردات من

البضائع ٢,٨ مليار دولار، والصادرات ٢,٩ مليار دولار. وفى الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٠٦ بلغ حجم الواردات من البضائع ٢٦,٨ مليار دولار والصادرات ٢٢,٥ مليار دولار، ووصل العجز التجارى خلال هذه الفترة ٦١٦ مليون دولار شهرياً فى المتوسط و٧,٤ مليار دولار سنوياً (٧,٨ مليار دولار فى ٢٠٠٥)، ووصل العجز التجارى (دون نفقات السفن والطائرات والماس والوقود) فى يناير - يوليو ٢٠٠٦ إلى ٠,٨ مليار دولار فى مقابل ١,٥ مليار دولار فى الفترة الموازية من العام ٢٠٠٥.

٧- الاستيراد والتصدير:

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٠٠٦/٨/٢) أن مصلحة الضرائب الإسرائيلية أعلنت أن الحرب تسببت فى انخفاض حجم الواردات من السلع المعمرة، حيث سجل شهر يوليو انخفاض بنسبة ٢١٪ فى استيراد الثلاجات و٥٪ للغسالات و٣٩٪ لغسالات الأطباق، و٥٢٪ لأجهزة الفيديو، مشيرة إلى ارتفاع قيمة استيراد السجائر فى يوليو لتصل إلى ١٠ ملايين دولار بزيادة نسبتها ٦,٧٪ عن الفترة الموازية من العام الماضى. واللافت للنظر هنا أن كمية السجائر المستوردة تفوق العام الماضى بزيادة نسبتها ١٧٪، وهذا دليل عن الانتقال لاستيراد سجائر أرخص، وبالتالى يترتب على ذلك انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب على السجائر بوجه عام وضرائب الاستيراد بوجه خاص. وزيادة استهلاك السجائر فى الفترة الأخيرة دليل آخر على المزاج العام الإسرائيلى والضغط النفسى المتواصل، وحالة التوتر والقلق التى تسيطر على الجمهور الإسرائيلى. ومن ناحية أخرى أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٠٠٦/٨/٢) إلى تعثر الصادرات الإسرائيلية فى الموانئ ومخازن المصانع بسبب الحرب، حيث تحتجز هناك سلع مخصصة للتصدير تقدر قيمتها بعشرات ملايين الدولارات.

٨- ميزان المدفوعات:

فى تحقيق نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٠٠٦/٨/١)، أشارت الصحيفة إلى تأثير الحرب على ميزان المدفوعات الإسرائيلى، حيث قال مدير عام مجموعة BDI الاستثمارية، تهيلا يناى، إن الحرب فى الشمال قامت بدورها، وخلال الشهور القادمة سنشهد تداعياتها على المقاييس التى تشير إلى مدى حصانة الاقتصاد الإسرائيلى، مشيراً إلى أن لائحة إطار الائتمان التى دخلت إلى حيز التنفيذ فى مطلع يوليو وفترة التكيف مع الوضع الجديد ستؤثر بالسلب على مختلف المقاييس. ويعتقد المسئولون فى مجموعة BDI الاستثمارية أن متوسط عدد أيام الائتمان فى الاقتصاد قد يرتفع بشكل كبير فى الشهور المقبلة، بسبب وقف النشاط فى الشمال، الأمر الذى من شأنه تعريض كثير من الشركات والمصانع لأزمات كبيرة فى السيولة. كما يعتقدون فى المجموعة أن قطاعات الخدمات والسياحة والإنتاج الزراعى ستتأثر بشدة خلال الشهور القادمة، فى حين سينشط مجال البناء والمقاولات وسيتحسن وضعه.

٩- قطاع النقل والمواصلات:

ذكرت صحيفة هاآرتس (حاييم بيئور ٢٠٠٦/٨/٣) أن شركة النقل العام الإسرائيلية "إيجيد" تكبدت منذ اندلاع الحرب خسائر فى الإيرادات تتجاوز ١٥ مليون شيكل بسبب الانخفاض المتواصل فى عدد المسافرين إلى الشمال.

١٠- الشركات وقطاع الأعمال:

ألقت الحرب بظلالها على شركات التصدير والاستيراد التى نزلت بها خسائر كبيرة خلال هذا الشهر، ومنها شركة "ترديان كيشر" العاملة فى مجال التجهيزات وأنظمة الاتصالات العسكرية والأجهزة اللاسلكية المدنية، والتى حسب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت (آفى شاؤول ٢٠٠٦/٨/١) كانت قد حققت خلال الربع الثانى من ٢٠٠٦ ربح صافى مقداره ١٠,٩ مليون دولار، بانخفاض نسبته ١١٪ مقارنة بالفترة الموازية من العام السابق، كما انخفض حجم مبيعات الشركة فى الربع ذاته بنسبة ١١,١٪ وبلغ ٦٣,٣ مليون دولار. ويكشف المسئولون أن سبب الانخفاض هو تأجيل العقود مع العملاء من الخارج، خاصة فى أوروبا بسبب الحرب، مشيرين إلى أن "العملاء يؤجلون التزود بمنتجات الشركة، الأمر الذى سيؤثر على التعاقدات فى الفترة القادمة، حيث بلغت قيمة التعاقدات حتى نهاية يونيو من العام الجارى حوالى ٣٠٧ ملايين دولار، من بينها نسبة ٧٢٪ تعاقدات من الخارج، وحوالى ٣٨٪ من التعاقدات التى تم الاتفاق عليها فى منتصف يوليو يجب تنفيذها قبل انتهاء ٢٠٠٦". كما ذكرت صحيفة "هاآرتس" (أورا كوهين ٢٠٠٦/٨/١) أن شركة يسكر الإسرائيلية، التى اشتراها مؤخراً رجل الأعمال الأمريكى الشهير وارين بافت مقابل ٤ مليارات دولار، تواجه مؤخراً صعوبات فى الوفاء بالجدول الزمنى للتصدير بسبب الحرب، هذا وقد توقفت حركة العمل فى مصانع الشركة فى الجليل ثلاثة أيام، ولكن العملاء الأجانب يتوقعون وصول التعاقدات فى الموعد المحدد فى العقد، وإذا استمرت الحرب ستواجه الشركة مشاكل تتعلق بالوفاء بالعقود

المبرمة مع شركات أجنبية مما سيعرضها لعقوبات وغرامات مالية كبيرة. كما أغلقت كثير من الشركات وأوقفت نشاطها بسبب الحرب، مما يعرضها لخسارة كبيرة مباشرة وغير مباشرة. ومن ناحية أخرى، ذكرت صحيفة معاريف (عوفرا بارون - ٢٠٠٦/٨/٢٠) أن أكثر من ربع الشركات تواجه خطر الإغلاق، فقد أظهر المسح الذى أجرته شركة D&B حول المخاطر التى تواجه الاقتصاد الإسرائيلى بعد انتهاء الحرب فى الشمال، أن نسبة الأعمال التى تواجه خطر الإغلاق فى كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية قد ارتفعت بنحو ٣٪ - من ٢٣٪ من الأعمال والمشروعات فى يوليو إلى ٢٦٪ فى الأسبوع الثالث من أغسطس - كما تتوقع الشركة زيادة تدهور الأوضاع فى حال عدم إسراع آلية العمل فى أنظمة التعويض. ويرجع خبراء الاقتصاد أن نسبة الأعمال والمشروعات فى قطاع الزراعة التى تواجه خطر الإغلاق بلغت حالياً ٣٦٪، حيث يوجد أكثر من نصف هذه الأعمال فى الشمال، كما تضرر قطاع السياحة والمنتجعات بشدة خلال الحرب وأصبحت نسبة الأعمال المعرضة لخطر الإغلاق نحو ٣٥٪.

١١- الميزانية:

أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت (تانى جولدشتاين - ٢٠٠٦/٨/٢)، بناء على تقديرات خبراء شعبة المحاسب العام بوزارة المالية الإسرائيلية، بأن الحكومة الإسرائيلية سجلت قبل الحرب فى الفترة ما بين يناير - يوليو ٢٠٠٦ فائضاً فى الميزانية يقدر بـ٤,٤ مليار شيكل، فى مقابل عجز قيمته ١,٥ مليار شيكل فى الفترة الموازية من عام ٢٠٠٥ . وكانت توقعات محافظ بنك إسرائيل، ستانلى فيشر، حسبما أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت (تانى جولدشتاين ٢٠٠٦/٨/٢) أن الحكومة ستستخدم الفائض فى ميزانية العام السابق فى تمويل الحرب فى الشمال، وأنه لو استمرت الحرب شهر واحد فقط، لن تضطر الحكومة لرصد أموال من ميزانية ٢٠٠٧ . وخلال شهر يوليو وصل حجم العجز ٣٠٠ مليون شيكل..! كما بلغت نفقات الحكومة منذ بداية السنة الحالية ١١٨ مليار شيكل، وكان إجمالى نفقات دواوين الحكومة أعلى بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بالعام الماضي، وهى نفقات أقل من توقعات المسئولين فى وزارة المالية. وخلال شهر يوليو طرأ ارتفاع حاد فى النفقات مقداره ٢,٢ مليار شيكل مقارنة بالفترة ما بين أبريل - يونيو. وبلغت إيرادات الحكومة من الضرائب منذ بداية السنة ١٠٥,٢ مليار شيكل، بارتفاع ١٠,٩٪ عن الفترة الموازية من العام الماضي، بينما بلغت إيرادات الدولة من الضرائب فى شهر يوليو فقط ١٥,١ مليار شيكل، وذلك بالإضافة إلى المنحة الأمنية الأمريكية التى تقدر بـ١,٥ مليار شيكل. وقد غيرت الحرب ملامح الميزانية من النقيض إلى النقيض الآخر، فبعد أن كان التوجه العام يشير إلى انخفاض ميزانية وزارة الدفاع فى مقابل زيادة ميزانيات الوزارات الأخرى، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت (عيدو إفراتى ٢٠٠٦/٨/١) أن وزارة المالية أعلنت فى الأول من أغسطس عن تحويل مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل لوزارة الدفاع لتمويل تكاليف الحرب فى الشمال. وقد قدرت تكاليف الحرب حتى هذا التاريخ بـ١٠٠ مليون شيكل يومياً، فضلاً عن تعويضات المتضررين من الحرب التى تقدر بمليارات الشيكلات، والتى ستدفع من ميزانية الدولة للعام القادم. وهكذا سيتم إلغاء أو تجميد التعهدات التى منحت للأحزاب الائتلافية قبل الحرب، ومن المتوقع زيادة ميزانية وزارة الدفاع فى الموازنة الجديدة أيضاً، بعد أن وصلت فى ٢٠٠٦ إلى ٤٦,١ مليار شيكل. وذكرت صحيفة هآرتس (٢٠٠٦/٨/١٣) أن الخسائر الشاملة للحرب حتى (٢٠٠٦/٨/١٣) بلغت ٢٣ مليار شيكل حسب تقديرات مصادر رسمية إسرائيلية. وكان التأثير المباشر للحرب على الميزانية هو ١٢ مليار شيكل (٧ مليارات شيكل نفقات الأجهزة الأمنية و٥ مليارات شيكل لتغطية الأضرار المباشرة وغير المباشرة). وترجع وزارة المالية أن الحرب تسببت فى فقدان ١,٥٪ من حجم الإنتاج على الأقل، أى ما يعادل نحو ٩ مليارات شيكل (بما فى ذلك فقدان مليارى شيكل من إيرادات الضرائب)، كما ستحول الحكومة مبلغ مليارى شيكل كمساعدات طوارئ للسلطات المحلية فى الشمال وخدمات الطوارئ.

وبعد التعرض إلى تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلى والخسائر الفادحة التى تكبدتها إسرائيل، يعود السؤال ليطرح نفسه مرة أخرى: ماذا جنت إسرائيل من الحرب..؟ هل حققت أهدافها كما زعمت حكومة أولمرت - بيرتس..؟ أم أنها أضاعت إنجازات الحكومات السابقة..؟ هل ستعاود إسرائيل الدخول فى مغامرات عسكرية أخرى غير محسوبة دون الأخذ فى الحسبان الخسائر المحتملة..؟

(◆) مؤشر تل أبيب ٢٥: هو مؤشر يتم اعتماده بناءً على اختبار أقوى ٢٥ شركة يتم تداول أسهمها فى البورصة ويعتمد لمدة عام لمعرفة التغيرات فى حركة التداول، وهو ما يصدق على مؤشر ١٠٠ الذى يقوم على ١٠٠ شركة يتم مراقبة حركة تداول أسهمها خلال عام أيضاً.

◆ ترجمات عبرية ◆

١

إسرائيل - حزب الله

الحرب النفسية للجيش الإسرائيلي في لبنان

معاريف ٢٠٠٦/٧/٣١
بقلم: جاكي حوجي

شهد الأسبوعان الماضيان هطولاً للأمطار على رؤوس سكان لبنان. ولكنها ليست أمطاراً من الصواريخ، كما أنها بالطبع لم تكن الأمطار التي نعرفها.. فقد قامت طائرات سلاح الطيران بإسقاط مئات الآلاف من الصفحات البيضاء على أرض الأرز، تحمل توقيع: دولة إسرائيل.

يدعو الجيش الإسرائيلي في معظم هذه المنشورات - التي كانت تلقى تقريباً كل يوم - السكان إلى ترك منازلهم خوفاً من أن يستخدمهم رجال حزب الله دروعاً بشرية. ولكن الجيش الإسرائيلي كان يفضل في حالات أخرى التحدث إلى السكان المحليين.. والهدف من ذلك هو إقناع السكان اللبنانيين عن طريق استخدام الحرب النفسية. وتتمثل الطريقة في توجيه دعوة مباشرة لمن يرغب في الإدلاء بمعلومات عن حزب الله، أو استخدام رسوم كاريكاتيرية ساخرة.

قمنا بجمع عدد من هذه المنشورات وأعطيناها لثلاثة ممن لهم صلة بهذا الأمر لدراستها وإبداء رأيهم فيها: الأول يُدعى مارون، وهو لبناني أصبح اليوم مواطناً إسرائيلياً. كان مارون يخدم في الماضي كقائد منطقة في جيش جنوب لبنان الموالي لإسرائيل. وانضم في مايو ٢٠٠٠ مع زوجته وأولاده إلى الهاربين إلى إسرائيل. وهو يعيش حالياً في إحدى بلدات شمال إسرائيل. وقد حُكم عليه بالموت في لبنان.. والثاني يُدعى منسا شاؤول، يعمل محللاً لشؤون الشرق الأوسط. شاؤول من مواليد العراق، واللغة العربية لغة والدته. عمل على مدى عشرات السنين في إذاعة إسرائيل الناطقة باللغة العربية. ومع دخول عصر الأقمار الصناعية أصبحت إذاعة إسرائيل باللغة العربية ذراعاً إعلامية تصل إلى العالم العربي. وعلى مدى ٢٥ عاماً كان شاؤول يقدم برنامجه الرائج "الأكاذيب والحقيقة". وكان الغرض من هذا البرنامج تفنيد المزاعم التي تتردد في الحوار العربي وإرسال رسائل للأنظمة وللجماهير في الدول العربية.. أم الثالث فهو د. رون شلايفر، القائم بأعمال رئيس قسم الإعلام بكلية يهودا والسامرة ومحاضر في جامعة بار إيلان، وهو متخصص في مجال الحرب النفسية. كانت رسالته في الدكتوراه تتمحور حول دراسة الحرب النفسية الإسرائيلية خلال الانتفاضة الأولى.. وقد قام هؤلاء الثلاثة بدراسة هذه المنشورات وإبداء آرائهم حولها.

تتوجه إسرائيل في أحد هذه المنشورات إلى الجمهور اللبناني تطلب منه الإدلاء بمعلومات من شأنها أن تساعدها في حربها ضد حزب الله. وقد أطلق على حزب الله الشيعي في هذا المنشور "جرح في القلب"، حتى إن إسرائيل عرضت خلال هذا المنشور دفع مقابل (مادي) لمن يتعاون معها. وكانت المنشورات الثلاث الأخرى عبارة عن رسوم كاريكاتيرية، تظهر في إحداها أفعى تشبه نصر الله تختفي تحت الأرض ويتلقى الآخرون النار بدلاً منها. يقول عنوان هذا الرسم باندهاش: "المقاومة تحمي الوطن..؟! والإجابة: "الوطن ضحية المقاومة".

وفي رسم كاريكاتيري آخر يجلس الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره الإيراني أحمدي نجاد وخالد مشعل في شكل دائري ويعزفون الناي. وإذا بحية من نوع الكوبرا تخرج من القدر الذي أمامهم على صورة حسن نصر الله، وتتوجه الحيه وتسألهم: "كيف يمكنني

خدمتكم..؟". وفي رسم ثالث تظهر خريطة لبيروت عليها أفعى سوداء وخطيرة، وعنوان يقول: "من الأمام صديق ومن الخلف أفعى".

◆ أخطاء في الصياغة:

امتدح منسا شاؤول فكرة توجيه الدعوة لمواطني لبنان للإدلاء بمعلومات عن حزب الله، ولكنه اكتشف وجود أخطاء في تنفيذ هذه الفكرة، فيقول: "هناك أخطاء في صياغة اللغة العربية في المنشور الذي يدعو إلى الوشاية. فالعرب يتأثرون للغاية بلغتهم. فقد حدث قبل عام أو عامين أن تم إلقاء منشورات على لبنان بها أخطاء لغوية، فسخرت الصحافة اللبنانية منها".

كما يقول منسا أنه يجب أن نقلل من الحديث عن الوعد بمكافآت مالية، فيقول: "إنك بهذا الشكل تحولهم إلى خائنين، بينما هدفك هو تشجيعهم وتحفيزهم على القيام بعمل وطني. وفي الجملة الأخيرة من المنشور: من أجل سلامتكم اتصلوا بنا من مكان آمن. إنها ليست نصيحة، بل تهديد. إنها بالضبط كما لو أنني أتصل بك وأقول: من مصلحتك أن تتصل بي".

كما أثنى منسا شاؤول على الرسوم الكاريكاتيرية، خاصة ذلك الرسم الذي يظهر فيه نصر الله على شكل حية من نوع الكوبرا تخرج من القدر. وعلى حد قوله، فإن هذه فكرة معروفة تم استغلالها جيداً من قبل رجال الاستخبارات. ويقول منسا: "من المفيد للغاية أن نؤكد على الدور الإيراني لحزب الله. ويجب أن نتجنب عناوين مثل تلك التي تقول: الوطن ضحية المقاومة. فمثل هذه العناوين تخلق عداءً ونفوراً من جانب الجمهور المستهدف، لأن اللبنانيين يعتبرون المقاومة (حزب الله) رمزاً، حتى المسيحيين منهم، لأنها حررت لبنان.. ومن ثم، يجب أن نحول اهتمامهم إلى أن حزب الله يستغل أسطورة المقاومة المقدسة من أجل تدميرهم".

وعلى حد قوله، فإن المنشورات يجب أن تستميل سكان لبنان.. وعن ذلك يقول منسا: "يجب أن تؤدي هذه الرسائل إلى تفتيت كامل للشعب اللبناني وقيادة حزب الله. ففي الوقت الذي تهاجم فيه رموزهم وأساطيرهم، فإنهم لا يقبلون ذلك منك ويرفضونه باشمئزاز. ولكن عندما تثني عليها، فإنك بذلك تستميل قلوبهم".

يقول منسا إن كثيراً من الرسائل التي يمكن لنا أن ننشرها في الفضاء اللبناني لا تلقى الصدى المطلوب: "يقول حزب الله على مدى سنوات أنه هو الذي يدافع عن لبنان. ويجب علينا أن نظهره في صورة المعتدي الذي جلب عليهم الحرب. يجب أن ننقل رسالة واضحة مفادها أنه على مدى ٦٠ عاماً أثبتت الحروب أنه من غير الممكن إخضاع إسرائيل بالحرب. فقد فشل من هم أكبر من نصر الله في تحقيق ذلك، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر. ومن المهم أيضاً أن نقول أن إسرائيل لا تبحث عن تحقيق انتصارات بل تريد العيش في سلام. لا يجب أن نقدم للعالم العربي شعارات على غرار (لقد انتصرنا). فليس دورنا التفاخر والزهو لأن ذلك لا يقربهم منا، بل يسد أمامنا آفاق تضامنهم معنا".

وعلى حد قوله، يجب على إسرائيل أن تؤكد كثيراً على أن نصر الله اتخذ قراراً فردياً لا يوافق عليه غالبية اللبنانيين: "إبراز هذه الرسالة سيؤدي إلى عزله. فمن الذي بدأ هذه الحرب..؟ يوجد في العربية مثل يقول: البادي أظلم. لقد خرجنا من لبنان ورغم ذلك جاء العدوان من الجانب الآخر. وبعدها أليس من حقنا أن ندافع عن أنفسنا..؟. كذلك كلامهم عن استهداف المدنيين لم يحظ برد من جانبنا. لقد أطلق علينا ٢٠٠٠ صاروخ كاتيوشا، على من أطلقت..؟ لقد أطلقت على مناطق مدنية وليس على أهداف عسكرية".

◆ ليست المنشورات فقط:

يعتقد د. رون شلايفر، باحث في مجال الإعلام وخبير في الحرب النفسية، أن استخدام المنشورات ليس كافياً وقت الحرب. يقول: "إن إلقاء المنشورات واحد من عشرات الأساليب للحرب النفسية. وهو على كل حال ليس الأساس في هذه الحرب، بل يجب في الحرب تنويع القنوات التي يتم عن طريقها إبلاغ الرسائل، مثل البرامج الإذاعية والتليفزيونية، والفاكس والتليفونات الخاصة بالسكان المستهدفين، والبرامج التي تبث عبر القمر الصناعي والإنترنت ومكبرات الصوت القوية".

يقول شلايفر إنه قبل إلقاء مثل هذه المنشورات كان يجب دراسة تأثيرها لدى الجمهور المستهدف: "أفضل جمهور مستهدف لهذه المنشورات هم الشيعة في لبنان، ولكن نظراً لأن ذلك أمر غير ممكن، فيجب الاستعانة برجال جيش جنوب لبنان الموجودين في إسرائيل، لنسألهم عن رأيهم في الرسوم ومضمونها. من الذي صمم هذا المنشور..؟ هل هو رسام أشكنازي

يتحدث العربية..؟. ربما كان المنشور جيداً من وجهة نظره، ولكن الجانب الآخر قد يفكر بطريقة أخرى".

ويشير د. شلايفر إلى أن الرسالة من البداية تثير الشك والريبة، ومن الصعب أن تؤدي إلى الإقناع: "غالبية المنشورات الموجودة هنا تمت صياغتها بأسلوب البيان أو التصريح. وعندما يأتي المنشور بهذا الشكل من العدو، فإنه يكون أقل فائدة. إذا كنتم تريدون أن تكونوا أكثر تأثيراً يجب أن يكون التصريح أو البيان جزءاً من حملة كبيرة واسعة، وأن تكون بشكل مستمر لا يتوقف، ومن زوايا مختلفة جميعها موجهة من أجل تحقيق الغرض العسكري".

ويشير د. شلايفر إلى ضرورة التركيز على نقطة مهمة، وهي أن وضع نصر الله في بؤرة الحرب النفسية قد لا يؤدي إلى الفائدة المرجوة: "لقد أظهرت التجربة العالمية المتراكمة أن الجماهير تلتف حول الزعيم في أوقات الشدة. فالبريطانيون اكتشفوا أن انتقاد هتلر خلال الحرب العالمية الثانية لم يُجدِ".

ويعتقد شلايفر أن المنشور الأكثر فعالية بين المنشورات الأربعة هو ذلك المنشور الذي يدعو سكان لبنان إلى الإدلاء بمعلومات عن نصر الله: "ليس من المهم أن يقوم اللبنانيون بالإدلاء بمعلومات عن نصر الله، بل إن مجرد احتمال حدوث ذلك يمكنه أن يشكل ضغطاً على حزب الله. كما نحتاج إلى آلاف الرسائل الأخرى من هذا النوع، منها على سبيل المثال، من يبرز الوعد بحوافز مغرية لمن يكشف عن مكان المواقع العسكرية المحصنة أو الوعد بالحماية من قصف سلاح الطيران لمن يدلي بمعلومات عن أماكن إخفاء الصواريخ. ومن المهم الوفاء بهذه الوعود المغرية، لأن المصداقية في هذا الأمر مهمة للغاية.. هناك عبارة لعالم الاجتماع الفرنسي جاك ألول تعتبر نبراساً لأنصار الحرب النفسية تقول (الرسالة الإعلامية الجيدة هي التي يجب أن تحفز المستهدف على العمل)".

يقول د. شلايفر أنه على امتداد الحروب التي خاضتها إسرائيل لم يستثمر الجيش الإسرائيلي الحرب النفسية بشكل كاف: "لقد فضلوا التأثير النفسي لسياسة القوة على استخدام الإقناع. وهذا الأمر نظر إليه على أنه غير أخلاقي، حيث كان من الأخلاقي للغاية أن تقتل العدو بدلاً من أن تلعب بعقله. أيضاً كان التراجع عن استخدام الحرب النفسية بشكل كاف بسبب أن هذا الأسلوب كان من اختراع النازيين. ولكن حزب الله علّم إسرائيل ضرورة استخدام ذلك. إنهم من طوّروا النظرية التي أدعو لها: إذا لم تقم باستخدام الدعاية، فكأنك لم تحارب. لقد جلس جنود الجيش الإسرائيلي في مواقع عسكرية في لبنان وشاهدوا برامج قناة المنار".

◆ ضرورة وجود خطاب مباشر:

لقد نفذنا بعض ما أوصى به الباحث الإسرائيلي على نحو يسير. فقد توجهنا إلى مارون، ضابط سابق في جيش جنوب لبنان، وعرضنا عليه هذه المنشورات. طلبنا منه أن ينظر إلى هذه المنشورات كمواطن لبناني مستهدف للرسائل التي تحملها هذه المنشورات.

أثنى مارون على الأفكار الرائعة لشباب الاستخبارات، ولكنه اقترح بعض التعديلات عليها، منها على سبيل المثال، أنه كان من الأفضل بالنسبة للمنشور الذي يظهر فيه بشار الأسد وأحمدي نجاد ومشعل كتابة أسمائهم من أجل التيسير على من لا يستطيع التعرف عليهم. كما يقترح مارون إضافة رسم جانبي يرمز إلى فداحة الثمن الذي يدفعه اللبنانيون نتيجة لسياسة حزب الله الإقليمية. فيقول: "تصوير نصر الله على أنه حية سيحفز معارضيه لإبداء التضامن معه".

وفي مقابل ذلك، انتقد مارون كاتبي المنشور الذي يدعو اللبنانيين إلى الإدلاء بأية معلومات عن نصر الله أو حزب الله. فيقول: "لا تسير صياغة هذا المنشور حسب روح اللغة العربية، فيبدو كما لو أن شخصاً ما كتب ذلك بالعبرية ثم ترجمه بعد ذلك حرفياً". المطلوب من اللبنانيين في هذه الرسالة أن يتخلصوا من "جرح حزب الله في قلوبهم". ويشير مارون إلى أن ما هو موجود في القلب لدى العرب يحمل دلالة إيجابية. يقول مارون: "يوجد في داخل القلب فقط الأمور التي نحبها والتي أدخلناها في قلوبنا بكامل إرادتنا. ولكن في هذه الحالة الأمر سلبي، ومن غير الممكن أن يدخل إلى القلب، وكان من الأفضل أن نكتب أن هذا الجرح ربض على القلب". كما وجد مارون، مثله مثل منسا شاؤول، أن الفقرة الافتتاحية من المنشور تفتقد إلى أحد مقوماتها.

فضلا عن ذلك، فإنه يجب أن يتحدث مع المواطنين اللبنانيين بشكل شخصي للغاية: "العنوان يجب أن يكون موجهاً إلى كل اللبنانيين. وهناك عنصر لم يُكتب في البداية وهو: (عزيزي اللبناني)، لأنك بهذا الشكل تضفي مسحة شخصية كما لو أنك تتوجه بهذا المنشور إلى كل لبناني مباشرة وعلى حدة".

انهيار الأيديولوجية

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٧/٣١
بقلم: باروخ كيمرلينج (❖)

مهما تكن تداعيات كارثة قرية قانا، فلأول مرة في تاريخ إسرائيل - بما في ذلك حرب ١٩٤٨ - تخوض إسرائيل حرباً لا يمكنها تحقيق نصراً حاسماً فيها، ليس فقط على المدى القصير وإنما أيضاً على المدى البعيد، حتى لو دمرت لبنان كلها. كما أنها غير قادرة على ضمان أمان أعداد كبيرة من سكان الجبهة الداخلية، ولا شك أنها ستجد صعوبة في تقليل حجم الأضرار الجسيمة والمعنوية التي لحقت وستلحق بها في أسرع وقت.

إن البحث عن المسئولين على المستوى السياسي والعسكري على مر السنين هو أمر مهم وقد بدأ حدوثه، لكنه لا ينطوي على أهمية عملية، وإنما تاريخية. فالخسائر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والنفسية ستكون فادحة، وربما سيصعب تداركها مع نهاية المعارك. غير أننا إذا عرفنا مَنْ المخطئ وكيف وقع الخطأ والإخفاق والتقصير ومَنْ هم المسئولون، لن نتعلم الكثير، لأن الشيء الوحيد الذي "يخبرنا" به التاريخ هو أنهم لا يتعلمون أي شيء.

ذات يوم ستصل إسرائيل وحزب الله إلى حالة استنزاف قوى، وسيعلنان عن هدنة، وربما بوساطة طرف ثالث، سيبادلون الأسرى، وسيعلن كل طرف عن انتصار ساحق، وسيصدق ذلك الكثيرون على الجانبين، لأنه من الأسهل تصديق النصر على الهزيمة.

من الواضح أن الهزة الأرضية السياسية التي اجتاحت إسرائيل عقب حرب ١٩٧٣ لن تساوي شيئاً مقارنة بالهزة الأرضية التي ستقع بعد حرب ٢٠٠٦ . وأعتقد أن مصطلحات "اليمين" و"اليسار" وكذلك "الوسط" ستفقد مغزاها الحالي، لأنها من الناحية الأيديولوجية أثبتت عدم جدواها وعدم اختلافها قبل الحرب، وليس خلالها.

وبالتوازي مع ذلك، أعتقد أن معظم الأحزاب الحالية ستتهار. لا يمكن التكهن سلفاً بشكل المنظومة السياسية والحزبية بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها، لكن نعتقد أن الجمهور سيولي أولوية للجهات التي ستقنع الرأي العام بنيتها وبقدرتها على إعمار الدولة من الدمار المادي والمعنوي.

لقد أعادت ألمانيا (الغربية) وكذلك اليابان إعمار بلادهما من الناحيتين المادية والأخلاقية في أسرع وقت بعد الحرب العالمية الثانية، بالتأكيد بمساعدة الولايات المتحدة ("المعجزة الاقتصادية")، ولكن ذلك تطلب شرطاً مسبقاً حتمياً، ألا وهو نزع الصفة العسكرية عنهما من الناحيتين القيمية والاقتصادية. في سياقنا الحالي مطلوب حل الصراع بيننا وبين الفلسطينيين والسوريين، بحيث يكون بمقدور كل الأطراف العيش تحت مظلته.. ويبدو أن التسوية مع الفلسطينيين ستكون مختلفة عن مسودة اتفاق جنيف، أو خطة كلينتون أو إطار فيدرالي معين. ولا يهمنا في هذه الحالة من سيكون ممثل الفلسطينيين وإنما قدرتهم على الحفاظ على الاتفاقيات والوفاء بها، وذلك لأن الحرب ضد حماس والفلسطينيين تكمل الحرب ضد حزب الله وتسهم في التآكل المادي، والثقافي والأخلاقي للدولة، وهذه أيضاً جبهة لا يمكن تحقيق النصر فيها عن الطريق القوة المادية.

والسؤال في هذه الحالة: مَنْ سيقيم أول خيمة احتجاج أمام ديوان رئيس الحكومة التي سيتدفق عليها عشرات الآلاف من الأشخاص..؟!.

(❖) كاتب المقال بروفيسور في علم الاجتماع بالجامعة العبرية.

قتال حتى نهاية المعركة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١

يقترب القتال، الذى بدأ قبل ثلاثة أسابيع، فى جنوب لبنان وشمال دولة إسرائيل، من نهايته، حيث لم يبق فقط سوى أيام قليلة وينتهى العمل العسكري، بشكل سيجعل الوضع الأمني، بعد وقف إطلاق النار، أفضل مما كان عليه قبل اندلاع الحرب.

على أية حال، كانت إدارة المعركة حتى الآن، من جانب المستويين السياسى والعسكري، مثيرة للاستغراب ومخيبة حتى للآمال.. لذا، من المهم القيام باستجلاء أساسى للفجوة التى حدثت بين التوقعات الأولية وبين مدى تحققها من أجل استخلاص الدروس وتحسين الأداء فى المستقبل، وإن كانت المهمة الفورية التى لها الأولوية الآن (يقصد فى

المراحل الأخيرة من الحرب) هى تحقيق مكاسب جديدة على الأرض، من أجل تعزيز موقف إسرائيل على المساومة فى المفاوضات حول صياغة العلاقات الأمنية مع لبنان، لأن من شأن التخلى عن السعى لتحقيق هذه المكاسب أن يلحق بنا هزيمة جارحة، وأن يشجع على العنف المتعصب، وأن يضعف العناصر المعتدلة بالدول العربية وفى المجتمع الفلسطيني. أما فيما يتعلق بالمواطنين الإسرائيليين، الذين مكثوا لأسابيع يحتمون من صواريخ الكاتيوشا أو الذين جلوا عن بيوتهم، فإن تطوراً كهذا سيوحى لهم بأن تضحيتهم كانت هباءً.

صحيح أن العمل العسكرى لا يستطيع الآن أن يكون طموحاً، لكن عليه، على أقل تقدير، أن يخدم الأهداف التى تم تحديدها فى بداية المعركة: الإضرار بالقوة العسكرية لـ"حزب الله"، ودفع الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (الذى يدعو إلى نزع سلاح "حزب الله" باعتباره ميليشيا)، وخلق عازل أمنى فى الجنوب وإعادة الجنديين المخطوفين "إلداد ريجف" و"إيهود جولدفاسر".. ومن هنا، يجب الحذر من عدة أمور:

صحيح أن الصواريخ طويلة المدى بمنصات إطلاقها قد تم تدمير معظمها، لكن لم تنشأ بعد آلية للحيلولة دون إعادة تزويد "حزب الله" (بالسلاح) من مخازن سوريا وإيران، لأنه إذا ما بقى سلاح فى يد "حزب الله"، فمعنى ذلك أن المجتمع الدولى قد اعترف بفشل تطبيق قراراته.. وصحيح أن العازل الأمنى فى جنوب لبنان سيحبط شن هجمات مفاجئة على الخط والبلدات الحدودية وعلى قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أنه لن يمنع "حزب الله" من الالتفاف عليها.. صحيح أنه سيتم استقبال إعادة "ريجف" و"جولدفاسر" فى مقابل أسرى لبنانيين، وعلى رأسهم القاتل "سمير القنطار"، بتنفس الصعداء فى إسرائيل، إلا أنها صفقة ستسمح لـ"حسن نصر الله" بالاحتفال بانتصار "الوعد الصادق".

ليس من المفترض أن يتضمن وقف القصف الجوى - الذى تم الإعلان عنه بضغط أمريكى عقب مقتل مدنيين فى قرية "قانا" ونزل بشكل مفاجئ على جيش الدفاع الإسرائيلى - امتناعاً عن مهاجمة منصات إطلاق (صواريخ) متأهبة للإطلاق، أو "استهدافات محددة" لنشطاء رئيسيين فى "حزب الله".. وبالفعل، الحكومة لم تتعهد بوقف إطلاق النار، وإنما بعنصر واحد من عناصره، وليومين فقط.. وهذا أمر جيد.

إن التحدى الذى يواجه جيش الدفاع الإسرائيلى فى الأيام القادمة هو الاستيلاء على مناطق من المفترض أن يتم تسليمها للجيش اللبنانى - عندما يتم إرساله فى نهاية الأمر إلى الجنوب - وإلى القوة متعددة الجنسيات الآخذة فى التشكل، والمساس برجال "حزب الله" الذين اتخذوا لهم موطئ قدم فى هذه المناطق، حتى لا يعاودوا تهديد الحدود وحتى لا يشكلوا تهديداً فورياً للجيش اللبنانى وللقوة متعددة الجنسيات، والحذر من تصميم "حزب الله" على إيقاع خسائر جديدة بين المدنيين والجنود الإسرائيليين.

سيؤثر مدى النجاح فى إنجاز هذه المهام على حساب الربح والخسارة فى هذه المعركة، وهو حساب محصلته، حتى الآن، أبعد من أن تكون مشجعة.

نهاية عصر الرقص

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/٢
بقلم: أورى مسجاف

قبل أقل من ٧٢ ساعة فقط من إقامة العرض المرتقب لفرقة "ديبتش مود" البريطانية، وبينما تم نصب المسرح العملاق فى حديقة اليركون، أعلن مديرو الفرقة النبأ المؤسف بإلغاء العرض.. حدث ذلك بعد ساعات معدودة من تراجع الاتحاد الأوروبى لكرة القدم عن قرار سابق بشأن إقامة مباريات فى تل أبيب فى إطار البطولات الأوروبية.

كان من المفترض إقامة العرض بحضور عشرات الآلاف من المشاهدين، وحتى يوم الإلغاء اشترى ٤٠ ألف إسرائيلى تذاكر للحفلة، ووصلت توقعات منظمى العرض إلى ٥٥ ألف مشاهد. على أقصى تقدير، كان من المتوقع أن يكون عرض فرقة ديبتش مود، وهى من أكثر الفرق الموسيقية شعبية فى العالم خلال الـ٢٥ سنة الأخيرة، أفضل حدث فى صيف حافل بالأحداث ومن شأنه إعادة الروح لعشاق الموسيقى من الإسرائيليين، ولكن عندما اندلعت الحرب كان واضحاً أننا بصدد مقطوعة الختام أو حفل وداع. فثمة أحد لم يخدع نفسه بأن فنانين دوليين سيواصلون التوافد علينا هنا طالما حالة القتال مستمرة. ولمزيد من الصراحة، كان مثيراً للدهشة امتناع ديبتش مود عن إلغاء العرض حتى اللحظة الأخيرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى حد كبير إلى تعاطف اثنين من كبار مديريها مع اليهود.

إقامة عروض موسيقية دولية فى البلاد ليس أهم جانب فى حياة الإسرائيليين، ولكنه بالطبع مؤشر يدل

على مستوى العزلة الثقافية، كما أن له تأثير لا يستهان به على الروح المعنوية القومية، على الأقل بين الشباب. عندما ألغت الفرقة الأمريكية الشهيرة ريد هوت تشيلى بيبرز Red Hot Chili Peppers الحفل الذى من المقرر إقامته فى تل أبيب فى عام ٢٠٠١، اعتبر الإلغاء دليلا آخر على التدنى السياسى الذى وصلت إليه الدولة فى ذروة انتفاضة الأقصى. وقد أثار الإلغاء حالة من الاكتئاب العام بين كثير من الشباب وتسبب فى ضرر اقتصادى بالغ للمنتج شوكى فايس.

لقد أشارت الأشهر الأخيرة - وفقا لهذا الاختبار - إلى عودة إسرائيل إلى التفاعل مع شعوب المجتمع الدولي. فقد تهافت الجمهور المحلى (حوالى ٢٠٠ ألف وفقا للتكهنات) بحماسة شديدة على سلسلة طويلة من العروض، هذا على الرغم من ارتفاع أسعار التذاكر.. ولكن مع التطورات الأخيرة التى أدت إلى إلغاء العرض، سيضطر فايس إلى إعادة ملايين الشيكلات للمشاهدين الذين اشتروا التذاكر. وهذا الإلغاء سيعود به وبسوق الترفيه الإسرائيلى كله إلى الفترات العصيبة. وكذلك الحال بالنسبة لقرار الاتحاد الأوروبى لكرة القدم (اليوفا) وتأثيره على لاعبى كرة القدم المحليين ومشجعيهم.

وتعقيباً على الإلغاء، اقترح فايس "تنحية التفاؤل جانباً"، وكان يقصد بذلك السعادة التى غمرت هواة الموسيقى الخفيفة هنا، لأنه للمرة الأولى منذ سنوات طويلة تتاح أمامهم فرصة حقيقية للاختيار. كل من يعشق كبار الفنانين المشهورين اشترى خلال الأشهر الأخيرة تذاكر لحفلات فيل كولينس، والمطربين ستينج وروجر ووترز. ومن كان يفضل موسيقيين أقل رواجاً كان سيحضر عروض دفندرا بنهارت (Devendra Banhart)، وسيلبرجوس وأمبرتو إيكو وفريق .The Bunnymen والمفاجأة الكبرى فى هذا المقام كان العرض الذى ستقدمه فرقة blond redhead الشهيرة فى الأسبوع القادم، الذى تم تصنيفه باعتباره عرض الإحماء لفرقة Depeche Mode، إلا أنه أعلن عن إلغاء مجيء الفرقة يوم الأحد الماضي. وقد تمتع محبو الموسيقى السوداء بألحان فرقة ٥٠ سنتاً (فيفتى سنت) وفرقة بلاك أيد بيز وفرقة De La Soul، وعازفين لموسيقى الرجاى (❖). وقد أشاد الضيوف - بلا استثناء تقريباً - بالاستقبال الحافل من جانب الجمهور.

والواقع أن هناك سببين رئيسيين لامتناع الفنانين عن المجيء إلى دول تسودها حالة قتال: الخوف المادى والتحفظ السياسى على أنشطة الدولة المضيفة. ولست متأكداً مثلاً أن جريجورى ووترز، الذى أضفى على زيارته طابعاً سياسياً واحتج بصوت عال على الجدار الفاصل، كان سيقيم العرض لو تقرر إقامته فى أغسطس. أحياناً ما تؤثر على هذا القرار اعتبارات دعائية وحسابات للتداعيات الاقتصادية فى أسواق أكبر من السوق الإسرائيلية. ربما كان هذا الوضع فى حالة Depeche Mode بعد عمليات القتل فى قرية قانا.

على أية حال، يبدو أن دوى الانفجارات فى الشمال أعاد رسم خريطة صيف ٢٠٠٦ على الصعيد الموسيقي.

(❖) الرجاى هو نوع من الموسيقى منشأه الأصلى جامايكا، وهو خليط من الموسيقى الأمريكية، مثل الجاز، والموسيقى الجامايكية والموسيقى الإفريقية الكاريبية.

يجب الحذر من الغرق في المستنقع

هآرتس ٢٠٠٦/٨/٤
بقلم: زئيف شيف

بعد هدنة قصيرة، استأنف حزب الله إطلاق الصواريخ صوب شمال إسرائيل، بينما يسعى الحزب إلى إطلاق أكبر عدد من الصواريخ، وبالفعل وصل عدد الصواريخ التي تم إطلاقها خلال هذا الأسبوع إلى أكثر من ٢٠٠ صاروخ في اليوم. والحديث هنا يدور عن الصواريخ قصيرة المدى، وهي صواريخ الكاتيوشا التي يبلغ قطرها ١٢٢ ميلليمتر، بينما انخفض عدد الصواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى التي تم إطلاقها، نظراً لأنها أصيبت بأضرار بالغة جراء عمليات القصف الجوى التي نفذها سلاح الطيران الإسرائيلي.

كل هذا يبرز قدرة سلاح الطيران الإسرائيلي المحدودة في مواجهة الصواريخ الصغيرة، التي تعد بمثابة هدف سهل للغاية. ولأن هناك صعوبة لوقف إطلاق صواريخ القسام التي يتم إطلاقها من قطاع غزة، كذلك الحال، فإن هناك صعوبة في القضاء على الصواريخ قصيرة المدى التي يتم إطلاقها من جنوب لبنان.

ووفقاً لما ورد من معلومات بشأن حجم المخزون الاستراتيجي من الصواريخ قصيرة المدى التي يمتلكها حزب الله، من الممكن أن نؤكد على أن حزب الله لديه القدرة على الاستمرار في حرب استنزاف لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر.

وهذه الحقائق تبرز الخطأ الذي ارتكبته إسرائيل، والذي يتمثل في أنها لم تشن عملية برية بالتوازي مع عمليات القصف الجوي. فكان يجب عليها القيام بعملية

برية واسعة النطاق بمساندة من سلاح الطيران، من عدة اتجاهات على جنوب لبنان، حيث توجد الصواريخ قصيرة المدى. بعبارة أخرى، كان هناك منذ البداية مشكلة بشأن استخدام القوة، وقد اتضح أن الجيش الإسرائيلي يمتلك قوة لم تظهر في هذه الحرب.

والآن يبحثون عن تفسيرات ومبررات لسبب الفشل في المهمة. ويقولون في ديوان رئيس الوزراء أن الجيش الإسرائيلي لم يقترح أبداً شن عملية برية واسعة النطاق بالتوازي مع الهجوم الجوي. وقد كان ضمن الأهداف التي حددها الجيش الإسرائيلي منذ البداية، عملية "تطهير" قطاع من الأرض تتراوح مساحته ما بين كيلومتر إلى كيلومترين على مقربة من الحدود، وعدم تمكين حزب الله من العودة إلى هذه المساحة. وقد قالوا أيضاً أنه نظراً لأن القوات الإسرائيلية لن تبقى في لبنان، ستقوم إسرائيل بإجهاض أي محاولة لعودة حزب الله إلى الحدود بواسطة الهجوم عن بعد.

والآن، تقرر توسيع نطاق هذا القطاع ليصل إلى حوالي ستة كيلومترات، وهذا هو ما يجري الآن. إن هذا مثير للاهتمام، ولكنه لا يعطى رداً مناسباً على الصواريخ قصيرة المدى التي يتم إطلاقها من جنوب لبنان.

وخلال جلسة النقاش الأخيرة التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية حول عمليات القوات البرية، أيَّد وزير واحد فقط شن عملية برية واسعة النطاق وفورية من مختلف الاتجاهات في جنوب لبنان، إنه وزير الدفاع الأسبق بنيامين بن اليعيزر. فيما أيَّد الوزير حاييم رامون العملية في شق منها، مقترحاً أن تتم العملية البرية على مراحل، بمعنى أن تقوم القوات البرية في البداية باقتحام القطاع المتاخم للحدود، وبعد ذلك يتم تقرير ما إذا كان سيتم توسيع نطاق العملية أم لا.. كل هذا على ما يبدو على افتراض أن الجيش الإسرائيلي سيُمنح فترة زمنية كافية للقيام بهذه العملية.

ولنفترض أن الحكومة ستصدر تعليماتها للجيش الإسرائيلي بالانتقال إلى مرحلة أخرى واحتلال مساحات كبيرة من الأراضي جنوب لبنان. عندئذ سيسحب حزب الله جزءاً من هذه الصواريخ وسيتم تقليص مدى إطلاقها على أرض إسرائيل. وعلى حد تعبير رئيس الوزراء، فإن إسرائيل تعتزم الاحتفاظ بالأرض حتى يتم تسليمها إلى القوات الدولية الجديدة. والأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي: متى ستكون مثل هذه القوات مستعدة للعمل..؟ وماذا ستكون مهمتها..؟ وما هي الصلاحيات التي ستمنح لها..؟. لقد استعدوا في حزب الله لهذه المرحلة، ولهذا فهم يعتزمون الدخول في حرب عصابات من أجل إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي، وكذا الزعم بأنهم يحاربون للمرة الثانية من أجل إبعاد المحتل الإسرائيلي.

والنتيجة كما يراها الجيش الإسرائيلي هي: أنه يتعين عليه أن يفعل كل شيء كي لا يلجأ إلى شن نفس العملية التي قام بها عندما كان موجوداً بصفة مستمرة في لبنان بعد حرب ١٩٨٢ . لا يجب البقاء في لبنان. لا يجب توزيع القوات على قوافل الإمدادات (يقصد كتمويه) ولا حتى على معسكرات دائمة حتى وإن كانت محصنة، أو حتى إعطاء جنود إجازة ثم إعادتهم.. فهذه كلها تجعل من الجنود أهداف سهلة لمقاتلي العصابات. وهذا ما ينتظره حزب الله.

إلا أنه ستكون هناك مشكلة، إذا ما اتضح أنه لا توجد قوة دولية قادرة على استلام المنطقة من الجيش الإسرائيلي، لأنه في مثل هذه الحالة سيطرح سؤال عما إذا كان يجب الاحتفاظ بجنوب لبنان أو الانسحاب منه، حتى وإن عاود حزب الله نشر قواته في المنطقة.

فإذا حدث هذا سيكون السؤال، فمن الأفضل اختيار الانسحاب، حتى لا نغرق مرة أخرى في المستنقع اللبناني.

فليتم تطبيق المسودة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٦/٨/٧

بينما المجتمع الدولى يُسرِّع هذه الأيام فى صياغة قرار لمجلس الأمن لإنهاء الحرب، يتضح مجدداً كم هى معقدة ومليئة بالمتناقضات هذه المواجهة.. فالموقفان الرئيسيان اللذان تصادما خلال المداولات هما: موقف الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين تعترفان بحق إسرائيل فى تغيير الوضع القائم على الحدود الشمالية، وموقف فرنسا ودول أخرى دعت إلى وقف فورى لإطلاق النار، وإلى إجراء مفاوضات تشارك فيها كل من إيران وسوريا.

صحيح أن إسرائيل لم تحقق انتصاراً بيِّناً فى الحرب، لكن من واجبها أن تصر على أن يحول القرار قدر الإمكان دون العودة إلى الوضع السابق الملئ بالمخاطر. وبالفعل تتضمن المسودة الأمريكية - الفرنسية بنوداً تملأها هذه الروح. فقد ورد بها، على سبيل المثال، أن الأمم المتحدة ستدعو إلى إقامة منطقة أمنية منزوعة السلاح فى جنوب لبنان، وإلى نشر قوة دولية بها تساعد بيروت على المطالبة بالسيادة على المنطقة، مع الاهتمام بمسألة نزع سلاح حزب الله. وفى الوقت نفسه لا

يطالب الاتفاق إسرائيل بأن تسحب جنودها على الفور من جنوب لبنان، ويمنحها إمكانية الرد عسكرياً على هجمات من جانب حزب الله.

سيشكك محللون متشككون فى إمكانية تنفيذ مشروع القرار بأكمله، إلا أن هذا ليس هو الوقت المناسب للتشكك. فمن المفترض أن تفرز مصالح المجتمع الدولى هذه المرة، بعد الاندلاع الواسع للقتال، مزيداً من التصميم على تنفيذ الاتفاق. وقد جسد رئيس الوزراء البريطاني، "تونى بلير"، هذا التصميم، عندما تصدى فى الأسابيع الماضية لمحاولات من أجل الدعوة إلى وقف فورى لإطلاق النار. ورغم أنه بذلك عرّض وضعه السياسي، المتقوض أصلاً، للخطر، إلا أنه، وكما كتبت إحدى الصحف البريطانية، يصر على ضرورة خلق ظروف ملائمة لوضع جديد لسبب بسيط هو أنه "يؤمن بذلك".

نعم، لا ينبغى للقتال فى الشمال، الذى جنى أمس عدداً كبيراً من الضحايا، أن ينتهى بدون أن تطالب الدبلوماسية الدولية، مثل "بلير" وأمثاله، بآلية تصعب جداً استئناف العمليات العدائية. شيء ما من التأثير الممكن لمثل هذا الضغط الدولى نلمسه فى تغيير موقف الحكومة اللبنانية فى اليومين الماضيين من رفض للمسودة إلى استعداد لمناقشتها مع تعديلات. أيضاً روسيا والصين أصبحتا مستعدتان لقبول ركائز هذه المسودة، بشرط أن يوافق لبنان وحزب الله عليها.

لا يبشر موقف حزب الله بالخير، إلا أن من واجب الحكومات التى تقود الجهد السياسى الدولى أن توضح لحزب الله أنها لن توافق على وضع فى جنوب لبنان يسمح له بأن يهدد إسرائيل مجدداً.

إن من يزعم بأن إسرائيل لم تكسب من الإنجازات المحدودة للحرب يحاول أن يخدع المجتمع الدولي، إذ لا ينبغى أن تكون النهاية السياسية للحرب نسخة من الواقع العسكرى على الأرض أثناء صياغة القرار، بل على العكس يجب أن يكمل القرار، من أجل الأمن الإقليمي، ما لم ينجح القتال، الذى فرض على إسرائيل، فى أن يحققه من كبح جماح حزب الله ومؤيديه ومزوديه بالعتاد.. ويجب أن يدرك الجميع أن أى قرار أممى سيأتى مخالفاً لتلك الرؤية والأهداف سيكون مقدمة لجولة قادمة من التصدى الإسرائيلى لهجوم همجى من الشمال.

إقالة كإعراب عن الثقة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٠

أعلن المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلى أول أمس، باسم رئيس الأركان الجنرال "دان حالوتس"، أنه أرسل نائبه، اللواء "موشيه كبلينسكى"، إلى القيادة الشمالية "من أجل تنسيق جهود جيش الدفاع الإسرائيلى فى البر والبحر والجو فى الساحة اللبنانية". وطبقاً للبيان، فإن رئيس الأركان يعرب عن ثقة كاملة فى رتب قيادة جيش الدفاع الإسرائيلى بشكل عام وفى قادة القيادة الشمالية بشكل خاص، وعلى رأسهم قائد القيادة الشمالية".

والواقع، كما هو واضح، أن رئيس الأركان أراد أن يكون مهذباً فى انتقاء كلماته، فلا ينبغى لرئيس الأركان أن ينشر بياناً يتضمن الشيء ونقيضه ولا يعكس الواقع. فالإعراب عن "ثقة كاملة" فى قائد القيادة الشمالية، "أودى آدم"، لا يتسق مع تعيين ضابط رفيع ومتمرس ومحترف آخر فى الجبهة الشمالية.

لقد اتخذ رئيس الأركان قراره، طبقاً لما نُشر، بالتشاور مع رئيس الحكومة، "إيهود أولمرت"، ووزير الدفاع، "عمير بيرتس". ومثل هذا التوافق مطلوب بسبب خصوصية القرار، خاصة فى أثناء القتال. لكن من الواضح أن رئيس الأركان فقط هو المخول باتخاذه، باعتباره المستوى القيادى الأعلى فى الجيش. ولذا، فإن مستواه القيادى هذا لا يجب أن يسمح له ببث حالة من عدم الوضوح وإشاعة البلبلة. فقراره، لمن يقرأه جيداً، يبدو كإقالة، جوهرها فقدان الثقة فى قدرة اللواء "آدم" على إدارة القتال.

لقد فضّل اللواء "آدم"، فى مقابلات مع وسائل الإعلام، ألا يعتبر تعيين نائب رئيس الأركان كبلينسكى إقالة له، لكنه أعلن مع ذلك، أنه إذا اتضح أن الأمر لا يتعلق بمجرد تعيين مندوب لرئيس الأركان فى الجبهة، فإنه سيتخذ قراراً بشأن "مواصلة الطريق" (يقصد الاستقالة أو التنحى عن قيادة الجبهة الشمالية).

بسبب هذه الكلمات التحذيرية التى صدرت عن آدم، والتى تم تحويرها بصياغات مختلفة فى القنوات التليفزيونية الثلاث، كان ثمة مجال للتفكير فى إمكانية استمرار "آدم" فى عمله من عدمه. ولكن أيضاً لا ينبغى معاقبة اللواء الذى تلقى إهانة وهو فى حالة الغضب. ومن اللائق أن نوضح، بلا إبطاء وبلا غموض، نمط التسلسل الهيراركى (التراتبى) القيادى من الآن. فإذا كان تفسير "آدم" هو التفسير الصحيح وأن الأمر لا يتعلق بإقالته،

فإنه سيبقى، إذاً، قائداً للقتال، أما إذا صدق الكثيرون الذين يعتبرون قرار رئيس الأركان بمثابة إقالة وإخضاع اللواء "آدم" لنائب رئيس الأركان، فإن طريقة إدارة المعارك سيحددها "كبلينسكي".

إن عملية الـ"ثقة - إقالة" والتسريبات المتواصلة، والاتهامات، وتشويه السمعة التي سبقتها، هي نموذج للإدارة الإشكالية وغير القاطعة للحرب، سواء من قبل المستوى السياسي أو من قبل المستوى التنفيذي. وإلى أن يأتي الوقت لمناقشة الأمر، فإن الكلام حول ذلك يظل يتردد على ألسنة مستويات عليا ودنيا على حد سواء، وعلى ألسنة ساسة، ضباط، وحتى مقاتلين عاديين، بشكل يثير مزيد من البلبلة والغموض اللذين يؤثران على مستقبل الحرب.. إن الحرب لا تدار بهذا الشكل، وتغيير القيادات لا يتم بهذا الشكل.

جيش لبنان: "جيش واحد وثماني عشرة طائفة"

معاريف (ملحق السبت) ٢٠٠٦/٨/١١

بقلم: جاد شمرون

بمناسبة المواجهة التي حدثت بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان، وبمناسبة انتشار خمسة عشر ألف جندي لبناني جنوب نهر الليطاني قريباً، هناك عشر حقائق وملاحظات حول الجيش اللبناني سنسرد تفاصيلها فيما يلي:

١- يبلغ تعداد الجيش اللبناني في الوقت الحالي نحو ٦٠ ألف جندي. قواته منتشرة في خمس مناطق مختلفة: منطقة جبل لبنان، شمال لبنان، البقاع، بيروت وجنوب لبنان. وتحظى قيادة جنوب لبنان، التي لم تكن ذات فعالية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، هذه الأيام، باهتمام بالغ في أعقاب إعلان الحكومة اللبنانية عن استعدادها لنشر خمسة عشر ألف جندي لبناني في مناطق الجنوب.

ويتألف الجيش اللبناني من أحد عشر لواء مزوداً بمعدات وآليات، وألوية من سلاح المشاة وسبعة كتائب من القوات الخاصة، إلى جانب تشكيلات من المدفعية وسلاح الهندسة. يتسم عتاد الجيش اللبناني بأنه قديم، معظمه من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، ويشمل نحو ٧٠٠ مدرعة ناقلة جنود، ومائة دبابة باتون (*) أهدتها الأردن للبنان، ونحو مائتي دبابة روسية من طراز تي ٥٥ وكذلك كميات غير كبيرة من المدافع.

٢- الخدمة في الجيش اللبناني إلزامية، ومدتها ستة أشهر. تمنح الإعفاءات من الخدمة العسكرية بسهولة ويسر على وجه العموم للشباب الذين يتعلمون في مؤسسات أكاديمية، وكثيراً ما تكتب الصحافة اللبنانية عن السهولة المفرطة في الحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية مقابل رشوة. ومن المفترض بالجيش اللبناني أنه يرمز للوحدة اللبنانية، نظراً لأن أبناء كل الطوائف في لبنان تخدم بين صفوفه، حيث يوجد ١٨ طائفة في لبنان. نحو ثلث أفراد الجيش اللبناني من الشيعة، ونحو الربع من السنة، والخمس من المسيحيين، والباقي من باقي الطوائف في لبنان، كما يوجد تمثيل جيد للدروز بين أفراد الجيش.

ومنذ نهاية الحرب في أواخر الثمانينيات، أعيد بناء الجيش اللبناني بمساعدة ضباط فرنسيين وأمريكيين. ومنذ العام الماضي بدأ سعي حثيث ليصبح الجيش اللبناني لبنانياً ويمثل كل الطوائف اللبنانية، وذلك عقب خروج سوريا من لبنان.

٣- يبلغ تعداد أفراد سلاح الطيران اللبناني حوالي ألف جندي وضابط مع نحو ٣٠ طائرة مروحية، غالبيتها من طراز بيل، والباقي عبارة عن مروحيات خفيفة من طراز روبينسون آر-٤٤. وفي الماضي كان سلاح الطيران يضم أيضاً طائرات مقاتلة من طراز هانتر وعدداً صغيراً من طائرات الميراج.

آخر غارة جوية نفذتها تشكيلات سلاح الطيران اللبناني سُجِّلت عام ١٩٨٣ خلال محاولة فاشلة لحكومة أمين الجُميل لفرض سطوته على الطائفة الدرزية، حيث تم إرسال ثلاث طائرات من طراز هانتر لقصف مواقع تابعة للميليشيا الدرزية. وأصيبت منهم طائرتان. هبطت إحداهما هبوطاً اضطرارياً وسقطت الأخرى في البحر وتم إنقاذ الطيار. أما الطيار الثالث فقد تخلى عن المهمة وهبط في قاعدة تابعة لسلاح الطيران البريطاني في أكروتيري بقبرص وطلب حق اللجوء السياسي.

أطلق اسم رينيه معوض على إحدى قواعد سلاح الطيران اللبناني. رينيه معوض مسيحي ماروني شغل منصب الرئيس اللبناني لمدة ١٧ يوماً في نوفمبر ١٩٨٩ وقتل في انفجار سيارة مفخخة، دبرته على ما يبدو المخابرات السورية. وبعد ذلك بستة عشر عاماً، تسبب مقتل رئيس وزراء لبناني آخر هو رفيق الحريري في اندلاع ثورة شعبية في لبنان انتهت بانسحاب القوات السورية من لبنان.

٤- يبلغ تعداد سلاح البحرية اللبناني بضع مئات من الملاحين والضباط مع سبعة زوارق حراسة وقوتي إنزال ووحدة كوماندو صغيرة ومبنيين للرادار على طول

الساحل. دمرت إسرائيل جزءاً من الرادارات خلال الأسبوع الأول من الحرب ضد حزب الله بعد أن تبين أنها كانت تساعد حزب الله فى تحديد مكان البارجة "حانيت" وأية قطع بحرية إسرائيلية أخرى أمام شواطئ بيروت. وبالمناسبة، فإن الرئيس اللبنانى الحالى إميل لحود خدم فى الأسطول اللبناني.

خلال أحد تدريبات الجيش الإسرائيلى عام ١٩٥٢ انجرف زورقان إسرائيليان صغيران تابعان لسلاح البحرية إلى داخل البحر. اختفى أحد الزورقين ولا يزال ملاحوه مفقودين حتى اليوم، بينما وصل الزورق الثانى إلى لبنان وأعيد طاقمه إلى إسرائيل فى مقابل الإفراج عن صيادين لبنانيين محتجزين لدى إسرائيل. وخلال فترة الحرب الأهلية فى لبنان، حافظ سلاح البحرية اللبناني، الذى كانت أغلبيته من المسيحيين، على وحدة صفوفه وعمل جنوده على حماية قصر الرئاسة.

٥- أول تشكيل للجيش اللبنانى كان عام ١٩١٦ عندما انضم متطوعون لبنانيون إلى "فيلق الشرق" التابع للجيش الفرنسي. وتأسست أول وحدة عسكرية لبنانية عام ١٩٤٣ بالتوازى مع منح فرنسا الاستقلال للبنان. استمرت بعض الوحدات اللبنانية فى الخدمة تحت لواء الجيش الفرنسى حتى خروج الفرنسيين من لبنان. وبشكل رسمى تم الاحتفال بتأسيس الجيش اللبنانى فى الأول من أغسطس عام ١٩٤٥ . كانت الخدمة خلال السنوات الأولى فى الجيش تتم فقط عن طريق التطوع، ولم يتم تطبيق نظام الخدمة الإلزامية إلا فى مرحلة متأخرة.

٦- كان الجنرال فؤاد شهاب، أول قائد للجيش اللبناني، يطمح إلى بناء قوات مسلحة موحدة فى دولة متشعبة ومفككة، وعدم التدخل فى شؤون السياسة. كان شهاب يتمتع بشعبية كبيرة، ووجهت له الدعوة خلال الأزمة الطاحنة التى عصفت بلبنان عام ١٩٥٢ لتولى منصب رئيس حكومة طارئة مؤقتة. وخلال فترة قيادته للجيش، كان المسيحيون يشكلون حوالى ٧٠٪ من ضباط الجيش، ولكن مع مرور الوقت تراجع وجودهم ومن ثم ثقلهم فى الجيش.

القائد الحالى للجيش اللبنانى هو الجنرال ميشيل سليمان، وهو مسيحى ماروني، أكمل تعليمه فى بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة. وعلى الموقع الرسمى للجيش اللبنانى على شبكة الإنترنت هناك ستة عشر رابطاً تحت عنوان "ميداليات وأوسمة لقائد الجيش الجنرال سليمان". وحسب التقليد المتبع فى الجيش، فإن رئيس الأركان العامة للجيش اللبنانى الخاضع لقائد الجيش لابد أن يكون من الدروز. ويشغل منصب رئيس الأركان العامة للجيش اللبنانى حالياً الجنرال شوقى المصرى المعروف بولائه التام للزعيم الدرزى وليد جنبلاط، العدو اللدود للسوريين، بينما يعتبر المصرى من المقربين للسوريين. هكذا تجرى الأمور فى لبنان.

٧- يسير الجيش اللبنانى على الخط الذى رسمه له الجنرال شهاب. فقد كان أقل الجيوش العربية مشاركة فى حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨). فقد ورد فى أوراق رسمية أن الجيش اللبنانى لم يشارك فى الحرب سوى بالكتيبة الثالثة قناصة وتقديم بعض المساعدات فى مجال الإمداد. وكانت الحدود بين لبنان وإسرائيل حتى السبعينيات أكثر حدود إسرائيل هدوءاً، لدرجة أنهم كانوا يقولون فى إسرائيل أنه فى حالة نشوب حرب سيقوم الجيش الإسرائيلى بإرسال أوركسترا كتائب الشباب لاحتلال لبنان.

كانت لبنان هى الدولة الثانية بعد مصر التى وقّعت على اتفاق وقف إطلاق نار مع إسرائيل (مارس ١٩٤٩). وكان هناك افتراض بأن لبنان ستكون هى الدولة العربية الثانية التى ستوقع على اتفاق سلام مع إسرائيل، لأن قادتها يريدون ذلك، ولكنهم ينتظرون فقط أن تقوم دولة عربية كبرى بالتوقيع قبلهم على اتفاق سلام. وكانت بالفعل لبنان هى ثانى دولة عربية توقع على مثل هذا الاتفاق، ولكن ذلك حدث فى واقع مختلف. أما فى عام ١٩٨٣ عندما دخل الجيش الإسرائيلى لبنان، فرضت الحكومة الإسرائيلية على لبنان اتفاقية سلام. ولكن سرعان ما تنكرت لها لبنان فى أول فرصة سنحت لها.

٨- فشل الجيش اللبنانى طوال هذه السنين فى مهمته للحفاظ على وحدة لبنان. ففى أكتوبر ١٩٨٤، فى إطار عملية طارئة، دخل الجيش الإسرائيلى لبنان، واحتل أربع عشرة قرية ووصل حتى نهر الليطاني. وفى عام ١٩٥٨، تم إنزال قوات خاصة (المارينز) فى بيروت للحيلولة دون وقوع لبنان فى حرب أهلية. وفى السبعينيات، وبسبب ضغوط سياسية، لم ينجح الجيش اللبنانى فى وقف وجود المنظمات الفلسطينية فى جنوب لبنان.

دفع هذا الفشل للجيش بضابطين من الجيش اللبنانى لطلب المساعدة من إسرائيل، وساعدتهما إسرائيل فى تأسيس جيش جنوب لبنان. وفى ذروة قوته، بلغ تعداد جيش جنوب لبنان ستة كتائب وغالبية جنوده كانوا من الشيعة. وبالمناسبة خلال السنوات الأولى لجيش جنوب لبنان كان الجنود يحصلون على رواتبهم من وزارة الدفاع اللبنانية. وخلال فترة الحرب الأهلية فى لبنان، تقوض الجيش الوطنى اللبناني، وفر الكثيرون من جنوده للانضمام إلى أربعين ميليشيا مختلفة كانت فى لبنان. وفى الحقيقة كانت سوريا تحتل الدولة، وبمرور الوقت اجتاح الجيش الإسرائيلى لبنان عام ١٩٨٢ ولم ينسحب إلا فى عام ٢٠٠٠ . ومنذ ذلك الحين، تجنب الجيش، لاعتبارات سياسية داخلية، الدخول إلى منطقة الجنوب وترك الساحة لمقاتلى حزب

الله.

٩- بدأت الوحدات الخاصة التابعة للجيش الإسرائيلي نشاطها في لبنان بداية من حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨)، حيث دخل جنود وحدة المفرقعات البحرية التابعة للجيش الإسرائيلي حديث العهد، في التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٨، إلى ميناء بيروت وزرعوا لغمين عائمين بالسفينة المصرية إيجريس، مما أسفر عن غرق السفينة.

ومنذ ذلك الحين والقوات الخاصة الإسرائيلية تقوم بعمليات ضد مئات الأهداف المختلفة في لبنان بأقل عدد من الخسائر. كل ذلك تغير في سبتمبر عام ١٩٩٧، حينما قتل ١١ جندياً من القوات الخاصة من جراء عبوات ناسفة في مكان ليس ببعيد عن الشاطئ، وبعدها قتل جندي آخر من قوات الإنقاذ.

١٠- في الأسبوع الماضي اجتاحت القوات الخاصة الإسرائيلية شقة تقع في أحد المباني في صور، حيث يسكن هناك، حسب معلومات استخباراتية، قادة حزب الله المسئولين عن إطلاق الصواريخ. وخلال هذه العملية، هاجم سلاح الطيران موقعاً للجيش اللبناني أطلقت منه نيران مضادة للطائرات على مروحيات الجيش الإسرائيلي.

خلال المواجهات الحالية بين حزب الله وإسرائيل قتل حتى الآن ما لا يقل عن عشرة جنود من الجيش اللبناني. القتلى ينتمون لطوائف لبنانية مختلفة، بعضهم جنود نظاميون. ونشر الموقع الرسمي للجيش على شبكة الإنترنت صورة كبيرة لكل من سقط من الجنود وملخص سيرته العسكرية وتفاصيل أخرى حول مواعيد الجنازات.

(◆) دبابة باتون: دبابة أمريكية ثقيلة يبلغ وزنها قرابة الخمسين طناً، تحمل اسم القائد الأمريكي باتون، وقد تم صنعها بعد الحرب العالمية الثانية.

الولايات المتحدة تحشد قواها لصالح إسرائيل

هاآرتس ١١/٨/٢٠٠٦
بقلم: حاييم هندويركر

يقود "جون رسكي" الآن أكبر الحملات مأساوية في تاريخ الجالية اليهودية في نيويورك.. إنها حملة جباية طارئة لحساب إسرائيل. فقد قرر اتحاد الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة مؤخراً جمع ٣٠٠ مليون دولار كمساعدة طارئة لإسرائيل. وستساهم نيويورك - المدينة التي يوجد بها أكبر عدد من اليهود في الولايات المتحدة وكذلك اليهود ميسورو الحال - بستة ملايين دولار من حجم التبرعات.

ويقول رسكي، رئيس الفيدرالية اليهودية في نيويورك، أنه يشعر بتعاطف شديد تجاه إسرائيل، وأن يهود أمريكا يشعرون بقلق بالغ تجاهها. وهو يقول: "الكثيرون تبرعوا بالمال.. سواء من يملكون الكثير أو من يملكون القليل. في الأسبوع الماضي نظمنا افتتاح للحملة في فندق ريجنسي. كان هناك ناشطون بارزون مثل جيم تيش (الذي تمتلك عائلته إمبراطورية تجارية كبيرة)، وإيلان جرينبرج (الذي كان في السابق مديراً عاماً وسكرتيراً لمكتب بر سترنس للاستثمار) ودان أك (رجل معاملات مالية ناجح). كما أن عمدة المدينة، مايكل بلومبرج، حضر وألقى كلمة عن العلاقة الخاصة التي تربطه بإسرائيل وعن قلقه عليها. وقد حضر أيضاً السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة، دان جيلرمان (هذه معلومة خاطئة لأن دان جيلرمان هو مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة)، وكان ممتازاً كعادته. كما حضرت كرنيت، زوجة أودي جولدفاسر، الجندي المختطف. وقد جمعنا ٢٥ مليون دولار، وأعتقد أنه يمكننا جمع المبلغ كاملاً (يقصد الـ٣٠٠ مليون دولار) خلال ستة أسابيع".

لقد قررت الحكومة الفيدرالية في نيويورك إضافة ١٠ ملايين دولار من أرصدتها للمبلغ المحدد، وبالتالي تكون الجالية اليهودية في نيويورك قد جمعت ٢٥ مليون دولار.

وكجزء من الحملة تنشر وسائل الإعلام في نيويورك إعلانات تنادي بالتبرع. "إسرائيل في حاجة لمساعدتكم الآن" عنوان كبير في إعلان نشرته الفيدرالية في صحيفة "نيويورك تايمز".. وحتى يشجعوا المتبرعين يعدونهم بأن ١٠٠٪ من حجم التبرعات ستصل مباشرة إلى ضحايا العنف ولن تنفق في إجراءات إدارية مختلفة.

ويقول رسكي: "من المؤكد أنه حدث هنا شيء غريب. لقد وصلت إلى هنا السجالات الدائرة في إسرائيل على الصعيد السياسي بين اليمين واليسار. وكان الجدل الرئيسي حول ما إذا كان ينبغي على إسرائيل الاحتفاظ بالمناطق (الفلسطينية) أم لا. وقد أحدث ذلك انقساماً في صفوف الجالية اليهودية.. عندما كان يوسي بيلين وبنيامين نتنياهو متحدان ويمثلان خطاً واحداً، كان بإمكانك أن ترى وحدة الجالية اليهودية في الولايات

المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل بصورة لم يسبق لها مثيل. ولكن اليوم يسود قلق حقيقي إزاء ما يحدث في الولايات المتحدة من أن إسرائيل تبذل جهوداً من أجل التوصل إلى سلام.. وبعد الانسحاب من لبنان، والانسحاب من غزة والرغبة في تقديم المزيد من الأراضي، كانت النتيجة هي دفعات من الصواريخ. ولذا، فإن الناس يريدون أن يسهموا بشيء ما لصالح إسرائيل".

وعلى حد قول رسكي، فإن هذه الرغبة تتمثل في أساليب كثيرة: في مانهاتن نظمت مسيرة شارك فيها حوالي ١٠٠٠ شخص، من بينهم السيناتور هيلاري كلينتون، كما توجه وفد من يهود أمريكا إلى إسرائيل للإعراب عن تأييدهم لها، ومن المزمع أن يتوجه وفد آخر في القريب، وهناك عدد من اليهود قرروا الالتحاق بالخدمة في الجيش الإسرائيلي. وهو يقول: "أبلغ تعبير للتعاطف مع إسرائيل هو التبرع بشيكات".

فيما وراء الستار يمكن سماع أصوات أخرى لناشطين يزعمون أن اليهود الأثرياء الكثيرين الذين يعيشون في نيويورك كان باستطاعتهم جمع مبالغ أكبر. في المقابل، يزعم يهود آخرون من نيويورك أن ٦٠ مليون دولار هو مبلغ كبير للغاية.

ويقول رسكي: "هدفنا الأول هو المساعدة في نقل أشخاص من المنطقة الشمالية إلى وسط إسرائيل - وهي مهمة تتكلف أموالاً كثيرة. إننا نعمل بالتعاون مع الوكالة اليهودية، ومنظمة جوينت (منظمة يهودية أمريكية) وغيرهما من أجل المساعدة في نقل هؤلاء الأشخاص. وسنوفر نفقات علاج ضحايا هذه الهجمات من إصابتهم بصدمة، كما سنساعد في إعادة إعمار المنازل والأعمال التجارية التي أضيرت".

◆ ٤٥٠ ألف مسيحي يريدون تقديم العون:

قرر أيضاً يهوشوع متسا، رئيس منظمة البوندس (١)، تنظيم حملة تضامن مع إسرائيل. في بداية هذا الشهر نظمت المنظمة مجموعة أحداث في ١١ مدينة في الولايات المتحدة. وكان من المقرر أن يشارك فيها عدد من الوزراء الإسرائيليين، غير أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت منعهم من السفر للخارج. والوحيد الذي سُمح له بالسفر هو شمعون بيريس. ومن أجل سد الفراغ الذي تركه هؤلاء الوزراء في تلك الأحداث تم الاستعانة بممثلين آخرين من بينهم جيلرمان، داني أيالون، أرييه ميكل، رعنان جيسين ويوسي أولمرت.

ويقول رافي روتشتاين من منظمة البوندس أن هذه الأحداث تمثل نجاحاً كبيراً. وفي هذا الحدث الكبير في نيويورك تم جمع ٨ ملايين دولار، وتم بيع سندات بمبلغ ٢٨ مليون دولار. غير أنهم في منظمة البوندس يعترفون بأن الهدف الرئيسي لهذه الأحداث لم يكن جمع أموال بشكل طارئ، وإنما الإعراب عن التعاطف. وكانت حكومة إسرائيل قد طلبت، عن طريق وزارة المالية، من المنظمة قبل الحرب جمع مليار دولار، وحتى الآن جمعت منظمة البوندس ٦٥٠ مليون دولار.

ويقول ميكل، القنصل الإسرائيلي لدى نيويورك، أنه لا شك في أن هذه ساعة طارئة حقيقية: "هناك إحساس بأن إسرائيل تخوض الآن حرباً حتمية. هذه هي المشاعر السائدة بين الزعامة اليهودية وبين شعبك أيضاً. إن هذا تبرع عفوي.. يتظاهرون لصالح إسرائيل، ويجتمعون داخل المعابد ويتحدثون عن الوضع. ولكن لا شك أن أبلغ مثال على ذلك هو جمع أموال لصالح إسرائيل. والمنظمات المرتبطة بإسرائيل تجمع الآن المال بشكل مكثف. ونحن نتلقى خطابات كثيرة من أشخاص يرغبون في معرفة كيفية المساعدة".

لكن جمع الأموال لا يتم فقط بين اليهود، فإحدى الجهات الناجحة التي تجمع تبرعات هي صندوق الصداقة الدولية بين اليهود والمسيحيين، الذي يجمع تبرعات من مسيحيين - معظمهم من الإيفانجليكان. ويعتبر الحاخام يحيئيل إكشتاين من أنشط العاملين في هذه المنظمة. وعلى حد قوله، فإن المنظمة جمعت العام الماضي ٣٠ مليون دولار، تم تحويلها إلى ١٢٦ سلطة محلية في إسرائيل. وتساهم هذه الأموال في تمويل الهجرة والاستيعاب ومعالجة الفقر والأمن. ويقول إكشتاين: "إننا نساند الجميع: الدينيين، العلمانيين، منظمة نفيش بنفيش (٢) ومنظمة زكا (٣)".

عندما اندلعت الحرب، قرر إكشتاين تنظيم حملة خاصة لجمع الأموال. ونظمت المنظمة حملة إعلانية في شبكة "فوكس نيوز"، أشهر شبكة إخبارية في الولايات المتحدة، وحتى يوم الجمعة الماضي تم جمع ٥ ملايين دولار. ويقول إكشتاين: "ستصل إلينا التبرعات كاملة بعد حوالي أسبوع فقط، وهكذا ستدخل خزينتنا أموال كثيرة".

وعلى حد قوله، فإن المنظمة على اتصال بمكتب رئيس الحكومة والسلطات المحلية، وتوفر لسكان خط المواجهة الطعام، السترات الواقية، الحفاضات وغيرها من المطالب. ويضيف: "إننا الآن على اتصال بقادة السلطات المحلية فيما يتعلق بخطة (يوم ما بعد الحرب)، فسنشتري مثلاً سيارات إطفاء نظراً للحاجة الماسة لها اليوم".

◆ لماذا يتبرع المسيحيون بأموال لإسرائيل..؟

- يقول إكشتاين: "يبدي كثير من المسيحيين، ولاسيما الإيفانجليكان، تعاطفاً شديداً مع إسرائيل. وهم يؤمنون بها ويتضامنون معها. لدينا الآن ما يقرب من ٤٥٠ ألف مؤيد يقدمون العون بوسائل

كثيرة: يساعدون إسرائيل بقوة في مجال الدعاية، يكثرون من السفر لإسرائيل في الأوقات العصيبة أيضاً، يشترون منتجات الشركات الإسرائيلية ويشكلون قاعدة التأييد السياسي للرئيس بوش. معظم هؤلاء الأشخاص من الجمهوريين، ولولا تأييدهم لكان من الصعب على الرئيس مساندة إسرائيل".

من بين المنظمات الإسرائيلية التي كشفت عن نشاطها عقب الوضع، تظهر أيضاً جمعية أصدقاء الجيش الإسرائيلي في الولايات المتحدة، التي نظمت حملة طارئة تهدف إلى مساعدة جنود الجيش الإسرائيلي. وتقول يفعات بخور، مديرة التسويق بالجمعية في نيويورك وكونكتيكيت ونيوجرسي، أن الجمعية نجحت في جمع ٤ ملايين دولار خلال أربعة أسابيع. وهي تقول: "لسنا استجابة جنونية.. فالناس يتصلون بنا ويطلبون التعرف على طريقة المساعدة. وهناك أناس لم تكن تربطنا بهم أي صلة، وعندما سمعوا عن حملتنا اتصلوا من أجل تقديم العون".

في أيام السلام تمول الجمعية نوادي لتنمية القدرات، وتنظم أحداث ثقافية، وتقيم المعابد المتنقلة، وأماكن استجمام وتقدم المساعدة للجنود الفقراء. والآن تركز نشاطها على مساعدة الجنود على الجبهة. ومن بين ما تقوم به الجمعية إرسال فرش أسنان، معجون أسنان، شامبو وطعام للجنود. وتقول بخور: "في البداية أرسلنا الخيام التي تستخدم في النوادي، وألعاب وأجهزة DVD، ولكن من الواضح أن الجنود لم يعد لديهم متسع من الوقت الآن. ولذلك، فإننا نواءم أنفسنا حتى نلبي طلبات الجنود. فعلى سبيل المثال، هم في حاجة إلى أجهزة متنقلة لشحن بطاريات الهواتف المحمولة حتى يمكنهم إطلاع أسرهم على أخبارهم، وطمأنتهم عليهم".

◆ خلافات في الرأي بين الجالية:

يعتبر صندوق إبراهيم، الذي ينشط في نيويورك وفي إسرائيل، منظمة تعمل من أجل التعايش بين اليهود والعرب داخل حدود الخط الأخضر. ويقول عامي نحشون، مدير عام الصندوق: "لقد زادت الحرب في الشمال من حالة التوتر السائدة بين اليهود والعرب، فقد أصبح هناك إحساس بالارتياب المتبادل: العرب يشعرون بأن اليهود تخلوا عنهم فيما يتعلق بحمايتهم، بينما يشكك اليهود في ولاء عرب إسرائيل.. لم يضع أحد من صناع القرار في الحسبان احتمال تضرر عرب إسرائيل من حرب كهذه. مع بداية الحرب تحرينا عن احتياجات العرب، وتوجهنا إلى القيادة الداخلية وعرضنا بعض الخدمات مثل الترجمة إلى العربية للتوجيهات المتعلقة بالتصرف أثناء الهجوم، كما قمنا بترجمة الخدمات النفسية للمصابين بحالة صدمة. وحينما قامت الوكالة اليهودية بإخلاء أطفال يهود من الشمال، لفتنا نظرها إلى أنه ينبغي إخلاء أطفال عرب أيضاً، ولكن لم يفكر أحد في ذلك. وفي نهاية الأمر، وافقوا على الطلب بصورة إيجابية".

تصل الميزانية السنوية للجمعية إلى ٤,٥ مليون دولار، وعلى حد قول نحشون، فإنه سيبذل الآن جهوداً من أجل جمع نصف مليون دولار إضافية بسبب الاحتياجات الجديدة. فضلاً عن ذلك، فإن الأموال المرصودة لأهداف أخرى سيتم تغيير وجهتها لتنفق على معالجة الأمور المتعلقة بالحرب. ويضيف: "سنبدأ هذا الشهر أيضاً حملة لجمع أموالنا لعام ٢٠٠٧ قبل الفترة المتفق عليها".

هناك أيضاً من يتحفظون من التأييد الكبير لإسرائيل. وتقول بربرا كوهين، الزعيم الروحي لمعبد محبة السلام في برينكتون غرب ماساشوسيتس، أن الجالية تؤيد إسرائيل، لكنها تتحفظ على أسلوب العملية العسكرية في لبنان التي أسفرت عن مقتل مدنيين. وفي معبدها، على عكس معابد كثيرة أخرى في أمريكا، لم يتم جمع أموال لصالح إسرائيل. يعتبر معبد محبة السلام معبداً صغيراً، تتردد عليه ٦٣ عائلة فقط. وفي أحد أيام السبت الأخيرة دار داخله جدل حاد، فقد أعرب أحد المصلين، وهو طبيب، عن تحفظه على وجود إسرائيل كدولة. وفي رأيه أنه من الأفضل أن يقيم اليهود في دول مختلفة في أرجاء العالم، لأنه عندما يكون لهم دولة يتصرفون بما يخالف القيم اليهودية.

وقد استشاط أحد الحاضرين، يهودي راشد، غضباً. وهو يعتقد أنه في مثل هذه الأيام الحالكة ينبغي مساندة إسرائيل من كل أعماق القلب. وكان عضو آخر في الجالية يفكر في أننا لسنا جالية معادية لإسرائيل.. إننا نؤيد إسرائيل، لكن الجالية بوجه عام تبدي حساسية شديدة إزاء المساس بالبشر - كما على الجانب الإسرائيلي كذلك على الجانب اللبناني.

---

(١) منظمة البوندس: تأسست عام ١٩٥١، وهدفها الأساسي هو جمع عملة صعبة لصالح دولة إسرائيل، كما تعمل على تقوية العلاقات بين دولة إسرائيل ويهود الشتات.

(٢) منظمة تهتم بتقديم مساعدات مالية وإدارية للمهاجرين.

(٣) منظمة تشخيص ضحايا الكوارث.

يجب على أولمرت الرحيل

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١١
بقلم: آرى شابيط

من حق إيهود أولمرت أن يقبل الاقتراح الفرنسى بوقف القتال والخنوع غير المشروط لحزب الله.. هذا حقه، فأولمرت هو رئيس حكومة اخترعه الصحفيون، ودافعوا عنه، وحافظت الصحف على حكمه. والآن يقول له الصحفيون إهرب.. وهذا تصرف مشروع.. صحيح أنه ليس حكيماً ولكنه فى النهاية تصرف مشروع.

ولكن هناك شيئاً واحداً ينبغى أن يكون واضحاً: لو هرب أولمرت الآن من الحرب التى بدأها، لن يكون قادراً على البقاء رئيساً للحكومة ولو ليوم واحد آخر. سيأتى يوم يتحتم عليه فيه الاستقالة من منصبه.. فكما أن هناك حدود للأفعال، هناك أيضاً حدود للوقاحة. لا يمكن أن تقود شعب بأسره نحو الحرب مع وعده بالانتصار، وتلقى هزيمة نكراء، ثم تبقى فى السلطة.

لا يمكنك دفن ١٢٠ إسرائيلياً فى المقابر، وتحتفظ بمليون إسرائيلى فى الملاجئ لمدة شهر كامل، وتفتت قوة الردع تماماً، وتجعل الحرب القادمة قريبة جداً، ثم تقول: آه، لقد ارتكبت خطأ، لم أفكر فى ذلك.. لم أكن أقصد ذلك. أعطنى السيجار من فضلك.

لم يترك إيهود أولمرت خطأ إلا وارتكبه فى الشهر الأخير: فقد خاض الحرب بشكل سريع دون تقدير نتائجها بصورة صحيحة، انساق وراء القيادة العسكرية دون أن يطرح الأسئلة المطلوبة، قامر بصورة خاطئة على العملية الجوية، تأخر بشكل غريب فى العملية البرية، ولم ينفذ الخطة العسكرية الأصلية التى كانت أكثر جراة وتطوراً من تلك التى نفذت.. وبعد أن شرع فى شن الحرب بتفاخر وتسرع، أدارها بتردد وبعدم اتزان وبضعف. فأهمل الجبهة الداخلية، كما تخلى عن سكان المنطقة الشمالية، بل وفشل فى إدارة المعركة السياسية بشكل مُخز.

لو كان أولمرت تصرف بروية كما فعلت جولدا مائير فى حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣)، ولو أصبح زعيماً بحق وعقد مجلس حرب مصغراً، وحشد جهود كل فئات الأمة لأداء مهمة قومية عليا تقلب الآية وتغير شكل المعركة، لكان بالإمكان تأجيل النقاش الحاد حول إخفاقاته. لكن عدم الاتزان والهروب فى الأربع وعشرين ساعة الأخيرة جعلت رئيس الحكومة الحالى شخصية سياسية ميئوس منها. ومن ثم، عندما سيخرج نصر الله من الخندق ويعلن انتصاره على الملأ، يحظر على أولمرت أن يظل جالساً فى مكتب رئيس الحكومة.

إن إسرائيل الجريحة، التى تنزف بعد انتهاء الحرب، فى حاجة إلى بداية جديدة ولزعيم جديد.

بفضل الفشل

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٣
بقلم: جدعون ليفي

الأخبار السيئة (والمتوقعة): إسرائيل توشك أن تخرج من هذه الحرب ويدها ليست العليا.. والأخبار السارة (والمفاجئة): هذا الفشل المدوى قد يبشر بالخير.. فلو كانت إسرائيل قد حققت انتصاراً سهلاً وكبيراً فى هذه المعارك، لألحق ذلك أضراراً جسيمة بالسياسة الأمنية الإسرائيلية، لأن "الضربة القاضية" قد تجلب علينا كارثة، وبسبب نشوة الانتصار، كنا سنحاول تحقيق انتصارات فى ساحات أخرى، ومن ثم، كان خطر اندلاع النيران سيهدد المنطقة بأسرها، دون أن يستطيع أحد تقدير نتائج ذلك.

فى المقابل، فإن الهزيمة فى هذه الحرب الصغيرة تعلمنا درساً مهماً فى المستقبل، وربما تؤثر علينا وتدفعنا لتغيير لغة حديثنا مع جيراننا - لغة العنف والقوة.. فالمبدأ القائل بأن "إسرائيل لا يمكن أن تسمح لنفسها بالهزيمة فى ميدان المعركة" أصبحت فكرة جوفاء: فالفشل قد لا يفيد إسرائيل فقط، وإنما قد يمنحها درساً مهماً تعلمه للأمريكيين مفاده أنه لا داعى لدفع إسرائيل إلى القيام بمغامرات عسكرية.

منذ حرب ١٩٤٨، لم تحقق إسرائيل إلا فوزاً عسكرياً واحداً فى حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧). فقد استردت إسرائيل "القدرة على الردع" وبقوة، بشكل يضمن لها أمنها لسنوات طويلة. ولكن ماذا حدث..؟ لم تمض سوى ست سنوات حتى دارت رحى أشد الحروب ضراوة فى تاريخ إسرائيل: حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣). لم تصمد قوة الردع ولا يحزنون، بل على العكس، فقد شجعت الهزيمة الجيوش العربية على محاولة استرداد كرامتها المفقودة، وبالفعل نجحوا فى تحقيق ذلك فى وقت قصير جداً.. وإذا كنا نحقق الآن

"انتصارات" و"إنجازات" فى مواجهة الفلسطينيين، فماذا حدث..؟ الردع..؟ هل تخلى الفلسطينيون عن حلمهم بنيل الحرية فى بلدهم..؟ (يريد أن يسأل بشكل أكثر وضوحاً: هل تخلوا عن المقاومة..؟).

ليس من الصعب تخيل ماذا كان سيحدث لو أن حزب الله قد هُزم فى غضون بضعة أيام من الجو، كما وعدنا قادة الجيش الإسرائيلى بغطرسة منذ البداية. لقد كانت الولايات المتحدة تدفعنا نحو صدام عسكرى مع سوريا، ونشوة النصر كان من الممكن أن تغرينا. وكان الدور القادم سيكون على إيران. وفى غضون ذلك كنا سنتعامل مع الفلسطينيين. والمحصلة النهائية هى محاولة حل القضية الفلسطينية من جذورها عن طريق الضرب والمحو والقصف والقذف.

ربما لن يحدث ذلك الآن، لأننا اكتشفنا أن قوة الجيش الإسرائيلى محدودة أكثر مما أبلغونا. ومن المتوقع أن تعمل قدرة الردع الآن فى الاتجاه المعاكس، بمعنى أن تعيد إسرائيل التفكير قبل الإقدام على مغامرة عسكرية أخرى خطيرة. فى الحقيقة أن هناك مخاطر من أن يحاول الجيش الإسرائيلى استرداد كرامته المفقودة على حساب الفلسطينيين الضعفاء.. فإذا كانت هذه الكرامة قد أهدرت فى بنت جبيل، سنريهم فى نابلس.

لكننا نأمل أن تتصرف الحكومة بروية وتقرر الآن وضع حد لهذه الحرب المجنونة. ولكن إذا فهمنا الفكرة القائلة بأن ما لم يُنفذ بالقوة لن يُنفذ بالقوة المفرطة، فإن هذه الحرب قد تقودنا إلى طاولة المفاوضات. وربما ستدرك القيادة السياسية الآن بأن الرد على المخاطر المحدقة بإسرائيل لا يتضمن استخدام القوة المفرطة. إن الرد على المطالب المشروعة للفلسطينيين لا يتمثل فى عشر عمليات أخرى من نوعية "السور الواقى"، وإنما احترام حقوقهم. إن الرد على التهديد السورى هو إعادة هضبة الجولان إلى أصحابها الشرعيين دون أى تأخير، والرد على الخطر الإيرانى هو تخفيف حدة كراهيتنا داخل العالم العربى والإسلامى.

لو انتهت الحرب بالفعل بأى شكل من الأشكال، ربما سيسأل الكثير من الإسرائيليين أنفسهم عن سبب قتلنا وقتلهم، وربما سيدركون مجدداً أن كل هذا لا طائل منه. ربما يتمثل الإنجاز الذى تحقق من وراء هذه الحرب فى ترسخ الفشل فى الوعى الإسرائيلى وفى إمكانية لجوء إسرائيل إلى طريق جديد أقل عنفاً وأقل وحشية، وذلك بفضل الفشل.

فى حرب الأيام الست (١٩٦٧)، كتب إفرايم كيشون: "آسف لقد انتصرنا".. وهذه المرة (بعد الحرب فى لبنان ٢٠٠٦) يمكن القول: "حسناً إننا لم ننتصر".

مرثية للهزيمة

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٣
بقلم: موشيه آرنس

كانت قيادة الأمة إلى تحقيق انتصار فى الحرب "مهمة كبيرة جداً" عليهم. لقد كان العبء كبيراً جداً على كاهلهم الضعيف. لقد حصل كل من إيهود أولمرت، عمير بيرتس وتسيبى ليفنى على مقعد (يقصد داخل الائتلاف الحكومى بناءً على الانتخابات الأخيرة) لقيادة الجمهور الإسرائيلى على أساس الوعد بالسماح لنا بتقرير مصيرنا، ترسيم حدود إسرائيل بشكل أحادى الجانب عن طريق إجلاء اليهود الذين يعيشون فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وجعل إسرائيل دولة "من الممتع العيش فيها".. لا نعرف، وربما لن نعرف، ما إذا كانت لديهم المقدرة على أداء تلك المهمة أم لا، لكن ما نعرفه الآن أنهم غير جديرين بقيادة إسرائيل فى هذه الأوقات العصيبة.

لقد كانوا فى قمة مجدهم عندما ظنوا أن سلاح الطيران يمكنه حسم المعركة سريعاً. ولكن عندما استمرت الحرب، التى تعاملوا معها بإخفاق شديد، سقطت مئات الصواريخ يومياً على المنطقة الشمالية، وتهدم الجليل واحترق، ونزل ما يزيد على مليون إسرائيلى إلى الملاجئ أو هجروا منازلهم وتزايد عدد الضحايا المدنيين والعسكريين، حتى بدأ البساط ينسحب من تحت أقدامهم.

لا تزال تصدر هنا وهناك تصريحات عسكرية، ولكن بالتوازى مع ذلك، بدأوا فى البحث عن مخرج، عن سبل لانتشال أنفسهم من المعركة، التى من الواضح أنهم غير قادرين على مواجهتها. لقد حاولوا التمسك بالقشة، وما أفضل من قشة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة..؟ وفى هذه الحالة لا حاجة لتحقيق نصر عسكرى فى مواجهة حزب الله.. دعوا الأمم المتحدة تعلن عن وقف إطلاق النار، وسيكون بمقدور أولمرت وبيرتس وليفنى أن يعلنوا عن الانتصار، سواء صدقتم ذلك أم لا.

لقد اهتزت مكانة كثير من الساسة بسبب ميلهم إلى تفضيل اعتبارات قصيرة الأمد على النظرة بعيدة المدى. وهناك أمثلة كثيرة على مخاطر مثل هذه السياسة قصيرة المدى، بدءاً من اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨، التى مهدت

لاندلاع الحرب العالمية الثانية، ومروراً باتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ التى جلبت ياسر عرفات وأعوانه من تونس إلى هنا، والانسحاب السريع لباراك من لبنان عام ٢٠٠٠ الذى نثر بذور الانتفاضة الأخيرة وكان سبب الحرب الحالية، وانتهاءً بفك الارتباط مع جوش قطيف العام الماضى الذى أوصل حماس إلى السلطة.. وها نحن نحصد الثمار الفاسدة لهذا الانسحاب فى الشهر الأخير.

الجميع يدرك التداعيات بعيدة المدى لموافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار بوساطة من الأمم المتحدة فى هذه المرحلة. وسيتوصل أعداء إسرائيل، وهم كثيرون، إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل لم يعد لديها القدرة على الصمود لخوض مواجهة مستمرة مع الإرهاب. ومن ثم، فلا حاجة للدبابات والطائرات من أجل هزيمة إسرائيل، يكفى فقط بضعة آلاف من الصواريخ والقذائف.. صواريخ الكاتيوشا اليوم وغداً صواريخ القسّام.. وستظل هذه الصواريخ فى السقوط بعدما بدت إسرائيل ليس فقط كمذنبة، وإنما كمن مُنى بهزيمة فى هذه الحرب.

لقد اعتاد دين مارتن أن ينشد قائلاً: "الأمس مات والغد لا يلوح فى الأفق".. ربما يكون أولمرت الآن يردد هذه الأغنية، وهو يوافق على قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وبمقدور بيرتس وليفنى الانضمام إليه فيما بعد.. ولكن الغد سيأتى أسرع بكثير مما يتصورون، وسوف يكتشفون أن إسرائيل لم يبق لها شىء من قدرتها على الردع. لقد نجحت الحرب - التى قال عنها قادتنا أنها ستحسن قدرتنا على الردع - فى القضاء على تلك القدرة فى غضون شهر واحد. هذه الرسالة لن تغيب أبداً عن أعين حماس والسوريين والإيرانيين، وربما أيضاً عن أعين بعض جيراننا الذين تخلوا لسنوات طويلة عن الخيار الهجومي.

إن المهمة التى تواجهها إسرائيل حالياً هى تحسين قدرتها على الردع والتأهب للهجوم القادم لا محالة، ولكن ليس مع هذه القيادة.. فقد استنفدت هذه القيادة كل رصيدها منذ انتخابها فى الانتخابات الأخيرة.

منفصل عن إحساس الجمهور

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٦/٨/١٥

يخيل لي، طبقاً لخطاب رئيس الحكومة أمس في الكنيست، أن الشعور بالفشل الذي يلازم الجمهور لم ينجح في التسلل إلى الحكومة. فقد تحدث "إيهود أولمرت" عن "عملية" جيش الدفاع الإسرائيلي وكأنها خطوة أدت إلى تغيير استراتيجي في الشرق الأوسط، حتى قبل أن يتضح ما إذا كان وقف إطلاق النار سيصمد أم لا، وما إذا كان المخطوفون سيطلق سراحهم أم لا، وما إذا كان الجيش اللبناني سينتشر أم لا، وما إذا كان "حزب الله" سينزع فعلاً سلاحه ولن يجدد ترسانته أم لا.

والواقع أن المقولة المخجلة لـ "أولمرت"، بأن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي كانت لهم اليد الطولى في كل معركة خاضوها في مواجهة "حزب الله"، لم تعكس الحقيقة التي تجلت خلال شهر من المعارك الشرسة للغاية، عندما اضطر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى احتلال ذات القرية المرة تلو المرة ولم تفلح أية وسيلة جوية أو أرضية في إيقاف أو حتى تقليص الصواريخ على إسرائيل حتى تم وقف إطلاق النار بالفعل.

يعرف الجمهور أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم ينتصر في المعركة. وليس ثمة فرصة لإقناعه، من خلال الخطب التي تطمس الحقائق، بأن الأمور ليست على هذا النحو. فآباء الجنود يعرفون قصص الطعام الذي لم يصل، والعتاد الناقص الذي تم شراؤه بأموال متبرعين. كما حكى الجالسون في الملاجئ عن معاناتهم ومحنتهم، وعن الإخلاء الذي تأخر. وبالإضافة إلى هؤلاء، وإزاء نجاح "حزب الله" وتلقي الجبهة الداخلية للضربات، أبدت الحكومة تردداً وعدم دأب. تعزى حقيقة نقص العتاد في وحدات مخازن الطوارئ وأن الجنود لم يكونوا مدربين على المهام التي أنيطت بهم إلى عدم وجود ميزانية، وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة لحالة الملاجئ وخدمات الإغاثة التي انهارت. فإذا كان وضع الاقتصاد ممتازاً للغاية، كما يصفون، فإن السؤال هو: أين ذهبت الأموال..؟ وهل ستعرف الحكومة كيف تصلح الأخطاء إذا كانت عاجزة عن الاعتراف بها..؟.

قال "أولمرت": "أنا أسمع الأصوات التي تعبر عن عدم ارتياح"، وكأن الأمر يتعلق بنقد هامشي، وكأن الإعلام لم يطرح على الشاشة وفي الصحف، الشهر الماضي، مكنونات قلب كل الجمهور، وكأن قائد القيادة الشمالية لم يتم عزله في وسط المعركة، وكأن آلاف الجنود لم يتم الزج بهم في العملية العسكرية في اللحظات الأخيرة. مزعجة بوجه خاص مقولته المراوغة بأنه "أيضاً في المرة القادمة ستكون هناك أمور ستضطر إلى إصلاحها، لأن هذه حرب يا سادة".

لا ينبغي ترك الحرب تمر بدون فحص ثاقب. لا

يجب أن نسمح للهزة التي يشعر بها جيداً كل بيت أن تغرق وسط كلام ديماجوجي. لا يمكن إلقاء تهمة كل التقصير على حكومة "أولمرت"، ولكن يجب أن نلقي عليها كامل المسئولية لإصلاح ما فسد. لقد كان من الممكن أن نفهم من خطاب "أولمرت" أنه لا يدرك عظم الأزمة، ولذا ثمة شك في أنه سيكون قادراً على استخلاص الدروس. يجب استجلاء لماذا لم يكن الجيش والجبهة الداخلية مستعدين لحرب متوقعة سلفاً..؟ ولو أن "أولمرت" كان على علم بهذا النقص في الاستعداد، لماذا قرر الخروج للمعركة..؟.

إذا كان ثمة حق في الوجود لحكومة أولمرت بعد الحرب، فإنه يكون فقط من أجل إصلاح ما هو في حاجة إلى إصلاح. وإذا كان خطاب أولمرت يبشر ببداية عصر الديماجوجية بدلاً من بداية حساب النفس، فإن الاستخلاص هو أنه لا يتمتع لا بالتواضع ولا بالشجاعة المطلوبين لقيادة التغيير الحيوي.

الانسحاب من مزارع شبعا انتصار لحزب الله

هاتسوفيه ٢٠٠٦/٨/١٥
بقلم: حاجى هوبرمان

مع إعلان وقف العمليات العسكرية فى جنوب لبنان بين إسرائيل وحزب الله، والانتقال إلى جلسات النقاش السياسية، عادت مسألة منطقة "جبل دوف" (مزارع شبعا) لتطرح نفسها من جديد على جدول الأعمال الدولي، وهى المنطقة التى يطلب حزب الله انسحاب إسرائيل منها، ويتخذ منها ذريعة ومبرراً لإرهابه ضد إسرائيل.

لقد تبنت وسائل الإعلام الإسرائيلية مصطلح "حزب الله – مزارع شبعا" لدرجة أننا نسينا أنهم يتحدثون عن السلسلة الصخرية الخاصة بجبل "دوف" الذى يُطلق عليها بالعربية تسمية "جبل الروس" على منحدرات جبل الشيخ، بالقرب من الحدود الشمالية لهضبة الجولان مع لبنان.. علماً بأن هذه المنطقة لا تتمتع بأية مزايا جغرافية أو تاريخية. أما تبوؤها لعناوين الصحف فقد حدث فقط بعد الانسحاب الإسرائيلى من منطقة الحزام الأمنى فى الرابع والعشرين من شهر مايو ٢٠٠٠.

ليست هناك حدود واضحة لمزارع شبعا، ويعتقدون فى إسرائيل أن الحدود تشمل مساحة ٤٠ كيلومترا تمتد بين "الخط الأزرق"، وهو خط انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان كما حدده الرسامون الجغرافيون التابعون للأمم المتحدة، وبين نهر شيثون (❖). ولا يوجد فى المنطقة حاليا أى تجمعات سكانية باستثناء قرية الغجر التابعة للطائفة العلوية، التى تقع عند الناحية الجنوبية الغربية للمنطقة، كما لا يوجد أى وصف دقيق وقاطع للمنطقة فى الوثائق التى تقدمت بها لبنان إلى الأمم المتحدة عشية الانسحاب الإسرائيلى من لبنان.

وقد عاودت مسألة منطقة جبل "دوف" طرح نفسها على جدول الأعمال الدولى خلال الأسبوعين الأخيرين، فى مسودة مشروع القرار الأمريكى الفرنسى الخاصة بإنهاء المواجهات بين إسرائيل وحزب الله، والتى تم نشرها يوم الاثنين السابع من أغسطس. وقد دعا مشروع القرار كل من إسرائيل ولبنان إلى تأييد وقف إطلاق النار الدائم الذى يقوم على عدة أسس، من بينها توضيح معالم الحدود اللبنانية، فى المناطق التى تعتبر الحدود فيها غير واضحة أو التى تعتبر محل خلاف، بما فى ذلك منطقة مزارع شبعا.

كما يتطرق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، الذى صدر نهاية الأسبوع الماضى وعلى أساسه تم وقف القتال، إلى هذه المنطقة أيضاً، فهو يقضى بضرورة "رسم الحدود الدولية للبنان، وبالذات تلك المناطق التى تعتبر الحدود فيها محل خلافات أو غير واضحة المعالم، بما فى ذلك منطقة مزارع شبعا".

وفى إسرائيل لم يولوا أى اهتمام زائد لخطورة هذا القرار، الذى يعيد طرح مسألة مزارع شبعا استناداً إلى مشروع النقاط السبع الخاص بالحكومة اللبنانية، وهى النقاط التى تقدم بها رئيس الحكومة اللبنانية "فؤاد السنيورة" إلى مؤتمر روما فى السادس والعشرين من يوليو، وتقضى إحدى هذه النقاط بوضع منطقة مزارع شبعا تحت تصرف الأمم المتحدة حتى الانتهاء من رسم معالم الحدود فى هذه المنطقة. وقد رفضت الأمم المتحدة والمجتمع الدولى فيما سبق مطالب لبنان فى هذه القضية، واعترفوا بالمنطقة على أنها جزء من هضبة الجولان، وهو الجزء الذى حررته إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، لكن يمثل واقع طرح القضية فى مشروع القرار باعتبارها "إحدى المناطق" مثار الخلاف التى سيُفصل فى أمرها عن طريق مفاوضات دبلوماسية، إنجازاً ليس فقط للحكومة اللبنانية، بل أولاً وقبل كل شيء لحزب الله.

من المعتقد أن إسرائيل ربما سترفض مجدداً المطالب

اللبنانية فى قضية مزارع شبعا، وربما سترفض أيضاً تعديلات أخرى فى الحدود، إلا أن واقع طرح المسألة، حتى وإن لم تكن هناك علاقة ملزمة بينها وبين تنفيذ تسويات أمنية فى الجنوب، قد يدعم زعم حزب الله الخاص "بمشروعية" مواصلة العمليات الإرهابية فى منطقة جبل "دوف". من الواضح أن أى انسحاب إسرائيلى من منطقة جبل "دوف" فى إطار اتفاقية مع لبنان استناداً إلى قرار الأمم المتحدة، سوف يشكل أكبر انتصارات حزب الله فى الحرب الحالية مع إسرائيل. فقد كان الهدف الأساسى لحزب الله فى السنوات الأخيرة بشكل عام وفى الحرب الحالية بشكل خاص هو انسحاب الإسرائيلى من هذه المنطقة. فإذا حقق هذا الهدف، سيُحفر فى ذاكرة الوعى العربى إلى الأبد أن حزب الله هو الذى نجح بكل قوة أن يفرض الانسحاب على إسرائيل. وهذه المرة لن تستطيع إسرائيل أن تتخفى وراء الحجة الواهية الخاصة "بتحسين الوضع الأمني" التى رددتها عند الانسحاب السابق من لبنان وعند الانسحاب من قطاع غزة.

(*) نهر شيئون: يعرف بالعربية باسم "وادى العسل" وهو نهر يقع شمال هضبة الجولان يصب فى قناة عميقة تسير بين جبال الشيخ.

عشرون سؤالاً للتحقيق

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٧
بقلم: ألوف بن

١- كيف ولماذا اتخذ رئيس الوزراء إيهود أولمرت قراره بشن الحرب على لبنان رداً على هجوم حزب الله واختطافه لجنديين بالقرب من زرعيت فى الثانى عشر من يوليو..؟ ومَنْ الذى شاركه فى اتخاذ هذا القرار قبل أن يُطرح على الحكومة للتصديق عليه..؟ وما هى الاعتبارات التى أخذت فى الحسبان عند اتخاذ هذا القرار..؟.

٢- هل تم الوقوف على إمكانية إجراء مفاوضات حول تبادل المختطفين بسجناء لدى إسرائيل مثلما اقترح حسن نصر الله ومثلما سيتم فى نهاية الحرب..؟ وهل تقدير الوضع كان أن عملية الجيش الإسرائيلى ستشكل ضغطاً على حزب الله من أجل إطلاق سراح المختطفين دون مقابل..؟.

٣- بدلاً من شن تلك العملية من جانب الجيش الإسرائيلي، لماذا لم يتم قصف المكان الذى ألقى فيه نصر الله خطاباً فى اليوم ذاته من الجو..؟.

٤- لماذا قوبل سؤال نائب رئيس الوزراء شمعون بيريس عما سيحدث فى المراحل التالية للعملية العسكرية باستخفاف خلال جلسة الحكومة..؟.

٥- هل رئيس الأركان الفريق دان حالوتس أعطى القيادة السياسية الانطباع بأن عملية جوية ستكون كافية لتحقيق الأهداف المرجوة من الحرب: استعادة المختطفين وانتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب ونزع سلاح حزب الله..؟ وهل هناك من اعترض على هذا التصور للأحداث..؟.

٦- ما مدى معرفة أولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتس بمستوى استعداد الجيش الإسرائيلى لخوض مواجهة مع حزب الله، وبمدى كفاءة وحدات الاحتياط وقدرة الأجهزة المدنية على الاهتمام بسكان الجبهة الداخلية..؟ وهل كلف أولمرت وبيرتس أنفسهما عناء الوقوف على هذه الأمور قبل اتخاذ القرار بشن الحرب..؟ وهل قام الجيش وقيادة الجبهة الداخلية بتحذيرهما نظراً لوجود قصور فى الاستعدادات..؟.

٧- ما هى أوجه القصور فى أداء القوة التى تعرضت للهجوم بالقرب من زرعيت فى الثانى عشر من يوليو..؟.

٨- لماذا فشلت الاستخبارات فى تحديد الأماكن التى يختبئ فيها زعماء حزب الله، وفشل جميع المحاولات التى كانت ترمى إلى استهدافهم..؟ وهل كانوا تحت المراقبة الدائمة قبل الحرب..؟.

٩- لماذا فوجئ الجيش الإسرائيلى بوجود صواريخ مضادة للسفن بحوزة حزب الله..؟ ولماذا تم إرسال البارجة "حانيت" للعمل قبالة الشواطئ اللبنانية بينما كانت أجهزتها الدفاعية لا تعمل وكانت عُرضة للهجوم..؟.

١٠- ما مدى معرفة الاستخبارات بالصواريخ المتطورة المضادة للدبابات الموجودة بحوزة حزب الله..؟ وهل طوَّرت القوات البرية نظرية قتالية للتصدى لقوات العدو المدرعة..؟.

١١- ماذا كانت تقديرات الاستخبارات حول تشكيلات حزب الله المقاتلة خلف الحدود..؟ وهل وصلت هذه التقديرات فى موعدها المناسب إلى قيادة المنطقة الشمالية، واستوعبتها قواتنا جيداً..؟.

١٢- هل فى ظل الفشل فى منع إطلاق الصواريخ، صدرت الأوامر لسلاح الطيران بتدمير المنازل التى توجد "على مقربة من المكان الذى تطلق منه الصواريخ"..؟ وهل نتيجة لهذه الأوامر تم قصف قرية قانا فى الثلاثين من

يوليو مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين اللبنانيين..؟.

١٣- هل السبب فى حالات أخرى من قتل المدنيين فى لبنان هو المرونة التى تنطوى عليها الموافقة على قصف المناطق المأهولة بالسكان..؟.

١٤- كيف انجرت إسرائيل إلى خوض عملية برية مشكوك فيها فى جنوب لبنان..؟ ومَنْ الذى دعا إلى شن هذه العملية..؟ ومَنْ الذي وافق عليها..؟ وما هى الاعتبارات والأهداف التى قدِّمت إلى القيادة السياسية عند شن هذه العملية..؟.

١٥- هل كان قرار إقصاء أودى آدم قائد المنطقة الشمالية عن إدارة القتال وجعل مقاليد الأمور فى يد نائب رئيس الأركان قراراً صحيحاً..؟.

١٦- هل كانت هناك تقديرات، خلال المناقشات التى سبقت قرار شن الحرب وتوسيعها إلى ما هو أبعد من رد الفعل الجوى الأولي، بأنه بإمكان حزب الله أن يطلق على مدى شهر ما بين ١٠٠-٢٠٠ صاروخ فى اليوم ناحية قرى ومدن الشمال وإلزام سكانه الملاجئ..؟ وماذا كانت التقديرات الأولية لمدى استمرار القتال..؟ وما هو حجم الضرر الذى كان متوقعاً للجبهة الداخلية..؟.

١٧- لماذا لم يتقرر من المسئول عن الاهتمام بسكان الشمال..؟ ولماذا لم يتم إعداد إخلاء منظم للسكان..؟.

١٨- كيف حدث أن تم إرسال وحدات الاحتياط إلى ميدان القتال دون دعم لوجيستى كاف..؟ وهل تم رفع تقرير بوجود عجز فى القوات البرية إلى رئيس الأركان والقيادة السياسية..؟ ولو كان هناك تقرير هل تم أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات استخدام القوات البرية..؟.

١٩- استناداً إلى ماذا قال رئيس الوزراء، فى خطابه فى كلية الأمن القومى فى الأول من أغسطس، أن إنجازات الحرب "غير مسبوقة"..؟.

٢٠- لماذا قرر أولمرت وبيرتس توسيع العملية البرية يوم الجمعة الماضى بينما كان مجلس الأمن الدولى يُصدِّق على قرار وقف إطلاق النار، علماً بأن القرار الأول (يقصد قرار أولمرت وبيرتس) أدى إلى مقتل ٣٣ جندياً..؟.

يجب الاستعداد للانتخابات

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٨
بقلم: يوئيل ماركوس

لم يحدث حتى الآن أن نجحت أي حكومة جديدة، بدماء جديدة، وغطرسة كبيرة جداً، خلال فترة قصيرة جداً، في التورط في كثير من الحماقات كحكومة إيهود أولمرت. الرئيس متهم بالتحرش الجنسي، ووزير البيئة متهم بتقاضي رشوة أثناء الانتخابات، ووزير العدل متهم بارتكاب أعمال فاضحة، ورئيس هيئة الأركان العامة باع حافظة أسهمه قبل ساعتين من اندلاع الحرب، ووزير الدفاع لم يكن يدرك خطورة الصواريخ (يقصد صواريخ حزب الله)، ورئيس الوزراء تهور في الإعلان عن الحرب دون التفكير أولاً في عدالتها وتبعاتها.

بلا وعي، ودون تفكير مسبق، تطوعت إسرائيل للغرق ثانية في المستنقع اللبناني. جيش من الاحتياط يوجد في لبنان حتى وصول القوة متعددة الجنسيات، والأمر مجرد مسألة وقت حتى يخرج أتباع حزب الله من جحورهم لضربنا بشحنات ناسفة وانتحاريين. وفي غضون ذلك، لا نشعر بأننا نسيطر على الوضع، ولا نثق في أن حكومة أولمرت لديها أجندة تتيح لها الاستمرار في السنوات الثلاث والستة أشهر المتبقية لها حتى موعد إجراء الانتخابات القادمة.

أحد الدروس المستخلصة من هذه الحرب هو أن الحكومة عملت في الطريق العكسي: عملت أولاً ثم بدأت تفكر. لقد اعتاد دافيد بن جوريون على الجلوس بمفرده لأيام طويلة للتفكير قبل اتخاذ قرارات هامة. بينما اتبعت حكومة أولمرت القاعدة القائلة العمل أولاً ثم التفكير. فالتهديدات المتغطرسة التي وجهتها للعدو، والتعهد بشرق أوسط جديد ونزع سلاح حزب الله وإزالة تهديد الصواريخ كانت تصريحات جوفاء أكثر منها تصريحات قائمة على التفكير أولاً.

تعهد أولمرت بتلقين حزب الله درساً، ولكن ماذا تعلم العدو..؟ تعلم أن إسرائيل ليس لديها قدرة على الردع، وأن القوة البرية - ومعظمها من جنود الاحتياط الذين تم إنزالهم هناك بعد شهر من القصف الجوي - يغلب عليها الإهمال ومجهزة بأسلحة ضعيفة، والأدهى من ذلك أنها ليست مدربة بالدرجة الكافية.

"عندما أدخلونا إلى لبنان قبل أيام معدودة من وقف إطلاق النار كان لدينا شعور بوجود مفاجأة كما حدث في يوم الغفران" قال لي أحد الجنود الذين ذهبوا إلى لبنان. وأضاف: "كنا مكشوفين ونحن في أبراج الدبابات يخيم علينا الشعور بالهلع، مندهشين وعاجزين نظراً لأن أفضل أسلحتنا (يقصد الدبابات) دمرتها الأسلحة المتطورة التي يمتلكها حزب الله، وما كان يهمنا آنذاك هو العثور على طعام والبقاء على قيد الحياة حتى وقف إطلاق النار".

كشفت نتائج الحرب حتى الآن عن نقاط ضعفنا. وباستثناء الرئيس بوش الذي يقول إننا انتصرنا، أدى

الاستخدام المفرط للقوة الجوية والدمار الشديد الذي حل على بيروت وعلى البنى التحتية اللبنانية إلى انقلاب في الرأي العام العالمي ضدنا فيما يتعلق بعدالة العملية الإسرائيلية. كما أن حقيقة صمود منظمة حزب الله وأنها لازال تمتلك معظم أسلحتها، مع إمكانية استئنافها للتزود باحتياطي من المصادر التي تتولاها بالرعاية وإمكانية انخراطها في المؤسسة الحاكمة في لبنان والفوز بالانتخابات - دفعت الأسد الابن إلى تهديدنا بالحرب. ورغم ذلك، مازال المسئولون في إسرائيل يتسلون بفكرة اغتيال حسن نصر الله، وهي فكرة خطيرة، ولعل التاريخ مازال شاهداً على تفجير المركز اليهودي في العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس (عام ١٩٩٤ وأسفر عن مقتل ٨٩ شخصاً) والذي كان عملاً انتحارياً قاموا به من جانبهم رداً على اغتيال عباس الموسوي الأمين العام الأسبق لحزب الله، وهو العمل الذي حصلنا بمقتضاه على وريث أفضل منه.

عندما كانت أي أم يهودية تفخر بابنها كانت تقول أنه يمتلك عقلية وزير، أما الآن فقد أصبحت هذه المجاملة شأنها شأن التشهير.. إن الشخص لا يموت لو فكر قبل أن يتصرف. كم ساعة استغرقها الثلاثي أولمرت وبيرتس وحالوتس لاتخاذ قرار الحرب..؟ ساعتان..؟ ثلاث..؟ لاشك أن صدمة آلاف الصواريخ والمليون نازح في إسرائيل والخسائر المالية التي تقدر بالملايين، من شأنها أن تؤدي إلى هزة شديدة في ثقة الجمهور.

وفي ظل الأسئلة الكثيرة جداً حول الاستهتار الشديد الذي تتخذ به حكومة أولمرت القرارات، ولجنة التحقيق والعصيان المدني والتسونامي السياسي القادم في الطريق - يجدر بنا الاستعداد للانتخابات.

بيرتس فى المكان غير المناسب

هاتسوفيه ٢٠٠٦/٨/٢٠

بقلم: د. أفراهام بن عزرا

كانت كل أمنيات الوزير بيرتس تولى منصب يكون مسئولاً عن اتجاه واحد، وهو الاتجاه الاقتصادى - الاجتماعي، حيث تخصص الوزير (قبل أن يتولى وزارة الدفاع حينما كان رئيساً للهستدروت) فى تنظيم الإضراب الاقتصادى يومي الاثنين والخميس، دون الخوف من توقف الحركة فى المطارات والموانئ، وحتى إذا تسبب ذلك فى خسائر بمليارات الشيكلات لاقتصاد الدولة.. أما القضايا الأمنية فهو لا يدرك شيئاً عنها. وقد اعترف - على حد قوله - بأنه لم يكن يعرف أن حزب الله يمتلك صواريخ تهدد تل أبيب؛ وهو الأمر الذى نشرته الصحافة المطبوعة والإلكترونية الصادرة باللغة العبرية، دون أن يلفت هذا انتباهه.

إن وصوله السريع لمنصب وزير الدفاع كانت خطوة غبية تماماً، والشعار الذى رافق هذه الخطوة العبثية "لا يجب أن تكون لوزير الدفاع خلفية عسكرية"، هو شعار أجوف، ديماجوجى ومضلل. من المؤكد أن هذه الضرورة مطلوبة، فعلى سبيل المثال، البروفيسور موشيه آرنس، وزير الدفاع الأسبق، كان وزير دفاع مسئولاً وكفئاً، ومن الخطأ أن نفكر أنه بلا خلفية عسكرية. وتتمثل خلفيته العسكرية فى أنه من قادة الصناعة الجوية الإسرائيلية، وشغل منصب نائب مدير عام الصناعة الجوية الهندسية وأسهم بخبرته المهنية كثيراً فى تطوير طائرات "عراقا"، و"كفير" و"لافي". وقد ألف كتباً وكتب مقالات أكاديمية، وكان خبيراً فى مجالات تمثل بنية أساسية مهنية لاتخاذ القرارات فى المجال الأمني.

إن الخلفية العسكرية ليست مقيدة بمنصب فى الجيش الإسرائيلي، فهذه الخلفية يمكن أن تتوفر لمدنيين استعان بهم الجيش الإسرائيلى كخبراء من مجالات مختلفة ذوى خبرة حيوية لتحسين أدائه. وعندما سُئل آرنس، عند ترشيح بيرتس، عن رأيه فيما إذا كان المدنى يمكنه أن يصبح وزيراً للدفاع، فأجاب بحذره المعتاد: "نعم، ولكن ليس كل مدني".

حتى الآن وبحكم معرفتنا بوزير الدفاع فهو لازال بعيداً عن الشؤون الأمنية لدولة إسرائيل.. وفى هذا الأسبوع بدرت منه ملاحظتان محرجتان لوسائل الإعلام:

الأولى، فى ١٦ أغسطس الماضي، شاهدنا بيرتس وهو يقول إنه ينبغى إعادة هضبة الجولان. ليس من المريح أن يسمع السيد بيرتس تهديدات من الأسد الابن، بأنه سيحتل هضبة الجولان، وبدلاً من أن يرد كوزير دفاع لدولة عاقلة على تهديد كهذا، نجده يرد بأنه يجب إعادتها.. منذ عشرات السنين وبيرتس يتجاهل الوضع القائم، الذى كنا فيه نتمتع بتفوق استراتيجى كبير على سوريا بفضل هضبة الجولان، وكنتيجة لذلك ظل الهدوء سائداً على الحدود، وهو لا يدرك أنه بفضل أن الجيش الإسرائيلى يمثل تهديداً لدمشق، التى تقع أسفل أقدامه، باتت الحدود السورية هادئة.. ولكن قيل إن بيرتس غير محنك فى الشؤون الأمنية.

وكانت الملاحظة الثانية، التى أذاعتها الشبكات

الإذاعية فى ١٧ أغسطس، هى أنه لم يعرف أن حزب الله يمتلك صواريخ تهدد إسرائيل.. يجب أن ندرك أن وزير دفاع دولة إسرائيل، السيد بيرتس، لم يكن لديه علم. لقد كان حفيدى (فى سن الثالثة عشرة تقريباً) وأصدقاؤه يعرفون ذلك.

فى هذه الحالة، فإن النتيجة (لمن لم يفهم ذلك منذ البداية) واحدة: الرجل المسؤول عن أمن الدولة، لا يناسب هذا المنصب.

التحقيق الحقيقي

■ معاريف ٢٠٠٦/٨/٢١
بقلم: أورى أفنيري

بعدة كلمات، بدد ضابط لبنانى ذلك الوهم القائل بأن إسرائيل حققت أى إنجاز يذكر فى هذه الحرب، حين قال، خلال استعراض لتشكيلات الجيش اللبناني: "اليوم، بفضل الإرادة القومية للشعب اللبناني، تستعدون للانتشار على أرض الجنوب الجريح، إلى جانب رجال المقاومة من أبناء شعبكم.. ذلك الشعب الذى أدهش العالم كله بقدرته على الصمود وحطم سمعة الجيش الذى قيل عنه أنه لا يقهر".

هذا ما قاله قائد فى الجيش اللبناني، فى الوقت الذى تحتفل فيه حكومة أولمرت وبيرتس بانتشار قوات ذلك الجيش بطول الحدود، وتنظر إلى هذا باعتباره انتصاراً كبيراً، وذلك على اعتبار ما تعتقده بأن الجيش اللبنانى سيدخل فى مواجهة مع حزب الله ويقوم بنزع أسلحته. وقد عزز محللون سياسيون إسرائيليون هذا الوهم وكأن الجيش اللبنانى يخضع لإمرة أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل فى بيروت، مثل فؤاد السنيورة وسعد الحريرى ووليد جنبلاط.. وحتى الحديث عن انتشار القوات الدولية، التى من المفترض أن تدافع عن إسرائيل ضد حزب الله وتمنع إعادة تسليحه، فبمرور الأيام سيتضح أن هذه القوة ستكون، على أفضل التقديرات، مزيج كبير من وحدات عسكرية قومية صغيرة، دون تفويض واضح ودون إمكانيات.

وهناك سؤال وجيه يطرح نفسه فى هذا السياق ألا وهو ماذا تبقى من كل" إنجازات" هذه الحرب..؟ فبعد كل حرب فاشلة، اعتدنا على أن تكون هناك مطالب بتشكيل لجنة تحقيق.. هناك إحساس بال"صدمة" والمرارة، والهزيمة والضياع، ومن هنا تأتى المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق قوية تقوم بقطع رقاب المسؤولين.

◆ لجنة تشويه الحقائق:

بعد صدمة حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، رفضت الحكومة الإسرائيلية تعيين لجنة تحقيق رسمية، بيد أن الضغط الجماهيرى حسم المسألة فى النهاية. لقد كان مصير "لجنة أجرانات"، التى قامت بالتحقيق مع الرئيس الأسبق لهيئة الأركان العامة للجيش وضابطين كبيرين آخرين، مختلفاً: حيث أجرت اللجنة تحقيقاً جاداً، وخلصت إلى أن المسئولية الكاملة تقع على عاتق المسئول العسكري، ومن ثم فقد أقصت رئيس هيئة الأركان العامة من منصبه وبرأت ساحة المسئول السياسى من جميع التهم المنسوبة إليه. وقد تسبب هذا فى ثورة عشوائية للجمهور، بسببها اضطرت كل من جولدا ميئير، ومعها وموشيه ديان إلى الاستقالة.

وهذا ما حدث أيضاً بعد حرب لبنان الأولى، والتى وصلت إلى ذروتها بارتكاب مذبحة صابرا وشاتيلا. فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية وقتها إجراء أى تحقيق جاد. فاحتشدت الجماهير فى المكان الذى يطلق عليه الآن "ميدان رابين" مطالبين بتحقيق رسمي. وقد وصل الضغط الجماهيرى إلى حد الغليان، مما جعل رئيس الوزراء مناحيم بيجين يخنع فى النهاية إلى المطلب الشعبى بتشكيل لجنة تحقيق رسمية. فقد ألقت "لجنة كاهان" التى قامت بالتحقيق فى الحادث بإلقاء المسئولية "غير المباشرة" على عدد من رجال السياسة وضباط الجيش، على الرغم من أن اللجنة قد خلصت إلى عدد من الاستنتاجات غاية فى الخطورة.

وهذه المرة أيضاً تعارض القيادة السياسية والعسكرية إجراء أى تحقيق جاد. فقد عيَّن عامير بيرتس لجنة لطمس الحقائق، بيد أن الضغط الجماهيرى آخذ فى التزايد، وأنا آمل فى نهاية الأمر ألا يكون هناك مفر من تعيين لجنة تحقيق رسمية.

ولكن السؤال: إذا ما تم حقاً تشكيل مثل هذه اللجنة ففى أى شيء ستحقق..؟ لأن رجال السياسة وجنرالات الجيش سيحاولون جاهدين تحجيم عملها ليصبح قاصراً فقط على النواحى التقنية الخاصة بإدارة الحرب.

وبالتأكيد ستحاول الحكومة توسيع نطاق التحقيق وإلقاء جزء من المسئولية على الحكومات السابقة عليها: فلماذا وقفت حكومات إيهود باراك وآريئيل شارون موقف المتفرج، بينما كانت قوة حزب الله آخذة فى التنامي..؟ لماذا لم تفعل هذه الحكومات شيئاً بينما كانت المنظمة تقوم بجمع وتخزين كميات هائلة من الصواريخ..؟

◆ **حرب المستعمرات:**

كل هذه أسئلة وجيهة، وبالطبع من المهم التحقيق فيها. ولكن الأهم من ذلك هو التحقيق فى الأسباب التى دفعت إلى شن الحرب، وكيف اتخذ الثلاثي: أولمرت وبيرتس وحالوتس قرارهم بشن الحرب بعد ساعات قليلة من وقوع حادثة اختطاف الجنديين..؟ هل كان هناك اتفاق مسبق مع الأمريكان بشن الحرب عندما يكون هناك ذريعة مناسبة..؟ هل الأمريكيين هم من دفعوا إسرائيل إلى شن الحرب، وبعد ذلك طالبوها بالاستمرار فى الحرب قدر الإمكان..؟ هل ما أرادته الولايات المتحدة هو أن تورطنا فى حرب مع سوريا..؟ هل استغلتنا الولايات المتحدة فى حربها ضد إيران..؟.

إلا أن هذه الأسئلة ليست كافية، فهناك أسئلة أخرى، منها مثلاً أن هذه الحرب لم يطلق عليها أى اسم. فبعد مرور ٣٣ يوماً من القتال و٦ أيام على وقف إطلاق النار لم يجدوا لها مسمى، وإن كانت وسائل الإعلام تطلق عليها اسم، وفقاً للترتيب الزمني، وهو "حرب لبنان الثانية".. وهذا ليس فقط من أجل الفصل بين الحرب الأولى والثانية فى لبنان وإنما أيضاً من أجل الفصل بين الحرب الثانية فى لبنان والحرب الدائرة فى قطاع غزة. ولكن السؤال الهام هنا هو: هل يوجد قاسم مشترك بين هاتين الحربين..؟ أم أنهما فى العموم حرب واحدة..؟ والإجابة هي: بالطبع نعم، هما فى العموم حرب واحدة، والاسم المناسب لهما هو "حرب المستعمرات". فالحرب ضد الشعب الفلسطيني تدور من أجل الحفاظ على "التكتلات الاستعمارية"، ومن أجل ضم أجزاء كبيرة من أراضى الضفة الغربية، كما أن الحرب التى دارت فى الشمال كانت من أجل الحفاظ على المستعمرات القائمة فى هضبة الجولان.

◆ **جمود تام:**

لقد تنامت قوة حزب الله وقويت شوكته بفضل مساندة سوريا التى كانت تسيطر على لبنان. فقد كان حافظ الأسد يعتبر إعادة هضبة الجولان إلى سوريا بمثابة هدف حياته، الذى فقده فى حرب الأيام الستة (يونيو١٩٦٧)، إلا أنه لم ينجح فى استعادتها فى حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، لأنه لم يكن يريد المخاطرة بالدخول فى حرب على الحدود الإسرائيلية السورية. لذا، فقد عمد إلى مساندة وتسليح حزب الله، لكى يضمن بهذا أن إسرائيل لن تنعم بالراحة حتى تعيد هضبة الجولان، وها هو الأسد الابن ما يزال يسير على درب أبيه.

ودون مساندة السوريين لحزب الله، لن يكون بإمكان إيران إمداد حزب الله بالأسلحة. فالحل إذاً موجود فى أيدينا: يجب علينا فقط إخلاء المستعمرين من هناك وإعادة الجولان لأصحابها الشرعيين. وهذا تقريباً ما فعله إيهود باراك، إلا أنه عدل عنه فى اللحظة الأخيرة. ولذا، يجب أن نكون واضحين فى هذه المسألة ونؤكد علانيةً: أن كل واحد من القتلى الإسرائيليين فى "حرب لبنان الثانية" قد مات من أجل المستعمرات فى هضبة الجولان.. وها هو أيضاً أولمرت يعلن عن إلغاء تنفيذ خطة "الانطواء"، التى كان من المفترض أن يتم بمقتضاها نقل ٦٠ ألف مستعمر من أماكنهم، والإبقاء على ما يقرب من ٤٠٠ ألف مستعمر فى أماكنهم بالضفة الغربية (بما فى ذلك منطقة القدس الشرقية).

ماذا تبقى إذن..؟ السلام..؟ لا. المفاوضات..؟ لا. خطة أخرى لحل النزاع التاريخي..؟ لا.. لم يتبق أى شيء. فما تبقى فقط هو الجمود التام، الذى سيستمر لسنوات، على أقل تقدير، إلى أن نتخلص من الثنائى أولمرت وبيرتس.

فالجميع فى شمال إسرائيل ليس لديهم حديث سوى عن "الجولة القادمة"، ألا وهى الحرب التى فى النهاية سنقضى فيها على حزب الله ونعاقبه على المساس بكرامتنا. لقد أصبحت هذه المسألة – على ما يبدو – مسألة بديهية عليها اتفاق ضمني.

وستكون لعملية التحقيق فى ملابسات الحرب قيمتها، إذا ما تم الكشف عن الدوافع الحقيقية وراء هذه الحرب، وتقديم الخيار التاريخى للجمهور، الذى تجلى مرة أخرى فى هذه الحرب، وهو إما الاستعمار وحرب بلا نهاية، أو إعادة الأراضى المحتلة لأصحابها الشرعيين وإقرار السلام.. وإن كنا نخشى هنا من أن تدعم عملية التحقيق من موقف اليمين الذى قد يقول: "إذا ما كشفنا الأخطاء التى ارتكبناها وقمنا بتصحيحها، سنستطيع الدخول فى الحرب القادمة وتحقيق النصر فيها".

إما الاتفاق أو تبتعدان

■ يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٨/٢٢
بقلم: يوسي بيلين (❖)

كلاهما عرض نفسه، منذ أشهر قليلة للمرة الأولى في حياته، كمرشح لرئاسة الوزراء. وخلافاً لبعض من سبقوهما ممن كانت "أجندتهم الحزبية" هي أساس ترشيحهم، أراد كل منهما ترشيح نفسه استناداً إلى "الأجندة" الخاصة التي طرحها: إيهود أولمرت عرض الانسحاب أحادي الجانب من معظم أراضي الضفة الغربية، ونقل المستعمرين الذين سيتم إخلاؤهم إلى الكتل الاستيطانية الكبرى. وعمير بيرتس عرض تحويل مليارى دولار من ميزانية وزارة الدفاع إلى مجالات الرفاه الاجتماعي بهدف الحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

ولكن بعد حوالي مائة يوم على تشكيل حكومتهما – هذا كرئيس وزراء والآخر كوزير دفاع – يواجه الاثنان وضعاً لم تشهده أي قيادة سياسية خلال فترة قصيرة كهذه، يتمثل في عدم وجود ثقة فيهما. لم تخسر إسرائيل حرب لبنان، ولكن أولمرت وبيرتس هما الخاسران. والسؤال الوحيد في هذا السياق هو: هل هما بصدد سقوط لن تقوم لهما قائمة بعده، أم مجرد عثرة قدم يمكن تلافي آثارها..؟ الإجابة متعلقة بهما.

في تلك المجزرة سيطرت حرب لبنان الثانية على الأجندات التي أعدها الاثنان. فالآن حتى لو كانت مشكلة ميزانية وزارة الدفاع تتعلق برصد داخلي، لا يستطيع بيرتس الموافقة اليوم على أي مساس بها، بل إنه سيطالب بزيادة كبيرة فيها. ولا يستطيع أولمرت اليوم الإشارة إلى فكرة "الانطواء"، حتى إنه عندما فعل ذلك خلال الحرب، اضطر – بشكل مخزي – إلى الاعتذار عن ذلك أمام زعماء اليمين. حتى إن بعض المقربين منه تحدثوا بالفعل، نهاية الأسبوع الماضي، عن "موت إكلينيكي" لفكرة التحرك أحادي الجانب، في حين أوضح هو نفسه للجمهور أنه سيكون منشغلاً في الفترة الحالية بإعادة إعمار الشمال، ولذلك لن يكون لديه متسع من الوقت للانشغال بالانطواء.

والخطأ المتوقع أن يقع فيه الاثنان الآن هو الانتقال من تنفيذ الرؤية إلى الإصلاح، كأن يحاول بيرتس بناء قوته داخل حزب العمل، والنضال ضد المتمردين عليه، ومحاولة استقطاب بعضهم إلى معسكره، وتكوين صداقات جديدة قبل الانتخابات التمهيدية للحزب، التي ستهدد مكانته في غضون نحو عشرة أشهر.. وكأن يبحث أولمرت عن أصدقاء آخرين لائتلافه الذي يترنح الآن، والاعتقاد بأنه بذلك سيضمن وجوده على الساحة السياسية.

لن يخرج الاثنان من هذا المأزق إلا عن طريق خطوة كبيرة، جريئة وبعيدة المدى تجعلهما محط أنظار الجمهور والعالم، ينظر لها معظم الإسرائيليين على أنها تجسيداً للمصلحة الوطنية، في ظل الوضع الذي جعل الكثيرون يعتقدون أن هذه المصلحة لحق بها ضرر شديد خلال الحرب الأخيرة تحت قيادة الاثنين.. والواقع أن كليهما يعرف ما الذي يجب فعله. وبيرتس يقول هذا صراحة، وسوف يُذكر في حقه أنه تحدث عن ذلك قبل الانتخابات، ويكرر ذلك مرة أخرى الآن – اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. بينما أولمرت الذي يحاول طوال الوقت استقطاب اليمين، لا يقول ذلك، إلا أن من تحدث في لندن منذ أسابيع قليلة عن استعداده لإخلاء ٩٠٪ من الضفة الغربية بشكل أحادي الجانب، سيضطر لإدراك أن من الأفضل أن يدفع ١٠٠٪، مع إدخال تعديلات على الحدود المتبادلة، مقابل اتفاقية سلام، بكل ما يترتب على ذلك.

كلاهما يعرف جيداً أنه مقابل السلام مع سوريا ولبنان ستضطر إسرائيل للتنازل عن هضبة الجولان. كما أنهما يدركان أن الجمهور الإسرائيلي سيعتبر ذلك ثمناً مجدياً في ضوء حروب الصواريخ التي لن تحول أي هضبة أو تلة دون الأضرار الناجمة عنها.

بدلاً من وضع شروط على الأسد، والقول بأن فؤاد السنيورة ضعيف والاستخفاف بأبي مازن، سيكون من الصواب أن نتقابل معهم. وسيكون من الممكن القيام بذلك بشكل ثنائي الجانب، أو في إطار مؤتمر متعدد الأطراف. ونظراً لأن المناسبات هي ذريعة جيدة لعقد لقاءات، فإنني أوصي باختيار يوم ٣١ أكتوبر القادم، أي تحديداً يوم الاحتفال بمرور ١٥ سنة على بدء فعاليات مؤتمر مدريد الأول. فذكرى انعقاد مؤتمر كهذا يمكن أن يدفع نحو مباحثات أو لقاءات مكثفة مع كل جانب، يمكن أن تنتهي إلى نتائج طيبة خلال أشهر معدودة تحت رعاية اللجنة الرباعية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كان في استطاعة أولمرت وبيرتس فعل ذلك، فإنهما سيندهشان من التغيير الذي سيطرأ على الأجواء في إسرائيل والعالم، ومن التأييد الجماهيري العريض الذي سيحظيان به. وإذا لم يفعلا ذلك، فمن الأفضل لهما، ولنا أيضاً، أن يبتعدا عن الساحة السياسية.

(❖) كاتب المقال عضو كنيست، رئيس حزب ميريتس – ياحد.

تقصير في عمل وزارة الرفاه أثناء الحرب

يديعوت أحرونوت ٢٢/٨/٢٠٠٦
بقلم: ميري حاسون

صرح مدير عام وزارة الرفاه الاجتماعي، موشيه شيئون، بأن كثيراً من الأسر في الشمال قد تتعرض خلال الفترة القادمة لأزمات ليست فقط مادية وإنما أيضاً اجتماعية، ولذلك من المتوقع زيادة حالات العنف داخل الأسرة.

صرح شيئون بذلك خلال جلسة لجنة الصحة والرفاه بالكنيست، حيث تم توجيه النقد لطريقة عمل وزارة الرفاه "التي تذكرت العمل فقط منذ أسبوعين".. وقد رفع مديري الوزارات المختلفة، أمام اللجنة، تقارير حول أنشطتهم. وعلى حد قول مدير عام وزارة الرفاه: "من المتوقع زيادة حالات الإقالات في الشمال، ولذلك يجب تعبئة الموارد اللازمة. لقد قدمنا خططاً مفصلة تقدر تكلفتها الإجمالية بـ١٢٣ مليون شيكل لتلبية احتياجات المواطنين الذين سيتوافدون على المكاتب، وكذلك طلبنا زيادة القوة العاملة بحوالي ٢٠٠ موظف شئون اجتماعية".

من ناحية أخرى، أفاد مدير عام وزارة الصحة، البروفيسور آفي يسرائيلي، بأن المستشفيات استقبلت، أثناء القتال، ٥٦٧٣ مصاباً، من بينهم ١٠٧ حالتهم خطيرة. وأضاف أن مكتبه في وسط البلاد استقبل ٦٨٠ حالة لا تبرح المنزل إطلاقاً، و٥٢٠ مريضاً بأمراض الشيخوخة و٢٦٠ نزيلاً في مستشفيات وسط البلاد، مشيراً إلى أنه للمرة الأولى في تاريخ الدولة يتم إخلاء مستشفى كامل (مستشفي كيبوتس مزراع)، حيث تم نقل المرضى المحتجزين فيه، والبالغ عددهم ٢٢٠ مريضاً، إلى مستشفيات أفرينئيل وشعر منشيه.

ويقول يسرائيلي: "حتى المقيمين في الملاجئ تلقوا العلاج. فقد قمنا بعلاج ٥٠٠ مواطن يقيمون في ١٢٠٠ ملجأ. والأمر يتعلق بالأساس بحالات غير خطيرة مثل التهابات الرئة وآلام الأذن التي يجب معالجتها فوراً لأنها معدية. علاوة على ذلك، تم تجهيز ٢١ عيادة وصيدلية تابعة للمستشفيات".

قال مدير عام وزارة الرفاه: "إن موظفي الخدمة الاجتماعية قاموا بعمل مبارك. وقد قام ٧٠٠ موظف يعملون في المكاتب المختلفة بعملهم على أكمل وجه. منذ اندلاع الحرب تلقت الجمعيات المسئولية على عاتقها، وخلال أيام معدودة جمعنا رؤساء الجمعيات، وقمنا بتمويلهم بشيكل مقابل كل شيكل تنفقه الجمعيات - ٣٦ ألف وجبة ساخنة يومياً و٢٠ ألف وجبة دسمة - حتى إن ٥٠٪ من الميزانية كانت من نصيب الجمعيات و٥٠٪ من نصيب الدولة. علاوة على ذلك، نقلنا الآلاف من مرضى التوحد والمعاقين ذهنياً والشباب الذين يعانون مشكلات نفسية إلى مراكز رعاية في الجنوب، وهذا ليس أمراً هيناً".

وقد انتقد أعضاء الكنيست الذين حضروا الجلسة أسلوب عمل وزارة الرفاه الاجتماعي. وقالت مارينا سولودكين، عضو الكنيست عن حزب كاديما، أنها تلقت شكاوى عديدة بشأن أنشطة الوزارة: "في الوقت الذي كانت فيه وزارة الصحة في حالة استنفار، لم نشهد مثل هذا الاستنفار في وزارة الرفاه الاجتماعي، حيث لم تذكر أن عليها العمل إلا منذ أسبوعين. كان هناك جوعى ومعاقون أمضوا ثلاثة أسابيع في ملاجئ غير صالحة للاستخدام".

ويدرك المسئولون في الوزارتين أنهم لازال لديهم عمل كثير. قال البروفيسور يسرائيلي: "بالنسبة لنا الحرب لم تنته بعد. سنواصل تقديم الرعاية للضحايا سواء كانوا يعانون جسدياً أو نفسياً. وفي المقابل، سنحاول استكمال العلاج الذي تم تأجيله أثناء الحرب، فهناك مرضى لم يحصلوا على جرعات تطعيم وتحصين ضد الأمراض، وبعض الفحوصات تم إرجاؤها. كما تستعد وزارة الصحة أيضاً لإمكانية استئناف القتال على المدى القريب أو البعيد. على أية حال، كل الجهات في المنظومة الصحية تجري تحقيقات من أجل استخلاص العبر".

نهاية أولمرت ستكون كنهاية جولدا مئير

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٨/٢٣
بقلم: روعى مندل

كانت استقالة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة من مناصبهم على الفور، هى الهدف الذى سعى من أجله أفراد سلاح الاحتياط والعائلات الثكلى، الذين يقولون إن من قادوا الحرب الأخيرة فى لبنان هم الذين يتحملون مسئولية التقصير الذى حدث فيها.. وقد تقابلوا مساء أمس (الثلاثاء) فى مدينة "مازكيريت باتيا" وقاموا بالتوقيع على عريضة احتجاج مشتركة.

وقد بادروا أيضاً بمسيرة احتجاج، ستخرج يوم الجمعة من مقابر مدينة "مازكيريت باتيا، حيث يرقد جثمان الجندى "رافائيل موسكيل" الذى قتل فى إحدى المعارك فى منطقة مارون الراس، وتنتهى عند قبر رئيسة الوزراء السابقة جولدا مئير.

وفى بداية اللقاء بين الآباء الثكلى وأفراد سلاح الاحتياط، قام موسكيل بقراءة الكلمات التى كتبها ابنه قبل شهرين، بالصورة التى وجدها عليها فى أغراض ابنه الشخصية التى تسلمها بعد موته: "راق لى أن أسأل نفسى مرات كثيرة ماذا سيحدث لو أننى رحلت عن دنيانا. هل حقا سأكون بذلك قد سقطت دفاعاً عن الوطن..؟ أم أننى كنت مجرد لعبة فى أيدى سياسيين لا يهتمون سوى بمناصبهم..؟".

وقد قال موشيه مسكيل: "إننى أقرأ هذه الكلمات وأحيانا لا أصدقها. وقد قررنا إذا كان الطرفان (يقصد أفراد سلاح الاحتياط والعائلات الثكلى) سيناديان باستقالة رئيس الوزراء، فمن الأفضل أن نفعل ذلك سوياً. وأعتقد أننا معاً، ومعنا أيضاً أسر المخطوفين، سنناضل سوياً". وقد أضاف موسكيل قائلا: "لا تتوقف هواتف المواطنين الذين يرغبون فى تقديم يد المساعدة من جميع أنحاء إسرائيل، عن الرنين. فبعد أن سقط رافائيل صريعا، أرسلت خطاب تأييد وتحذير إلى رئيس الوزراء ليخوض الحرب حتى النهاية حتى لا تكون هناك حرب أخرى فى المستقبل، إلا أن ساعة الحسم يبدو أنها حانت، لنكتشف أن ما حدث هو أحد الإخفاقات الكبرى".

◆ "لقد أخفق كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان":

ورد فى عريضة الاحتجاج التى قاموا بالتوقيع عليها ما يلى: "نقول نحن أفراد سلاح الاحتياط الذين عادوا من الحرب الأخيرة فى لبنان، والآباء الذين فقدوا أبناءهم فى هذه المعركة، لكل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان أنكم فشلتم، فلتتحملوا المسئولية، فالألم الذى تسببتم فيه بإخفاقكم نجح فى توحيد صفوفنا. ونحن نعلن فى هذه العريضة أننا لن يهدأ لنا بال ولن نوقف نضالنا حتى تتحملوا مسئولية أفعالكم. فبعد استقالتكم ستتشكل لجنة تحقيق لفحص عوامل الفشل والإخفاقات ومجريات الحرب على الجبهتين العسكرية والداخلية".

كما قال الفاز باليفا والد ناداف باليفا، أحد مقاتلى وحدة العمليات الخاصة إيجوز (◆) فى مارون الراس: "لقد خلف ابنى وراءه وصية، كفى لغة الكلام ولنبدأ الحديث بلغة الأفعال. وهذا بالفعل ما نقوم به، فلم يعد لدينا الوقت والقوة اللازمين للنضال لفترة طويلة، لقد اتفقنا على خوض نضال مشترك يهدف إلى شيء واحد وهو استقالة الحكومة بشكل فوري، وبعد ذلك يتم تشكيل لجنة تحقيق تجرى تحقيقاً فى حالات التقصير البالغة على مستوى جبهة القتال والجبهة الداخلية. دعوتنا كآباء ثكلى وأفراد قوات الاحتياط مستمرة منذ أربعة أيام (يقصد أنها بدأت منذ وقت قصير)، لكننا نرى تأييداً كبيراً للغاية من جانب المواطنين. إننى على يقين من أن النضال سيؤتى ثماره المرجوة بصورة سريعة للغاية". كما أضاف قائلاً: "لن يحل نضالنا محل الشعور بالثكل والألم أو يضعف منه، فسيبقى الألم إلى الأبد حتى وإن استقالت الحكومة. إنها دعوة تلقائية تنبع من الرؤية والشعور بأننا يجب أن نقوم بشيء ما".

◆ "لن نجعله احتجاجاً سياسياً":

وقد أضاف نير هيرشمان، المتحدث باسم خيمة احتجاج أفراد سلاح الاحتياط، قائلاً: "توجد جماعتان لديهما الخلفية الأخلاقية ذاتها للقيام بهذا الاحتجاج. هم هؤلاء الذين ثكلوا أبناءهم وأولئك الذين يتحملون عبء الاحتياط، وكلاهما لديه الخلفية اليوم لكى يقول ما يخطر على باله. إذا ساهم كل شخص بساعتين من وقته سيحدث احتجاج هنا سيغير مجرى العالم. إننا لن نجعل منه احتجاجاً سياسياً - يوجد بالفعل طوال الوقت شكاوى تقدم لجميع الجهات - ولن نسمح لهم أن يقوموا بإجراء التجارب علينا من أجل هذه الأهداف السياسية أو غيرها.. إننا نشعر أن هذا الاحتجاج سيؤدى إلى التغيير".

وبالنسبة لمسيرة الاحتجاج التى ستتجه إلى قبر جولدا مئير، فقد قال هيرشمان: "تتسم مسيرة الاحتجاج بالرمزية فى جميع مراحلها، حيث تنتهى عند قبرها، لأننا نتطلع إلى أن يكون مصير أولمرت السياسى هو مصير جولدا مئير".

(◆) وحدة "إيجوز" أو "النواة": تم تشكيلها عام ١٩٩٦ لتكون رأس الحربة فى مواجهة مقاتلى حزب الله فى جنوب لبنان. وقد استثمرت شعبة العمليات فى الجيش الإسرائيلى جهودا وإمكانيات كبيرة فى تشكيل هذه الوحدة، وذلك لإعادة الاحترام للجيش الإسرائيلى فى أعقاب سلسلة إخفاقاته أمام مقاتلى حزب الله وانسحاب الجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان.

شيء يثير الاشمئزاز

معاريف ٢٠٠٦/٨/٢٤
بقلم: نوريت تسور

كنت أعمل فى السنوات الست الأخيرة كمستشارة سياسية وإعلامية لاثنين من كبار أعضاء الكنيست، وغادرت البلاد هذا الشهر من أجل الدراسة إلى إنجلترا، لكن رغم ذلك لا أستطيع أن أشعر باللامبالاة تجاه الأحداث. يجب القول بكل صراحة وبكل وضوح: "إن تصرف قادتنا فى وقت الحرب هو مستوى جديد من الاحتقار والامتهان".

إن ما يحدث على الساحة السياسية شيء مثير للاشمئزاز. فأنا أفتح كل صباح شبكة الإنترنت والصحيفة والتلفاز، وهو أمر لم يكن يحدث، أقرأ وأسمع عن حروب رجال السياسة والجنرالات:

إيهود أولمرت يمنع تسيبى ليفنى من التوجه إلى الأمم المتحدة حتى لا تحظى بالمديح الخاص بوقف إطلاق النار، عمير بيرتس يمهد الطريق لتشكيل لجنة تحقيق فى إخفاقات الجيش فى الحرب لكى "يتبرأ من مسئوليته"، وكذلك تصف قادة هيئة الأركان العامة، فرئيس وزراؤنا العزيز يمرر قراراً يصعب فهمه: الدخول البرى المكثف إلى لبنان، وبعد ذلك يحول دون تحقيقه بذريعة مهينة، وكل هذا بسبب خلافاته مع وزير الدفاع.

تبا..! ما الذى يحدث هنا..؟ من هم هؤلاء الأشخاص..؟ هل هم الأشخاص الذين انتخبناهم..؟ أولم يعدونا بأنهم يعلمون كيف يديرون المعارك والمفاوضات..؟ هل لم يعدونا بأنهم يستطيعون العمل بشكل متعاون..؟

إذا كنا لم ننتصر فى هذه الحرب، فالسبب وراء هذا ليس مدى صلابة الجبهة الداخلية، إنما أساليب الدهاء التى سادت فى دهاليز السلطة. فبينما يمر مواطنو الدولة بمشاكل كبيرة - فى ظل الحرب - نجد أن كل ما يشغل الزعماء الأعزاء هو صغائر السياسة (تقصد الصراعات الخفية داخل القيادة السياسية).

◆ "إنها ليست الحرب أيها الأحمق..!! إنها السياسة":

إننى أعرفكم جيدا يا أعضاء الحكومة الأعزاء، فلن يخرج أياً منكم بريئاً من هذا الأمر.. صحيح أن الجمهور الآن متماسك، إلا أنه لن يبرئ ساحتكم بعد الحرب. فالجمهور ليس أحمق، إنما ببساطة هو جمهور صبور.. يجب أن يتحمل أعضاء الحكومة من المسئولين، الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم زعماء المستقبل فى أحزابهم ولجمهورهم، المسئولية ويبدأون التصرف بالشكل المناسب واللائق الذى يترك انطباعاً جيداً لدى الجمهور ويُظهر للعدو أنه لا يوجد بيننا خلافات وأننا جميعا شخص واحد فى هذه المعركة من أجل وضعنا فى الشرق الأوسط وربما أيضاً من أجل وجودنا.

يمكن القول أشياء كثيرة عن رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون، أكثرها ليست كلمات مجاملة، لكنه دائما ما كان يُشعر الجمهور بأنه يسيطر على الوضع حتى إنه لم يسمح ولو للحظة واحدة لأعضاء حكومته أن يخرجوا عن سيطرته. وتتجسد أبرز الأمثلة فى قدرته على مواجهة الضغوط على مستوى السياسة الداخلية فى إحراج بنيامين نتنياهو، وأبرز الأمثلة فى قدرته على التعرض للضغوط على مستوى السياسة الخارجية فى عملية "السور الواقي".

لا نرى فى الحالة الراهنة أى تعرض للضغوط أو أى سيطرة على الموقف. لا وجود للصلابة أو الصبر. فرئيس الوزراء، الذى من المفترض أنه يعرف كيف يبث الشعور بالأمن والاستقرار بين الجمهور، هو نفسه مصاب بنقص بالغ فيهما.

هناك صفة أخرى مهمة يجب أن يتمتع بها رئيس الوزراء، والتى للأسف الشديد لا يبدو لى أن السيد أولمرت يتمتع بها، وهى "النبل والشهامة". لماذا منع تسيبى ليفنى من التوجه إلى الأمم المتحدة فى إطار الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار..؟ تثير أقوال المقربين منه، والتى تتجسد فى "أنها لن تصعد على كتفيه"، الضحك والاستهانة بذكاء الجمهور.

اخترع رئيس الولايات المتحدة السابق "بيل كلينتون" شعارا مسليا للانتخابات لكنه واقعياً للغاية، يقول: "إنه الاقتصاد أيها الأحمق..!!". وقد ربط هذا الشعار فى الواقع أساس المشكلة الأمريكية بالإدارة الاقتصادية التى رسمتها الإدارة الأمريكية. وباستعارة ذلك إلى الواقع الإسرائيلي، يمكن القول: "إنها ليست الحرب أيها الأحمق..! إنها السياسة" أو "إنها الأنانية أيها الأحمق..!!".. وكفانا إلى هذا الحد.

إِذا رحلوا منْ سيحل محلهم..؟

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٨/٢٦
بقلم: يورام كانيوك

يبدو من الاضطراب السياسى الذى حدث والمصائب التى حلت بنا (يقصد الحرب الأخير فى لبنان)، أن هناك أشخاص متهمين (يقصد المسئولين عن قرار الحرب والإخفاقات العسكرية التى حدثت فى هذه الحرب). ولكن السؤال المطروح الآن هو: إذا استقال رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، فمن سيقود هذه الدولة المسكينة..؟ من الذى يستطيع أن يأتى اليوم ويتحمل مسئولية الشرور مثل أولئك الذين مكثوا فى تلك اللحظات بجانب دفة الحكم. هل هو بنيامين نتنياهو..؟ إنه وزير المالية الذى وقف فى طريق ميزانية الدفاع.

من الأفضل أن نسأل: من هم الأشخاص الذين شغلوا مناصب رؤساء هيئة الأركان ووزراء الدفاع فى العشر سنوات الأخيرة..؟ من الذى سمح للجيش بالتحول إلى جيش من رجال الشرطة وجعل سلاح الطيران لا يستطيع فعل شىء جيد سوى قتل أحد العرب فى شوارع غزة..؟ أين كان شارون وباراك فى السنوات التى بُنى فيها أفضل الجيوش فى الشرق الأوسط..؟ أين كانت الحكومات التى كانت تمتلك سلاح طيران من أفضل أسلحة الطيران فى العالم..؟!

ما الذى سيحدث إذا عثروا على متهمين وقاموا بشنقهم على رؤوس الأشهاد..؟ وهل سيكون إجراء انتخابات الآن بمثابة تهديد سيء للغاية لمستقبل إسرائيل..؟ لماذا يعتبر بيرتس، وهو شخص يفتقر للخبرة فى هذا المنصب، متهماً أكثر من شارون الذى كان خبيراً فى الأمن وكان على علم بالجيش الذى يمتلكه..؟ ولماذا لم يقل شيئاً وهو يسمح لحزب الله بأن يبنى نفسه بهذا الشكل..؟ وإذا كان هناك من يقولون أنه يجب علينا أن نتفاوض: مع من إذن سنتفاوض وحول ماذا..؟ هل سنتفاوض حول لبنان..؟!

إننا نبحث عن متهمين، نحتاج إلى شيطان نلقى به فى النار. لقد فقد اليهود ٦ ملايين شخص فى أحد مشروعات الموت الوحشية (يقصد المحرقة النازية) وعلموا أن شعب كامل هو الذى قام بهذا القتل، فماذا فعلوا..؟ أخذوا أحد الأشخاص، يدعى إيخمان (١)، وهو شخص واحد حقير، شخص من بين أشخاص كثيرين، وجعلوا منه عبرة وكأنه وحده من قام بالكارثة النازية. ومن ثم، أصبح كل شيء على ما يرام، ويستطيع الآن آلاف اليهود أن يعيشوا فى ألمانيا الجديدة التى يوجد فيها شخص من أكثر الشخصيات التى تتسم بالأخلاقيات وهو جونتر جراس (٢) الذى تبرع بالانضمام إلى جهاز الاستخبارات الألمانية.

ما حصلوا عليه هنا أكثر من ذلك. فرئيس الوزراء الذى اعتقد أن لدينا جيش جبار، ارتكب خطأً عندما أعطى الضوء الأخضر للجيش ليدخل لبنان فى ذلك اليوم، يوم الجمعة الملعون، عندما كانت وثيقة إنهاء الحرب فى طريقها للصدور، والتضحية بالكثير من الجنود من أجل إنقاذ ماء وجه رئيس هيئة الأركان، ودفع أكثر من ٣٠ شاباً حياتهم ثمنا لذلك.

ما أريد أن أقوله أنا، المواطن البسيط، أنه لا توجد إجابات سهلة. هناك أشخاص كثيرون من اليمين المعارض لفك الارتباط يرقصون فوق الدم ويريدون استغلال الوضع. ونحن، بما فينا الجنود الذين تعرضوا للخيانة، ماذا الذى سنجنيه من سقوط أولمرت..؟ سيأتى من بعده أشخاص أسوأ منه، بعضهم ارتكبوا أخطاء أكثر منه. فبدلاً من البحث عن متهمين لكى نشنقهم ونسمح لأشخاص آخرين أسوأ منهم أن يخرجوا أبرياء، كنا نحتاج إلى القليل من الوقت لكى نفكر بحذر.

لا ريب أنه من الصعب تقبل أول هزيمة لنا منذ قيام الدولة، لكن من كان يتواجد آنذاك يعلم أنه حدثت إخفاقات أكبر من هذه الهزيمة، وأن هناك كثيرين لقوا مصرعهم بلا مقابل لأنه يوجد أشخاص وقعوا فى الخطأ رغم أنهم كانوا فى موقف قوة. ولكن رغم كل هذا، قامت الدولة. صحيح دولة يشوبها القليل من العيوب، لكنها قامت. فقد كانت تهدف إلى استيعاب الناجين من النازية والقادمين من الشتات، الذين لم يكن لديهم مأوى يتوجهون إليه.

فى النهاية، يجب أن نفكر بترو قبل أن تأتى الجولة القادمة، لأن ما سيحدث هو الأهم.

١- أدولف إيخمان (١٩٠٦ - ١٩٦٢): أحد المسئولين الكبار فى الرايخ الثالث، وضابط فى القوات الخاصة الألمانية. تعود إليه مسئولية الترتيبات اللوجيستية كرئيس لجهاز البوليس السرى "الجستابو" فى إعداد المدنيين اليهود فى معسكرات الاعتقال لإبادتهم.

٢- جونتر جراس روائى ألمانى يسارى، من مواليد ١٩٢٧، حائز على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩٩٩. كشف مؤخراً، فى مقابلة صحفية، أنه كان عضواً فى قوات "إس إس" التابعة للحزب النازى أثناء الحرب العالمية الثانية. وقال أن صمته بشأن هذا الأمر صار يمثل بالنسبة له حملاً كبيراً لم يعد يطيق تحمله.. جديرٌ بالذكر أن كشف السر كان بمثابة صدمة للألمان الذين كانوا يعتبرونه من الكتاب القلائل من أبناء جيله الذين لم تكن تربطهم صلات بالنازية.

أولمرت يوزع المناصب من جديد

هاآرتس ٢٧/٨/٢٠٠٦
بقلم: عوزى بنزيمان

الحد الذى وصلت إليه القيادة السياسية فى فهم نتائج الحرب، يمكن أن نراه ونفهمه من الطريقة التى يتعاطى بها المسئولين مع ذلك الوضع: عمير بيرتس مثلا يشكل لجنة فحص من قبله، دان حالوتس يتشاور مع كبار المحامين والمستشارين المعروفين، والناطقة بلسان الجيش الإسرائيلى تتحدث مع العديد من شركات الإعلان والنشر، إيهود أولمرت يقوم بجولات لا طائل منها بين مستعمرات الشمال التى كان قد أعلن منها الكثير من الوعود والتعهدات التى ذهبت هباءً.

فبدلا من معالجة الأوضاع بصورة جدية، نجدهم يتحايلون على المسألة، ومثل هذه التحايلات يمكن أن تقدّمهم أسرع نحو الأزمة ومعطياتها الجديدة: فلجنة ليبكين شاحاك يبدو أنها تراخت وتعطلت بصورة فعلية، ومبادرة ميرى ريجيف قد اقتلعت من جذورها فى الوقت الذى لم ترَ فيه النور بعد، والمشاورات الكثيرة لرئيس الأركان مع راؤوفين أدلر حاول أن ينفى وجودها، وكذلك الوعود المالية الكثيرة التى لا يمكنها الصمود أمام حقائق التنفيذ التى أطلقها أولمرت.. هذه كلها أمور لا يمكنها أن تصحح الأوضاع ولن تكون العلاج الصحيح، وبتحديد أكثر لن تكون العلاج الوحيد لمثل هذه الأزمة التى تعم إسرائيل فى أعقاب الحرب، وفى النهاية ستتركها مكشوفة أمام العالم.

أربع مرات تحدث أولمرت خلال الأسبوع الماضى حول إعمار الشمال: فى الجلسة الحكومية، وفى جلسة المجلس الوزارى المصغر الخاصة التى عقدها خصيصا لهذا الغرض، وفى جولتين قام بهما فى المنطقة.. وفى جميع هذه المحاولات لم يجد وقتا كافيا ليحلل أسباب الغضب التى تعم أوساط سكان الشمال، واقتصرت أقواله فقط على تلميع المستقبل المنظور لهذه المنطقة والكيفية التى ينظر إليها لبنائها. وبدلا من أن يكون عمليا وأمينا، لكى يحدد مدى الأضرار التى شاهدها وقرأ عنها، وأن يعرض الحلول والبرامج الفعلية للإصلاح، فقد حاول أن يستعرض الأمر وكأنه كارثة بسيطة يمكن التغلب عليها بسرعة، وأن الشمال لا ينقصه إلا الدعم السياسى، وأنه سريعا ما سيتمكن - أولمرت - من إصلاحه وأن يجعله من جديد جنة على الأرض.. وقال أن المسألة ستحتاج إلى حوالى ١٠ مليارات شيكل.

إن الأموال لن تلبى كل المطالب "لاسيما وأنها لا يمكن اعتبارها علاجا كافيا لكل مريض". من الواضح أن حجم الدمار يمكن إصلاحه، ولكن قبل أن يبدأ أولمرت بتوزيع المليارات فى الشمال، يجب عليه أن يصغى إلى الرأى العام فى إسرائيل وأن يجيب على السؤال المؤلم: هل وُجِّدت الآن الظروف المناسبة للوعود بشكل جديد للحياة وبتنظيم أفضل لسكان المناطق الشمالية..؟ وهل تدفق الأموال الكبيرة من أجل تطوير الشمال لم تخطر على باله إلا الآن..؟ كل هذا ونحن لا نتمكن من تحقيق نوع من الاستقرار السياسى والأمنى على الحدود الشمالية مع سوريا ولبنان، فهل هذا ممكن..؟.

لكى نصحح هذا العطب والخلل الذى وُجِّد داخل أوساط الجيش الإسرائيلي، وفى الخدمات والممارسات الحكومية والمحلية، وفى طريقة اتخاذ القرارات، سواء على مستوى الحكومة بأكملها أو على مستوى المجلس المصغر، فإننا نقول كفى شعارات.. إن الخطوات الحقيقية لن تأتى بجولات يقوم فيها أولمرت بتوزيع الأموال الطائلة. التوجه الحقيقى هو محاولة إيجاد الحلول للمشاكل المتفاقمة بجدية، وتشخيص هذه المشاكل على حقيقتها، ومن ثم تجنيد الأشخاص ذوى الكفاءة ليعالجونها، وليس لقول هنا وعبارة هناك وكأنه ذهب فى رحلة (يقصد أولمرت) ليشجع بها السكان بعد أن انتهت فترة التشجيع اللازمة، فهذه ليست إلا جولات إعلامية فقط.. بكلمات أخرى، يجب على أولمرت، بيرتس، وحالوتس أيضاً أن يعتمدوا على ذوى الكفاءة والأهلية، حتى وإن كانوا من غير التابعين لهم، من خبراء الإدارة والأمن لإدارة السياسة فى البلاد. والشيء الذى كان ينقص عملية اتخاذ القرارات فى الحرب، وكان واضحا، هو حرص السياسيين على أن يظلوا هم فى دائرة اتخاذ القرار السياسى والأمني، بينما ظل الخبراء الفعليون خارج هذه المحاور، ولم يُطلّب منهم مد يد العون.

الأزمة التى برزت فى هذه الحرب هى أنها امتدت إلى أوساط الجمهور والمجتمع بأسره.. ومن ثم، فإن هذه الأزمة يجب أن تخضع للدراسة من قبل الأشخاص المهنيين المهتمين بمعطياتها من أجل التفكير فى الخروج منها. وكما أن الأزمة تطفو الآن على السطح ووصلت فى حدودها إلى بيت الرئيس، فإن الحلول الترقيعية لن تدع المسئولين ممسكين بأيديهم بأطراف العمل والحلول، لأن ما يدور فى البلاد أصبح يعم الجميع ويفهمه الجميع.. لذلك، بات من حكم المؤكد أن ما حدث فى هذه الحرب اللبنانية لا يمكن أن تمر عليه إسرائيل مرور الكرام دون أن تبعِّد، عن ساحتها العملية ومصادر الحكم فيها، أولئك المسئولين عن الأحداث، إلى خارج هذه الساحة.. وبعد ذلك يمكن للجميع أن يتحدث دون أن ينثر الوعود بمليارات الشيكلات لتكميم الأفواه.

◆ ترجمات عبرية ◆

٢

عام على فك الارتباط مع غزة

زلة لسان خطيرة لأولمرت

افتتاحية هاتسوفيه
٢٠٠٦/٨/٤

فى هذه الأيام يمر عام على طرد المستعمرين من "جوش قطيف"، حيث انسحب جيش الدفاع الإسرائيلى من قطاع غزة وسلم السلطة للفلسطينيين. وقد تعهد رئيس الحكومة، الذى كان يحكم فى تلك الأيام، "آريئيل شارون"، بأنه سيبدأ من الآن "عصر جديد" للاستيطان فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) نستطيع أن نعيش فيه فى هدوء فى السنوات الثلاث أو الأربع القادمة، إلى أن يحين الوقت لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين من أجل دفع التسوية بشأن يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

ولكن واقع الأمر على الأرض، بعد مرور عام على فك الارتباط مع غزة، يقول إنه ليس فقط لم يبدأ "عصر جديد"، وإنما أيضاً لم تتوقف الحرب رغم طرد إسرائيل من "جوش قطيف"، فصواريخ القسام مازالت تنهمر حتى الآن على عسقلان والبلدات المحيطة.. لقد انتقلت الحرب إلى داخل منطقة "الخط الأخضر".

اليوم اتضح بشكل لا لبس فيه أن أولئك الذين عارضوا طرد المستعمرين من "جوش قطيف" كانوا على حق. فلم يكن ثمة مبرر لذلك، ليس فقط لأن الطرد لم يفتح نافذة على التسوية، وإنما أيضاً لأنه نقل الحرب إلى داخل حدود الخط الأخضر لدولة إسرائيل.. إنها حرب مستمرة لعام كامل فى الجنوب وهاهى فى الشمال أيضاً لما يقرب من شهر...

يسعى رئيس الحكومة، "إيهود أولمرت"، الذى اعتلى الحكم بعد "شارون" - الذى سقط مريضاً - جاهداً، من ناحية، إلى الظهور كـ"سائر على نهجه"، ومن ناحية أخرى، ينادى بانسحاب كبير الحجم يصل حتى حدود ١٩٦٧ . وقد أعلن، حتى فى هذه الأيام، رغم ذروة الحرب فى الشمال، فى مقابلات للصحافة الأجنبية، أنه ينوي، بعد انتهاء الحرب، تنفيذ خطته المعروفة باسم "الانطواء"... بالطبع أثار إعلانه هذا أزمة داخل الائتلاف، ولم يبق أمامه إلا أن "يشرح" لشركائه "اليمينيين" أنه لم يقصد انسحاباً فورياً. ولكن لم يكن فى هذا الشرح ما يهدئ الخواطر، فقد قوضت المقابلة التى أجراها رئيس الحكومة مع المراسلين الأجانب الثقة بينه وبين شركائه فى المعسكر القومي، حتى أصبح من الصعب تجاوز هذا الكلام "غير الموزون" للسيد "أولمرت"، سيما وأن هذه هى الخطة الحقيقية لرئيس الحكومة.

من الواضح أن رئيس الحكومة لم يستخلص دروساً من الماضي، خاصة فى ظل إطلاق "القسام" المستمر على عسقلان وسائر البلدات المحيطة عميقاً داخل أرض إسرائيل، وهو الإطلاق الذى فشل فى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن وقفه.

على أية حال، لا نستطيع تجاهل كلام السيد "أولمرت"، رغم تحفظه على نشره فى وسائل الإعلام العالمية. فهذا الكلام يستوجب رداً صارماً من جانب المعسكر القومى مع انتهاء المعارك (يقصد الحرب فى الشمال). وليس من المستبعد أن تكون هناك مبادرة برلمانية حول هذا الأمر من أجل منع حدوث خطوات غير مرغوبة من جانب رئيس الحكومة.

إن "أبو مازن"، الذى اعتبر للوهلة الأولى شريكا يمكن التوصل معه إلى تسوية، هو الآخر أصبح أسير عناصر متطرفة. وقد اتضح هذا الأمر متأخراً فى المحادثات التى دارت بشأن إطلاق سراح الجندى الأسير "جلعاد شاليط". فعلى الرغم من وعود "أبو مازن" بأن الجندى سيطلق سراحه "فى غضون يوم"، فإن رأى هذه العناصر المتطرفة تغلب فى النهاية، حتى بدا أبو مازن مستسلماً لإملاءاتها.

أفسدوا الأرض ويمتهنون الكرامة

معاريف ٢٠٠٦/٨/١٥
بقلم: دينا أفرامسون

مر عام على خراب الإمبراطورية الزراعية الفاخرة بدولة إسرائيل. مر عام على طرد سكان جوش قطيف من جنة الصوبات المثمرة وإرسالهم إلى الخراب الشديد وإدخالهم دائرة البطالة والعجز.

لقد أنفقت الدولة العظيمة أموالاً طائلة على مواقع الكرافانات المؤقتة، ووضعت أصص زرع في كل مكان وزرعت نجيلة، ووضعت لافتات جميلة على باب كل منزل. حتى أن كل من يذهب إلى مستعمرة نيتسان أو أي منطقة أخرى، يجد صعوبة للوهلة الأولى في إدراك أنه وراء كل هذا المشهد الريفي الفاخر يكمن موقع كرافانات، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهو موقع تغلب عليه مظاهر الفقر والضيق الاقتصادي والاستياء الشديد.

خلال العام الماضي، انضم ٢٠٠٠ عاطل جديد إلى دائرة البطالة في دولة إسرائيل. وهؤلاء هم أشخاص كانوا يعملون طوال حياتهم على كسب لقمة عيشهم بشرف وكرامة، ولكن الآن أبواب الرزق أغلقت في وجوههم (يقصد بعد فك الارتباط مع غزة). لقد مر عليهم عام كامل من البحث عن مهنة جديدة، فنسبة ٩٥٪ من المزارعين في نيتسان - وهي المستعمرة التي تم توجيه معظم سكان جوش قطيف إليها - عاطلين.

لقد كان مزارعو جوش قطيف يحققون للدولة أرباحاً من الصادرات تقدر بـ٦٠ مليون دولار سنوياً. تلك الدولة التي خانتهم عندما وعدتهم في حملات دعائية كبيرة بأنها ستعوض كل صاحب مشتل أو صوبة بمثلها تماماً، واليوم هاهي تهين كرامتهم مثلما وطأت بأقدامها على أرضهم.

بعد أن مرت الشهور التي صاحبتها ضجة الإخلاء والتكيف مع الحياة الجديدة، تخيلت أنني سأستطيع نسيان ما حدث، فليس هناك أي مغزى للتفكير في الماضي، وأنه يجب التركيز على المستقبل، فالمستقبل هو الأفضل. ولكن الأزمات التي تتفاقم لدى إخوتي المطرودين الذين يقيمون في مدن اللاجئين أجبرتني على ألا أهرب، وألا أعصب عيناي لكي لا أرى الأزمة، وأن أتحدث.

◆ أرض تأكل سكانها:

خلال الأسابيع الأخيرة اكتشفت كم أن شعبنا رائع، حيث يسوده روح التكافل وسرعة تقديم المساعدة للآخرين، كما سرني رؤية المنظمات الخيرية الكثيرة.. ولكن الأسئلة التي تتصارع بداخلي: أين كنتم عندما أجبرنا على ترك بيوتنا..؟ أين كنتم عندما تم إخلاؤنا ونحن نبكي ويعتصرنا الألم..؟ الآن أعرف أنكم كنتم تستطيعون فعل شيء، ولكن ثمة أحد منكم لم يكن هناك من أجلنا.. أين أنتم الآن لكي تصرخون وتقولون إن الملك أصبح عارياً..؟. لقد أهملت دولة إسرائيل قطاعاً كاملاً من السكان وتركته مجرداً وضائعاً. أطفال، أسر، رجال ذهبوا لخدمة الدولة، ومزارعون زرعوا بأيديهم لأنهم آمنوا بأهمية الأرض.. كل هؤلاء أصبحوا الآن على هامش المجتمع.

إن تصور حالة إنسان عاطل أمر مأساوي، خاصة عندما يضطر إلى مواجهة زوجته أو أبنائه، الذين يريدون الآن الانضمام إلى المعسكرات الصيفية، بينما يقول لهم باكياً: "ليس معي". يوماً ما كان معه، وذات يوم كان ينهض في الخامسة فجراً ويعمل حتى المساء من أجل تصدير كميات كبيرة للدول الأوروبية. ولكن الآن سلبوه مشروع حياته. لقد سلب بالفعل، نظراً لأن معظم المزارعين لم يحصلوا بعد على تعويضات، ونظراً أيضاً لأن معظمهم لن يحصلوا إلا على نصف حقهم. ذات يوم كان معه، إلا أنه اليوم ليس معه.

إنها أرض تأكل سكانها وتأكل كل أبنائها، وتقول هل من مزيد..؟ حتى الآن لم يتم تسوية أمور من تم إخلاؤهم أثناء كارثة فك الارتباط. ولكن ليعلم زعماء الدولة أن الصوت الذي يصرخ لن يسكت للأبد، لأن الصرخة المكتومة ستنفجر في النهاية. والدولة التي تطأ بأقدامها على جمهور كبير جداً تحكم على نفسها، في حقيقة الأمر، بالضياع.

إننا نتساءل متى تعود القلوب لتنبض مرة أخرى ومتى يستيقظون ويشعرون بما حولهم..؟! متى سيعود العقل للتفكير بشكل منطقي..؟! نأمل أن يأتي ذلك اليوم.

نقطة الانطلاق

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١٥
بقلم: آيال زيسر (*)

تجد إسرائيل نفسها، مع مرور الذكرى السنوية الأولى على انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستعمرين الإسرائيليين من قطاع غزة، تخوض حرب حياة أو موت ضد منظمة حزب الله فى لبنان. وتأتى المواجهات مع حزب الله فى الوقت الذى تدير فيه إسرائيل حرباً أخرى ضد حركة حماس التى حوّلت قطاع غزة، خلال العام الأخير، إلى قاعدة للعمليات الإرهابية ضد إسرائيل.

يوجد فى إسرائيل من يطالب بالربط بين فك الارتباط من قطاع غزة وبين اندلاع الحرب فى لبنان. كما يوجد من يطالب بإصدار حكم مساو على كل من الانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب من لبنان فى مايو ٢٠٠٠ والانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥ .

إن التشابه كبير على ما يبدو بين هاتين الخطوتين، فيبدو أنهم فى العالم العربى فهموا الانسحاب أحادى الجانب من جنوب لبنان وكذلك عملية فك الارتباط، على أنهما خطوتان تعبران عن الضعف الإسرائيلى، بل على أنهما انزواء بسبب الضربات التى مُنيت بها إسرائيل على أيدى مقاتلى حزب الله وحماس. ومن ثم، كان فى الانسحاب وكذلك فك الارتباط ما يشجع تلك العناصر المتشددة على مواصلة عملياتها الإرهابية ضد إسرائيل.

وهكذا، يرى الكثيرون أنه كما أدى الانسحاب أحادى الجانب للجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان فى مايو ٢٠٠٠ إلى اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠، فقد بشر فك الارتباط من قطاع غزة بالحرب الأخيرة فى لبنان.

هناك تشابه آخر يكمن فى حقيقة أن الانسحاب من جنوب لبنان مثله مثل فك الارتباط من قطاع غزة، فكلاهما أثار توقعات كبيرة بين الجمهور الإسرائيلى بأن تلك الخطوات أحادية الجانب أدت إلى إحلال السلام والهدوء على طول الحدود.. إلا أن هذا مردود عليه، بأنه فى الحالة اللبنانية تم انتهاك الهدوء بعد الانسحاب بعدة أشهر، عندما استأنف حزب الله فى أكتوبر ٢٠٠٠ نشاطه الإرهابى ضد إسرائيل، وفى حالة قطاع غزة أيضاً، فلم تكن قد مرت عدة أسابيع فقط على الانسحاب من القطاع حتى تم استئناف إطلاق صواريخ القسام من داخله صوب مستعمرات النقب.

وبالفعل، كان من الخطأ القيام بفك الارتباط مع غزة وكذلك الانسحاب من جنوب لبنان باعتبارهما خطوتين ستضمنان السلام والهدوء على طول الحدود، أو يدفعون إسرائيل قدما نحو التوصل إلى سلام. فالجمهور الإسرائيلى لم يكن أبداً مرتاحاً لمنح مزيد من الثقة للخطط الخاصة بخطوات أحادية الجانب.

◆ لا توجد حلول سريعة:

ومع هذا، كان لفك الارتباط من قطاع غزة وكذلك الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان إنجازات مهمة لا يمكن تجاهلها. ففى لبنان وكذلك فى قطاع غزة، تدير إسرائيل معركة حامية الوطيس ضد أعدائها.. وعلى ذلك، حظيت الحرب فى لبنان بتأييد بالإجماع من قبل جميع فئات المجتمع الإسرائيلى، ومن بينهم شخصيات يسارية بارزة، فقد كان من الصعب، فى ظل عدم وجود مثل هذا التأييد، تخيل أن الحكومة الإسرائيلية كانت تستطيع الخروج إلى الحرب، فما بالك بإدارة هذه المعركة طوال أربعة أسابيع طويلة. وبعد كل شيء، تدفع الجبهة الداخلية فى هذه المعركة ثمناً باهظاً أكثر من أى ثمن دفعه ذات يوم. كما يحظى الصراع الذى تديره إسرائيل ضد حماس وحزب الله بتأييد واسع النطاق فى المجتمع الدولى وفى الكثير من الدول العربية المعتدلة أيضاً.

والأسئلة التى تطرح نفسها: هل فك الارتباط هو الذى تسبب فى اعتلاء حماس لسدة الحكم واستئناف موجة الإرهاب ضد إسرائيل..؟ ليس بالضرورة أنه تسبب فى ذلك، فقد قامت حماس بتنفيذ أعمال إرهابية ضد إسرائيل قبل فك الارتباط، وربما أيضاً بصورة أوسع نطاقاً مما نعيشه حاليا. هل الانسحاب من جنوب لبنان هو الذى تسبب فى خلق المسخ حزب الله..؟ الإجابة هنا أيضاً ليس بالضرورة، لأن حزب الله عمل فى لبنان وقام ببناء منظومة الصواريخ المدمرة الخاصة به قبل عملية الانسحاب.

من ناحية أخرى، يجب أن نكون مدركين لأن تلك الخطوات أحادية الجانب هى التى منحت إسرائيل الآن موقفاً قوياً تستطيع من خلاله إدارة الصراع مع أعدائها بشكل أفضل. فالانسحاب من لبنان هو الذى سمح بالخروج إلى الحرب الأخيرة التى تتمتع بتأييد واسع النطاق فى المجتمع الإسرائيلى وبتأييد المجتمع الدولى، وكذلك فإن فك الارتباط مع غزة أعطى للحكومة الإسرائيلية مطلق الحرية فى التصرف بشأن شن حرب لا تقبل الحلول الوسط ضد حماس.. ومن ثم، وبناءً على ما تقدم، يجب أن نعى حقيقة أنه لا يوجد أى حل سياسى أو عسكرى قريب للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى ولا للمواجهة الإسرائيلية مع حزب الله، لأن كليهما، سواء النزاع أو المواجهة، طويل ومنهك، ويتطلب من إسرائيل أن تديره بشيء من ضبط النفس والصبر.

على أية حال، لن تؤدى الإدارة الناجحة للنزاع بالضرورة إلى حله، كما لن تضمن إحلال السلام والهدوء طوال الوقت. المهم أن تسعى إسرائيل طوال الوقت لتحسين قدرتها على الصمود والدفاع عن نفسها.

(*) كاتب المقال بروفيسور يشغل منصب رئيس قسم دراسات تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة تل أبيب.



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

السياق الإيراني

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٦/٨/٢

صرفت الحرب فى "لبنان" انتباه إسرائيل عن القرار المهم الذى اتخذه مجلس الأمن الدولى أول أمس فيما يخص البرنامج النووى الإيراني.. إذ يدعو القرار رقم ١٦٩٦ إيران إلى وقف تخصيب اليورانيوم حتى نهاية الشهر وإلا ستتعرض لعقوبات. وقد أيَّدت القرار ١٤ دولة من الدول الأعضاء فى المجلس، فى حين صوَّتت ضده فقط "قطر"، ممثلة الكتلة العربية. ونص القرار، بناءً على طلب روسيا والصين، على ألا يكون فرض العقوبات تلقائياً وأن يتطلب الأمر إصدار قرار آخر.. جديرٌ بالذكر أن هذه هى المرة الأولى التى يضع فيها مجلس الأمن شرطاً صارماً للغاية أمام النظام الإيراني، يدعوه إلى الاختيار بين تعليق برنامجه النووى وبين الدخول فى مواجهة مع المجتمع الدولي. كما أن ثمة أهمية خاصة لقرار مجلس الأمن، خاصة فى التوقيت الذى صدر فيه، فى ذروة حرب إسرائيل و"حزب الله".

والواقع أن هناك جدلاً دائراً فى الأوساط السياسية الإسرائيلية حول مدى سيطرة "طهران" على ما يحدث فى لبنان، بين من يعتبرون "حزب الله" حركة لبنانية مستقلة تعمل من أجل تحقيق أهداف "لبنانية"، مثل استرجاع مزارع "شبعا" (المحتلة)، وبين من يصفونها بأنها "الموقع الأمامى لإيران"، على حد قول وزير الدفاع "عمير بيرتس". وقد سبق وقال رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" أن إيران ابتدعت الأزمة فى الشمال من أجل صرف الانتباه عن برنامجها النووي.

من الممكن التجادل حول عمق النفوذ الإيرانى فى لبنان بشكل عام، وفى الحرب الحالية بشكل خاص، ولكن الأمر المهم هو أن إيران ذاتها هى التى خلقت الرابطة بين لبنان وبين برنامجها النووي، وذلك بإعلان رئيسها "محمود أحمدى نجاد" بأن التلكؤ فى إعلان وقف إطلاق النار فى "لبنان" سيُصعِّب على حكومته الموافقة على المقترح الأوروبى – الأمريكى من أجل تسوية الخلاف النووي.

من الواضح أيضاً أن القتال فى لبنان، ومقتل حتى عشرات المدنيين اللبنانيين من قصف جيش الدفاع الإسرائيلى لقرية "قانا"، لم يصرفا انتباه المجتمع الدولى عن البرنامج النووى الإيراني. وقد كتب وزير الخارجية الأمريكى السابق، "هنرى كيسنجر"، يوم الأحد فى الـ"واشنطن بوست"، أن وقف البرنامج النووى الإيرانى أمر ضرورى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.. حتى فرنسا، التى وصف وزير خارجيتها "إيران" بأنها "عامل استقرار" وسارع إلى مقابلة نظيره الإيرانى فى "بيروت"، هى شريك هام فى إجراءات وقف إنتاج القنبلة الإيرانية.

لا ينبغى لإسرائيل، التى تعتبر البرنامج النووى الإيرانى التهديد الأخطر على وجودها وأمنها، أن تتجاهل الرابطة التى توجد ما بين "ميادين المعركة" فى ما وراء "الخط الأزرق" وبين منشأة تخصيب اليورانيوم فى "ناتانز" (◆).. إن دحر "حزب الله" فى المواجهة الحالية سيضع إشارة "قف" فى وجه "إيران" التى عززت قوتها العام الماضى على خلفية ارتفاع أسعار النفط، والتورط الأمريكى فى العراق، وضعف الجهود الدبلوماسية لتحييد تهديدها النووي. وستكون التسوية الآخذة فى التبلور لإنهاء الحرب فى "لبنان"، وفى بؤرتها إرسال قوة دولية قوية، اختباراً لمدى تصميم المجتمع الدولى على انتزاع موطئ القدم الذى أقامته إيران وسط الشيعة فى لبنان من بين يديها. وإذا فشلت الدبلوماسية الدولية فى نهاية المطاف فى مواجهة إيران، فإن تفكيك منظومة صواريخ "حزب الله"، على أقل تقدير، سيقلل الخطر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية حال القيام بعملية عسكرية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية.

(◆) هى محطة فى وسط إيران يتم فيها تخصيب اليورانيوم.

زعامة لا يعتمد عليها

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١١
بقلم: يوسي ساريد

هذه الحرب هي تراجيدية إسرائيلية وتراجيدية لبنانية، بل وتراجيدية عالمية.. فعندما قررت حكومة إسرائيل شن حرب على عملية الاختطاف الاستفزازية، لم تأخذ في الحسبان أنه ليس هناك من سيوقف هذه الحرب. فالتقدير أنه من اللحظة التي ستندلع فيها الحرب كانت ستتطور وتتعقد، لأنه لا يوجد في العالم اليوم جهة ذات صلاحية قادرة على أن تقول "كفى"، بحيث تقوم الأطراف المتورطة في الأمر بالانصياع لإمرتها وتضع أسلحتها.. لقد أصبح العالم منذ بداية هذا القرن يشهد فوضى عارمة، ولم يعد به طاعة أو انضباط.

في كل مرة أسمع فيها عن "المجتمع الدولي" وعن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، أتحول من حالة البكاء إلى الضحك الممزوج بالألم. فلا يوجد مجتمع دون زعامة ولا يوجد مجلس أمن دون جهة تكفل الأمن. وكان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الزعامة، إلا أنها زعامة لا يعتمد عليها.

لقد نزلت على العالم وكل من فيه كارثة كبيرة عندما انتخب جورج بوش لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. المعروف أن العالم كبير، وهو فعلاً كبير جداً على بوش، ومن ثم فهو ليس الرجل المناسب لتهدئة آلامه. إنه إنسان، منذ أن ولد وفتحت عيناه وهو يرى العالم مسطحاً.. فوفقاً لتقاليد تجمع بين المسيحي الأصولي وراعي البقر من ولاية تكساس، يقسم بوش العالم إلى أخيار ضد أشرار، وأبناء نور ضد أبناء ظلمة، وهذا التقسيم صارم وقاطع، دون ألوان أو أشباه ألوان. والمؤسف أن الرئيس الأمريكي ورث الأرض ولم يرث السماء، التي تفصل بوضوح بين الجنة والنار، وملكوت الخلاص فيها لا علاقة له بملكوت الشر.

فالرئيس المنذر لا يتحدث - ولن يتحدث - مع الضالين عن سواء السبيل، الذي يرسمه رجال دين إنجيليين في الكنيسة وأنبياء "النظام العالمي الجديد" في البنتاجون. ولذلك، تخاصم الإمبراطورية الوحيدة على وجه الكرة الأرضية نصف العالم. فهي لا تتحدث مع كوريا الشمالية وإيران وسوريا، ولا مع المنبثقين عنهم ولا ممثليهم - حزب الله، حماس، طالبان وأمثالهم.

في رحلة الخلاص الكاملة يضل بوش الطريق في طرقات الكون المفجعة، ويحارب طواحين الهواء الشريرة مثل الدون كيشوت (*) ويشتكي، ويقف في مواجهة العاصفة. لقد بات أمراً محسوماً بالنسبة إليه إحلال الديموقراطية في كل دول العالم، حتى لو غرقت في دماء مواطنيها. حوالي ١٠٠ ألف عراقي كانت دماؤهم هي الزيت المحرك لثورة بوش المسيحانية، واليوم يقتل نحو ألف نسمة أسبوعياً، وكذلك في أفغانستان لا أحد يستطيع أن يحصي عدد ضحايا الحرب.

إن المجتمع الدولي ممزق ومشتت، ومنقسم ومبعثر بشكل غير مسبوق. فهو يرفض السير على خطى بوش، ولكنه ليس لديه طريق آخر للسير فيه. صحيح أن الاتحاد الأوروبي يبدو أحياناً أكثر يقظة، ولكنه أيضاً ينتابه الهلع الشديد. وهكذا، فإن الخيار العالمي هو خيار بائس بين أصحاب العقول الضعيفة وأصحاب القلوب الضعيفة.

في إسرائيل فقط مازالوا متعاطفين مع الرئيس بوش وموكبه الكونداليزي، ربما لأن لديهم قناعة بأن واشنطن على استعداد لتخليصهم من أعدائها. ولكن ألف مرة يتوعد بوش ولا يفعل شيئاً، وإذا كان غاضباً إذاً فليكن الغضب، فالرئيس لا يريد أن يتحدث معنا، حسناً ليس ضرورياً.. والمحصلة النهائية أن المهووسين من كافة أرجاء العالم، في مقابل ذلك الغضب، يتحدون أكثر ويزدادون قوة ويسخرون عند سماع توبيخه الفاتر، فهو مثل توبيخ المعلم المنعزل عن الجميع في فصل مشاغب.

لقد دمرت الولايات المتحدة الأمريكية، بزعامة بوش، بيديها قدرتها - وقدرة العالم الحر كله - على الردع. وبالمناسبة، لقد قضت أيضاً على قوة الردع الإسرائيلية.. فلو لم يكن المارد الأمريكي الذي سيطر على العراق مخيفاً بالقدر الكافي ويمكن استنزافه، فإلى أي مدى يمكن أن يكون المارد الإسرائيلي.

أحياناً يشتاق الإنسان الطبيعي إلى العالم القطبي، قبل أن تنهار الأسوار بين الشرق والغرب. صحيح أنه في تلك الفترة (يقصد فترة الحرب الباردة) كان مصير الإنسانية مرتبطاً بقوة الكبح التي وصفت بأنها "ميزان الرعب"، إلا أنه رغم ذلك كان ميزاناً يُملي خطوات محسوبة جيداً. ولذا، مع انتهاء رعب الحرب الباردة، ابتعد معها أيضاً التوازن، ولم تستطع الهيمنة الأمريكية، القادرة على فعل كل شيء، فعل أي شيء. فقد أصبح العالم ساخناً وخرج عن نطاق السيطرة، والضحايا المناوبين في هذا العالم المنفلت هم نحن.

(*) رواية الدون كيشوت: هي إحدى الأعمال الشهيرة للكاتب المسرحي الإسباني ميجيل سرفانتس. والدون كيشوت هو شخص اضطلع علي الثقافة القديمة واكتشف خطأ العالم، فقرر أن يجابهه بأسلحة لم تعد صالحة.

اللاشريك في دمشق

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٦/٨/١٧

حسناً فعل وزير الدفاع، "عمير بيرتس"، عندما سارع إلى إشراك الجمهور في ضرورة تهيئة الأرضية لمفاوضات مع سوريا. وبدون الفزع من أن يبدو ربما مثل هذا الاقتراح وكأنه خنوع آخر، خاصة وأن الحرب في لبنان يُنظر إليها على أنها فشل بكل المعايير، فإن "بيرتس" يتبنى المفاوضات مع سوريا بوصفها مكوناً مهماً في أمن إسرائيل.. وبذلك، يبدو أن "بيرتس" يميز، وهكذا نأمل، بين "الحرب الصغيرة" ضد "حزب الله" كمنظمة إرهابية أو كمنظمة محلية لبنانية، وبين المعركة الكبيرة، "الإقليمية"، التي ينبغي أن تبنى واقعاً استراتيجياً جديداً.

إن سوريا مُسجَّلة لدى الإدارة الأمريكية بوصفها إحدى رؤوس "محور الشر"، إلى جانب إيران، لكن هذا التوصيف الأمريكي لا يستبعد محاولة العثور على مسارات دبلوماسية لإبطال وجود هذا المحور. هكذا عملت "واشنطن"، ومعها لندن، عندما استلتا ليبيا من "محور الشر"، وهكذا أيضاً نجد واشنطن توافق على التفاوض مع كوريا الشمالية حول المسألة النووية، بل وتعرض حتى على إيران حزمة اقتراحات مغرية، إذا تبنتها فإن من شأنها أن تلغي لقبها كدولة تهديد عالمية.

لذا، من حق إسرائيل أن تتجه باقتراح مماثل إلى دمشق. لكن الأمر لا يتعلق باقتراح مجرد، فالتوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا له ثمن معروف سلفاً: انسحاب كامل من كل هضبة الجولان، والذي يعرض الثمن ضامن أيضاً لما ستحصل عليه إسرائيل في المقابل.. هنا يكمن عدم اليقين الكبير: فلا يوجد في سوريا اليوم زعيم يبعث على الثقة في نواياه ومستعد للالتزام بسلام طبقاً للتصور الإسرائيلي. وقد أوضح خطاب "بشار الأسد" أول أمس أمام نقابة الصحفيين السورية في دمشق، كم كبيرة هي الفجوة بين التصورات الإسرائيلية والسورية: فالأسد يعتبر إسرائيل مندوبة للولايات المتحدة في المنطقة، وأداة في المؤامرة الأمريكية التي تستهدف السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط، كما هاجم الحكومة اللبنانية واتهم حتى قطاعات منها بتدبير مؤامرات مع إسرائيل ضد سوريا. أضف إلى ذلك، أن الأسد يعتبر "حزب الله" جزءاً لا يتجزأ من ميزان الرعب في مواجهة إسرائيل، وإلى جانب إشارته إلى طريق السلام، فإنه لا يرفض الحرب كوسيلة ملائمة لتحرير هضبة الجولان.. لا يعتبر الأسد التسلح النووي الإيراني تهديداً، وإسهامه في تهدئة الوضع في العراق لا يذكر، وهو يستمر في توفير الملاذ لقيادات المنظمات الفلسطينية المتطرفة. وفي سوريا ذاتها لم ينجح الأسد في النهوض بإصلاحات من أي نوع: فقد أغلق نوادي النقاشات السياسية، واعتقل نشطاء في مجال حقوق الإنسان، وظل الإصلاح الاقتصادي الذي أعلن عنه قبل ست سنوات حبراً على الورق، وليس ثمة علامة على النهوض بالمجتمع في المناهج التعليمية بالمدارس السورية. كل هذه الأمور لا تدل على زعيم ملتزم حتى تجاه مواطني دولته.

إن إسرائيل ينبغي عليها، وهي تعرض إجراء مفاوضات سياسية مع سوريا، نتيجتها تنازل عميق عن الأرض في مقابل الأمن والسلام، أن تفحص جيداً ما إذا كان الأسد قادراً على توفير المقابل على طول الوقت أم لا.. خاصة وأن الشواهد حتى الآن لا تؤشر إلى هذه القدرة.

اختبار حادث سيناء

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٦/٨/٢٤

لم يقع الحادث الخطير بالقرب من "نويبع" بسيناء، والذي قتل فيه ١١ سائحاً إسرائيلياً وأصيب ٣٥، بينهم بضعة أطفال، بشكل متعمد بالطبع، لكن الأحداث التي تلته من شأنها أن تثير بعض علامات الاستفهام، ويجب، بوجه خاص، استخلاص الدروس المناسبة. فقد قال شهود عيان ومصابون في الحادث أن معالجة السلطات المصرية للأمر كان "مخزياً"، وحكوا عن العجز عن تقديم العون الطبي الملائم للمصابين. أحد الأطفال، يبلغ الثامنة من العمر أصيب في صدره، مات بين ذراعي أمه. لم تستطع الأم أن تساعده على التنفس، فيما تأخرت الإسعافات الأولية. تقول الأم المكلومة: " لقد كان يقول لي ساعديني يا أمي، ولكن الوضع ظل ما بين أربع إلى خمس ساعات كما هو، حتى رأيته يموت إلى جواري". في نفس الوقت، رفضت السلطات المصرية الاقتراح الإسرائيلي بدفع سيارة إسعاف وعتاد طبي من إسرائيل كانوا على أهبة الاستعداد على الحدود إلى مكان الحادث.

من الممكن تفهم تخوف مصر على الحفاظ على سيادتها، ولكن من الصعب مع ذلك قبول هذا التخوف المفهوم عندما يتعلق الأمر بحياة بشر. وكما كان عليه الحال بعد الهجوم الإرهابي في سيناء في أكتوبر ٢٠٠٤، حيث سمحت السلطات المصرية آنذاك لقوات إغاثة وإنقاذ إسرائيلية بالدخول إلى أراضيها، وكان بعضهم يرتدي زي جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه كان من الممكن أن نتوقع أن تتصرف مصر بنفس الطريقة هذه المرة أيضاً. كان يجب أن يبدى المصريون مرونة أكبر على أساس أن الأمر كله يتعلق بقلق إنساني على حياة بشر. لم يكن شيء سينتقص من سيادة مصر أو من كرامتها، لو أنها سمحت لسيارات الإسعاف الإسرائيلية بالدخول إلى أراضيها. ومن شأن منع دخولها أن يضر مرة أخرى بالسياحة الإسرائيلية لسيناء.

لقد كان ينبغي لشبه جزيرة سيناء، بشواطئها الساحرة والهدوء الذي توفره، أن تكون مصدر جذب لآلاف الإسرائيليين ونموذجاً مثالياً للعلاقات الجديدة التي حيكت بين الدولتين. صحيح أن هذا النموذج ساد لسنوات، إلا أن بعض الهجمات الإرهابية أدت إلى أن ينأى معظم السياح الإسرائيليين عن سيناء.

لقد كان حرياً بالمصريين، الذين فعلوا كل ما في وسعهم من أجل تقديم العون للمصابين، ولكن في ظل غياب وسائل في هذا القطاع الصحراوي والمقفر من الأرض، أن يستجيبوا للاقتراح الإسرائيلي بتقديم العون لهم.

لا مجال للتشكيك في كلام السفير الإسرائيلي في مصر، "شالوم كوهين"، الذي قال أنه كان هناك تنسيق كامل فيما يتعلق بعلاج المصابين. ومع ذلك، فإن شهادات المصابين مزعجة للغاية. الآن ينبغي على الدولتين أن تبذلا كل ما في وسعهما من أجل إعادة سيناء إلى سابق عهدها: قطاع من الأرض يجد فيه السياح الإسرائيليون والعرب الهدوء سوياً. ينبغي على مصر أن تفعل كل شيء من أجل منع تكرار الهجمات الإرهابية، وعلى الدولتين أن تنشئا آلية تنسيق مجدية ودائمة تسمح بتقديم العون العاجل في حالات الطوارئ، كما حدث أمس الأول.

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

الرأي العام في إسرائيل

حرب داخل البيت

بقلم: تالي جولدنبرج (*)
هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١

في هذه الأيام العصيبة، التي نشهدها جميعاً، أميل إلى تقبل مبدأ التناسبية. ففجأة باتت مشاكلي الشخصية غير ذي أهمية، بل وحمقاء. فقد توقف النزاع مع الجيران الذي كنت اعتبره نزاعاً مصيرياً، حينما دخل أحدهم ليسأل عن حال الابن الجندي (تقصد على جبهة القتال في الشمال).. كما أن الغضب من الطفل الذي لم يرتب حجرته استبدل بإحساس بالذنب.

وأنا أشعر بأن الجميع يمكنهم إهمال أنفسهم للحظة والتفرغ للأمور المهمة، توجهت إلى عملي كموظفة شؤون اجتماعية تعالج الأسر ضحايا العنف، وأنا واثقة من أن اليوم سيكون هادئاً، فالجميع يدرك ماذا يحدث بالخارج. لكن عندما وصلت إلى عملي، اكتشفت ثلاث اتصالات عاجلة على جهاز الرد الآلي، وعند مدخل مكتبي كانت تقف امرأة تنتظر تلقي المساعدة. كان زوجها قد ضربها بالأمس.

هناك مشاكل لا يمكن إغفالها للحظة.. هناك أشخاص أصبحت حياتهم في ظل الحرب واقعاً يومياً ومؤلماً. الحرب الدموية داخل البيت، تخترق الإحساس بالأمن ولا تسمح بممارسة الحياة الطبيعية، فهي حرب تحصد ثمنا باهظاً بشرياً واجتماعياً واقتصادياً.. كما تحصد أرواح ضحايا من الرجال والنساء والأطفال. ففي هذا الأسبوع فقط قتل أب طفله وأصاب زوجته وابنتها.

وهم لا يجدون من يهب لمساعدتهم. هؤلاء الذين نفضل عدم رؤيتهم وعدم سماعهم، هم ضحايا صامتون، وربما يتم إسكاتهم. لا يتظاهر أحد من أجلهم. فأطر المساعدة تنهار، ولا توجد ميزانيات كما لا يوجد وزير رفاه اجتماعي. وهؤلاء الضحايا يجلسون في الملاجئ لأشهر طويلة.

إنني مندهشة من قدرتنا الرائعة كشعب ومجتمع على الاتحاد والتكاتف من أجل تحقيق هدف ما (تقصد التكاتف في ظروف الحرب).. لقد فتح مواطنون كثيرون منازلهم لاستقبال سكان من الشمال، وتطوعت جهات مختلفة - حكومية وبلدية وخاصة - من أجل مساعدة أطفال المنطقة الشمالية، وتبرع مدنيون كثيرون بالمال والجهد. حتى على مستوى القيادة العليا، داخل السلطة، اتحدوا داخل الحكومة من أجل المساندة والتعاون بهدف تحقيق النجاح. وكل ذلك لأننا في حالة حرب، وفي الحرب يجب علينا حشد كل قوانا والموارد والعمل كيد واحدة.. لقد تحدث رئيس الحكومة في خطابه عن "الحق في الحياة الهادئة والطبيعية لكل مواطن، مثل أي شعب وأي دولة".. لكن ألا يستحقوا من يضطرون في أيام الهدوء والسلام لمواصلة الحرب هذا الحق في التكاتف لمساعدتهم (تقصد الأسر التي تعاني من العنف داخل البيت)..؟

لو أدركنا كمجتمع أن العنف الأسري هو أيضاً حرب تتسرب إلى كل شرائح المجتمع وتزرع الدمار داخل كل طبقاته، لو أدركنا أن العنف الأسري هو حربنا جميعاً، ولو أدركنا أن العنف الجسدي، النفسي، الجنسي واللفظي يشيع الدمار ويحصد أرواح ضحايا - ربما، مثلما الحال في الحرب، سننجح في الاتحاد والتكاتف من أجل وضع حد له.

عندما يعود الهدوء لدولتنا الغالية ونعود إلى حياتنا الطبيعية، لا تنسوا الحرب الأخرى الدائرة داخل البيت، وهي الحرب التي يجب علينا جميعاً التكاتف من أجل إنهائها وتخصيص موارد لمكافحتها وطرحها أيضاً على جدول الأعمال العام. ولا يجب أن ننسى أنه إذا لم نتعاون ونتحد من أجل الحيلولة دون وقوعها ومعالجتها، فإننا لن نحقق أي انتصار في هذه الحرب أبداً.

(*) كاتبة المقال موظفة شؤون اجتماعية.

أطالب بأجرانات أخرى حتى يمكن محاسبة المخطئين

بقلم: أودي شاؤول - حيفا
متخصص حواسب إلكترونية
من بريد أصدقاء موقع والا على الإنترنت
٢٠٠٦/٨/١٩

لا شك أن هذه الحرب التي خضناها ضد لبنان، واستمرت لقرابة شهر، حملت لنا العديد من العبر التي يجب استخلاصها والدروس التي يجب أن نعيها، حتى لا نجد أنفسنا ننزلق إلى مستنقع من الهزائم يتوالى علينا من قبل الكثير من القوى التي تتمنى لنا الهزيمة والزوال من الشرق الأوسط، على الرغم من أننا شعرنا ولوهلة - في ظل انكسار الشرق الأوسط من حولنا، خاصة مع تصاعد وتيرة الحرب على العراق، ثم تفاقم حدة القتال وتصفية كبار النشطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة - أن الأمور تسير لصالحنا، وأنه لا يوجد أسهل من قتل الفلسطينيين أو العرب وقمعهم.

والواقع أن ما حدث في هذه الحرب، ونقلته لنا وسائل الإعلام العربية نفسها، أظهر هذه النظرة الخداعة، بل وأكدها في البداية، حتى أننا شعرنا أن الانتصار على حزب الله وإعادة الأسيرين المسكينين ستنتهي في غضون وقت قصير، غير أن الواقع أثبت غير ذلك، ونجح الحزب في الصمود، بل ونجح العرب (يقصد الشعوب) من حولنا في إظهار كراهيتهم لنا بلا خوف أو تردد، واستعدوا حكوماتهم من أجلنا وهبوا للخروج في مظاهرات عارمة، سواء في القاهرة أو عمان وحتى الرياض، التي لا يعرف شعبها السعودي "ثقافة التظاهر"، الأمر الذي أصاب هذه الأنظمة بالإحراج، وهو الإحراج الذي زاد وتصاعد بل وتفاقم مع صمود حزب الله، وإطلال زعيمه حسن نصر الله بصورة شبه أسبوعية عبر وسائل الإعلام ليتحدث ويهدد ويطلق الصواريخ ضد شعبنا في المناطق الشمالية، بل والأدهى من ذلك أنه كان يقدم الاعتذارات للمواطنين العرب في المناطق الشمالية، بل ويدعوهم إلى ترك منازلهم حتى لا يصابوا أو يقتلوا، وهو ما كان يعرفه هذا الشيعي جيداً، خاصة مع نقل وسائل الإعلام سواء في وطننا أو في الخارج لحالات قتل العرب في شمال إسرائيل، الأمر الذي دعا العديد من القادة السياسيين بل والعسكريون عبر العالم إلى التحذير من خطورة الوضع القائم، خاصة أن الجنرال دان حالوتس قام بعدد من التغييرات الاستراتيجية في القيادة العسكرية للمنطقة الشمالية بصورة أقل ما توصف بها أنها بالفعل حمقاء، خاصة أن هذه التغييرات لم تكن في وقتها، وكان من الممكن، كما يقول العديد من الخبراء، القيام بها بوسيلة أفضل.. على سبيل المثال، كان من الممكن الإطاحة سراً برئيس المنطقة الشمالية ووضعه في منصب المستشار في قيادة هيئة الأركان حتى تنتهي الحرب وتولية من يراه حالوتس الأفضل لهذا المنصب. غير أن كل هذا لم يحدث، بل حدث ما هو أخطر، والذي امتد إلى سلسلة من التغييرات في قيادات عسكرية لم يكن هناك لزوم على الإطلاق لتغييرها، بداية من تنحية عدد من كبار اللواءات في القيادة العسكرية الشمالية، وانتهاءً بإجراء تغييرات أخرى في عدد من الجبهات المرتبطة عملياً بالقيادة العسكرية الشمالية.

ولا يخفى على أحد أن القيادة الشمالية العسكرية لم تكن وحدها التي تعرضت لهذه الأزمات، بل تعدتها إلى القيادة الداخلية التي تعرضت لانتقادات في منتهى الخطورة، خاصة من قبل العرب الذين اتهموها بأنها لم تكترث بتوفير الملاجئ الآمنة أو الغرف الآمنة لهم، بل أنها عجزت حتى عن حمايتهم، الأمر الذي جعل العديد من التقارير الصحفية تتهم صراحة الحكومة بأنها جعلت من هؤلاء العرب دروعاً لوقاية المناطق اليهودية في إسرائيل من الأخطار.

وإذا أضفنا إلى كل هذا قضية أخرى، وهي ما تسرب من بيع الجنرال حالوتس لأسهمه في البورصة بعد بدء القتال (الرواية التي ذكرتها الصحف الإسرائيلية أن ذلك تم بعد ثلاث ساعات من خطف الجنديين وليس بعد بدء القتال)، وما شابه ذلك من فساد، فإن هذا يعكس الأزمة الحقيقية التي تواجهها إسرائيل بمؤسستيها السياسية والعسكرية.

يجب على الحكومة، بعد كل هذه التطورات، أن تشكل لجنة تحقيق قوية على غرار لجنة أجرانات التي شُكلت عام ١٩٧٣ وكشفت عن الأخطاء التي أدت للهزيمة في هذه الحرب.. صحيح أن السيد بيرتس أوصى بتشكيل لجنة تحقيق كبرى في البلاد، إلا أن هذه اللجنة ستعنى في الأساس باستخلاص العبر ليس إلا، أي أنها لن تهاجم أو تحاسب أحد من كبار القادة العسكريين.

ومن هنا، ولضمان مستقبل هذه الدولة واستمرار وجودها، يجب علينا كإسرائيليين أن نضغط على كافة مؤسسات الدولة من أجل تفعيل عمل هذه اللجنة وجعلها جلسة محاكمة كبرى يعرف الجميع فيها ما لهم وما عليهم في ظل الأزمات السياسية التي نتعرض لها بعد هذه الحرب.

ما كل هذا الفساد..؟!

بقلم: يهوشوع اليعيزر
مهندس زراعي (خبير في النباتات)
من موقع أصدقاء والا على الإنترنت
٢٠٠٦/٨/٢٢

طاردني هذا السؤال وأنا أتابع وسائل الإعلام بمختلف توجهاتها في البلاد، والتي تناولت عدداً من الفضائح المتعلقة بعمل كبار المسئولين، بداية من السيد "إيهود أولمرت" رئيس الوزراء وتورطه في فضيحة بيع وشراء أراضي في العاصمة أورشليم (القدس)، والتي اتضح بعد ذلك أنها أراضي أثرية تربّح منها أولمرت الملايين، ثم فضيحة الوزير "حاييم رامون" (وزير العدل) الذي أجبر إحدى المجندات على تقبيله، وهو ما يعد تحرشاً جنسياً سافراً لها، ثم، وهذا الأخطر، فضيحة الجنرال "دان حالوتس" المتورط في بيع أسهم في بورصة تل أبيب وقت الحرب (الرواية التي ذكرتها الصحف الإسرائيلية أن ذلك تم بعد ثلاث ساعات من خطف الجنديين وليس وقت الحرب)، الأمر الذي يجعلني أرثي لحال هذا المسئول الذي كان من المفترض أن يحترم منصبه العسكري الرفيع الذي يتقلده والذي يفرض عليه العديد من التحديات المختلفة مثل مراعاة أمن إسرائيل مهما تكن الضغوط الشخصية التي تواجهه، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون مثالاً حياً لجميع أبناء شعبنا، وأقصد هنا بالتحديد أن يكون قدوة لأي ضابط أو مواطن إسرائيلي يريد الاستشهاد بأحد المسئولين العظماء، فإذا كان هذا هو سلوك الجنرال الأول في جيش الدفاع، فما بالنا بسلوك بقية العسكريين الإسرائيليين ممن تتنوع مناصبهم ورتبهم العسكرية.

لقد بات الوضع سيئاً للغاية، خاصة لو وضعنا في الحسبان أن هناك العديد من الظواهر السلبية التي تتطلب وتستلزم ضرورة الوقوف وبحزم في وجهها.. ولعل من أهم هذه الظواهر التراجع السياسي الرهيب في مواقف "عمير بيرتس"، والتي أعلن عنها قبل الانتخابات، حيث كان يشدد أثناء دعايته الانتخابية الأخيرة على أنه يخوض الحرب من أجل الاقتصاد فقط ليس إلا، معتبراً أن هدفه الرئيسي هو النهوض بمستوى معيشة جميع الأسر الإسرائيلية. إلا أن الوضع تغير تماماً بعد ذلك، حيث توجه بيرتس إلى ممارسة ألاعيبه السياسية وقبل بمنصب وزير الدفاع، وهو المنصب الذي أبعده عن التخطيط السياسي للاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة تحسين أوضاعه، الأمر الذي جعله عُرضة لانتقادات في منتهى القسوة على يد ناخبيه.

إن كل هذه الظواهر، في حقيقة الأمر، تعكس فداحة الأزمة التي نعيشها يا سادة في إسرائيل، خاصة وأن الموضوع لم يعد يتوقف فقط عند حد السرقة أو تغيير المعايير السياسية لأحد المرشحين، بل بات أخطر من كل ذلك، لأنه أصبح تلاعباً بالكلمات وتغييراً لا طائل منه إلا تحقيق المكاسب الشخصية.

من هنا أحذر، ويتفق معي كل شريف في هذه الدولة، من ضرورة مواجهة ما يحدث من فساد وانحلال أخلاقي ومواجهته بقوة، حتى لا نجد أنفسنا بين لحظة وأخرى دولة فاسدة لا أمل في إصلاح فسادها الذي بات يزكم الأنوف ووصل لمعدلات خطيرة.

٥

حوارات

حواران مع رئيس الأركان الإسرائيلى "دان حالوتس"

نتشر هنا حوارين مع رئيس الأركان الإسرائيلى "دان حالوتس":
الأول أثناء الحرب على لبنان، والثانى بعد انتهاء الحرب.

الحوار الأول

صحيفة معاريف ٢٠٠٦/٧/٢٨
أجرى الحوار: حين كوتس - بار

فى المساء، قُرب منتصف الليل، وصل رئيس الأركان دان حالوتس إلى منزل بيلو روزنبرج فى بلدة كيرم بن زمرا على الحدود الشمالية.. مر أسبوعان تقريباً على بدء القتال على الحدود اللبنانية وكان حالوتس يرغب فى تحسُس ما سماه "قدرة الجبهة الداخلية على الصمود". كان روزنبرج فى استقباله عند مدخل المنزل.

يقولون فى الجليل إنه لا يوجد صنبور يفشل روزنبرج فى فتحه. ذات مرة كان مقاتلا فى وحدة مظليين، والآن يدير مصنع ألبان ناجحاً مع شقيقيه. وفى بساتينهم يزرعون البطاطس والخوخ.. ويمتلكون أيضاً حانوتاً لبيع الخمر. من المعروف أن حوانيت الخمر تربح جيداً فى الجليل، لاسيما مع قدوم موسم السياحة، ولكن أحداً لم يكن يفكر فى الحرب القادمة.

وقال روزنبرج المدنى لرئيس الأركان: "مهما استمر ذلك، المهم أن نصل فى النهاية إلى هدوء حقيقي". وكان حالوتس يشعر بالرضاء. وكان يرافقه اللواء بنى جنتس، قائد القوات البرية. وقال: "حتى الآن، شاهدنا كيف يدافعون. والآن عرفنا ما يدافعون عنه".

لقد حدث ذلك يوم الأحد من الأسبوع الماضي، بعد انتهاء يوم عمل شاق. وكان الجيش الإسرائيلى قد فقد فى ذلك اليوم أربعة أفراد: الملازم أول لوتن سلوين، والرقيب أول كوبى سميلج، الذى قتل خلال محاولة السيطرة على بنت جبيل، والعقيد تسفيكا لوفت، والملازم أول تم بركش الذى قتل فى تحطم مروحية أباتشي، ثم توجه لزيارة إحدى عائلات قتلى البارجة الحربية والتقى بعدد من الطيارين.

وفى الليل، توجه إلى الشمال لزيارة القيادة الأمامية، المكونة من لواء جولانى والمظليين. وقد وجد رئيس الأركان الثامن عشر لدولة إسرائيل، الممثل الأول لسلاح الطيران، على كرسى هيئة الأركان، نفسه يقود الحرب الإسرائيلية الثامنة، وهى "عملية واسعة النطاق" باللغة العسكرية، وكان يشعر بالتعب الشديد.. فمنذ بدء القتال قبل أسبوعين، اعتاد النوم لفترات قصيرة جداً.. أنصاف ساعات هنا وهناك. ورغم ذلك كان يقظاً، مركزاً، موضوعياً، حاسماً ومتروياً. وأحياناً ساخراً.. كما أن صوت التاريخ لم يصل إلى مسامع رئيس الأركان

فى ساعات العمل الشاقة، فقد كان مشغولاً بأمور أخرى.

وقد قال: "لم تنته الأمور بعد، وأعتقد أنه بعد انتهائها سيبدأون فى السؤال عن السبب والطريقة. فى هذه المواقف لا تكون فى موقف جيد أبداً. وهذا أمر واضح بالنسبة لىّ.. لا أمل. أعتقد أنه بعد أن ينقشع الغبار وتصمت المدافع، سيبدأ الكلام.. سيبدأون فى السؤال وعن حق. يجب طرح أسئلة.. أنا أيضاً سأتحرى أموراً كثيرة ينبغى علىَّ التحقيق فيها".

◆ **مثل ماذا..؟**

– "بدءاً من الأشخاص وأدائهم وأداء الأنظمة الكبيرة فى مختلف المواقع العسكرية. كما سأحقق فى الأحداث الأقل نجاحاً على اختلاف صورها، مثل إصابة الصاروخ لبارجة سلاح البحرية، ومثل حادث الاختطاف.. مثل هذه الأمور هى التى يجب التحقيق فيها".

يخيم على هذه الحرب أصداء دوى الانفجارات والقصف. ولكن كلما ابتعدنا عنها تظل المناظر الخلابة للمنطقة الشمالية التى يشق خلالها حالوتس والوفد المرافق له طريقهم. ويقول رئيس الأركان إن والده شارك فى احتلال بلدة ملكيا فى حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨)، وكان مقاتلاً فى لواء (٧). والآن وهو فى الطريق إلى قادة لواء جولانى بدأ حالوتس فى تضييق الدائرة.

وعندما سُئل عن حادث الاختطاف وعن القتال الذى نشب بسببه، قال حالوتس: "كان من الواضح أن خطف الجنود سيمثل الفتيل الذى سيشعل مثل هذه الأحداث. غير أن التوقيت والموقف الذى أدى إلى الواقع الحالى كان موقفاً غير متوقع من حيث قوته. إنك تسأل نفسك دائماً عن كيفية تضخم الأمور وعن سبب حدوثها".

◆ **هل كان حادث الاختطاف من شأنه أن يؤدى إلى نشوب حرب..؟**

– "هذه ديناميكية الأزمات، فلكى تصل إلى الهدوء، يجب أن تثير ضجة كبيرة. هذا هو الانفجار الكبير. أحياناً يجب أن تتخذ قراراً لا رجعة فيه.. وفى مرحلة ما لم يعد بالإمكان مواصلة السياسة القائلة بأن "النتيجة أقل مأساوية مما كان يمكن أن يحدث، وهذا يساعدنا على مواصلة عدم القيام بشيء". لقد استغل حزب الله السنوات التى انتهجنا فيها سياسة ضبط النفس من أجل بناء وحش – هو فى الحقيقة مسخ – هنا".

◆ **لقد دخلت قوات بأعداد كبيرة من الجيش الإسرائيلى إلى عمق الميدان.. لماذا..؟**

– "يحظر علينا أن نبدو مجدداً، سواء فى نظرنا أو فى نظر العالم، كغزاة جدد للبنان. لذلك، فإن العمليات التى نقوم بها الآن هى عمليات محددة، الهدف منها هو إصابة الرموز. إن الحرب الحديثة هى حرب الرموز والشخصيات، فضلاً عن الخسائر المادية. فبنت جبيل تمثل رمزاً، فهناك ألقى نصر الله خطاب خيوط العنكبوت.. وبلدة الخيام تمثل رمزاً، فهناك شيَّد حزب الله "متحف مقاومة وطرد الإسرائيليين". توجد هنا رموز دافعوا عنها ويدافعون عنها، ودورنا الآن هو أن نريهم أننا نضرب هذه الرموز فى هذه الأماكن. من وجهة نظرهم أن بيروت تقابلها القدس. وهم لم يعتقدوا قط أننا سنعمل داخل بيروت كخطوة أولى (يقصد أن بيروت أيضاً رمز).. بمقدورهم أيضاً أن يطلقوا علينا الصواريخ، غير أن الصواريخ لا تحسم الأمور".

◆◆ **بعيداً عن المجال الجوي:**

بالأمس طلبنا من رئيس الأركان أن يتطرق إلى المعركة الشرسة فى بنت جبيل التى قتل خلالها ثمانية جنود من لواء جولاني، فرد قائلاً: "إننا نخوض حرباً.. وفى الحرب تقع ضحايا.. وهذه المنطقة مليئة بالمواد المتفجرة والألغام والنشاط التخريبي. إن جنودنا يعملون بأسلوب احترافى وقتالى من منطلق دافع كبير وشجاعة".

تارة ترك دان حالوتس الجيش، وتارة أخرى عاد إليه، كلما انتهت الحرب. المرة الأولى كانت فى حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣)، وكان آنذاك فرد احتياط، طيار مقاتل. والمرة الثانية كانت فى حرب لبنان عام ١٩٨٢ .. ومنذ أربع سنوات ترك الجيش لدراسة الاقتصاد بالجامعة. وعاد مجدداً وقام بتغيير مسار عمله من قيادة طائرة الفانتوم إلى طائرة الإف ١٦، والآن فى القيادة الأمامية للواء جولاني، بعيداً عن المجال الجوي، يجلس كتفا لكتف بجوار العقيد تامير يَدعي، قائد اللواء. وهما يناقشا مصير قواتنا على الخرائط.

وتنم حركات أجساد الاثنين عن القلق والجهد والتوتر.. وهما يعرفان طيلة الوقت أن النقاط البرتقالية التى تتحرك على الشاشة أمامهما هم بشر.. جنود لديهم أب وأم. وعندما سألته عما يدور فى خلده فى اللحظات القليلة التى يغمض فيها عينيه ويستريح، يقول حالوتس: إننى أفكر فى هؤلاء الذين يتواجدون فى مقدمة الصفوف. كيف ستتخذ القرارات على أفضل وجه، لأن ثمنها يدفعه أشخاص آخرون. عندما تخوض القتال فإن عالمك يشبه عالم النمل.. وأنت تستغل قدرتك الشخصية وخبرتك حتى تظهر أفضل إمكانياتك. وكرئيس أركان فإنك تنظر إلى كل الأمور برؤية استراتيجية، وتقوم بتشغيل منظومة كاملة قائمة

على الطاعة، مهمتها خلق تناغم بين مكونات مختلفة".

♦ من الصعب أن تكون رئيساً للأركان أثناء الحرب..؟

– "هذا أمر عسير، رغم أننى أتعامل مع ذلك بشكل موضوعي. إن الحروب الإسرائيلية، كلها تقريباً، كانت قوية جداً، وفى الحرب الحالية أيضاً، حيث أننا نتحدث ولازالت الحرب دائرة وفى أوجها.. وسوف نتكبد ضحايا آخرين. وسوف تسقط صواريخ وقذائف، ولكن هذه هى العملية، وهى عملية مستمرة.. ومن الأمور التى لا نريد حدوثها هو الزج بأنفسنا فى عملية برية واسعة النطاق. لا نريد حدوث ذلك. لكن إن لم يكن هناك مفر، فإننا على استعداد لذلك".

♦ ما معنى إن لم يكن هناك مفر..؟

– "أى إذا وجدنا أن حزب الله لا يتوقف، وقررنا أننا سئمنا ذلك، ربما نضطر أن تكون العملية الختامية هى عملية برية واسعة النطاق، وربما نضطر أن نقود قواتنا البرية الرائعة ونتقدم صوب المكان الذى نعتقد أنه سيوقف أو سيبعد صواريخ الكاتيوشا عن حدود دولة إسرائيل".

♦ وأين هذا المكان..؟

– "لا أعرف.. ربما يكون على بعد خمسة كيلومترات، وربما كيلومتر واحد.. لن أذكر أرقام كبيرة، والآن نحاول إيجاد بدائل مهنية أخرى".

♦ رغم الإجماع على عدالة الحرب، إلا أنه تم توجيه انتقادات كثيرة لأسلوب عمل الجيش الإسرائيلي..؟

– "إننى لا أسمع الانتقادات إلا فى وسائل الإعلام.. يبدو أنه من الأفضل أن تكون ناقداً.. والنقاد بعضهم متخصصون والبعض الآخر محتالون، ولا ضير فى ذلك أيضاً. إننى لا أشغل بالى بذلك".

♦ إنهم يتحدثون عن فشل مخابراتي. وهناك من يقولون أن هذا "يوم الغفران الصغير".

– "كل من يتحدثون عن ذلك، لا يعرفون شيئاً عن المعلومات الاستخباراتية المجهولة. إن جمع المعلومات الاستخباراتية ليس عملية بسيطة، إنها عملية تمتد لسنوات، وقابلة للتجريب والخطأ.. ويتساءلون: حسناً، لماذا لم تكن هناك معلومات استخباراتية..؟ لقد كانت هناك معلومات كثيرة. ولماذا لا يسألون عن سبب توافر المعلومات التى كانت متوافرة أصلاً..؟ عند جمع المعلومات الاستخباراتية فإنك تعرف ما تعرفه بالأساس.. وليس ما لا تعرفه. وهناك أمور كثيرة لا يعرفها المرء. ويمكنك أن تتساءل كيف لم يعرف الأمريكيون مكان بن لادن..؟ هل هذا فشل مخابراتي..؟ وهى القوى العظمى فى العالم كله. ولكن ذلك لم يحدث.. إننى أتعجب عندما يتساءلون: ما هو الذى لم نعرفه..؟ لقد بذلت الدولة جهوداً كثيرة ضد الإرهاب الفلسطيني.. لسنا فى حاجة إلى التعرف عن ضلوع الشخص فى الإرهاب فقط، وإنما عن التوقيت والمكان. إننى أتحدث عن عمليات التصفية الشخصية. وهذه معلومات استخباراتية لا تتوافر لأحد فى العالم. لماذا لا يتحدثون عن ذلك..؟ إن جمع المعلومات الاستخباراتية ليس عملاً سهلاً، كما أنه غير ممكن دائماً".

♦ وماذا عن قصة بارجة سلاح البحرية التى راح ضحيتها أربعة جنود..؟ ألم تكن لدينا معلومات عن صاروخ حزب الله..؟ لماذا لم نشغل الأنظمة المناسبة..؟

– "عموماً، نحن لا نعرف المزيد عن صواريخ أخرى. وفيما يتصل بمسألة البارجة الحربية، فقد تعهدت لعائلات الجنود أنه خلال أسبوعين سننهى التحقيقات وسنبلغها بالنتائج.. أى أمر آخر سيكون غير ذى جدوى.. إن الخطوات التى نخطوها الآن تعتمد فى الأساس على إحداث تغيير مع سرعة استيعابه. وهذه إحدى المشاكل التى يواجهها الجيش الإسرائيلي. وأنا كرئيس أركان وكقائد يمكن أن أقول بوجه عام: أصدقائى لقد حدث تغيير.. ولكن يجب رؤية ما إذا كان تغيير الوضع قائم على أرض الواقع أم أنه ينبغى تحسينه".

♦ عقب حادث البارجة ساد اعتقاد بأن ما تمتلكه إيران يمتلكه أيضاً حزب الله..؟

– "لا.. لأننا نعرف الأشياء التى تمتلكها إيران ولا يمتلكها حزب الله. على سبيل المثال، السفن والغواصات".

♦ وماذا عن الانتقادات التى وجهها أيضاً ضباط داخل الجيش لأداء قائد الفرقة العسكرية، اللواء جَل هيرش..؟ ولماذا لم يتخذ إجراء فى هذا الصدد..؟

– "يجب أن تقع أحداث غريبة للغاية حتى تقرر اتخاذ إجراءات معينة ضد قائد، وأعتقد أنه يحق لأى شخص ارتكاب أخطاء. فالبشر يخطئون، ولا مجال داخل الجيش للمقولة بأن الجميع ملائكة ولا يخطئون. لكن ينبغى أولاً أن نتحرى عما إذا كان هذا خطأ مقبولاً أم لا".

♦ لماذا لا ينبغى التحقيق واتخاذ تلك الإجراءات أثناء الحرب..؟

– "قبل اتخاذ أية خطوات، يجب أن تحلل الموقف وتكلفة هذا التحليل وجدواه. يقولون إنه أثناء الصعود السريع (يقصد الحرب) لا يستبدلون الخيول حتى لا يخسرون السباق.. ونحن الآن فى حالة صعود. وأنا أريد أن ينتهى هذا الصعود، وأن نجد الوقت والآذان لتقصى الأمور من جذورها، وإيجاد حلول لها. وفى حادث الاختطاف أيضاً فى غزة تساءلوا عن سبب عدم وجود عقاب. ربما كانت كل الإجراءات الاحتياطية

الأمنية كانت متخذة، ورغم ذلك وقع الحادث. إن أفضل حارس مرمى فى العالم يخطئ ويدخل مرماه هدف. إننى أريد أن نطمح طوال الوقت لإنجاز الأمور مائة بالمائة، ولكن ينبغى أن نعلم أن ذلك مستحيل، لا فى الحرب ولا فى الحياة العامة".

◆◆ هناك مشاكل أخلاقية:

حالوتس إنسان حذر. وهو يدرك أن الحرب الأخيرة تثير نفس المشكلات الأخلاقية المتصلة بقصف تجمعات سكنية مدنية. وفى لقاء أجرى معه بعد حادث اغتيال رئيس الجناح العسكرى لحماس، صلاح شحاده، فى غزة، والذى أسفر عن مقتل مدنيين، سُئل عن إحساسه وأجاب: "إننى أشعر بهزة خفيفة فى جانب الطائرة نتيجة إطلاق القذيفة وقد انتهى ذلك خلال ثانية". وقد تسببت تلك التصريحات فى تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا ضد تعيينه كنائب رئيس أركان.. وتم رفض هذا الالتماس.

وهو يقول بسخرية: "كلما فكرت فى ذلك، أجد أننى أتمتع بحس أخلاقى عال. هناك مشاكل أخلاقية، ولكنى أعتقد أن أهم قرار فى هذا الحادث أن من توجه للنوم برفقة صاروخ (يقصد أن صلاح شحاده إرهابي) لا غرابة أن يستيقظ فى الصباح ولا يجد منزله. لقد أقرت كل المستويات هذه السياسة. لا يمكن أن نقيد المنظومة التى تحارب الإرهاب إلى حد إصابتها بالشلل العملياتي، لأنه لو سمحنا للإرهاب أن يهزمنا بأساليبه، فإن هذه هى وسيلة القضاء علينا. يحظر أن نسمح للإرهاب بالتخفى وراء المدنيين الأبرياء.. ورغم ذلك، يجب أن نبذل كل ما فى وسعنا، وهذا ما نفعله بالفعل، من أجل المساس بأقل عدد من المدنيين الأبرياء.. لا توجد دولة فى العالم تتصرف مثلنا.. إننا نبلغ عما سنفعله سلفاً.. إننا نتصل بالمنازل التى نعرف أرقام هواتفها. ونقول لهم: إننا سنهجم، عليكم بإخلاء المنزل. وهم الأشخاص الذين يُستخدم منزلهم كمخزن سلاح.. إننا نقوم بذلك حتى نتحاشى الانشغال بالمشكلة الأخلاقية. فى لبنان، هذا الأسبوع، وجدنا صواريخ كاتيوشا وقاذف صواريخ فى غرفة بمسجد. وهنا أيضاً يُطرح السؤال: هل نهجم أم لا..؟ فهذا مسجد".

◆ أين يمر خط القواعد الأخلاقية..؟

– "هذه مسألة صعبة للغاية. من لا يتحمل المسؤولية يسهل عليه أن يتساءل عن هذه المسائل الأخلاقية. لكن المحك لا يمت له بصلة، فالمحك يخص فقط من يرغب فى إعطاء إجابة، وفى تحمل المسئولية. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو عن طبيعة المرء الذى سيتلقى الإجابة.. يجب أن تجيب على الشخص الذى يقيم على مسافة أربعة كيلومترات من الحدود ولكل العائلات فى حيفا ونهاريا.. لا يمكنك أن تفرض وصايتك وتقدم نيابة عنها إجابة تروق لك. إننا نحاول إيجاد الحل العملياتى الأكثر أخلاقية فى تلك المواقف. ودائماً نقول: لا ينبغى أن نتدنى إلى مستواهم.. حسناً، ولكن هل ننتظر أن يصعدوا إلى مستوانا..؟ إننى أتساءل: ما معنى ذلك..؟ ماذا سيفعلون صباح غد، بم سأبلغ الناس..؟ إننى سأقول لهم أضربوا هذا المخرب وذاك.. كيف..؟ ولذلك، أقرت المحكمة مبدأ التناسبية. وأنا لا أحول التناسبية إلى عملية رياضية، ولكن الفكرة هى أنه مسموح إلحاق ضرر بسيط من أجل الحيلولة دون وقوع أضرار كبيرة جداً. فالمدنى الذى يوفر مأوى وأسلحة لإرهابيين يمثل هدفاً".

◆◆ أمطار غير مرئية:

بعد مرور أسبوعين على القتال فى الشمال، سقط على إسرائيل ما يزيد على مائة صاروخ فى اليوم. ويدرك حالوتس أن الصبر العام، لاسيما من جانب سكان المنطقة الشمالية الذى قال عنهم إنهم يستحقون المديح، سيفرغ فى مرحلة معينة، خاصة وأن كلمة "إنجاز" تظهر على شاشة ساعة الإيقاف.. إن اغتيال قيادى حزب الله يوم الثلاثاء كان شيئاً متوقعاً منذ بداية الحرب، ولكنه غير كاف، وهو يقول عندما يتناول القتال: "أعتقد أنه تم تحقيق إنجازات جيدة. ولكن إنجازاتنا لا تحظى بالتغطية الكبيرة على النقيض من إنجازات الطرف الآخر".

◆ ما هو الإنجاز..؟

– "لو تم تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ فهذا إنجاز. إن هذا القرار يضم كل شيء. وكذلك موضوع الجنود المختطفين.. اثنان فى لبنان وواحد فى قطاع غزة".

◆ وماذا عن ربط مسألة رون آراد وباقى المفقودين بهذا الشأن..؟

– "هذا الأمر لا يرتبط بنا وحدنا.. يمكننا إجراء حوار ومفاوضات مع أنفسنا، ونحن نجيد ذلك، لكن ينبغى أيضاً إجراء حوار مع طرف آخر. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغى أن نطرح كل هذه الأمور على طاولة المناقشات".

◆ هل لا يزال هناك من يعتقد بوجود فرصة لإعادة المختطفين بلا مقابل..؟

– "الجهود العسكرية وحدها غير كافية لحل مثل هذه المشكلات.. لأنه فى النهاية لا يمكنك الوصول إلى كل قادة حزب الله، إلى آخر واحد فيهم الذى يحرس المختطفين. ولذا، فإن حل المشكلة يتمثل فى إجراء حوار مع طرف آخر غير حزب الله. يجب أن تدير حكومة لبنان هذا الحوار. وقد قال حزب الله أن المختطفين سيظلون فى حوزتهم. وهذا كما لو أننا نعطى القط مفتاح الكرار والسماح لنا بالحديث مع

الفأر فى الخارج".

◆ **فى إطار هذا الحوار، هل يمكن إعادة المختطفين بلا مقابل..؟**

– "يمكننى افتراض ذلك على الأقل.. وفى هذا الصدد، اتخذت دولة إسرائيل قراراً شجاعاً بأن الابتزاز ليس جزءاً من قواعد اللعبة".

◆ **وماذا عن القضاء على حزب الله..؟**

– "لقد تحدثنا عن هدف إضعاف حزب الله بشكل يسمح بجعله فى موقف ضعف داخل لبنان، بحيث يكون على استعداد، عن طريق حكومة لبنان، لتقبل السيادة اللبنانية، حيث إنه لن يكون قادراً على طرح أو فرض طلبات كثيرة خلال الحوار، لأن قوته ستكون أقل.. ليس فقط القوة العسكرية، وإنما أيضاً صورته".

◆ **والقضاء على نصر الله..؟**

– "كل ما أستطيع قوله أن هدفنا الفوري، عند شن هذه العملية، لم يكن محو نصر الله من الوجود".

◆ **وماذا عن الشأنين السوري والإيراني..؟**

– "الإيرانيون يعتبرون حزب الله قاعدة أمامية لهم.. ولأن الإيرانيين ليس لهم وجود فى لبنان، كان من المفترض أن يبحثوا عن شخص ما – وهو سوريا. لا نرغب فى محاربة سوريا إطلاقاً.. ويجب أن يدرك السوريون أننا لسنا المشكلة، وإنما تعاونهم مع إيران، والعالم كله ينظر إلى ذلك".

فى اليوم الذى تقابلنا فيه ترددت أنباء عن تدهور الحالة الصحية لرئيس الوزراء السابق آريئيل شارون. وحالوتس أحد أتباع شارون.. وهو فى طريقه إلى المروحية، عائداً إلى المجمع العسكري، سألته عن شارون، الرجل الذى خاض معارك كثيرة، ويخوض منذ سبعة أشهر حرباً من أجل حياته، انفرجت أسارير وجهه، وقال حالوتس: "كثيراً ما أفكر فى ذلك.. بينى وبين نفسي.. فالعالم مثل الكرة. وبطبيعة الحال فإن الكرة عندما تديرها تعود مجدداً إلى نقطة البداية. وذلك ليس أمراً يختفى ويتوارى عن الأنظار. إننى أفكر فى رئيس الوزراء السابق آريك (شارون) الذى يرتبط كثيراً باسم لبنان.. وأهم شيء بالنسبة لهذا الرجل هو ضمان نصر شعب إسرائيل فى وطنه.. فى أرضه. أى عمل يخدم ذلك الهدف، كان يؤيده بشدة".

◆ **لو أفاق اليوم ماذا كنت ستقول له..؟**

– "كنت سأقول له: آريك، إننا ننجز العمل...".

الحوار الثاني

يديعوت أحرونوت – ملحق يوم السبت
٢٠٠٦/٨/١٨
أجرت الحوار: سيما كدمون

بدا دان حالوتس هذا الأسبوع كمن أُلقى به فى ميدان المدينة وسط الجماهير. ففى الوقت الذى كان منشغلاً فيه بأمور مصيرية، وجد نفسه بين جماهير غاضبة وعدائية، وغير قادرة على اجتياز آلامها، ولن ترضى بأية مبررات. إنها جماهير تشعر بالإهانة والغضب والخزي. جماهير تعرضت للهزيمة. منهم من يعانى من ضيق ذات اليد وتشرد فى الطرقات لما يزيد على شهر هرباً من صواريخ الكاتيوشا، منهم الغاضبون الذين غادروا للتو ملاجئ متعفنة، منهم الآباء الذين فقدوا أبناءهم، منهم الجنود الذين أصابهم الإعياء، منهم المراسلون المحنكون، ومنهم أيضاً رجال السياسة الذين يحاولون التهرب من المسئولية.

بدا الإعياء واضحاً على حالوتس. وليس الإعياء بالكلمة المناسبة للحال التى ظهر عليها. لقد بدا حالوتس وكأنه يتألم ويعاني. لقد كان بالفعل منهك القوى. وكان يعرف بداخله أن هناك أوقاتاً عصيبة فى انتظاره. لقد انتهت حرب وبدأت على التو حرب أخرى. كان حالوتس يعرف أنه سيضطر إلى توفير العديد من الردود على أسئلة كثيرة صعبة. ولكنه لم يخدع نفسه وأدرك أنه إذا كان هناك شخصٌ ما لا بد أن يكون كبش فداء، فإنه أحد المرشحين الرئيسيين، إن لم يكن الأول.

كان حالوتس مستعداً لذلك كله. ولكنه لم يكن مستعداً لما أثير خلال الأيام الماضية حول قضية أسهمه فى البورصة. إن أقل ما توصف به هذه القضية أنها كانت بالنسبة له مفاجأة مذهلة لم يكن يتوقعها.

يقول حالوتس وقد بدا عليه الارتباك والحيرة: "إننى أشعر بحالة دوار". علماً بأنه ليس من السهل عليه أن يقول ذلك، فالشعور بالدوار ليس ذلك الشعور الذى يتفاخر به الطيار. فالطيار الذى يصيبه الدوار هو طيار غير قادر على إنقاذ نفسه.

◆ **هل تنوى الاستقالة وإنقاذ نفسك..؟**

– لا أعتزم الهرب. ولن أمنح هذه السعادة لأى شخص. لقد اجتزنا حروباً صعبة وسأجتاز هذه الأزمة أيضاً. لقد أجريت اليوم لقاءً مع هيئة قيادة الأركان، وأخبرتهم بالقصة كلها. قلت لهم: أيها الأصدقاء لا تقلقوا إننى باق معكم. إننى معكم حتى النهاية.

◆ **هل ينتظرون منك فى الجيش وفى القيادة السياسية التقدم بالاستقالة. وهل من الممكن أن يكون**

الجمهور أيضاً ينتظر ذلك منك..؟.

- لا أعتقد أن هناك من ينتظر ذلك مني، ولكنني أعتقد أن التقدم بالاستقالة قد يعفي البعض من الدخول في أية مواجهات. وإنني لا أريد أن أذكر أسماء بعينها. أما بالنسبة للمقربين مني فلا أحصل منهم إلا على كل دعم ومساندة. وما أتمناه من المنظومة التي أترأسها أنه لو هناك من يعتقد ذلك، عليه أن يخبرني فوراً. ولكن لم أسمع شيئاً من هذا القبيل من أحد.

◆ **هل أزعجك عدم حصولك على دعم علني من جانب رئيس الوزراء..؟**

- لقد اتصل بي رئيس الوزراء بشكل شخصي وأخبرني بما كنت أنتظر سماعه منه. هذا كل ما في الأمر. وهذا يكفيني منه.. لقد شارك أولمرت يوم الأربعاء في أحد المنتديات الاقتصادية، وقال إنه يمنح كل الدعم لرئيس الأركان وأن لديه ثقة كاملة في نزاهته واستقامته. وأضاف أولمرت خلال مكالمتي معه مساء يوم الأربعاء قائلاً: أعتقد أن ما يجرى ضد حالوتس هو جزء من المناخ السيئ الذي يجب وقفه على الفور.

حتى قبل قضية الأسهم وعلى خلفية إدارة الحرب ونتائجها لم يكن حالوتس يفكر في الاستقالة. وعن ذلك يقول حالوتس: "ليس هناك ما يجعل المرء يترك عمله فجأة. ولست أنا من يقوم بذلك. يجب أن نتعلم مما لم ننجح فيه ونعجل بإصلاح أنفسنا. لا يجب أن نترك الأمور في ذروة الأزمة. وبالنسبة لي، فلن أغادر مكاني الآن.. الأمور لا تسير بهذه الطريقة، وأنا لست الشخص الذي يتصرف على هذا النحو".

بدا أن حالوتس يمر بالفعل بأزمة كبيرة، حيث يقول وقد بدا عليه الارتباك: "من الصعب بالنسبة لي أن أبكي، ليس لأنني لم أعرف البكاء عندما كنت طفلاً، بل ببساطة لأن الحياة تجعل منك إنساناً صلباً. وهذا لا يعني أن العين لا ترقرق أحياناً بالدموع، ولكنني قائد للجيش، حيث لا يوجد مكان للمشاعر. يجب عليَّ دائماً أن أخفي كل ما بداخلي، وهذا ما أقوم به. ولكن وجه المرء يفضحه أحياناً. إنني أشعر بأن ظلماً قد وقع عليَّ. لقد ألقى بي شخص ما، لديه أجندة غير واضحة، في قلب النار والآن أنا الذي اكتوى بها.. إنني أشعر بالإهانة. أعمل في هذه المنظومة منذ أربعين عاماً، وبعد كل هذه الفترة يشككون في نزاهتي..؟ لماذا لم يتحدثوا عن اهتمامي بهذه المنظومة..؟ لماذا لم يتحدث أحد عن عدد ساعات العمل التي أقضيها في مكتبي، أو تلك التي تتبقى لي حتى أهتم بشؤوني وبمنزلي وبأبنائي".

يقول حالوتس: "إن هذا الأمر بالنسبة لي أكثر إيلاماً من أية حرب خضتها ضد الأعداء. مَنْ الذي تحاربه هنا..؟ إنك تحارب أبناء وطنك. قال آفي إيتام في لجنة الخارجية والأمن عبارة صحيحة تقول (إن شعباً لا يحترم جنوده لا يمكنه أن يحقق الانتصار)".

إن قصة بيع الأسهم كما يرويها حالوتس تبرز زوايا أخرى في هذه القضية. فبعد ما نشرته "معاريف" عاد حالوتس وأوضح تفاصيل القضية كاملة. وقال إنه لما قام بدراسة الوضع في البنك اتصل بمستشاره الخاص للاستثمارات - ولديه من المستندات ما يثبت صحة روايته - بدأ إجراءات بيع أسهمه في بنك لئومي في شهر مايو. وفي نهاية شهر يونيو، قام بعملية أخرى لبيع جزء من الأسهم. وعندما أراد آنذاك بيع كل أسهمه، اقترح عليه موظف البنك أن ينتظر أسبوعين آخرين.

وفي الحادي عشر من يوليو، أي قبل نشوب الحرب بيوم، وفي ساعة متأخرة من الليل جلس في مكتبه واطلع على حسابه الخاص في البنك، وهو ما يؤكده تقرير موظف البنك. وفي صباح اليوم التالي، توجه إلى مكتبه، وكان من الاتصالات التي طلب من الموظفة أن تجريها له اتصال مع البنك. كان ذلك قبل حادث اختطاف الجنديين، عندما لم يكن هناك شخص في العالم يعتقد أن العالم سينقلب في غضون وقت قصير.

كان لقاؤه الأول مع وزير الدفاع لمناقشة عملية تصفية (يقصد تصفية أحد قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية) نُفِّذت قبل ذلك بيوم. وخلال الحوار مع وزير الدفاع تلقى تقريراً حول الحادث الذي وقع عند الحدود الشمالية. عاد حالوتس على الفور إلى مكتبه. استمرت المناقشات والمشاورات في مكتبه طوال اليوم، وفي إحدى فترات الاستراحة قامت الموظفة في مكتبه بتحويل المكالمات التي كان قد طلبها منذ الصباح. وكان اتصاله بجدعون، مستشاره للاستثمارات، من بين هذه المكالمات، وقد استمرت المكالمة معه لثواني معدودة، أخبره خلالها أن يقوم ببيع الأسهم.

وهنا يدخل حالوتس في حالة من الصمت. وبعدها يقول: "الأمر الذي آلمني أكثر من أي شيء آخر هو علامة الاستفهام التي وضعوها حيال شيء داخلي إلى هذه الدرجة. مَنْ الذي كان باستطاعته أن يعرف إلى أي مدى ستتطور الأحداث..؟ وكم من الوقت ستستغرق هذه الحرب..؟ وبعد كل هذا يقولون إنني كنت قلقاً على أموالي، وأن الأسهم شغلتني أكثر من المختطفين وأكثر من القتلى..؟!". ويضيف حالوتس: "على الرغم من كل ذلك، فلو أنني أخطأت في هذا الأمر أقدم اعتذاري. وإذا كنت تسببت في إلحاق الألم بأحد دون أن أدري، فإنني أعتذر".

حالوتس لديه ابنان أحدهما طيار، والثاني على قوة الاحتياط. كلاهما اشترك في الحرب في لبنان. ذكر حالوتس هذه التفاصيل فقط إجابة على سؤالي، وليس

رداً على المزاعم الخطيرة المثارة ضده. في مقابل ذلك، يذكر بفخر واعتزاز الرسائل القصيرة التي يرسلها له أبناؤه عبر الهاتف الجوال. كتب إليه ابنه ران يقول: "لتكن قوياً. لا تقرأ الصحف ولا تشاهد الأخبار". وكتبت له ابنته ياعال "إننا نحبك. أبي لتكن قوياً. هناك وقف لإطلاق النار تعال إلينا للترويح عن نفسك في المنزل".

يبدو أن الدولة منقسمة إلى قسمين في كل ما يتعلق بدان حالوتس: بين أولئك الذين يعرفونه وأولئك الذين لا يعرفونه. والمشكلة أن ما يعتقده الذين لا يعرفونه أنه يبدو متغطرساً مزهواً بنفسه، لا قلب له، متبلد المشاعر، أضف إلى ذلك الآن أنه إنسان جشع.. أما أولئك الذين يعرفونه، فإنهم يتحدثون عن حالوتس البطل، ويتعجبون: أيقولون عن دان أنه إنسان متبلد المشاعر..؟! أيقولون ذلك عن دان الذي كان يرافق لفترة طويلة ضابطة معاقة..؟! أيقولون ذلك عن الرجل المهذب الذي يهتم بشؤون الآخرين..؟! أيقولون ذلك عن هذا الصديق الرائع..؟! أيقولون عنه أنه إنسان جشع..؟! يا لها من مزحة. إنه ذلك الرجل المتواضع غير المنغمس في الملذات، الذي لم يذق في حياته طعام السوشي، والذي تقريباً لم يذهب إلى المطاعم. ولن ترونه في الحفلات.. رغم ذلك، إلا أنه من غير الممكن تجاهل الصورة التي كان يظهر عليها حالوتس، من الطيار المزهو بنفسه الذي يرتدي النظارات الشمسية.. ربما يكون حالوتس نفسه قد أسهم في ترسيخ هذه الصورة بتعبيراته المملة التي ارتبطت به.

◆ كيف يتفق كل هؤلاء في الإشادة بك والثناء عليك، الأمر الذي يخالف تماماً الصورة التي تظهر بها عبر وسائل الإعلام..؟

– لا أعرف. إنه من الخطأ اعتباري إنساناً مزهواً بنفسي ومتعجرفاً. لا أساس لذلك من الصحة. إنني لست منغمساً في الملذات ولست مزهواً بنفسي. وإذا كنت أستخدم أحياناً كلمات إنجليزية في حديثي، فإن ذلك ليس من قبيل الزهو والاستعلاء، إنها طريقتي في الحديث. وما يُقال حول استعلائي في التعامل مع الآخرين يثير ضحكي. هل تشعرين بذلك وأنا أتحدث معك الآن. إنني لم أولد وفي فمي ملعقة من ذهب".

◆ هل تعتقد أن هناك علاقة بين الطريقة التي تم بها الإعلان عن بيع أسهمك أمام الجمهور، وبين الغضب من إدارة الحرب ونتائجها..؟.

– قد تكون هناك علاقة. لا أعرف. ولكن يوجد هنا كثيرون ينسبون أموراً خطيرة لي. بعضهم يذكر لي بالسوء فك الارتباط، والبعض الآخر ينسب لي هذه الحرب. وإنني أعيش مع هذا وأتفهمه. فمن حق المواطن أن يبدي غضبه. ولكننا الآن في مرحلة وقف إطلاق النار، وفقط عندما تنتهي الحرب ويعود آخر جندي إسرائيلي إلى منزله، عندئذ يمكن لنا أن نطرح كل الأمور وأن نتحدث عن كل شيء".

◆ هل تقبل لجنة التحقيق التي عيَّنها وزير الدفاع، والتي تضم أمنون ليبكين شاحاك واللواءات احتياط إيلان بيران وهرتسل بودينجر وعامي سجيس وإيلي هورفيتش..؟.

– إنها لجنة ممتازة وتؤدي الغرض منها. كما أن أعضاءها على كفاءة عالية ومناسبة للغاية. إن لجان التحقيق أمر لا بأس به. كما أنني أيضاً أصدرت تعليمات بالبدء في تحقيق شامل من صباح غد. ومن المفترض بمثل هذا التحقيق أن يوضح لنا كل الأمور الغامضة التي نحتاج إلى إصلاحها الآن.

لم يتحدث حالوتس بكلمة عما تردد حول تشكيل اللجنة التي ضمت شاحاك وسجيس، اللذين كانا مستشارين لبيرتس خلال فترة الحرب. كما لم يتحدث عن حقيقة أن مثل هذه اللجنة ستحقق مع الجيش وليس مع القيادة السياسية. وعلى العموم طالما أن هذه اللجنة متورطة في الأمر، فإنها ستتوخى الحذر في توجيه النقد للقيادة السياسية، التي يبدو أنها في طريقها لإلقاء اللوم عن فشل الحرب على الجيش.

يقول حالوتس: "لن يحصلوا مني على أي كلمة نقد ولا شبه نقد تجاه القيادة السياسية. إنني الجندي الذي في خدمتهم، ولا أنوي الدخول في أية مهاترات. إنني أقدر التصميم والطريقة التي اتخذت بها القرارات في فترة الحرب، وأقدر الدعم الذي حصلت عليه من القيادة السياسية. يجب أن نوقر ذلك ونحترمه. وبالنسبة لي، فإن ذلك هو الأساس".

كما ذكرنا، فإن هناك الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها على دان حالوتس والتي تتعلق بكيفية استعداد الجيش الإسرائيلي، والكيفية التي أدار بها حالوتس الحرب. ولكنني توجهت إليه بسؤال في منتهى البساطة:

◆ هل انتصرنا في هذه الحرب..؟

– لم يتسرع حالوتس في الرد على هذا السؤال، وفي النهاية قال: من وجهة نظري نعم انتصرنا. ولكن ماذا تعنين بكلمة انتصرنا..؟ يمكن تحقيق النصر في معركة، ورغم ذلك تخسر الحرب، والعكس. وفي النهاية هي منظومة متكاملة عسكرياً وسياسياً، فلا يمكن حسم الحرب عسكرياً فقط. وإذا حدث ذلك، فإنها تكون حرب طويلة وقاسية، وأعتقد أننا لا نريد أن نكون في مثل هذا الوضع.

يقول حالوتس: "إنني في هذا الصدد أنظر إلى أحداث مماثلة من حولنا. أنظر إلى ما حدث في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، أو ما حدث في العراق منذ

عام ٢٠٠٢، تدير الولايات المتحدة هناك حرباً ضد إرهاب وحشي، يستخدم بعض عناصر حرب العصابات. ونحن هنا ندير معركة ضد الإرهاب الفلسطيني الموجود منذ سنوات".

◆ **قل لي بصدق هل كنا مستعدين لهذه الحرب..؟.**

– مرة أخرى يصمت حالوتس، ثم يقول بعدها: على المستوى الأساسي، نعم كنا مستعدين. أما على المستوى الموضوعي فإننا كنا نعاني من ثغرات. لقد قمنا قبل الحرب بشهر بتدريبات متعددة على الحرب. ولذا، فإن القول بأننا لم نكن مستعدين ليس صحيحاً على إطلاقه. ولكن عندما تسألون عن الاستعداد، فإن ذلك يعني أشياءً كثيرة. أقول إنه في أمور معينة كانت الاستعدادات جيدة، وفي أمور أخرى كانت الاستعدادات متوسطة، وأحياناً كانت هناك استعدادات ممتازة في بعض الأمور، أي كان هناك دائماً قدر من الاستعدادات في كل شيء.

أما عما تردد عن قصة نقص المياه مع الجنود، يقول حالوتس: "تحدث مثل هذه الأمور في جميع الحروب. ولا يمكن لمثل هذه الأمور أن تكون مقصد الحديث عن عدم وجود استعدادات. لقد طرح بعض رجال الاحتياط الذين تحدثوا مع القادة أشياءً كثيرة جوهرية، وإننا نحتاج فقط إلى الصبر. فهناك الكثير من الأمور التي في حاجة إلى أن نحققها".

أظهر حالوتس أمامي دفتراً كبيراً، وقال: "يوجد هنا قائمة طويلة من الأمور التي سجلتها وقت الحرب. كلها أمور تحتاج إلى الدراسة قمت بجمعها. وإنني أعتزم الرد على كل شيء حتى عن قصة نقص المياه. أرجع مرة أخرى وأقول إننا نصغي إلى الانتقادات، وكل شيء سيخضع للدراسة، ولا أنوي ترك شيء واحد بدون توضيحه والرد عليه.

◆ **هل تعرف تحديداً الأشياء التي وُجِّهت إليها الانتقادات: حالة الهرج والفوضى والارتباك وعدم التنسيق والعتاد غير المناسب والأوامر المتناقضة والتردد في الدخول والخروج وعدم القدرة على الأداء. وهل تعرف نواحي الفشل والقصور، وقبل أي شيء بصفتك رئيساً للأركان هل كنت تعتقد أن سلاح الطيران سيحسم المعركة..؟.**

– لم أكن أعتقد أن سلاح الطيران سيحسم المعركة. دائماً ما ينسبون لي ذلك، في حين أنني لم أتحدث عنه أبداً، بل الأكثر من ذلك أنهم قالوا في سلاح الطيران أن صواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى لا يمكن مواجهتها جوياً. لذلك، فقد كان هناك منذ بداية هذه الحرب عنصران: إعداد مكثف بنيران سلاح الطيران والمدفعية يعقبه اجتياح بري.

◆ **أي اجتياح بري..؟ لقد قالت القيادة السياسية إنها لم تلق أية خطط حول ذلك..؟**

– لقد تحدثنا عن هذا الإجراء في مجلس الوزراء المصغر بعد بدء الحرب بستة أو سبعة أيام.

◆ **وبرغم ذلك نفذتم العملية البرية الموسعة بينما كان قرار وقف إطلاق النار على وشك أن يصدر، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٣٣ جندياً خلال هذين اليومين بينما كان من شبه الواضح أن الحرب قد انتهت..؟**

– لقد بدأت العملية البرية خلال اليومين الأخيرين للحرب عندما كان هناك شك في صدور قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. واتخذت الأمم المتحدة قرارها بينما كنا داخل لبنان. هناك مواقف يكون التراجع للوراء فيها أعقد بكثير وأكثر خطورة من التقدم للأمام. ما كان ليتم تنفيذ العملية لو كان هناك احتمال التوقيع على اتفاق. وفي اليوم الثالث للمداولات السياسية فقط تم التوصل إلى القرار.. إن الجيش ليس عربة جيب تحمل جنديين يمكن تحريكها من هنا إلى هناك، بل إن الأمر يعني تحريك منظومة بها آلاف الجنود. والآن مع اليونيفيل نقوم بتسليمهم ما لدينا كجزء من تنفيذ القرار. نعم نعطيهم ما حصلنا عليه بدماء جنودنا. وقلبي يدمى على كل الجنود الذين سقطوا في هذه الحرب. إذا كان هناك أمر يصعب على القائد العسكري فهو فقدان جنوده. وإنني أنوي محاولة الذهاب إلى كل أسرة فقدت ابنها في هذه الحرب مثلما حرصت على ذلك حتى قبل هذه الحرب.

◆ **ألا تخشى الوقوف أمام تلك الأسر التي فقدت أبناءها، ومن بينها تلك الأسر التي تعتقد أن موت ابنها ضاع سُدى نتيجة قرارات خاطئة ونتيجة حرب كان هناك قصور في إدارتها..؟**

– صمت حالوتس صمتاً طويلاً، وبعدها قال: "إن الأمر لا علاقة له بالخوف. وكلمة ضاع سُدى لا محل لها هنا. إننا لم نرسل جنودنا عبثاً. دائماً ما يوجد آخر جندي يسقط قبل وقف إطلاق النار بلحظات. ودائماً ما يُطرح السؤال: ماذا كان سيحدث لو تم وقف إطلاق النار قبل ذلك بساعتين..؟".

◆ **إذن أنت راضٍ تماماً عن هذه الحرب..؟**

– نعم أنا راضٍ. يمكن لك أن تسألني عن كل شيء بـ"ماذا لو..؟". وبناءً على هذه الرؤية يمكن أن نصل، على سبيل المثال، إلى نتيجة مطلقة مفادها أنه إذا قاموا باختطاف جنديين وقتلوا ثمانية جنود، فإن ذلك لا يستحق أن يُقتل لأجلهم ١٥٦ جندياً ومدنياً. إن الأمور لا تحسب بهذه الطريقة، إنما توزن بميزان الوطنية.

وفي النهاية قال حالوتس: "أحمل على كتفي مسئولية كل ما يتعلق بالجيش. ويجب أن أستمر في تحمل هذا العبء الذي أحياناً يكون ثقيلاً للغاية.

سأضطر إلى وضع تقرير ذاتى (يقصد تقرير يحمل رؤيته الشخصية للحرب) وأعطيه للآخرين، خاصة إلى الجمهور، لأن الجمهور فى نهاية الأمر هو من أوصلنى إلى هذا المكان". ويضيف: "إننى أنصت إلى كل ما يُقال، وإلى كل الانتقادات والشكاوى. وإننى أعد بالتحقيق فى كل شيء فى الجيش الإسرائيلى. سنحقق فى كل شيء وعلى كل المستويات".

◆ هل فى داخلك تتفهم لماذا يقول البعض أن رجل سلاح الطيران لا يمكن أن يكون رئيساً للأركان..؟

– لا أريد حتى مجرد الرد على هذا القول. كما أن السؤال لا يجب أن يكون هكذا، بل هكذا: أى رئيس للأركان يمكنه أن يكون ممتازاً أو فاشلاً..؟ وهذا ما سيخبرنا به التاريخ.

◆ عندما كنت قائداً لسلاح الطيران ألم تسأل مطلقاً نفسك كيف يمكن لرئيس أركان من سلاح الطيران أن يقوم بإدارة الجيش..؟

– نعم إن عنصر القوة البرية هو العنصر الأكبر، ولكن لهذا السبب يوجد إلى جوارى أشخاص رائعون ينصحوننى ويساعدوننى وأنا أعتمد على وجهة نظرهم. إننى لا أعمل بمفردي، كما أننى أعمل من منطلق المسئولية الشاملة.

◆ إلى أى مدى تصدعت الأسطورة التى تقول إن الجيش الإسرائيلى يمكنه دائماً حمايتنا..؟

– إن ما حدث فى هذه الحرب أن الجبهة الداخلية وجبهة القتال كانتا شيئاً واحداً. فقد كانت المسافة بين الجبهة الداخلية وجبهة القتال تكاد تكون متلاشية، ووجود الجبهة الداخلية فى متناول إطلاق الصواريخ جعل هناك حالة من الشعور بعدم الأمان. ولكن فى جبهة القتال نفسها، وفى كل مكان واجه فيه جنودنا العدو كانوا رائعين وانتصروا بشكل حاسم.. وهذا هو الجوهر فى القول بأننا انتصرنا أم لم ننتصر. لقد دفع حزب الله ثمناً باهظاً للغاية، ولكنهم يستمرون فى التجوال فى الشوارع ورفع صورة حسن نصر الله، فالانتصار ليس فقط الانتصار المادي، بل هو أيضاً مسألة تتعلق بالإدراك.

◆ إذا كان الأمر على هذا النحو يتعلق بالإدراك، إذن لم ننتصر..؟

– أعتقد أن ذلك كله بسبب استمرار إطلاق صواريخ الكاتيوشا. الأمر الثانى الذى ساعد على ذلك بعض العمليات المتفرقة لحزب الله التى نجحت إلى حد ما، مثل مقتل ١٢ جندياً من جراء إطلاق صاروخ كاتيوشا فى كريات شمونة.. لقد كان تأثير ذلك كبيراً للغاية.

◆ أخيراً هل تنوى البقاء فى منصبك حتى انتهاء فترة ولايتك..؟

– أى نوع من الأسئلة هذا..؟! مبدياً اندهاشه. ثم قال: "أعتقد أننى سأظل فى مكانى هنا". ويضيف حالوتس: "قال شخص ما ذات مرة (إننى لم أولد رئيساً للأركان وأتمنى ألا أموت وأنا رئيساً للأركان)".

حوار مع وزير الأمن الداخلى "آفى ديختر"

المصدر: الموقع الإلكترونى لإذاعة الجيش الإسرائيلي ٢٠٠٦/٨/٢١

المذيع: مرحبا بوزير الأمن الداخلى آفى ديختر.

آفى ديختر: صباح الخير.

المذيع: فى حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣) كنت تبلغ من العمر ٢١ عاماً على ما أذكر، أليس كذلك..؟

آفى ديختر: كنت جندى نظامى فى طريقه إلى أن يصبح جندى مقاتل.

المذيع: عدم ارتياح الجنود الآن، هل يذكرك بعدم الارتياح الذى كان سائداً آنذاك بسبب الإخفاق..؟

آفى ديختر: لا، بأى حال من الأحوال.. يجب أن أقول إننى أشعر بغضب من الأشخاص الذين يحاولون التشبيه بين حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣) وهذه المعركة فى لبنان، فهما أمران مختلفان تماماً، ولاسيما من حيث بداية حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣) وعدد الضحايا ومدى الصعوبة.. وهذه ببساطة أمور مختلفة.

المذيع: إننا لا نتحدث عن عدد الضحايا وإنما عن الإخفاقات الكبيرة، سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد العسكري، كما ظهرت من شهادات جنود شاركوا فى القتال..؟

آفى ديختر: فى حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣) كانت المشكلة أننا خضنا المعركة ومعلوماتنا الاستخباراتية قليلة للغاية، ولكنى أعتقد أن الوضع الآن مختلف، ففى حرب لبنان عندما دخلت الوحدات القتالية إلى المعركة كانت معلوماتنا الاستخباراتية جيدة ومعقولة، على حد علمي، وهو ما يفترض أنه يسهل عمل القوات المقاتلة، ولكن هذا بالفعل ما ينبغى التحقيق فيه..

المذيع: ما معنى أنه ينبغى التحقيق فيه..؟

آفى ديختر: أولاً، تعتبر قدرة القوات المقاتلة على

التحقيق داخلها بشأن مستوى قتال الوحدات فى الميدان، أفضل من حيث التعمق والخصوصية ومن حيث النتائج والدروس التى يمكن استخلاصها من أجل سد الثغرات ومعالجة الإخفاقات فى أسرع وقت ممكن، حتى نكون مستعدين للمعركة القادمة..

المذيع: ولكن الجمهور الإسرائيلى لديه قناعة مسبقة بأن التحقيق داخل الجيش الإسرائيلى لن يجدي، بل سيخفى كل شيء.

آفى ديختر: قطعاً لا، فالنية تتجه إلى إجراء تحقيق داخلى بالجيش الإسرائيلى على مستوى الوحدات القتالية، وعلى مستوى العلاقة بين رئيس الأركان والقيادة السياسية.. فهى علاقة ينبغى التحقيق فيها وهناك أمور كثيرة ينبغى تقصيها.. أشياء جيدة وكذلك سيئة.

المذيع: هل ينبغى تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضى من المحكمة العليا..؟

آفى ديختر: انظر، إن لجنة التحقيق الرسمية هى وصفة جربناها كثيراً، أحياناً كانت الدروس جيدة، وأحياناً كانت الدروس أقل فائدة.. وبالمناسبة فى كل أعمال لجان التحقيق التى أتذكرها كان العمل يتم بشكل متعمق للغاية.. وكانت هناك مشكلتين يجب الإشارة إليهما: المشكلة الأولى هى صعوبة إجراء تحقيقات داخلية خلال فترة عمل اللجنة، والمشكلة الثانية هى الفترة الطويلة التى تستغرقها، وأعتقد أن الدولة أو الجهاز التنفيذى للجيش لا يمكنهما الانتظار مثل هذه الفترة الطويلة.

المذيع: وبعد كل هذه التحفظات من جانبك هل تؤيد تشكيل لجنة تحقيق..؟

آفى ديختر: لقد أوصيت رئيس الحكومة بتوصية معينة، وأعرف أنه يدرسها الآن، وأعتقد أنها يمكن أن تعالج القيود المفروضة على لجنة التحقيق الرسمية.

المذيع: حسناً، لقد انتهينا من هذه النقطة، دعنا نتحدث عن ساحتين أخريين.. أولاً عن قطاع غزة.. من خلفك فى منصب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) الحالي، يوفال ديسكين، يعرب عن مخاوفه الكثيرة من أن غزة فى طريقها لأن تصبح لبنان أخرى، فالميدان غير مؤمن تماماً وقد انسحبت قواتنا من محور فيلادلفى (محور صلاح الدين) وكميات السلاح التى تحصل عليها حركة حماس ستصل بعد وقت قصير إلى نفس مستوى الأسلحة التى يمتلكها حزب الله.. هل تعتقد أن هذه مخاوف معقولة..؟

آفى ديختر: لقد سمعت بالأمس تقديرات رئيس الشاباك، وهو يواصل الخط الذى كان يسير عليه الشاباك فى عصرى وهو مستمر حتى الآن. وبالمناسبة، عندما كنا فى فيلادلفى مرت هذه الأشياء من تحت الأرض (يقصد تهريب الأسلحة عبر أنفاق تحت الأرض)، والخطر من بناء ترسانة أسلحة خطيرة فى غزة هو تهديد حقيقى وفعلي، وقد عرض يوفال ذلك فى الجلسة بالأمس وعن حق.. ولكن هناك فروق جوهرية بين قطاع غزة ولبنان، فقطاع غزة تحده من كل الجهات دول طبيعية، إن أجاز التعبير، إسرائيل ومصر والبحر (المتوسط)، أما لبنان فتحدها سوريا وهى دولة غير طبيعية بالمقاييس التى نقصدها.. وهذا يعنى أنه توجد داخل لبنان جبهة داخلية لحزب الله متمثلة فى سوريا التى تستخدم كقناة لتهريب الأسلحة سواء من داخل سوريا إلى لبنان أو من إيران إلى سوريا ومن هناك إلى لبنان بشكل مستمر تقريباً، وهذا على عكس الوضع السائد فى غزة.

المذيع: هل تقصد بجملة أن مصر من الدول الطبيعية أن الجيش المصرى يبذل كل ما فى وسعه لمنع تهريب الأسلحة..؟

آفى ديختر: من المعروف أن الجيش المصرى لا يبذل كل ما فى طاقته لوقف تهريب الأسلحة، أو كما نعرف طاقته ونحن نعرف طاقته جيداً، وهنا سيكون لزاماً على دولة إسرائيل العمل على ذلك بشكل مباشر، بمعنى محاولة ممارسة كل الضغوط الممكنة على مصر. ونحن نعرف أن مصر تنظر إلى الولايات المتحدة تقريباً قبل اتخاذ أى إجراء ضد إسرائيل.

المذيع: حسناً، وفيما يتعلق بالساحة الثانية سوريا، تحدثت مؤخراً عن أنه حان الوقت لاستئناف الحوار معهم.. هل هناك ما يدعو للتحاور معهم..؟

آفى ديختر: أى مسيرة سياسية أفضل بكثير من العملية القتالية العسكرية، سواء كان مع سوريا أو مع لبنان. وأعتقد أنه فيما يتعلق بلبنان تحديداً، فإن الظروف مواتية للحوار على النقيض من سوريا، لأننا عندما نتحدث عن لبنان فإن هناك قرار صادر عن الأمم المتحدة (يقصد القرار رقم ١٧٠١) سيتم تنفيذه على الجانب اللبناني، أما على الجانب الإسرائيلى فقد اختفت فكرة دخول لبنان والخروج منها، وأصبح الطريق ممهداً لإجراء مباحثات مع لبنان..

المذيع: ولكن لا تصدر أى إشارات واضحة من دمشق، ونحن نعلم ذلك.. وحتى بعد انسحابنا إلى الخط الدولي، فلا تزال بيروت تتلقى الأوامر من دمشق حتى بعد انسحاب الجيش السورى من هناك.. هل أنت على استعداد الآن مقابل سلام مع سوريا لدفع الثمن – وهو الثمن المتمثل فى رغبة المجتمع الدولى وبالتأكيد دمشق فى استرداد هضبة الجولان..؟

آفى ديختر: أولاً، إننى لا أتفق معك فيما يتعلق بالوضع فى لبنان، فهو مختلف تماماً عما كان عليه حتى خروج السوريين.. فلبنان الآن لديها القدرة على

المشاركة فى مسيرة مع إسرائيل دون حدوث مسيرة مماثلة بمشاركة سوريا.. كما أن سوريا دولة مهمة جداً فى كل ما يتعلق بنسيج الحياة هنا فى منطقة الشرق الأوسط، وأعتقد أن المباحثات مع سوريا هى أمر مشروع، وإذا اتضح أن هناك شريك وموضوع للحوار، فإننى أعتقد أن هذه فكرة سليمة جداً.

المذيع: هل يتعين على إسرائيل المبادرة بذلك الآن..؟

آفى ديختر: إسرائيل بمقدورها المبادرة بذلك، ولكن فى مثل هذه المسائل، تأتى المبادرة من طرف ثالث، والطرف الثالث فى العالم متوافر بكثرة.

المذيع: وإذا خاطبنا هذا الطرف الثالث يجب علينا الرد عليه بالإيجاب.

آفى ديختر: نعم.

المذيع: لكنك تعرف الثمن.

آفى ديختر: نعم. إننا نعرف الثمن، ونحن محنكون، بالمعنى الإيجابى للكلمة وليس العكس، فى مسألة دفع الثمن.. فقد واجهنا حالتين مع دولتين – مصر والأردن – ورتبنا أمورنا. كما حاولنا القيام بذلك مع السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، صحيح أن ذلك لم ينجح، إلا أن هذا لا يعنى أنه لن ينجح مع دول أخرى مثل لبنان وسوريا.. وربما يوضح ذلك للفلسطينيين أيضاً أنه لا توجد فرصة أمام أى دولة، لا لبنان ولا سوريا ولا السلطة الفلسطينية، لتحقيق أى إنجازات فى مواجهة إسرائيل عن طريق القتال.

المذيع: دعنى أوضح أقوالك.. تقول إنك تعرف الثمن، وتعقد مقارنة بين مصر والأردن والوضع الحالي، والجميع يدرك ما هى حالة مصر والأردن، فقد عدنا إلى الحدود الدولية.. هل تعرف أن إسرائيل فى نهاية هذه المباحثات ستخرج من هضبة الجولان..؟

آفى ديختر: لا توجد حدود دولية فى هضبة الجولان، وإنما خط وقف إطلاق النار..

المذيع: دعنا من الجدال عما إذا كانت الخمسمائة متر (يقصد طول خط وقف إطلاق النار) تصل إلى مياه بحيرة طبريا أم لا.. السؤال المطروح الآن هو: هل يعنى ذلك أننا سنتراجع عن هذا الخط أم لا..؟

آفى ديختر: إن هضبة الجولان ذات أهمية كبيرة، والسؤال ليس فقط أين يبدأ الخط، وإنما ما هى اتفاقات نزع السلاح الخاصة بتلك المناطق المختلفة، وهو أمر غاية فى الأهمية، وهو ما حدث فى سيناء، فلم يكن ذلك مجرد انسحاب من سيناء وإنما كانت عملية كاملة شملت نزع السلاح وهو أمر مهم للغاية.. وأنا لا أقترح الاستخفاف بالأمور والحديث عما إذا كنا سنرجع إلى خط المياه أم لا، لأن العيش فى الشرق الأوسط دون مياه ستصحبه صعوبات بالغة، وأنا هنا أسأل سوريا كيف ترد على تركيا كلما حدث توتر بين الطرفين، لأن الأخيرة تتحكم فى صنبور المياه القادمة إلى سوريا.

المذيع: لكنك تعترف بالثمن الذى دفعناه وسندفعه، بمعنى أنه مقابل سلام حقيقى مع سوريا فإنك على استعداد للتنازل عن هضبة الجولان.

آفى ديختر: إننى مقابل سلام حقيقى مع سوريا أو لبنان فيما يتعلق بأراض ذات تاريخ نعرفه نحن وكذلك السوريون واللبنانيون، أعتقد أن ما فعلناه مع مصر والأردن هو أمر مشروع هنا أيضاً.

المذيع: أى العودة إلى الحدود الدولية..؟

آفى ديختر: نعم.

المذيع: أخبرنى لقد اختفت مسألة الخطوات أحادية الجانب من الساحة أليس ذلك..؟ لا توجد خطة أخرى لفك الارتباط أحادى الجانب، وقد تلقينا صفعتين فى قطاع غزة وفى لبنان، والآن يتبغى أن نتجه إلى طريق المفاوضات.

آفى ديختر: فى لبنان خرجنا فى خطوة أحادية الجانب، لأن هذا ما كان ينبغى عمله، إذ لم يكن هناك شريك للحوار فى مايو عام ٢٠٠٠، ومن غزة خرجنا فى خطوة أحادية الجانب لأنه كان ينبغى علينا أيضاً الانسحاب أحادى الجانب.. والوضع فى غزة لم يتأثر ببقائنا هناك أو برحيلنا وحتى فى هذا العام فى غزة، باستثناء العملية الإرهابية القوية التى تم خلالها اختطاف الجندى جلعاد شاليط وقتل تسعة جنود، لم يتم قتل أى مواطن إسرائيلى عن طريق غزة بعد مرور عام كامل على فك الارتباط.

المذيع: بسبب حظهم السيئ وحظنا الجيد، ولكنك نسيت صواريخ القسّام.

آفى ديختر: بالمناسبة صواريخ القسّام تمثل مشكلة، ولكن ينبغى أن نضعها فى إطار صواريخ القسّام وليس فى إطار أكبر من ذلك.. وحتى فيما يتعلق بصواريخ الكاتيوشا القادمة من حزب الله اليوم، فأنا على اقتناع بأنه الآن عند بناء ميزان الردع بيننا وبين إيران، بيننا وبين حزب الله ممثلة إيران، فنحن ندرك جيداً الآن قدرة هذه الصواريخ.

المذيع: هل تخلينا عن خطة "الانطواء" أحادية الجانب من الضفة الغربية التى طرحها رئيس الحكومة..؟

آفى ديختر: أعتقد أن الوقت الآن غير مناسب لمناقشة خطة "الانطواء" بجدية، ولو قررنا ذلك فإننا سنحسم هذه المسألة على مستوى الحزب.

المذيع: فى بداية الحوار قلت لى إنك لم تولد سياسياً والدولة أهم بكثير من آفى ديختر ومن الأحزاب.. ما هو شعورك فى المعترك السياسى

ولاسيما فى الشهر الأخير..؟

آفى ديختر: أولاً، إننى لازلت أتعلم وسأظل هكذا فى السنوات القادمة، فهذا أمر مختلف عما فعلته فى السابق، فقد عملت طيلة حياتى فى دائرة واحدة وهى دائرة الأمن، سواء كنت جندياً أو عضو فى جهاز الأمن العام (الشاباك)، أما فى السياسة فأنت تعمل فى أربع دوائر فى وقت واحد، فى دائرة الوزارة التى أنت مكلف بها، وفى دائرة الحكومة وفى دائرة الكنيست وفى دائرة الحزب.. كيف يمكن العمل داخل أربع دوائر بعدما تعودت على العمل فى دائرة واحدة.. هذا هو ما ينبغى تعلمه. وأنا أسعى جاهداً للقيام بذلك على أكمل وجه.

المذيع: الشعور السائد الآن هو أن حزب كاديما استنفد كل طاقاته وأنه حزب مزاجى ولو أجريت انتخابات الآن لن يحقق أى مكاسب.

آفى ديختر: إننى أسمع هذه الأقوال، لكننى لا أعتقد أن حزب كاديما سيخسر. إننى أقابل أعضاء كثيرين من حزب كاديما فى كل أنحاء إسرائيل، ومن الطبيعى أن ينشغل الحزب الحاكم - وعن حق - بالقضايا المتعلقة بالحكم بصورة تفوق انشغاله بالقضايا الحزبية.. ولكن ما أراه أنه ينبغى تعميق جذور حزب كاديما الآن - على النقيض من الأحزاب الأخرى - وهذه مهمتنا، وسنقوم بها بالتوازى مع المهام الأخرى.. ولا أقترح على أحد أن يتكل على أن حزب كاديما أصابه الوهن، وأنا على المستوى الشخصى أعمل من أجل تقوية مكانة حزب كاديما، وعندما ستجرى انتخابات بعد ثلاث سنوات ونصف، حسبما ينص القانون، فأنا على قناعة بأن حزب كاديما سيكون أقوى وأوضح وسيكون حقيقة ملموسة لكل مواطن فى إسرائيل، لاسيما وأن البدائل (يقصد الأحزاب الأخرى) أقل كفاءة.

المذيع: آفى ديختر.. شكراً جزيلاً.

آفى ديختر: شكراً.

■ حوار مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبى ليفني"

ملحق يديعوت أحرونوت
٢٠٠٦/٨/١١
بقلم: أميرة لام

منذ اندلاع الحرب، كان حضورها محدوداً: فالقرارات التنفيذية يتخذها أولمرت وبيرتس وحالوتس. أما الدعاية الإعلامية فى الخارج فتم تكليف بيريس وهرتسوج ونتنياهو بها. كما تزايدت الادعاءات فى وزارة الخارجية حول قلة خبرتها وقصور أداءها وعلاقات العمل غير الطيبة. إنها تسيبى ليفنى الصاعدة الواعدة فى المعركة الانتخابية التى اعتبرها الكثيرون مرشحة مناسبة لرئاسة الوزراء، تجد نفسها فجأة تتعرض لموجة من النقد الشديد، إلا أنها نجحت فى التصدى لها.

بعد أيام معدودات من اندلاع المعارك، وتحديداً فى اليوم الذى تم فى إغراق البارجة الإسرائيلية قرابة الشواطئ اللبنانية، اجتمع مجلس الوزراء المصغر للشئون السياسية والأمنية من أجل اتخاذ قرار بقصف مقر حزب الله فى الضاحية الجنوبية لبيروت بخمسة أطنان من المواد المتفجرة. وكان المناخ العام يسوده التوتر. إلا أن وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى عارضت هذا التصعيد، مبررة ذلك بأن الوقت غير مناسب، وأنه من الأفضل وقف عملية التصعيد. وقد أثارت معارضة ليفنى حفيظة بعض الحاضرين، ولاسيما هؤلاء الذين يعرفونها منذ سنوات عديدة. فقد اعتقد هؤلاء أن ليفنى تقوم، مرة أخرى، بتجهيز الدفوع القانونية التى ستدفع بها أمام لجنة التحقيق.

ويدعى أحد الأشخاص، ممن عملوا معها فى الماضى، أن أى شيء تفعله ليفنى أو تقوله يأتى بعد دراسة متأنية، نظراً لأنها تضع نصب أعينها أنها سوف تقف ذات يوم أمام لجنة تحقيق. وهذه البارانويا التى تعانيها ليفنى هى المفتاح لفهم شخصيتها وتركيبتها وصورتها التى تحافظ عليها بشدة. وقد تذكر بعض الأشخاص ممن كانوا يعملون معها فى الماضى، هذا الأسبوع، أنه عندما كان أحد العاملين فى مكتبها يحاول دعوتها لتناول الحمص على حسابه، كانت تصر على أن تقوم بدفع الحساب. وكانت تقول له: "إنك تستطيع أن تطيح بى من المنصب بسبب هذه العشرين شيكل".

بيد أن هذا الحذر قد عاد عليها الآن بالوبال. فلم تتفوه ليفني، خلال الأسابيع الأخيرة، بأية مقولة رسمية ذات أهمية حقيقية، وقللت من ظهورها فى وسائل الإعلام. فيما كون كل من أولمرت وبيرتس وحالوتس ثلاثى يقوم باتخاذ جميع الخطوات والقرارات، بينما ركنت ليفنى إلى الظل. وتعقيباً على ذلك، تقول ليفنى: "من بين كل الكلام الفارغ الذى تبثه جميع القنوات منذ الصباح وحتى المساء لم أفكر فى أنه يجب على أن أركض بين الاستوديوهات لإجراء المقابلات والأحاديث. أنا أعرف أننى لو أجريت مقابلة كل مساء فى أى قناة، فسوف أحصل على شهرة سياسية، ولكن هذه ليست

نظريتى فى المنصب".

والنتيجة هى أن وزيرة الخارجية لم تضطلع بأى دور فى هذه الحرب. وفى الحقيقة لا يوجد إحساس بأنها تقود السياسة الخارجية. فوزير الخارجية هو بمثابة واجهة إسرائيل فى الخارج، إلا أن هذه الواجهة مختفية الآن. وكان من الممكن أن نتوقع أن تقوم ليفنى بالتنقل بين عواصم أوروبا، وتجرى مقابلات وأحاديث مع كبرى الشبكات التليفزيونية، ويلتقط لها صور أثناء صعودها وهبوطها من الطائرة خلال جولاتها وهى تلوح بيدها معبرة عن غضبها أمام الكاميرات والميكروفونات. وهذا ما لم يحدث فى الواقع. بينما يقولون فى وزارة الخارجية إن" المشكلة" هى "أنها لا تتحدث الإنجليزية بطلاقة، ونحن نشتاق إلى إنجليزية سيلفان شالوم. وليفني، من جانبها، لم تشعر حتى الآن بأن هذا هو "ملعبها" وبيتها: فهى متبلدة المشاعر، تتنكر للمحيطين بها، كما أنها غير واثقة فى قدراتها".

من جهة أخرى، يقول العاملون فى مكتبها أنه خلال الأسابيع الأخيرة أجرت ليفنى عشرات المحادثات الهاتفية مع سفراء وزراء خارجية عدد من الدول، دون علم وسائل الإعلام. وترى ليفنى أنه لا يجب أن تشاهدها وزيرة الخارجية البريطانية وهى تدلى بحديث لشبكة الـ" بي. بي. سي" كى تؤيد السياسية الإسرائيلية. وتقول ليفني: "إن مهمة وزارة الخارجية هو العمل على إيجاد قنوات سياسية. وجزء من المسألة يتعلق بالتسويق لهذه القنوات، ولكن هذا ليس كل شيء. فعندما يتصل بى هاتفياً وزير خارجية دولة ما ويقول لي: "لدينا رعايا فى لبنان، كيف نستطيع إخراجهم من هناك..؟ نقوم بإجراء اتصالاتنا بالجيش ونقوم بفتح الممرات لكى نمكن المواطنين من الخروج، وهذا فى نظرى أكثر إيجابية وفاعلية من إجراء مقابلة فى أى مكان".

◆◆ على النقيض من آبا إيبان:

السؤال المطروح هنا هو: هناك تغطية إعلامية جيدة لكل ما يجرى فى إسرائيل. فخلال عملية حومات ماجين "السور الواقي" أقيم فى القدس مركز إعلامى للمراسلين الأجانب، أما هذه المرة لم يتم إقامة مثل هذا المركز، ولم تبث شاشات التليفزيون فى الخارج صور المصابين الإسرائيليين، والمنازل المهدمة، والأب وابنته من عكا اللذان دفنا إلى جوار بعضهما البعض.

◆ إن الشعور العام هو أنك لا تقودين سياسة خارجية تتسم بالعدوانية رداً على الاتهامات الموجهة ضدنا..؟

– "إننى أفهم سبب الشعور بالإحباط الذى يسيطر علينا، وهو أن العالم لا يفهمنا ويعارضنا على الرغم من أننا أيضاً نعاني، وعلى الرغم من أننا أكثر تمسكاً بالأخلاقيات من غيرنا. فبعد القصف الصاروخى لحيفا، تحدثت مع مدير عام وزارة الخارجية وقلت له: "يجب أن نضع هذا أمام أجهزة الإعلام الخارجية، لأن هذه الصور والمشاهد تظهر الإشكالية القائمة، وحقيقة أن إسرائيل تتعرض لحملة هجوم شعواء، وأن هذه ليست هى إسرائيل القوية. ولكن هناك مشكلة بالنسبة لوسائل الإعلام وهى أن الجيش الإسرائيلى يريد تحقيق إنجازات. إذاً فهناك صراع بين الرغبة فى نقل صورة بأننا انتصرنا وبين الرغبة فى إظهار ضعفنا وعجزنا فى هذه المواجهة. وهذه مسألة معقدة للغاية.. ولكن دورى هو ألا أكون متحدثة فقط، بل أن أقوم باتخاذ قرارات سياسية وأنفذها".

◆ لقد قام أولمرت بتكليف كل من شمعون بيريس، يتسحاق هرتسوج وبنيامين نتنياهو، بمهمة الدعاية الإعلامية فى الخارج. ألا تعتبرين ذلك بمثابة صفعة لك..؟

– "بالنسبة لبيريس، فأنا على اتصال دائم به، كما أننى أطالب سفارات العالم بأن يمدوا له يد العون. فبيريس لا يمثل تهديداً فى نظري. فخلال الأيام الأولى للحرب قمنا بتكليف متحدثين ليسوا من مسئولى وزارة الخارجية إلى جانب أشخاص مثل نتنياهو. وتغاضينا عن الاعتبارات السياسية. إننى لا أبحث عن دقائق المجد العابرة من خلال شاشات التليفزيون العالمية".

إن خيبة الأمل من إدارة ليفنى كبيرة، لأنهم توقعوا منها الكثير. فحتى وقت قصير كان الكثيرون ينظرون إليها باعتبارها البديل المناسب لرئاسة الوزراء، بينما يتضح الآن أنها فى الواقع امرأة لا يجب الاستخفاف بها: فهى شخصية لها قيمتها، ومجتهدة ويقظة، ولكن الفجوة بين قدرتها القيادية وبين منصب رئيس الوزراء تبدو الآن كبيرة للغاية عن أى وقت آخر.

يقول مسئول سياسى كبير: "لقد كانت هذه فرصة جيدة بالنسبة لها لكى تخطو خطوة إلى الأمام. ولكنها لم تستغل هذه الفرصة كما فعل آبا إيبان عندما كان وزيراً للخارجية، وقد كوَّن أولمرت جبهة قوية ضدها".

فإسمها لا يكاد يذكر فى استطلاعات الرأى العام التى أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، وإذ بها فجأة تبتعد عن الأضواء. فحضورها الإعلامى لم يلاحظ سوى خلال الزيارة التى قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس لإسرائيل، فلا يوجد اختلاف على أن هناك انسجام بينها وبين ليفني؛ وقد نشأت بين الاثنين علاقة وطيدة قائمة على الثقة المتبادلة والسرية التامة. وطالما كانت ليفنى تحرص بشدة على هذه العلاقة، وبالفعل فقد جنت ثمار ذلك عندما سمحت لها رايس بالتدخل فى صياغة مسودة التفاهمات الأمريكية الفرنسية (بشأن القرار ١٧٠١). وخلال الساعات التى سبقت إعداد مسودة القرار أجرى الاثنان محادثات

استمرت حتى الساعة الرابعة فجراً. وقد أثارت مسودة القرار المبدئية حفيظة ليفني، حتى أن ذلك دفعها إلى ممارسة ضغوطاً من أجل إجراء تعديلات عليها.

وفى بداية هذا الأسبوع، عندما تم الانتهاء من بلورة المسودة، قالت للمقربين منها إنه: "على الصعيد الإعلامي هناك إنجازات كبيرة، حيث تنص المسودة على ضرورة تجريد حزب الله من أسلحته وأن يصبح الجنوب اللبناني منطقة منزوعة السلاح. فإذا رأينا هنا مع مرور الوقت قوات دولية ويتم تطهير لبنان، فإن هذا يعد إنجازا حقيقياً".

وفى حالة ما إذا تم تنفيذ ما ورد فى المسودة، فستحصل ليفني على مكافأة جراء هذا، ولكنها ستضطر إلى اقتسامها مع كل من يورام تورفوفيتش، رئيس ديوان رئيس الوزراء، وأهارون أبراموفيتش مدير عام وزارة الخارجية، وشالوم تورجمان المستشار السياسي لرئيس الوزراء، نظراً لأنهم كانوا من المشاركين فى المناقشات. والآن لا يوجد نزاع على المكافآت بين المعنيين بالأمر، نظراً لأن الإنجاز لم يتحقق بعد ولأن ليفني أيضاً لن تقوم بشيء من شأنه المساس بعلاقتها بأولمرت. ورئيس الوزراء من جانبه ليس من مصلحته المساس بليفني: فهي تحافظ على إخلاصها له، فهي امرأة ذكية وتتمتع بشعبية كبيرة. وقد قال أنصار أولمرت هذا الأسبوع أنه منذ سنوات طويلة لم تكن هناك منظومة علاقات جيدة بين ديوان رئيس الوزراء ووزارة الخارجية مثلما يحدث هذه الأيام.

تقول ليفني بشأن معارضتها تصعيد عمليات القصف على منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت: "لقد كان النقاش ساخناً فى هذا الشأن. كان يتعين على أن أدرس الثمن الذي ستدفعه مقابل الفائدة التى ستعود علينا من القيام بهذه العملية فى هذا التوقيت. وما كان يعنيني هو: هل العمليات التى سيقوم بها الجيش الإسرائيلي ستمكنني من مواصلة المسيرة السياسية..؟ ولو كان لدى اعتقاد بأن عمليات القصف من الممكن أن تحقق أهدافاً سياسية بوسائل عسكرية، لم أكن لأعارض ذلك مطلقاً".

وعلى حد تعبيرها، فإنه منذ بداية العمليات العسكرية، فإنها تفكر فيما سيحدث بعد ذلك: "منذ اللحظة التى بدأت فيها العملية العسكرية كان من الواضح لى أنها من الممكن أن تحقق أهدافاً محدودة فقط، وأن الإنجاز الحقيقي لا يستطيع الجيش أن يقدمه لي، وإن كنت أتمنى من كل قلبي أن أرى بأم عيني نصر الله قتيلاً".

◆ هناك نظرية تقول بأنه يجب إطلاق يد الجيش للقيام بمهمته قبل التوقيع على أى اتفاق.

– "إنني لا أعتقد فى هذه النظرية. أعتقد أن الأرض المناسبة لاتخاذ القرارات لا يتم تمهيدها وفقاً للمدة الزمنية. يجب إجراء تغيير فى مسار العلاقة بين المسارات السياسية والخطوات العسكرية. فى الماضي كان هناك اعتقاد سائد بأن دور القيادة السياسية هو إعطاء الجيش الفرصة لكسب المزيد من الوقت. وهذا ليس صحيحاً. فدوري – كما أراه – هو تعبئة المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الخطوات المهمة بالنسبة لنا.. لقد أدخلت بعض التعديلات فى الوزارة لم تكن موجودة من قبل. ففى الماضي كانوا ينتظرون حتى تنتهي العملية العسكرية، عندئذ فقط كان تبدأ المساعي السياسية، فقررت أن أغير ذلك".

يبدو وكأن ليفني تعرف تماماً عما تتحدث، حتى أنه فى اليوم الذى تم فيه قصف كفر قانا، أعلنت معارضتها حتى لصديقتها كونداليزا رايس التى تناولت معها وجبة الإفطار قبل دقائق معدودات من تلقيها خبر وقوع الحادث. ومن كان معها فى هذه اللحظة يشهد أن وجهها أكثر بياضاً من البدلة البيضاء التى كانت ترتديها. وخلال اجتماعات مغلقة قالت ليفني أن القصف لم يكن قصف لكفر قانا فقط، بل كان قصف للمسيرة السياسية.

وقد أوضحت ليفني: "إن هذا الحادث أوجد صعوبة أخرى فى التعاطى مع المجتمع الدولي. فمثل هذه الصور والمشاهد تشكل مشكلة حتى بالنسبة لأصدقائنا المقربين فى العالم. فخلال محادثاتي مع بعض الزعماء أسمع بعض العبارات مثل (ساعدونا لكى نساعدكم).. ويجب علينا أن نتعاطى مع تأثيرات هذه الصور لدينا فى الداخل".

◆ ماذا اكتشفت منذ توليك المنصب..؟

– "إنني لا أحب النصوص مطلقاً، ولكنني اكتشفت أن هناك مغزى للجلسة واللقاء والمحادثة التليفونية، وما يحدث على المستوى الشخصي، لأن زعماء الدول ووزراء الخارجية هم أيضاً فى نهاية اليوم بشر، وهم ينظرون إلى إسرائيل قبل أى شيء وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية. وهناك شيء ما بديهي فى ردود أفعالهم السلبية منها أو الإيجابية، وهنا تظهر الأهمية الكبيرة للعلاقات الشخصية. فقد كان هذا شيئاً جديداً بالنسبة لي".

◆ ما هى الأهداف الأساسية التى تسعين لتحقيقها فى الفترة المقبلة..؟

– "أسعى لإضفاء الشرعية على تصرفات إسرائيل فى هذا العالم، لأنه قد حدث نوع من نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. وأنا أعتقد أنه إذا دعيت الأمم المتحدة اليوم من أجل اتخاذ قرار بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي فى أرض إسرائيل، لانتهى التصويت الذى نحتفل به منذ يوم الاستقلال حتى الآن نهاية أخرى تماماً".

حوار مع "د. عزرئيل لوريل" الخبير الإسرائيلي في الأسلحة الصاروخية

معاريف ٢٠٠٦/٨/١١
بقلم: بن كابلان

إن السؤال الرئيسي الذي يجول في خاطر المواطن الإسرائيلي العادي، هذه الأيام، والذي يقضي وقتاً في منطقة جوش دان، يدور حول "ماذا سيسقط علينا..؟"، والمقصود ليس أخباراً عن فوز باليناصيب أو ترقي في العمل سيدر ربحاً هائلاً. من البديهي أن الحديث يدور عن صواريخ "زلزال" و"فجر"، والشيطان وحده هو الذي يعلم ما يمتلكه حزب الله في صندوق الأدوات الموجه الآن بصورة دقيقة إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

لقد وجدت القيادتان السياسية والعسكرية، بل والمواطن نفسه، صعوبة في بداية الحرب في استيعاب أن الصواريخ تسقط على حيفا والشمال بأعداد مخيفة. كانت الحياة في تل أبيب تسير بلا عوائق تقريباً، حتى جاء المقربون من نصر الله وقالوا أن تل أبيب في مرمى الهدف، وأعلن نصر الله، الذي أيَّد هؤلاء المقربين، أن حكم بيروت كحكم تل أبيب (أبعد من حيفا). ومنذ ذلك الحين يحاول المواطن البسيط البحث في موقع جوجل البحثي على الإنترنت عن الفرق بين "فجر ١" و"فجر ٥" والمدى الذي يمكن أن يصل إليه صاروخ زلزال.

وبسبب مثل هذه المخاوف من تنوع الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل، يعتبر د. عزرئيل لوريل ضيفاً مرغوباً فيه.. وفي برنامج الصباح بالقناة الثانية الإسرائيلية حاولوا التعرف من لوريل على توقعاته، لكنه لم يتمكن بسبب قصر فترة البث. ولكن رغم ذلك كان الحوار معه مهماً للغاية. فلا يوجد كثيرون في إسرائيل يعرفون شكل صاروخ زلزال من الداخل مثل د. لوريل، الخبير في الصواريخ والأسلحة الصاروخية.

ويقول د. لوريل: "لم أكن أشعر بالقلق من قدرة حزب الله على إطلاق صواريخ على منطقة تل أبيب. صحيح أن ذلك ممكن الحدوث، لكنني لم أكن سأرحل إلى إيلات لهذا السبب. إنني أنام جيداً ليلاً. لا يمكن تشبيه الوضع في منطقة وسط إسرائيل بوضع سكان المنطقة الشمالية. هناك مثل يقول "رب رمية من غير رام"، وهذا ينطبق أيضاً على صواريخ الكاتيوشا، غير أنه في حيفا تم إطلاق عدد كبير من صواريخ الكاتيوشا. وإجمالاً، فهذا ليس سلاحاً جاداً، فصاروخ الكاتيوشا ليس خطيراً، ولا يهدد الوجود. كم عدد قتلى صواريخ الكاتيوشا في الجبهة الداخلية..؟ بضع عشرات جراء ألفي صاروخ كاتيوشا تم إطلاقها.. هذا أمر غير جاد من الناحية الإحصائية. صحيح أن الرأس الحربية للصواريخ التي قد تسقط على تل أبيب كبيرة للغاية، تزن حوالي ٥٠٠ كجم، ولكن كم عدد الصواريخ التي سيتم إطلاقها..؟ لقد أطلقوا علينا صواريخ سكاد في حرب الخليج الثانية، ولكن كم كان عدد القتلى..؟ قتيل واحد..".

♦ **أيعني هذا أنه حتى لو أطلقوها على تل أبيب لن تسقط دفعات كبيرة منها..؟**

– "لا أعتقد ذلك، وإن كنت لا أستطيع نفيه، لكنني لم أكن سأغير محل سكني لهذا السبب. لا أعتقد أنهم سيطلقون أعداد كبيرة من الصواريخ على تل أبيب. لا أعتقد أنهم قادرون على ذلك. فقد تم تدمير بعض قاذفاتهم فور اندلاع القتال، والبعض الآخر في وقت لاحق. وهم يمتلكون الآن عشر قاذفات، أما مسألة إطلاق صواريخ على تل أبيب فهي قصة كبيرة".

♦ **ما الفارق بين إطلاق صاروخ زلزال وصاروخ كاتيوشا..؟**

– "زلزال هو صاروخ ثقيل للغاية. أما صاروخ الكاتيوشا فهو عبارة عن أنبوب يستطيع شخصان حمله بسهولة، ويضعانه على قاذف ثلاثي أو ثنائي ويطلقانه. ويمكن إطلاقه من وسط بستان.. أما صاروخ فجر فإطلاقه أكثر تعقيداً، ناهيك عن زلزال، الذي يتطلب شاحنة ويحتاج إلى التوجيه الدقيق. وهذه صواريخ أطول من حيث المدى".

♦ **ما مدى خطورة صاروخ زلزال..؟**

– "يحمل رأساً حربية تفوق بكثير صاروخ سكاد. في حرب الخليج الثانية قللوا حجم صاروخ سكاد حتى يستطيع أن يصل لإسرائيل. كانت رأسه الحربية الأصلية تزن ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ كجم، واستطاعوا أن يقللوها إلى النصف. أما صاروخ زلزال فيحمل رأس حربية مزدوجة. فلو سقط على مبنى سكني في تل أبيب، بمقدوره القضاء على طابقين بالكامل، وإن كان الأمر يتوقف أيضاً على نوع المبنى".

♦ **باختصار هل يمكن أن تسقط صواريخ زلزال في تل أبيب..؟**

– "نعم.. حزب الله يمتلك مثل هذه الصواريخ".

♦ **ما مدى دقة صاروخ زلزال في إصابة الهدف..؟**

– "دقته تعادل ١٪ – ٢٪ من المدى المحدد، بمعنى أنه لو أُطلق لمسافة مائة كيلومتر، فإنه سيسقط في دائرة كيلومتر. ولا يمكن تحديدها بالضبط. ولو حاول إسقاط مبنى ما، سيضطرون لإطلاق عشرات الصواريخ حتى يقتربوا منه.. وصاروخ سكاد أكثر خطورة منه، فهو صاروخ موجه".

♦ **ما هو مصدر صاروخ زلزال..؟**

– "الصواريخ مثل زلزال وسكاد تقوم على صواريخ سكاد

الروسية التى تقوم على صاروخ V2. وهذه كانت تكنولوجيا معروفة فى الحرب العالمية الثانية، والروس أخذوه وطوروه. ومشكلة هذه الصواريخ كانت الوقود السائل، صحيح أنه كان أكثر طاقة من الوقود الصلب، إلا أنه لم يكن بالإمكان تركه داخل الصاروخ فترة طويلة. وقد قاموا بأخذ الصاروخ وهو فارغ، ووضعوه، وملئوه بالوقود وأطلقوه.. وهذا ينطوى على عيوب كثيرة. وبمرور السنين انتقل العالم لاستخدام الوقود الصلب، وهو أقل طاقة، لكنه أكثر ثباتا، وبالتالى عندما يكون الصاروخ جاهزاً يطلقونه، دون أن يكون هناك داعى لإشعاله..

"وفى حينه حصل الإيرانيون على صواريخ سكاد روسية، وقرروا الانتقال إلى استخدام الوقود الصلب. ويعتبر زلزال هو أحد التطويرات الأولى لصواريخ تقوم على الوقود الصلب من صنع إيران. لا شك أن الإيرانيين لا يستخدمون الآن صواريخ زلزال، وأعتقد أنهم تخلصوا من هذه الصواريخ وسلموها لحزب الله. بالمناسبة، المنظمات، مثل حزب الله، تستخدم الصواريخ والقذائف لأنه من السهل تشغيلها. فالصواريخ هى من صنع العباقرة لكى يشغلها الأغبياء".

وعلى حد قول د. لوريل، فإن الخطر على منطقة وسط إسرائيل، لو كان هناك بوجه عام، قد يأتى من جانب السوريين. صحيح أن حزب الله يطلق بلا تمييز على المنطقة الشمالية، إلا أن بشار الأسد لو تهور، فإن هناك حقاً ما يدعو للخوف. ويقول لوريل: "صحيح أن حزب الله بمكنه إطلاق صواريخ على تل أبيب، إلا أن فرص إصابتنا ضئيلة. الخطر من السوريين، فهم يمتلكون كميات كبيرة من الصواريخ معظمها دقيقة".

◆ **هل تعتقد أنهم سيطلقون علينا..؟**

– "لو قرروا الانضمام للحفلة، فإنهم سيفعلون ذلك. فهذا الأمر الوحيد الذى يمكنهم فعله. فهم لن يهاجموا هضبة الجولان، وأحد الأسباب التى دفعت السوريين لشراء صواريخ دقيقة هى عدم وجود فرصة أخرى لإصابتنا. فقد تورطت عدد من الدول العربية دائماً فى معارك جوية ومدرعة، لكن عن طريق هذه الصواريخ يمكنها (يقصد سوريا) تهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية".

◆ **ما مدى خطورة صواريخهم..؟**

– "يمكن لصواريخهم أن تهدد الجبهة الداخلية. فهم يمتلكون مئات من صواريخ سكاد إس إس ٢١، وهذا صاروخ دقيق للغاية يصل مداه إلى ٧٠-١٢٠ كيلومتراً، ودقته فى إصابة الهدف جيدة. وهذا يعنى أنهم لو قرروا إسقاط هدف ما، سيطلقون عليه ثلاثة صواريخ، أحدهم سيصيبه بالتأكيد. كما يمتلكون صواريخ سكاد تصل لمسافات أبعد بكثير.. ومن حيث الجبهة الداخلية والمنطقة الشمالية ومنطقة الوسط، فإن هذا تهديد حقيقي.. فالسوريون أخطر بكثير".

◆ **هل تعرف أن الجمهور فى حالة فزع..؟**

– "وسائل الإعلام هى المسئولة عن انتشار حالة الفزع هذه".

◆ **نحن المذنبون مرة أخرى..؟**

– "الجميع يتحدثون عن الصواريخ. يقولون للجمهور فى وسائل الإعلام إنه ستسقط قنابل، ولذا فهو ينتابه الرعب. فى حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وكان تعداد سكان إسرائيل ثلاثة ملايين نسمة، توقعوا أنه لو قامت القوات الجوية المصرية بالهجوم سيسقط ٥٠ ألف قتيل. وخصص الحاخامات حدائق عامة لتكون مقابر مؤقتة، حيث كان عدد السكان نصف عددهم اليوم، وهذه القصة لم يتم نشرها لأن وسائل الإعلام لم تكن مهيمنة".

◆ **ألا تقلل من شأن حزب الله..؟**

– "لا.. صحيح أن هناك قتلى، لكن هذه حرب يا رفاقي..! لقد اعتدنا على إنهاء كل شيء خلال أسبوع. لكن فى حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧) سقط منا ٨٠٠ قتيل. لو كنت مبالغاً، فإننى أعتقد أن إصابة تل أبيب لن تكون خطيرة".

◆ **لكن السوريين سيقصفوننا..؟**

– "إننى لن أتوجه للنوم فى ملجأ".

بعدما أصبنا بحالة هلع (لأننا كلما حاولنا تهدئة أنفسنا، يتزايد إحساسنا بالفزع) يظهر التساؤل عما يمكننا فعله لحماية أنفسنا لو أطلقوا علينا صواريخ. وعلى حد قول لوريل، فإن سكان المنطقة الشمالية لم يتبق أمامهم سوى تمنى الخير، فالأنظمة الدفاعية لإسرائيل غير قادرة على وقف الدفعات الصاروخية التى تطلق عليهم. وهو يقول: "ليس هناك ما يحمى سكان المنطقة الشمالية من الصواريخ، فمنظومة الباتريوت تستغرق وقتاً قصيراً جداً فى الرد.. وصاروخ "حيتس" أسوأ فى هذا الصدد لأنه يعمل على ارتفاعات أعلى بكثير، فهو مخصص لشيء آخر، لصاروخ من سوريا، وليس لصاروخ من كوخ فى لبنان. فصاروخ حيتس يطلق عالياً ويبحث عن هدفه فى الجو، وهو غير مخصص للتصدى لصواريخ الكاتيوشا".

◆ **هل هناك وسائل حماية من صواريخ الكاتيوشا..؟**

– "منظومة ناوتيلوس.. ولكن للأسف إسرائيل لا تمتلكها.. فهناك طراز واحد فى أمريكا لم ينتهوا من تطويره بعد. أما لدينا فقد توقفوا عن الاهتمام بمنظومة ناوتيلوس منذ بضع سنوات، ربما لأنهم قرروا عدم جدية التهديد. أما الأمريكيون من جانبهم فقد واصلوا تطويرها. وقد طوروها بشكل يمكنها من اعتراض قذائف الهاون".

◆ **متى توقفت إسرائيل عن ذلك..؟**

– "قبل عامين أو ثلاثة".

◆ **هذا يعبر عن تقصير.**

"لا أتطرق إلى هذه المسائل. فالأجهزة الأمنية كانت لها اعتباراتها، وأثناء الحرب لن نتجادل فى هذا الصدد. وسوف يتم استيضاح ذلك بعد الحرب".

◆ حسناً، ولكن بعد إطلاق عدد كبير من صواريخ الكاتيوشا، فإن النتيجة واضحة.

- "هذا صحيح، لكن هناك مشاكل أخرى. فهو يحمى فى دائرة قطرها خمسة كيلومترات، أى أننا فى حاجة إلى عدة أنظمة من هذه النوعية. يجب وضع منظومة من هذه النوعية فى كل عشرة كيلومترات، وكل منظومة قد تتكلف ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار. فهذا أمر مكلف للغاية".

◆ كيف تسير الأمور..؟

- "هناك أجهزة رادار تكتشف الصاروخ. والميزة فى هذه المنظومة أن عملية تجهيز المعلومات لا تستغرق فترة طويلة، لأنها تعمل بشعاع الليزر. يلتقط جهاز الرادار الصاروخ وقت إطلاقه، وشعاع الليزر يرصده ويضئ الهدف لعدة ثوان وفجأة ينفجر. ويقترح الأمريكيون استخدام منظومة ناوتيلوس فى المطارات للحماية من الصواريخ المحمولة على الأكتاف".

◆ ما هى نسب نجاح منظومة ناوتيلوس..؟

- "حتى الآن تصل نسبة النجاح إلى ١٠٠٪".

◆ لو كنت أقيم فى المنطقة الشمالية، كنت سأحزن بشدة مما تقوله.

- "من الصعب رصد ميزانية للتهديدات المستقبلية. فهذه مشكلة على مر التاريخ. هل تعلم أن الجيش البريطانى رفض الحصول على مدافع قبل الحرب العالمية الأولى..؟ من المؤكد أنه سيتم تخصيص أموال لأشياء كثيرة بعد الحرب. فالحروب مكلفة، والناس لا يفكرون فى ذلك. والناس لا يرغبون فى دفع أموال كبيرة من أجل أشياء مبهمة.. ولكنهم ربما يفيقوا الآن".

◆ ألم يكن من المنطقى أن تكون فى إسرائيل أنظمة مضادة لصواريخ الكاتيوشا..؟

- "لو قرروا قبل عامين أو ثلاثة السير فى هذا الاتجاه بكل قوة، لكان بالإمكان تحقق ذلك. لكننى أقول ذلك بحذر شديد، فمن الناحية الفنية نعم، ولكن من الناحية السياسية لم يكن الأمر واضحاً".

يبلغ د. لوريل من العمر ٧١ عاماً، وهو متزوج وجد لثلاثة أحفاد، ويقيم فى كريات أونو.. وقد بدأ شغفه بالصواريخ عن طريق المصادفة، وهو يحكي:

"لقد درست درجة البكالوريوس فى بطرسبرج ودرجة الماجستير فى ولاية فيرجينيا. وحينها أعلنوا عن دورة فى الدفع الصاروخي. لم أفهم ما علاقتى بذلك، لكننى حينها قرأت فى الصحيفة أنهم أطلقوا صاروخ شافيت ٢، وهو ما أثار الحماسة بداخلي، توجهت إلى عميد الكلية وطلبت الانضمام إلى دورة الدفع الصاروخي. كان هناك أربعة - خمسة طلاب فى الفصل، كلهم ضباط فى الجيش الأمريكي. الشيء الطريف هو أن المحاضر كان مهاجر عراقى الأصل، ودرس الماجستير فى انجلترا والدكتوراه فى الولايات المتحدة.. وبعد ذلك انتقل إلى جامعة أخرى وأصبح عميد كلية".

عاد لوريل فى وقت لاحق إلى إسرائيل، وعمل فى مجال الصناعة الجوية وتخصص فى مجال الصواريخ. وقد اعتبر رائداً فى هذا المجال بعدما ألف كتابه الأول باللغة العبرية فى هذا الصدد وهو يقول: "كتاب (الصواريخ الموجهة والسلاح الصاروخي) صدر عام ١٩٧٠ وكان الكتاب الأول من نوعه فى دولة إسرائيل. وكان هذا كتاب دراسي، لأن الموضوع كان بعيداً عن تفكير الجميع".

◆ ما هو مضمون الكتاب..؟

- "يضم الكتاب صيغاً وأشكال لمحركات صاروخية. كيف يتم إطلاقها، وماهية منظومة التوجيه. قبل أن يتم تأليف هذا الكتاب كانوا يستعينون فى إسرائيل بالكتب المؤلفة باللغة الإنجليزية. وحتى وقتنا هذا ألتقى من حين لآخر بمهندسين فى مجال الصواريخ يتعلمون من كتابي. وهم يقولون لى أنه موضوع فى مكتبتهم الخاصة. وهناك أسلحة أسهم فيها هذا الكتاب".

وفى الآونة الأخيرة، كتب د. لوريل كتاب من نوع آخر، تحت عنوان "أوزار الحرب"، ويضم نظرة أخروية تحكى عن أن إسرائيل توشك على التعرض لهزة أرضية قوية، وعن أن عالماً يابانياً لديه القدرة على التنبؤ بتوقيتها الدقيق اتصل بالمصريين وساعدهم فى محاولة القضاء على دولة إسرائيل عن طريق الهجوم بعد وقوع الهزة الأرضية مباشرة. ويقول لوريل: "هذا سيحدث عندما تقع هزة أرضية. لا جدال على ذلك. إننا فى المكان المحدد. إننى فكرت فيما سيحدث لو أنه يمكن التنبؤ بذلك، وماذا سيحدث حقا لو وقعت الحرب..؟ كان المصريون ستروقهم هذه القصة لأنهم يمتلكون جيشاً جراراً لا يمكن مواجهته".

◆ هذه النظرة تنطوى على شيء من المؤامرة، وتنم عن إحساس بالملاحقة.

- "المؤامرة من قوى الطبيعة، وهذا أمر ممكن حدوثه. هناك هزات أرضية كثيرة، وأعتقد أن المصريين يتربصون بنا، وأنهم سيحاولون خطف جزء من النقب.. أنا أعتقد ذلك".

◆ هل تزيد الحرب من حجم مبيعات الكتاب..؟

- "هذا صحيح. لكننى لا أريد أن يتحاربوا حتى يزيد حجم مبيعات الكتاب. مع ذلك، أنا أقرأ على الإنترنت أن الناس تكتب أنه كتاب ممتاز حتى تنسى الأزمات، ولنطهر العقول. فهذا كتاب جيد وأنت تجلس فى ملجأ أو فى مكان مؤمن داخل الشقة.. ومن قبيل المصادفة أن يصدر الكتاب أثناء الحرب".

◆ من الغريب أن الكتاب لم يتناول الأخروية الصاروخية.

- "يمكن تأليف كتاب عن تهديد الصواريخ، عن الحرب القادمة مع إيران وما شابه ذلك، فلدى أفكار فى هذا الشأن، لكن ينبغى أن نرى كيف ستسير الأمور فى المقام الأول".

حوار مع قائدين من سلاح الطيران الإسرائيلي حول أخلاقيات الجيش والحرب على لبنان

هاآرتس ٢٠٠٦/٧/٢٩
بقلم: ميرون رابوبورت

لم أُطلع أحداً على هذه الصور.. إنها صور حصلت عليها منذ بضعة أيام عبر البريد الإلكتروني من مجهول.. وهي مجموعة مكونة من حوالي عشرين صورة، تبعث على الشعور بالغثيان جميعها، لضحايا هجمات سلاح الطيران الإسرائيلي في لبنان. وكانت الصور مصحوبة بآراء أطباء لبنانيين تفيد بأن القتل جاء نتيجة استخدام سلاح إسرائيلي غير معروف وغريب.

يقول الخبير في علم الأمراض، د. حين كوجال، الذي عرضت عليه الصور، أنه لا يوجد شيء غريب في هذه الإصابات، فهي عادية لمن يتعرض للإصابة بالقرب من مركز انفجار قوي جداً، وهي قريبة الشبه بالإصابات التي يتعرض لها الكثير من المدنيين الإسرائيليين الذين عالجهم د. كوجال بعد تعرضهم لإصابات خلال عمليات انتحارية تم تنفيذها في حافلات.

وقد جرى اللقاء مع الطيارين الذين يلقون بهذه القنابل على لبنان في نهاية الأمر عشية الأربعاء الماضي، بعد أن اتضحت النتائج السيئة لمعركة بنت جبيل. وبدت القاعدة العسكرية في حتسور هادئة فخورة بذاتها كما لو كانت كيبوتس في أحسن فتراته. وقد عُلقت على الحائط صور قادة السلاح السابقين، بدءاً من عاموس لفيدوت حتى دان حالوتس. ويقولون في مكتب القاعدة: "كل من يرغب في أن يكون قائداً لسلاح الطيران يمر من هنا".

كان الهدوء يسود المكان معظم الوقت، إلى أن سُمعت قبيل غروب الشمس ضجة شديدة ناجمة عن عمليات هبوط وإقلاع لطائرات متجهة للبنان أو لقطاع غزة، مثلما أوضح لنا قائد القاعدة.. وفي يوم الأربعاء ذاته قُتل في القطاع ٢٣ فلسطينياً، من بينهم ستة مدنيين.

جئت لأتحدث مع قائد القاعدة العقيد "أ" وقائد سرب إف١٦ المقدم "ق" عن الأخلاق أكثر من الحديث عن الحرب. ولكن الحديث عن الحرب طرح نفسه بالطبع، وقد بدا أقل تفاؤلاً عما كان عليه منذ أسبوع أو أسبوعين. ويقول ضباط سلاح الطيران الإسرائيلي، بطريقة أو بأخرى، إنه ببساطة لا يمكن الحيلولة دون إطلاق صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل، وإذا كان هناك من وعد الجمهور بشيء آخر، فإن هذا الوعد لم يكن جاداً.

◆ هل كنتم تعتقدون أننا سنظل بعد مرور أسبوعين نتلقى صواريخ الكاتيوشا بمعدل مائة صاروخ في اليوم..؟

– "على حد تقديري، إذا كنت ترغب في الوصول إلى وضع لا يتم فيه إطلاق صواريخ في حرب ضد منظمة إرهابية لديها عشرات الآلاف من منصات إطلاق الصواريخ، ينبغي عليك أن تتخذ قراراً باحتلال لبنان بأكملها والانتقال من منزل إلى منزل. كان رأيي أنه مستحيل من الناحية العسكرية الحيلولة دون إطلاق الصواريخ. وبعض منصات إطلاق الصواريخ عبارة عن أنبوب تم دسه في أحد البساتين وبه آلة لضبط الوقت ولا يأتي أحد لتشغيله. وحتى يتم تدمير هذا الأنبوب، يتطلب الأمر تدمير كل البستان، بل وبساتين وأحراش أخرى".

◆ وهل كانت القيادات ورئيس الوزراء على علم بذلك..؟

– "أعتقد نعم".

◆ هل قطعوا على حسابكم وعداً بإنهاء الأمر بالهجمات الجوية..؟

– "لا أذكر أنهم وعدوكم بذلك، أخبروني من هو الشخص الذي وعدكم بذلك..؟"

كان العقيد "أ" على استعداد للانتقادات من جانب "الصحفيين والمحللين والساسة" بشأن عدم تدمير الجيش الإسرائيلي لبنت جبيل تماماً. ويعتقد أن هذا تصرفاً مرفوضاً أخلاقياً، حتى لو قالوا له أن هذه البلدة لا يوجد بها سوى المخربين ويجب عليه أن يقصفها.

على أية حال، إذا كان لدى الجيش الإسرائيلي شك في ضرورة الحرب، فإن هذا الشك لا يمكن إيجاده لدى قائد القاعدة العقيد "أ" أو لدى قائد السرب المقدم "ق". إنهم يقولون أن حزب الله يريد أن يلقى بنا في البحر، وهو يطلق صواريخ من مناطق يوجد بها مدنيين، في حين أن الجيش الإسرائيلي الذي يحاربه هو "أكثر الجيوش أخلاقية في العالم". وإذا كان أحد يريد تفسيراً لكل حادثة يُقتل فيها مدنيون "غير مشاركين في القتال" – وهذا هو الوصف الذي يفضله الجيش الإسرائيلي الآن – فالمدنيون الذين قتلوا في

مخابئ منازلهم تعرضوا للقصف لأن منازلهم تعتبر "هدفاً إرهابياً"، والمدنيون الذين قتلوا بينما كانوا يسيرون على الطريق محاولين الفرار من القرى الواقعة بالقرب من الحدود مع إسرائيل قتلوا لأن سيارتهم تم اعتبارها "هدفاً مشروعاً".. ولكن أحيانا ما تكون هناك أخطاء كما حدث فى قرية مروحين.

وتعد حادثة مروحين حادثة هامة، فقد قُتل هناك ٢٣ مدنياً، بينهم نحو ١٨ طفلاً، بينما كانوا يفرون من القرية الواقعة بالقرب من الحدود مع إسرائيل، بعد أن تم إلقاء منشورات على القرية تطالب السكان بمغادرة منازلهم. ويقول العقيد "أ" أنه فى هذه الحالة كان الأمر مجرد خطأ. فقد تم إبلاغ الطيار بإصابة هدف محدد، ولكنه أخطأ الهدف. ولكن المشكلة أكبر بكثير مما حدث فى قرية مروحين، فقد ذكر صحفيون أجانب أن هناك العديد من الحوادث التى قتل فيها أسر كاملة فى الوقت الذى كانت تحاول فيه الفرار من القرى عقب تحذيرات الجيش الإسرائيلى (يقصد أن الإعلام يروج للأحداث بتضخيمها وتزييفها على غير الحقيقة).

ويقول مسئول غربى قام مؤخراً بزيارة لبنان أن ظاهرة مهاجمة الطرق جواً ظاهرة منتشرة للغاية. فالسيارات التابعة للأمم المتحدة أو التابعة للصليب الأحمر فقط هى التى تستطيع المرور على الطرق بنوع من الأمان النسبي، وذلك أيضاً بعد التنسيق مع الجيش الإسرائيلي، قبل ذلك بحوالى ١٢ ساعة على الأقل. وغنى عن البيان أن سكان القرى غير متاح أمامهم هذا الخيار. ويقول المسئول: "إن سكان القرى الذين يرغبون فى مغادرة منازلهم هم أشخاص غير محميين، ومن ثم معرضون لخطر القصف على الطريق. ولا شيء يجدي، لا راية بيضاء ولا أى شيء آخر. لذلك، ظل كثيرون منهم فى الخلف.. إنهم يخشون البقاء، ولكنهم يخشون أكثر الرحيل".

العقيد "أ" لا يعرف المشكلة. ويقول: "نحن لا نقصف السيارات بشكل عشوائي. السيارات الوحيدة التى تعتبر هدفاً للقصف هى التى تطلق علينا النيران. لا أذكر أن هناك سيارة لاجئين كانت هدفاً وحاول أحد قصفها".

◆ **هل السيارات التى تطلق النار هى فقط التى تتعرض للقصف..؟**

– "الجيش الإسرائيلى لا يقصف السيارات التى نعرف أنها سيارات مدنية. من ناحية أخرى، كل سيارة تتعرض للقصف تكون هدفاً مشروعاً للقصف. أحياناً تكون هناك حالات لم يتم فيها اعتبار السيارة هدفاً مشروعاً، لأن هناك معايير محددة يجب أن تتوافر فى تلك السيارة حتى يمكن اعتبارها هدفاً مشروعاً".

ويضيف الضباط أن من يقرر ما الذى ينبغى قصفه وما الذى لا ينبغى قصفه فى نهاية الأمر هو الشخص الذى يطلقون عليه "المسيطر"، وهو قائد سلاح الطيران شخصياً أو شخص آخر فى غرفة عمليات سلاح الطيران ويتابع المستجدات. هذا هو الذى يصدر تعليمات قصف السيارة التى تعتبر هدفاً مشروعاً، أو حتى أى هدف آخر.

ويقول العقيد "أ" أن المشكلة تتمثل فى العدو، أى فى حزب الله. فهو لا يتصرف كجيش، بل يختبئ بين المنازل، بل إنه حتى لا يرتدى زياً عسكرياً، وهكذا يطمس معالم الخط الفاصل بين المدنى والمقاتل، "بين من يحاربك وبين غير المشارك فى القتال".

◆ **ولكن القانون الدولى واضح، فهو ينص على عدم المساس بغير المشارك فى القتال.**

– المقدم "ق": "القانون أكثر تعقيداً.. فالقانون ينص على أن كل ما له صلة بالجيش، يصبح هدفاً عسكرياً مشروعاً، باستثناء بعض الحالات الشاذة. سأضرب لك مثال على ذلك بما حدث صباح اليوم. كنا نرى سيارة أطلقت صواريخ ودخلت إلى منزل. منزل مدنى لم يتم تحديده على أنه هدف إرهابي، وهو منزل مكون من ثلاثة طوابق. ما هذا المنزل..؟ هل هو مبنى مدني..؟ أم إرهابي..؟ الإجابة قاطعة: هذا المبنى مبنى إرهابي. كان هذا قراراً سهلاً، فقد كانت هناك أنشطة تخريبية عدائية، وقد تلقيت من قبل كل المنطقة المحيطة تحذيرات بأن سلاح الطيران يعمل هناك، وأنه ينبغى عليهم إخلاء المنطقة حتى لا يتم المساس بمدنيين. لذا، كان من السهل جداً على الطيارين إلقاء قذائف على هذا المنزل، رغم أنه لم يتم تحديده على أنه هدف إرهابي. وفى حالات أخرى نخرج لقصف أهداف تم تحديدها على أنها أهداف إرهابية.. نعرف من الموجود هناك ونقوم بقصفه".

◆ **وهل حقاً تعرفون..؟**

– يقول العقيد "أ": "الطيار لا يعرف، ولكن هناك أشخاص يعرفون.. ولكن فى النهاية، أنت كطيار لديك القدرة على اتخاذ القرار".

◆ **اتخاذ قرار بعدم القصف..؟**

– يقول "أ": "إذا وصلت إلى المكان وعرفت معلومات جديدة، كأن تجد تجمهر على سبيل المثال، وقد حدث فى بعض الحالات أن قال الطيار: "يا رفاق، لا يمكننى إلقاء القذائف هنا. وحينها ننقل للطيارين رسالة بوقف الهجوم إذا بدا لهم أن هناك شيئاً ليس على ما يرام فيما يتعلق بالسيارات أو المنازل التى لا تظهر فى الصور الجوية، حتى لو أصدر "المسيطر" – الذى قد يكون قائد سلاح الطيران – تعليمات لهم تقضى بأنه ينبغى عليهم تنفيذ المهمة.. كما أننا نسعى إلى التلقين المستمر حتى نتلافى الأخطاء قدر الإمكان".

◆ **رغم كل هذه التلقينات، كيف يمكن أن يُقتل فى**

لبنان ٤٠٠ مدني..؟

– يقول "أ": "هناك ٤٠٠ قتيل".

◆ **"هل ترفض وصفهم بالمدنيين..؟".**

– "جنودنا الذين قتلوا في بنت جبيل مدنيين أيضاً".

◆ **يمكنني أن أطلعك على الصور. هذا الرضيع لا يبدو جندياً. هل تشعر بأن الأمر أخلاقي رغم وجود ٤٠٠ قتيل، نصفهم تقريباً من الأطفال، حسب البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة..؟**

– "الإجابة نعم. نحن لسنا الدولة الوحيدة التي تحارب. إنني أرى كيف تحارب الدول الأخرى، وأرى كيف يحارب الأمريكيون، وليس لدي شك في أننا أكثر جيوش العالم أخلاقية.. إنني أشعر بالألم والأسى عند مقتل أي طفل أو أي شخص بريء، فهذا يؤلمني للغاية، لأنني أشاهد هذه الصور وأفكر في أطفالي".

◆ **هل يرى الطيارون هذه الصور..؟**

– "يرونها ويتحدثون عنها. والأحاديث التي تدور بيني أنا وقادة الأسراب وبين المقاتلين تدور حول هذه القضايا. هناك من يوجهون أسئلة صعبة على غرار الأسئلة التي تطرحها، ولكن في النهاية يقوم رجالنا بتنفيذ المهمة، لأنهم على يقين بأن هذه المهمة أخلاقية وعادلة. الحفاظ على حياة الإنسان هو قيمة سامية، ولكن حياة مواطني إسرائيل وحياة جنود الجيش الإسرائيلي أولاً وقبل أي شيء".

لم يسمع العقيد "أ" عن أهداف مدنية تعرضت للقصف. كل الأهداف هي "أهداف إرهابية". ويقول على سبيل المثال، إن الضاحية الجنوبية في بيروت، التي دُمِّرت بالكامل، هي قاعدة عسكرية يحيط بها جدار ولا يوجد بها سوى أتباع حزب الله وأسرهم، وغير ذلك فهو حي مهجور.

ويقول العقيد "أ" إنه لا يعرف شيئاً بخصوص التعليمات التي أصدرها حالوتس بهدم عشرة منازل في بيروت مقابل كل صاروخ يتم إطلاقه على حيفا. كما أنه لم يسمع بنفسه المقولة التي نسبت إلى رئيس الأركان حول إعادة لبنان "عشرين عاماً إلى الوراء". ويقول: "سمعت حالوتس يتحدث هنا مع الطيارين، وكانت الرسائل التي وجهها على عكس ذلك تماماً". بعد كل غارة جوية يجرى تحقيقاً يتم فيه مشاهدة تسجيلات الهجمات. ويقول إذا كان هناك خطأ، مثلما حدث في مروحين، يقولون للطيار إنه أخطأ. ولكن هذا حدث في قاعدة أخرى، وهذا هو الخطأ الوحيد المعترف به في سلاح الطيران خلال الهجمات الحالية. في قاعدته لم تقع أي حادثة قام فيها طيار بإطلاق قذائف على هدف غير مناسب. كانت هناك أخطاء ميدانية ولكن ليست أخطاء من هذا النوع.

◆ **لست على يقين من ذلك.. نحن نعيش في عالم المسئولية الشخصية، هذا ما ينص عليه القانون وأخلاقياتنا.**

– "أعتقد أنك بهذا الرأي تسحب البساط من تحت أقدامنا وحقنا في الوجود كدولة. كأنك تقول إننا كدولة تتعرض للهجوم، ليس لدينا الحق في الدفاع عن النفس. وأننا يجب أن نحضر سكيناً للسائق الذي يقود السيارة ونتعامل معه هو فقط".

◆ **لقد تم تدمير مناطق شاسعة في لبنان، ويمكن أن يعتبر هذا بمثابة جريمة حرب في نظر العديد من دول العالم. وتوجد الآن محكمة دولية في لاهاي. هل تخشاها..؟**

– "هذه المحكمة غير معترف بها من قبل عدد كبير من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنا لا أخشاها. لا أعتقد أن هناك ما أخشاه، لم أرتكب جريمة أحاكم عليها".

◆ **ألا تعتقد أن الطفل اللبناني، وليس بالضرورة الطفل الشيعي، بل المسيحي أو الدرزي، سيرى هذا الدمار وسيكبر ليكون عدواً جديداً لإسرائيل..؟**

– "هذا وارد، وأنا لا أنفي ذلك. ولكن ينبغي أن أدافع قبل كل شيء عن مواطني دولة إسرائيل".

ترجمات عبرية

٦

استطلاعات

مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٦(*)

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/٩
بقلم: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

يؤيدون الحكومة، ويبدون إعجابهم بحزب الله على مدى ما يزيد على ثلاثة أسابيع، منذ بدء المعركة فى لبنان، رغم استمرار إطلاق النار والقتل فى المناطق المأهولة بالسكان وارتفاع عدد الضحايا المدنيين والعسكريين، لا يقتصر الأمر على أن الجمهور اليهودى يبرر الهجوم الإسرائيلى على لبنان، ويعتقد أن للحكومة أهدافاً واضحة سوف تتحقق من وراء هذه المعركة، وإنما يؤيد تماماً استمرار القتال إلى أن يتم تحقيق أهدافه. وعلى غرار ذلك، هناك شبه تأييد تام لاستمرار هجمات القوات الجوية، رغم أنها تسببت فى تدمير البنية التحتية اللبنانية وفى معاناة للسكان المدنيين. ورغم الانتقادات التى تتردد عبر وسائل الإعلام، يبدى الجمهور تقديراً كبيراً للقدرة القتالية للجيش الإسرائيلى ولمصداقية تصريحاته عن المعركة فى لبنان.

كما حظيت قدرة حزب الله القتالية بتقدير كبير، غير أن الاعتقاد السائد هنا هو عدم مصداقية تصريحاته عن الأحداث. فضلاً عن ذلك، فإن السواد الأعظم يرون أن حزب الله هو الذى بدأ الهجوم على الحدود الشمالية لخدمة مصالحه ومصالح سوريا وإيران، وليس لمساعدة الفلسطينيين فى نضالهم ضد إسرائيل. ويؤيد معظم الجمهور تقريباً فكرة نشر قوة دولية فى جنوب لبنان للفصل بين الطرفين ولوقف القتال بينهما.

وعلى صعيد الجبهة الداخلية، تصف أغلبية قليلة الحالة المعنوية القومية بأنها "جيدة إلى حد كبير أو جيدة جداً" - على النقيض من الشهر الماضى حيث كانوا يصفونها بأنها "سيئة إلى حد كبير أو سيئة جداً" - فى حين أن أغلبية كبيرة تصف الحالة المعنوية الشخصية والإحساس بالأمن الشخصى على هذا النحو (يقصد بأنها "جيدة إلى حد كبير أو جيدة جداً").

هناك أيضاً إجماع كبير للغاية فيما يتعلق بالقدرة الكبيرة للمجتمع الإسرائيلى على الصمود حتى الآن، وباستثناء نسبة ضئيلة، فإن الجميع على استعداد لمساعدة سكان المنطقة الشمالية بسبل مختلفة.. أما المسألة التى لا تحظى بالإجماع هى الحق فى الاحتجاج: فالجمهور الإسرائيلى - اليهودى ينقسم بالتساوى بين من يعتقدون بأن معارضى سياسة الحكومة الإسرائيلية بشأن الحرب على لبنان لهم الحق فى التعبير عن احتجاجهم، وبين من يعارضون ممارسة هذا الحق فى الوضع الحالى (يقصد فى ظل احتدام القتال).

وفيما يلى أهم نتائج مقياس السلام لشهر يوليو الذى أجرى يومى الاثنين والثلاثاء ٣١ يوليو وأول أغسطس:

◆ تبرير جارف للقصف:

- يكاد مواطنو إسرائيل اليهود يُجمعون بشكل تام (٩٣٪) على أن المعركة فى لبنان لها ما يبررها،

بينما يرى ٥٪ فقط أنها غير مبررة، والباقون لا رأى لهم. ويوضح التقسيم، من حيث النوع، أن الغالبية العظمى من الجنسين يبررون هذه العملية، غير أن الأغلبية أقل بين النساء (٩٠٪ بين النساء مقابل ٩٧٪ بين الرجال).

– يعتقد ٧٩٪ من عموم الجمهور اليهودى أنه يجب استمرار القتال حتى يتم تحقيق الأهداف المحددة، فى حين يرغب ١٦,٥٪ فقط فى الإعلان الفورى عن وقف إطلاق النار وبدء مسيرة دبلوماسية على الصعيد الدولى تؤدى إلى إجراء مفاوضات سياسية.

– تعتقد أغلبية كبيرة (٥٧٪) أن للحكومة أهدافاً واضحة من وراء هذه العملية، بينما يعتقد ٣٤٪ أن هذه العملية ليس لها أهداف واضحة (٩٪ لا يعرفون). ويظهر التقسيم، وفقاً لعملية التصويت للكنيست فى الانتخابات الأخيرة، أن نسبة من لا يعتقدون أن للحكومة أهدافاً واضحة تفوق نسبة من يعتقدون ذلك بين ناخبى أحزاب يسرائيل بيتينو، والمتقاعدون ويهدوت هاتوراه. أما ناخبى حزب ميريتس فهم منقسمون بالتساوي، فى حين أنه بين ناخبى سائر الأحزاب هناك أغلبية تعتقد أن للحكومة أهدافاً واضحة من وراء هذه المعركة.

– وعلى هذا المنوال، هناك تبرير قوى للحرب، حيث يعتقد ٩١٪ من الجمهور أن الهجمات الجوية فى لبنان لها ما يبررها حتى لو أسفرت عن تدمير البنية التحتية اللبنانية وعن معاناة المدنيين اللبنانيين. وهذا أيضاً ما ينطبق على غالبية ناخبى كل الأحزاب، بينما توجد أغلبية ضئيلة بين ناخبى حزب ميريتس (٥٣٪) يعتقدون أنها لها ما يبررها، فى مقابل ٤٧٪ يعتقدون أن الهجمات الجوية الإسرائيلية ليس لها ما يبررها.

– توضح نتائج مقياس السلام أن الانتقادات التى ترددت فى وسائل الإعلام لإنجازات الجيش الإسرائيلى فى القتال لم تترك أى صدى لدى الجمهور اليهودي. وهكذا، يصف ٨٧٪ القدرة القتالية للجيش بأنها جيدة أو جيدة جداً ويصفها ٩٪ فقط بأنها سيئة أو سيئة جداً (والباقون ليس لديهم رأى واضح). بالإضافة إلى ذلك، يعتقد ٧٨٪ أن تصريحات الجيش الإسرائيلى من ميدان المعركة اللبنانى موثوق فيها أو موثوق فيها تماماً، بينما يعتقد ١٩٪ فقط أنها غير موثوق فيها (والباقون لا رأى لهم). وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم، وفق عملية التصويت للأحزاب، أظهر غياب اتجاه واضح لتصديق أو عدم تصديق تلك التصريحات.

– وقد حظيت القدرة القتالية لحزب الله بتقدير كبير (الأمر الذى قد يفسر سبب موافقة الجمهور على استمرار القتال ضده رغم ارتفاع عدد الضحايا الإسرائيليين فى هذه المعركة). وهكذا، نجد أن ٧٤٪ يصفون القدرة القتالية لحزب الله بأنها جيدة أو جيدة جداً، بينما يصفها ١٧٪ فقط بأنها سيئة أو سيئة جداً (والباقون لا رأى لهم). وفيما يتعلق بالتصريحات (يقصد تصريحات حزب الله بشأن سير المعارك والأرقام التى يقولها حول إنجازاته وخسائره)، لا يمنح الجمهور ثقته لحزب الله، إذ أن ١٢٪ فقط يصفونها بأنها موثوق فيها أو موثوق فيها بشدة، بينما يصفها ٨٢٪ بأنها غير موثوق فيها أو غير موثوق فيها تماماً.

◆ حالة معنوية جيدة:

المعلومة اللافتة للنظر هى أن الغالبية العظمى من الجمهور اليهودى لا يرون أن ثمة علاقة بين القضية الفلسطينية وبدء المعركة من جانب حزب الله، حيث يعتقد ٩,٥٪ فقط أن حزب الله فتح جبهة فى الشمال بهدف مساعدة الفلسطينيين فى نضالهم ضد إسرائيل، فى حين يعتقد ٨١,٥٪ أنه فعل ذلك لخدمة مصالحه الشخصية ومصالح سوريا وإيران.

وفيما يتصل بالوضع الذى سيسود بعد انتهاء الحرب، يؤيد ٧١٪ نشر قوة دولية فى الجنوب اللبنانى للفصل بين الطرفين ولوقف القتال بينهما، على غرار ما حدث مثلاً فى المناطق التى دارت فيها المعارك فى يوغسلافيا سابقاً، فى حين يعارض ذلك ٢٠٪.

من الواضح أن ارتفاع نسبة الإجماع حول مختلف جوانب الحرب مرتبط بقوة بالنسب المرتفعة للحالة المعنوية القومية التى تظهر من خلال نتائج مقياس السلام، حيث يعتقد ٨٨٪ أن قدرة المجتمع الإسرائيلى حتى الآن على تحمل عبء المعركة جيدة أو جيدة جداً، فى حين يعتقد ٩٪ فقط أنها سيئة أو سيئة جداً. وقد تجلت هذه القوة فى استعداد كل المشاركين فى مقياس السلام لمساعدة السكان فى الشمال بشكل أو بآخر – بما فى ذلك الضيافة، والتبرعات المالية، والسلع وغيرها. ويصف ٥٥٪ الروح المعنوية القومية حالياً بأنها جيدة أو جيدة جداً، مقابل ٤١٪ يصفونها بأنها سيئة أو سيئة جداً. تجدر الإشارة إلى أنه فى الشهر السابق كانت النتائج المقابلة هى ٣٥,٥٪ و٥٨٪. بعبارة أخرى، فإنه منذ بداية الحرب ارتفعت بشدة الروح المعنوية القومية. ولكن عندما يدور الحديث عن الروح المعنوية الشخصية، فإن الغالبية "الإيجابية" أكبر بكثير – حيث يصف الثلثان الآن حالتهم المعنوية

بأنها جيدة أو جيدة جداً، بينما يصفها الثلث المتبقى بأنها سيئة أو سيئة جداً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين النساء والرجال، ففى حين تصف أغلبية بين الرجال (٦٥,٥٪) الحالة المعنوية القومية بشكل إيجابي، تصفها ٤٥٪ فقط من النساء، ويصفها ٥١٪ منهن (مقابل ٣٣٪ من الرجال) بشكل سلبي. وهذا ما ينطبق أيضاً على الحالة المعنوية الشخصية، حيث يصف ٨٠٪ من الرجال (مقابل ٤٨,٥٪ من النساء) حالتهم المعنوية بشكل إيجابي، فى حين يصف ٥١٪ من النساء (مقابل ١٨٪ من الرجال) حالتهن المعنوية الشخصية بشكل سلبي. وفيما يتصل بالإحساس بالأمن الشخصى والأسري، يشعر ٦٥٪ بأمان أو بأمان شديد، فى حين يشعر نحو ٣٣٪ بأمان إلى حد كاف أو لا يشعرون بالأمان تماماً. وهنا أيضاً نلحظ الفارق بين النساء والرجال، يشعر ٧٩٪ من الرجال بالأمان مقابل ٥٣٪ فقط من النساء.

رغم الإجماع العريض المذكور سابقاً، أوضحت وسائل الإعلام أن هناك أيضاً من لا يوافقون على أهداف القتال وكذلك على الوسائل التى استخدمتها إسرائيل خلال المعركة.. ما هو موقف الجمهور فيما يتعلق بحق الاحتجاج ضد الحرب خلال دوى المدافع..؟ يبدو أن الجمهور اليهودى منقسم بالتساوى فيما يتعلق بالإجابة على هذا السؤال، مع تفوق طفيف للمعارضين لممارسة حق الاحتجاج فى الوضع الحالى – إذ يعتقد ٥٠٪ أن المعارضين للحرب لا يحق لهم ممارسة حق الاحتجاج الآن، مقابل ٤٧٪ يعتقدون أن لهم الحق فى القيام بذلك حتى فى ظل دوى المدافع. وكما هو متوقع، فإن أبرز من يؤيدون حق الاحتجاج بشكل تلقائى هم ناخبو حزب ميريتس، ولكن كذلك بين ناخبى أحزاب العمل وكاديما والليكود أيضاً توجد أغلبية تؤيد حق الاحتجاج فى الوضع الحالي. فى المقابل، نجد أن ناخبى الأحزاب الدينية، يسرائيل بيتينو والمتقاعدون، يبدون تحفظهم إزاء ذلك. ومن اللافت للنظر أنه فى هذا الصدد أيضاً هناك فارق على خلفية النوع، حيث ترفض معظم النساء (٥٣٪) حق الاحتجاج الآن، مقابل أغلبية من الرجال (٥٢٪) تعتقد أنه يجب السماح لمعارضى الحرب بالإعراب عن احتجاجهم الآن. وفى هذا الصدد أيضاً يبرز تأثير المستوى التعليمي: فارتفاع المستوى التعليمى يزيد من نسبة تأييد ممارسة حق الاحتجاج. وهكذا، فإن ٣٠٪ فقط من أصحاب المستوى التعليمى الأساسى يؤيدون ممارسة حق الاحتجاج الآن، مقابل ٤٥٪ من أصحاب المستوى التعليمى الثانوى و٥١٪ من أصحاب المستوى التعليمى العالي.

◆ الجمهور العربي:

يُذكر أن مواقف الجمهور العربى – الإسرائيلى تناقض مواقف الجمهور اليهودى فيما يتعلق بمعظم معايير المعركة فى لبنان، وذلك رغم – وربما بسبب – أن نيران حزب الله حصدت أرواح الكثيرين منهم.

يعتقد ١٧٪ فقط منهم أن المعركة التى تخوضها إسرائيل فى لبنان لها ما يبررها، فى حين أن الغالبية ٦٨٪ يصفونها بأنها غير مبررة (١٥٪ لا يعرفون). وبينما يؤيد ٧٪ فقط منهم استمرار القتال، فإن السواد الأعظم (٧١٪) يؤيدون الوقف الفورى لإطلاق النار (٢٢٪ لا يعرفون). وعلى نفس المنوال السابق، نجد أن الغالبية العظمى ٧٩٪ يرون أن الهجمات الجوية ليس لها ما يبررها، مقابل ٦٪ فقط يرون أن لها ما يبررها (١٥٪ لا يعرفون).

وفيما يتعلق أيضاً بمصداقية التصريحات، يتضح هنا اتجاه معاكس لما هو سائد بين الجمهور اليهودي: ٣٢٪ يصفون تصريحات الجيش الإسرائيلى بأنها موثوق فيها مقابل ٥٣٪ يصفونها بأنها غير موثوق فيها (١٥٪ لا يعرفون). وفيما يتصل بتصريحات حزب الله، يصفها ٥٦٪ بأنها موثوق فيها و٢٧٪ فقط بأنها غير موثوق فيها (١٧٪ لا يعرفون).

أما المسألة الوحيدة التى تتشابه فيها مواقف الجمهور العربى مع الجمهور اليهودى هى نشر قوة دولية فى الجنوب اللبنانى بهدف وقف القتال – فالغالبية (٦٠٪) يؤيدون نشر القوة، بينما يعارض ذلك ٣٠٪ (١٠٪ لا يعرفون).

(◆) مؤشرات السلام لشهر يوليو:

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة ٤٥,٨ نقطة، وبلغ فى العينة اليهودية ٤١,٠ نقطة.

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لبحوث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث الصراعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى يومى ٣١ يوليو وأول أغسطس ٢٠٠٦، وشملت ٦١٧ مشاركاً يمثلون الراشدين من السكان اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وغزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). تبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪ بالزيادة أو بالنقص.

إسرائيل لم تنتصر في الحرب

هاآرتس ٢٠٠٦/٨/١١
بقلم: يوسي فيرتر

بعد مرور شهر على بداية الحرب، فتُرت الحماسة وحانت لحظة اليقظة، حيث تعتقد الغالبية العظمى من الجمهور الإسرائيلي بأن إسرائيل لم تنتصر في حربها مع حزب الله. كما يتضح أن غالبية الجمهور يفضلون البدائل الأخرى عن توسيع نطاق الحرب، كما قرر مجلس الوزراء. فيما يظهر الاستطلاع الذي أجرته صحيفة "هاآرتس" خلال اليومين الأخيرين، وجود تراجع واضح في تأييد الجمهور الإسرائيلي لقيادته، ولاسيما وزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس الوزراء إيهود أولمرت.

فقد أفاد ٢٠٪ من المستطلعة آراؤهم بأنه لو انتهت الحرب الآن لكان من الممكن القول بأن إسرائيل قد انتصرت في المعركة، بينما ذكر ٣٠٪ من المشاركين في الاستطلاع أن "إسرائيل لم تنتصر في هذه الحرب"، وأجاب ٤٣٪ بأن هذه الحرب "لا يوجد فيها رابح وخاسر". لذا، سيضطر رئيس الحكومة ووزرائه للعمل بشكل جاد خلال الأسابيع القادمة من أجل إقناع الجمهور بالنصر.

ومع ذلك، فقد ذكر عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع أنهم يجدون صعوبة في الإجابة على هذا السؤال، نظراً لأنه ليس لديهم أية معلومات بخصوص هذا الشأن وأسئلة ليس لديهم إجابات عليها، مثل: "ما هي الشروط التي ستفضي إلى إنهاء الحرب..؟".. بينما أشار مشاركون آخرون إلى أن "هذه ليست حرباً من الممكن الانتصار فيها".

يؤيد ٣٩٪ من المستطلعة آراؤهم قرار مجلس الوزراء بتوسيع نطاق الحرب، بينما يفضل ما بين ٢٦٪ و٢٨٪ منهم "الاستمرار في الحرب الحالية، مع تعزيز الجهود السياسية".

قام بإجراء الاستطلاع، الذي نشرته صحيفة هاآرتس بين عينة شملت ٥٧٠ شخصاً، شركة "ديالوج" تحت إشراف البروفيسور كميل فوكس الأستاذ بجامعة تل أبيب. ويُعد هذا هو الاستطلاع الأول الذي تجريه صحيفة "هاآرتس" منذ اندلاع الحرب في لبنان.. بيد أنه وبالمقارنة مع استطلاعات أخرى تم نشرها خلال الأسابيع الأخيرة الماضية في بعض الصحف، يظهر هذا الاستطلاع وجود تراجع حاد جداً في نسبة تأييد الجمهور الإسرائيلي لقياداته وعلى رأسها، رئيس الوزراء إيهود أولمرت، الذي حصل على نسبة تأييد في استطلاعات أخرى بلغت أكثر من ٧٥٪، حصل في هذا الاستطلاع على نسبة تأييد بلغت ٤٨٪ فقط، في مقابل أن هناك ٤٠٪ من المستطلعة آراؤهم غير راضين عن أدائه. كما يظهر الاستطلاع وجود تراجع حاد في نسبة تأييد الجمهور الإسرائيلي لوزير الدفاع عمير بيرتس الذي حصل - مثل أولمرت - على نسبة تأييد كبيرة في استطلاعات سابقة بلغت (حوالي ٦٥٪) خلال الأسابيع الأخيرة، حيث يظهر هذا الاستطلاع أن ٣٧٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع راضون عن أداء وزير الدفاع، في مقابل ٥١٪ غير راضين عن أدائه.

ويبدو أن استمرار الحرب، والخسائر، واستمرار إطلاق صواريخ الكاتيوشا، واندلاع حرب العصابات، قد ضيق الخناق على كل من أولمرت وبيرتس. فقد خسرا خلال أسبوع واحد غالبية التأييد الذي منحه لهما الجمهور بسخاء شديد، ومن ثم فقد عادا إلى وضعهما الذي كانا عليه عشية اندلاع الحرب.

هناك سياسة واحدة ما تزال تحافظ على شعبيتها المرتفعة بين الجمهور.. إنها وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. فهناك ٦١٪ من المشاركين في الاستطلاع راضون عن أدائها، في مقابل ٢٣٪ غير راضين.

فيما حصل رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، الذي حرص طوال الأيام الـ٣٢ الماضية على التصرف بشكل رسمي، والامتناع عن توجيه أي نقد للخطوات التي اتخذتها الحكومة (رغم أن لديه العديد من التحفظات عليها)، على نسبة تأييد كبيرة بين الجمهور، بما في ذلك مؤيدو حزبا كاديما والعمل. فقد أعرب ٥٨٪ من المشاركين في الاستطلاع عن رضاهم عن أدائه "كرئيس للمعارضة"، في مقابل ٢٩٪ غير راضين عن أدائه.. وإن كان من الصعب تصديق ذلك، إلا أن نتنياهو بالفعل حصل على ١١٪ نسبة تأييد أكثر من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، الفريق دان حالوتس. حيث أعرب ٤٧٪ من المستطلعة آراؤهم عن رضاهم عن أداء الأخير. بينما أظهر استطلاع آخر، كان قد أجري في ذروة الحرب، أن ٣٤٪ غير راضين عن أداء رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، بينما ذكر ١٩٪ أنهم لا يمكنهم تقييم أدائه.

كما أظهر الاستطلاع وجود تراجع حاد جداً في نسبة رضاء الجمهور عن أداء الجيش الإسرائيلي (مقارنة بالاستطلاعات التي أجريت خلال الأسابيع الأخيرة). فقد أفاد ٥٩٪ من المشاركين في الاستطلاع بأنهم راضون عن أداء الجيش، في مقابل ٣٤٪ قالوا إنهم غير راضين عن أداء الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب. وبينما لا تزال هذه أغلبية كبيرة، إلا أن نسب التأييد أقل بكثير مما كانت عليه وقت اندلاع الحرب.

وثمة موضوع واحد يحظى بالإجماع، ألا وهو النقد الشديد لإخفاق الدولة في الاهتمام بسكان شمال إسرائيل

الذين يتعرضون للخطر كل يوم: فقد أفاد ٧٣٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم غير راضين عن اهتمام الحكومة بسكان الشمال، بينما أعرب ١٩٪ فقط عن رضاهم عن أداء الحكومة في هذا الشأن.

ويبدو أن قرار رئيس هيئة الأركان العامة للجيش بتعيين نائبه اللواء كبلينسكي "مندوباً عنه" في القيادة الشمالية، إلى جانب اللواء أودي أدام، يحظى بتأييد الجمهور، الذي يعتقد – مثل رئيس هيئة الأركان العامة للجيش – بأنه يجب إجراء شيء ما من أجل تحسين أوضاع الجيش على الجبهة الشمالية.. وإن كان هذا التأييد لا يعد كبيراً، حيث أعرب ٤٠٪ من المشاركين في الاستطلاع عن موافقتهم على هذه الخطوة، في مقابل ٢٣٪ منهم لم يوافقوا عليها.

الأغلبية تقول: "الزعامة فشلت.. أولمرت عُد إلى المنزل"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦/٨/٢٥
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

أظهر استطلاع "يديعوت أحرونوت" ومينا تسيمح الذى نُشر صباح اليوم، أن ٦٣٪ من الجمهور الإسرائيلى يشعرون بأن رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، قد فشل فى منصبه، وفى إدارة الحرب فى الشمال، ولذلك يتعين عليه تقديم استقالته، بينما تعتقد نسبة ٢٩٪ فقط أن أولمرت جدير بالاستمرار كرئيس وزراء.

كما طالت سياط الجمهور أصحاب المناصب الرفيعة الأخرى أيضاً – وزير الدفاع، عمير بيرتس، ورئيس هيئة الأركان دان حالوتس: ٧٤٪ ممن شملهم الاستطلاع كانوا غير راضين عن أداء بيرتس ويعتقدون أنه يتعين عليه تقديم استقالته، مقابل ٢٠٪ فقط لا يعتقدون ذلك. وفيما يتعلق بأداء رئيس هيئة الأركان، يعتقد ٥٤٪ أن عليه ترك منصبه، فى مقابل ٣٨٪ يعتقدون أنه مناسب للاستمرار فى إدارة الجيش الإسرائيلى.

وفيما يتعلق بالسؤال: مَنْ هو الشخص المناسب لتولى منصب وزير الدفاع..؟ أجاب ربع من شملهم الاستطلاع (٢٥٪) بأنه وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز، بينما اعتقد ٢٠٪ أن عامى آيالون يجب أن يتولى هذا المنصب، و١٨٪ أيّدوا رئيس هيئة الأركان السابق موشيه (بوجي) يعلون، و١٠٪ أيّدوا أفيجدور ليبرمان، و٨٪ إيهود باراك، و٥٪ بنيامين نتنياهو و٣٪ فقط اعتقدوا أن بيرتس مناسب لهذا المنصب.

وفى أعقاب الحرب، يعتقد الكثيرون بين الجمهور الإسرائيلى أنه يجب إجراء الانتخابات الآن: ٣٧٪ من الجمهور يؤيدون إجراء انتخابات، ٢٠٪ يعتقدون أنه يجب تشكيل حكومة طوارئ و١٩٪ فقط يعتقدون أنه يجب الإبقاء على الحكومة الحالية.

وقد أفاد ١٦٪ ممن شملهم الاستطلاع بأنه يجب إخراج حزب العمل من الحكومة وضم الأحزاب اليمينية، فى حين اعتقد ١٤٪ أنه لا حاجة لإخراج حزب العمل، وإنما يجب ضم أحزاب يمينية أخرى للائتلاف.

◆ **الليكود ينمو وكاديما ينهار:**

يتضح من البيانات التى تتعلق بالتصويت فى الانتخابات إذا أجريت اليوم، أن الكثير من الناخبين نادمون على البطاقة التى وضعوها فى صندوق الاقتراع فى شهر مارس الماضي، والآن يلوح فى الأفق انقلاب واضح فى تشكيل الكنيست، حيث تزيد قوة الليكود بشكل كبير ويرتفع رصيده من ١٢ مقعداً إلى ٢٠ . وفى المقابل، نجد أن كاديما بعيد تمام البعد عن الإنجاز الباهر الذى حققه فى الانتخابات الأخيرة ويتراجع من ٢٩ مقعداً إلى ١٧ وفقاً للاستطلاع. كما تراجع حزب العمل وفقد ثمانية مقاعد من ١٩ إلى ١١ مقعداً، فى حين زادت قوة حزب يسرائيل بيتينو، برئاسة أفيجدور ليبرمان، زيادة كبيرة ليرتفع رصيده من ١١ إلى ١٧ مقعداً .

وفضلاً عن تغيير أعضاء الكنيست، يريد معظم الجمهور أن يرى تغييراً فى المناصب السيادية بما فيها منصباً رئيس الوزراء ورئيس الدولة: حيث أفاد ٢٢٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم كانوا سينتخبون بنيامين نتنياهو لرئاسة الوزراء فى حال إجراء الانتخابات الآن، فى حين اختار ١٨٪ أفيجدور ليبرمان. وكانت نسبة ١٢٪ من الجمهور ستعطى شمعون بيريس الفرصة لقيادة الدولة، فى حين أيّدت نسبة ١١٪ مواصلة أولمرت فترة ولايته. ويرى ١٠٪ ممن شملهم الاستطلاع أن وزيرة الخارجية، تسيبى ليفني، مناسبة لرئاسة الوزراء. ولو كان المرشحان لرئاسة الوزراء هما أولمرت ونتنياهو، سيفوز الأخير بنسبة ٤٥٪ من الأصوات، فى مقابل ٢٤٪ لأولمرت.

وعقب التحقيق مع رئيس الدولة فى قضية التحرش الجنسى والابتزاز، أفاد نحو ٥٥٪ ممن شملهم الاستطلاع بأنه يجب على كتساف الاستقالة من منصبه، هذا فى مقابل ٣٣٪ أجابوا بأنه لا يجب عليه تقديم استقالته.

وفى حالة استقالة الرئيس من منصبه، يعتقد ٢٨٪ ممن شملهم الاستطلاع أن أفضل مرشح مناسب لخلافته فى المنصب هو شمعون بيريس، بينما قال ٢٢٪ يجب أن يتولى هذا المنصب الحاخام يسرائيل لاو، فى حين أيّدت نسبة ١١٪ راؤوفين (روبى) ريفلين، وأشارت نسبة ٩٪ إلى أهارون باراك، و٤٪ لصالح دافيد ليفي، و٣٪ لبنيامين بن اليعيزر و٢٪ لكوليت أفيطال.

يسرائيل بيتينو هو الحزب الأكبر اليوم

يديعوت أحرونوت ٢٤/٨/٢٠٠٦
بقلم: أتيلا شومفلبي

أظهر استطلاع أجراه "معهد سميث"، تحت إشراف رافى سميث، لحساب الموقع الإليكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، أنه بعد مرور أكثر من مائة يوم على أداء الحكومة الحالية لليمين، تراجعت بشكل دراماتيكى نسبة تأييد أكبر شريكين فى الائتلاف - حزب كاديما وحزب العمل، وعلى حسابهما، زادت قوة حزبى يسرائيل بيتينو والليكود، كما أن جزءاً كبيراً من الجمهور لا يؤيد حالياً أى حزب.

ويتضح من نتائج استطلاع الرأى العام، الذى أُجرى بين يومى ٢٢ - ٢٣ أغسطس على عينة شملت ٥٠٠ امرأة ورجل يمثلون فئة الراشدين فى إسرائيل (نسبة الخطأ فى العينة ٤,٥٪) أن "كاديما" و"العمل" يفقدان الآن أكثر من نصف أصواتهما، وكذلك فقد حزب "المتقاعدون" جزءاً كبيراً من التأييد الذى حظى به خلال الانتخابات الأخيرة.

وقد أصبح حزب يسرائيل بيتينو برئاسة أفيجدور ليبرمان الآن الحزب "الأكبر"، حيث حظى بتأييد ١٣٪ من الأصوات (فى مقابل ١٠٪ فى الانتخابات السابقة)، ويحتل الليكود الآن المركز الثانى بحوالى ١١٪ من الأصوات، فى حين يحصل كاديما على ٩٪ (فى مقابل ٢٣٪ فى الانتخابات) ويتراجع العمل إلى ٨٪ (فى مقابل نسبة ١٥٪ حصل عليها فى الانتخابات).

انقسام تأييد الأحزاب

حزب	انتخابات ٢٠٠٦ بالنسب المئوية	انتخابات ٢٠٠٦ بعدد المقاعد	انتخابات اليوم بالنسبة المئوية	انتخابات اليوم بعدد المقاعد
يسرائيل بيتينو	٩	١١	١٣,٣	١٦
الليكود	٩	١٢	١١,٢	١٤
كاديما	٢٣	٢٩	٩	١١
العمل	١٥	١٩	٨	١٠

هناك ظاهرة أخرى بارزة وهى أن نحو ٢١٪ من الجمهور أصبحوا الآن "أصوات عائمة" (المقصود لم يحسموا بعد من الذى سيعطونه صوتهم)، بينما يقول ٢٢٪ آخرون أنهم ما كانوا سيصوتون لو أجريت الانتخابات اليوم أو يرفضون الكشف عن الحزب الذى سيؤيدونه. وفعلياً، معنى هذا الكلام أن نحو نصف الجمهور "يقفون موقف المتفرج ويترقبون ما يحدث".

وهذه المعلومة التى تفيد بأن حوالى ٥٠٪ من الجمهور لم ينجحوا فى الإجابة عن الحزب الذى سيصوتون لها، هى النتيجة الحاسمة فى تحليل البيانات. والأهم من ذلك هو أن جزءاً كبيراً من الجمهور يرفض اختيار أحد الأحزاب القائمة، كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء الذين كانوا قد صوّتوا لصالح كاديما والعمل أصبحوا لا يؤيدون الآن هذين الحزبين.

فى الواقع لقد نشأ وضع أصبح فيه أكبر حزب فى إسرائيل الآن هو حزب المخيبين للآمال، سواء على مستوى الحزب الحاكم أو الأحزاب كلها. وهذا الوضع يخلق مشاكل جمة عند محاولة رسم صورة دقيقة للساحة السياسية الآن. ولذا، يجب التعامل مع نتائج الاستطلاع مع أخذ هذه المعلومات فى الحسبان.

كما تحرى الاستطلاع أيضاً سؤالين: ماذا كان سيحدث لليكود لو كان رئيسه هو رئيس هيئة الأركان السابق موشيه (بوجى) يعلون بدلاً من بنيامين نتنياهو..؟ وماذا كان سيحدث لحزب العمل لو تولى رئاسته عضو الكنيست عامى آيالون بدلاً من عمير بيرتس..؟. وكانت النتائج مدهشة: الليكود برئاسة بوجى يعلون كان سيحصل اليوم على ١٧,٤٪ من الأصوات (فى مقابل ١١٪ كان سيحصل عليها اليوم برئاسة نتنياهو)، ليصبح الليكود بهذا التبديل (يقصد بتولى يعلون رئاسة الليكود) أكبر الأحزاب (يليه يسرائيل بيتينو ٩,٥٪ وكاديما ٨,٥٪ والعمل برئاسة بيرتس ٦,٦٪ من الأصوات).

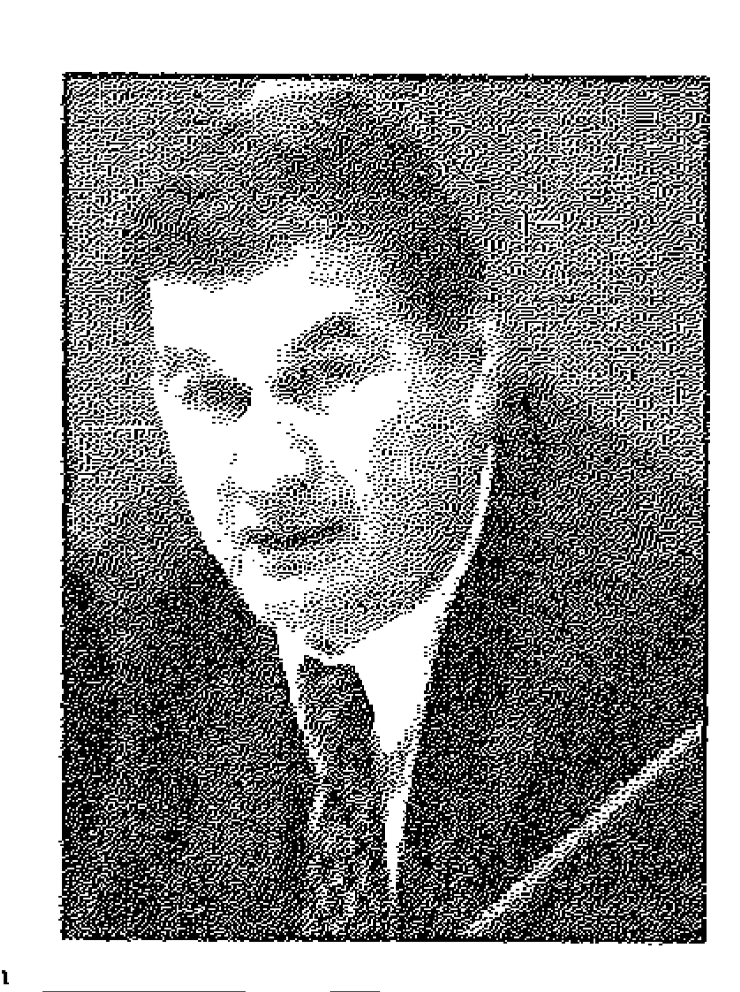
ويحصل حزب العمل برئاسة عضو الكنيست عامى آيالون على ٢١٪ من الأصوات (فى مقابل ٨٪ يحصل عليها الآن برئاسة عمير بيرتس)، وفى مثل هذه الحالة يصبح العمل هو الحزب الأكبر يليه الليكود برئاسة نتنياهو ١٠,٦٪، ويسرائيل بيتينو ٩,٥٪، وكاديما ٨٪ فقط من الأصوات.

رغم التحفظات على نسبة الأصوات غير الواضحة، يتضح من الاستطلاع الشعور السائد بين الجمهور بأن الزعامة فى دولة إسرائيل يجب أن تكون لأناس أصحاب خبرة. ونظراً لأن النتائج تفيد بأن عامى آيالون وموشيه بوجى يعلون يحظيان بشعبية كبيرة جداً، يبدو أن "تهافت" مواطنى إسرائيل على الجنرالات مازال قائماً.. فالشعور السائد بين الجمهور هو أنه بعد أن أدار مدنيون الحرب بالطريقة التى أديرت بها، يجب إعادة العسكريين ذوى الخبرة إلى الساحة.

على أية حال، يشير الاستطلاع، فى العموم، إلى خيبة الأمل الكبيرة من القيادة الحالية ومن النظام كله.

◆ ترجمات عبرية ◆





شخصية العدد

وزير العدل "حاييم رامون"

إعداد: وحدة الترجمة

كان عضواً بارزاً فى حزب العمل، ولكن حينما قرر "آريئيل شارون" تأسيس حزب كاديما، أواخر عام ٢٠٠٥، كان "حاييم رامون" أحد أبرز أقطاب حزب العمل الذين انضموا إلى الحزب الجديد.. وبالفعل، دخل انتخابات الكنيست السابعة عشرة على قائمة حزب كاديما، وكان يحتل موقعاً متقدماً، حيث كان السابع فى الترتيب.

وحينما قام "إيهود أولمرت" بتشكيل الائتلاف الحكومى الحادى والثلاثين، اختار "حاييم رامون" ليشغل منصب وزير العدل فى الائتلاف.

حاييم رامون محامي، من مواليد يافا عام ١٩٥٠، متزوج وأب لاثنين من الأبناء.. حاصل على بكالوريوس فى موضوع الحقوق من جامعة تل أبيب. يتحدث اللغتين العبرية والإنجليزية.. أما عن خدمته العسكرية، فقد كان نقيباً فى سلاح الطيران الإسرائيلى.

◆ **النشاط السياسي:**

– حاييم رامون عضو كنيست منذ عام ١٩٨١، حيث كان عضواً فى الدورات البرلمانية بدءً من الكنيست العاشرة (١٩٨١) وحتى الكنيست السابعة عشرة (٢٠٠٦). وقد كان رئيساً لكتلة العمل فى الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٤).

– شغل أكثر من منصب وزاري، حيث كان وزيراً للصحة فى الائتلاف الحكومى الخامس والعشرين عام ١٩٩٢، وزيراً للداخلية فى الائتلاف الحكومى السادس والعشرين عام ١٩٩٥، وزير فى مكتب رئيس الحكومة فى الائتلاف الحكومى الثامن والعشرين عام ١٩٩٩، ثم وزيراً للداخلية فى نفس الائتلاف بدءً من ١١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

أما على مستوى النشاط العام، فقد كان رئيساً قطرياً للجيل الصاعد فى حزب العمل فى السنوات ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٤ . كما كان رئيساً للمجلس العام لتبادل الفتيان وأبناء الشبيبة.

جديرٌ بالذكر أن حاييم رامون اتُهِّم مؤخراً بالتحرش الجنسى بمجندة فى الجيش الإسرائيلي، حاول تقبيلها عنوة يوم ١٢ يوليو الماضي، وهو اليوم الذى اندلع فيه القتال ضد حزب الله فى جنوب لبنان.. وعلى ذلك، قرر الاستقالة من منصبه كوزير للعدل.. ومازالت القضية أمام المحكمة.

◆ رؤية عربية ◆

١

هل تستأنف إسرائيل الاتصالات مع سوريا..؟

سعيد عكاشة
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

منذ انتهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله والأحاديث داخل الدوائر السياسية فى إسرائيل والعواصم المعنية بالمنطقة لا تنقطع عن ضرورة البحث عن سبل لتفكيك الأزمة المنذرة بكوارث متجددة بين إسرائيل ولبنان وعلى رأس هذه السبل المقترحة إمكانية استئناف الاتصالات السورية – الإسرائيلية. وفى هذا الصدد طالب السفير الفنلندى فى تل أبيب والذى ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوروبى – فى تصريحات له مع جريدة جيروزاليم بوست فى ٨/٣٠ – إسرائيل بإرسال إشارات إلى سوريا تبين أنها (أى إسرائيل) على استعداد لاستئناف الاتصالات معها من النقطة التى توقفت عندها عام ٢٠٠٠ . وقال السفير الفنلندى أن من شأن هذه الإشارات أن تجعل سوريا على استعداد للمساهمة فى تنفيذ القرار ١٧٠١ وخاصة فيما يتعلق بنزع أسلحة حزب الله فضلا عن أن تهيئة الأجواء للحوار بين دمشق وتل أبيب سيؤدى إلى مساهمة سوريا فى منع وصول أسلحة جديدة إلى حزب الله. وكلها أهداف تسعى إسرائيل عمليا لتحقيقها. اهتمام الصحيفة الإسرائيلية بتصريحات السفير الفنلندى تعكس اهتماما بدا واضحا من جانب الخارجية الإسرائيلية ممثلة فى الوزيرة تسيبى ليفنى التى أشارت مرارا إلى أن الأمور مهيأة أمام سوريا لاستعادة دورها فى المنطقة عبر الانخراط فى صناعة السلام وليس صناعة الاضطرابات بتأييد الجماعات التى تنتهج العنف وتتسبب فى مزيد من عدم الاستقرار فى المنطقة كلها.

ورغم أن التصريحات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية لا تدعو سوريا لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل صراحة إلا أن المعنى الضمنى لمطالبة هذه الإطراف لدمشق بالانصياع للإرادة الدولية فيما يتعلق بمعالجة الشأن اللبنانى عامة وشأن حزب الله خاصة، إلا أنه يبدو من المفهوم تماما أنه لا يمكن لهذه الإطراف إجبار سوريا على القيام بمهام بلا مقابل.

وبالتالى يبدو السؤال الملح الآن: هل حدث تغيير فى التوجهات الإسرائيلية بحيث يمكن القول بأن استئناف المفاوضات بين دمشق وتل أبيب سيؤدى حتما إلى تحقيق أهداف الجانبين: الجانب السورى الذى يسعى لاسترداد الجولان والجانب الإسرائيلى الذى يسعى لتأمين حدوده الشمالية ومنع إعادة تسليح حزب الله وتمكينه من البقاء وتهديد إسرائيل من الشمال..؟

إن إجابة هذا السؤال تتوقف على جملة من العناصر:

أولا: مدى شعور سوريا بالحاجة إلى مثل هذه المفاوضات

تعرضت سوريا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولى أدت إلى صدور القرار ١٥٥٩ الذى أجبرها على أخراج قواتها من لبنان وحملها مسئولية الكشف عن منفذى جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى. وفى ظل شعور سوريا بأنها تفتقد عمليا للقدرة على تحرير الجولان المحتل فإن إخراجها من لبنان كان بمثابة حرمانها من أحد أهم أوراقها التفاوضية وبالتالى دفعها دفعا نحو التنسيق مع إيران وحزب الله كملاذ أخير للاحتفاظ بقدر ما من الضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة تضمن عدم تجاهلها تماما كفاعل إقليمى له دور مهم فى صناعة الاضطراب أو السلام بقدر متساوى فى منطقة هامة بالنسبة للمصالح الأمريكية ومؤثرة بشدة على أمن إسرائيل.

فى ظل هذا الوضع يبدو من المحتمل أن سوريا مستعدة لمقايضة حقيقية بمقتضاها تقدم إسهامات ملموسة سواء فيما يتعلق بتفكيك ميليشيات حزب الله ومنع وصول أسلحة إلى مقاتليه والإسهام بشكل أكبر فى دعم المحاولات الأمريكية لإعادة الاستقرار فى العراق فى مقابل أن تحصل على ضمانات أمريكية – وإسرائيلية بأن استئناف المفاوضات حول الجولان لن تكون مجرد جولة أخرى من الجولات الاستكشافية لمواقف باتت واضحة وفى غير حاجة لمزيد من الجدل بل ستتجه مباشرة لحل نهائى يقضى باستعادة سوريا للجولان وفقا لحدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ .

وحتى هذه اللحظة لا يبدو أن سوريا حصلت على مثل هذا الوعد لا من الولايات المتحدة ولا من إسرائيل وربما تكون هناك حاليا قنوات خلفية للتفاهم وبناءً على مدى استعداد إسرائيل والولايات المتحدة لمنح سوريا هذا الوعد حتى ولو سرا فى إطار وديعة مكتوبة مثل وديعة رابين الشهيرة سيتحدد مدى إمكانية استئناف سوريا للمفاوضات مع إسرائيل.

ثانياً: مدى استعداد إسرائيل لصفقة مع سوريا

المبدأ العام الذى يحرك إسرائيل طيلة تاريخها ألا تُجرى مفاوضات تكون فيها هى الطرف الأضعف سواء لكون الوضع القانونى للمشكلة قيد التفاوض ليس فى صالحها أو لأن الوضع السياسى والعسكرى لا يسمح للآخر باختراقه أو إضعافه، هكذا دأبت إسرائيل مثلا على تخريب أى محاولة لعقد مفاوضات مع دول عربية وفقا لقرارات الشرعية الدولية التى ليس فى صالحها مثل القرار ١٨١، ١٩٤ وهكذا أيضاً امتنعت إسرائيل عن الجلوس مع العرب كطرف متحد (تفاوضيا) بعد مبادرة السادات لزيارة القدس عام ١٩٧٧ من خلال مؤتمر مينا هاوس الشهير، والذى كان يسعى لإجلاس منظمة التحرير الفلسطينية كطرف فى التفاوض آنذاك من أجل تحديد مستقبل الضفة وغزة والقدس الشرقية.

وبدون شك أدت الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله إلى نتائج ليست فى صالح إسرائيل فى جوانب عدة منها إنها قوضت من مصداقية الردع الإسرائيلى وبالتالى أصبح الجلوس على مائدة التفاوض. فى أعقاب هذه الحرب يندرج تحت التوصيف العام بأن المفاوضات التى ستجرى ستتم وإسرائيل فى حالة ضعف معنوى على الأقل فهناك الانقسامات الداخلية فى إسرائيل والتى تمنع وجود إجماع أو أغلبية أو حتى أكثرية فى صف الحكومة الحالية بما يعطيه المشروعية للدخول فى مفاوضات مع سوريا قد تؤدى إلى تقديم تنازلات إذا ما قبلتها هذه الحكومة ستكون ناتج ضعف فى نظر الرأى العام الإسرائيلى بأكثر من كونه انصياعا لأهداف استراتيجية تم التوافق عليها منذ سنوات طويلة فى ظل حكومات أقوى من تلك التى تجلس فى المقعد حاليا. وبمعنى أكثر وضوحا فإنه حتى لو قبلت إسرائيل فكرة العودة إلى المفاوضات دون اشتراطات من جانب سوريا فإن الرأى العام الإسرائيلى سيحكم على هذه الخطوة بأنها أحد نتائج الفشل فى حسم الحرب مع حزب الله وهو ما دعا وزير الدفاع الإسرائيلى وزعيم حزب العمل عمير بيرتس و للقول مؤخرا "إننا ندرس كل السيناريوهات المحتملة بشأن التعامل مع سوريا، ولكن العودة إلى طاولة المفاوضات مها حاليا يبدو أمرا غير ملائم".

أى أن إسرائيل الشعبية والرسمية حاليا ليست فى وضع يسمح لها باستئناف المفاوضات مع سوريا إلا لو كانت دمشق على استعداد لأن تدخل جولة مفاوضات لا يتوقع الخروج منها بنتائج حقيقية وهو أمر يبدو أن سوريا لن توافق عليه وستشدد أكثر قياسا على تجاربها السابقة منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ - حتى لا تخسر تعاطف الشارع العربى معها دون مقابل ملموس، ولكن يبقى الأمل الوحيد لقبول سوريا وإسرائيل استئناف المفاوضات بصيغة تجمع بين قناة علنية يدخل الطرفان من خلالها التفاوض بدون شروط من الجانبين للتوصل إلى اتفاق ومن قبل ذلك الموافقة على القناة التفاوضية العلنية وإن كان هذا الاحتمال بدوره ضعيف لطبيعة المشكلات التى يواجهها نظام حكم الرئيس السورى حاليا وأيضاً بسبب المشكلات الداخلية فى إسرائيل.

ثالثاً: مدى استعداد واشنطن لاستغلال نفوذها

أيضاً يمكن القول بأن أحد العناصر الهامة فى بحث إمكانية استئناف مفاوضات التسوية بين دمشق وتل أبيب هو موقف واشنطن من هذه المفاوضات ومدى استعدادها لممارسة ضغوطها على كل من سوريا وإسرائيل للجلوس معا على طاولة المفاوضات سرا أو علنا أو كليهما معا.

وفيما يبدو فإن واشنطن ليست راغبة بشكل مؤكد فى مواصلة الضغوط على نظام الرئيس الأسد فهى مازالت تعتقد فى إمكانية انصياعه فى النهاية للاقتراب من الحدود التى تراها واشنطن محققة لمصالحها، ومصالح إسرائيل، ويمكن لها أن تستثمر حقيقة شعور الرئيس السورى بأن الحلقة تضيق من حوله بعد إرسال قوات دولية تستهدف ضمن ما تستهدف مراقبة الحدود السورية - اللبنانية بما يقطع تماما أى تعاون محتمل فى المرحلة المقبلة بين سوريا وحزب الله ويفقد دمشق أحد أهم أوراقها التساومية مع الغرب وإسرائيل. ولكن ستظل المعضلة ما هى المكافأة أو الحافز الذى يجعل الرئيس السورى يقبل بدخول مفاوضات يعتقد أنها ستكون بلا طائل ولن تحقق مطالبة بتحرير الجولان..؟ هل يكفى فقط خفض الحصار المضروب حول دمشق ومنع تشديده وإيصاله إلى قرارات عقابية فى مرحلة تالية لإقناعها بالدخول فى مفاوضات مع إسرائيل..؟ أم أن دمشق سيكون بوسعها تحمل هذه الضغوط لفترة أطول - حتى لو استندت على أمل أن يأتى الحل فى صورة مؤتمر موسع يشبه مؤتمر مدريد ١٩٩١ يمكن أن تنضم إليه إيران أيضاً كعنصر هام من عناصر تفكيك أزمة العنف والفوضى الضاربة فى الشرق الأوسط حاليا..؟

واقع الأمر أن حرب حزب الله وإسرائيل بنتائجها التى حولتها لحرب اللامنتصر واللامهزوم لا تفتح بابا لحل عاجل للأزمات الحالية فى المنطقة ولكنها تفتح أملا لو ضئيل فى مفاوضات تستهدف التهدئة اللحظية. ولكن فى كل الأحوال يبدو أن حربا أكبر وأكثر وضوحاً فى نتائجها ربما تنشب فى السنوات القليلة القادمة هى وحدها التى يمكن أن تحرك الأمور فى أحد اتجاهين أما الفوضى الشاملة وأما الحل الذى يضمن احتواءاً للعنف لسنوات طويلة قادمة على الأقل.

٢

نبوءات الليبراليين المصريين حول المخطط الصهيوني

طلعت رضوان
كاتب وباحث

من المحاور التى تحظى باتفاق أغلب الباحثين فى مشروع النهضة المصرية، أن المثقفين المصريين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، قد ساهموا فى وضع أسس الدولة المدنية الحديثة، وذلك من خلال دفاعهم عن الليبرالية الفكرية، ووضع دستور يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والدفاع عن الحريات السياسية والفردية، والدفاع عن حرية المرأة، كإنسان مشارك فى الحياة الاجتماعية والدفاع عن التعليم المدني، ورفض فكرة الخلافة، وإصدار العديد من الصحف والمجلات الثقافية التى أثرت الحياة الفكرية.

ولكننى اكتشفت من خلال قراءاتى فى صحف ومجلات تلك الفترة، أن المثقفين المصريين لم يكتفوا بإثارة القضايا الفكرية والفلسفية التى تبذر بذور التنوير كأساس من أسس النهضة، ولم يكتفوا بعرض أحدث النظريات العلمية فى العلوم الطبيعية (بيولوجيا، فيزياء، ميكانيكا) أو فى العلوم الإنسانية (فلسفية - نفسية - اقتصادية) وإنما كانت لهم فى الكتابات السياسية تحليلات عميقة، كانت تصل أحيانا إلى درجة التنبؤ بالمستقبل.

فى عدد فبراير ١٩٢٩ من مجلة العصور التى كان يصدرها إسماعيل مظهر، مقال للأستاذ عمر عنايت بعنوان (المدنية اليهودية المستقبلة) فى بداية المقال يبدأ برصد ظاهرة سيطرة "المال اليهودى الآخذ بخناق العالم والمسير لأموره، دون أن يبدو لأنظار العامة، رغم أن الخاصة ترجف كلما فكرت فى تزايد السطوة والجبروت اللذين لابد سيلازمان هذه السيطرة الآخذة فى الزيادة" ثم يؤكد على أن اليهود هم الذين استفادوا من القلق الاقتصادى الذى نتج عن الحرب العالمية. وأن الذى ربح الحرب هو نفوذ اليهود دون سواهم واستثمروه خير استثمار".

وفى الفقرة التالية يتضح مدى وعيه ومتابعته لأخبار السياسة الدولية ودور اليهود فى صنع هذه السياسية فكتب "وانك إذا بحثت كل حركة هدامة أو مجددة فى الوقت الحاضر، تجد أن محورها الدعاية اليهودية، الأمر الذى يمكننا مشاهدته متجليا فى موقعين: أولا فى روسيا وثانيا فى فلسطين. ففى روسيا نجد الثورة تزكيها الدعوة اليهودية التى تجد المجال فسيحا لمهاجمة المسيحية - حاملة علم المدنية الحالية - أما فلسطين فسياسة اليهود تختلف فيها عما هى فى أرض البلشفية، فاليهود يريدون أن يشيدوا فى فلسطين نقطة ارتكاز يوجهون منها جهودهم حيث شاءوا وحيث يجدون فائدة. فكما أن روسيا ليست غير معمل البارود البلشفى الذى يعمل على تعسف المدنية المسيحية، فإن فلسطين ليست غير العش الذى ستولد فيه المدنية اليهودية المستقبلة".

بعد هذا التوصيف لدور اليهود فى صناعة السياسة الدولية فى كل من روسيا وفلسطين، يفاجأ القارئ بأول نبوءة من نبوءات أ. عمر عنايت والتى تحققت بالفعل، إذ كتب "يشعر الصهيونيون أنهم فى حاجة إلى حماية أقوى دول العصر حتى تثبت أقدام مدينتهم الجديدة، وعندئذ يكون من أيسر الأمور عليهم إزالة تلك الحماية بفضل ما لهم ونفوذهم، وبريطانيا نفسها تشعر بنمو الحلم اليهودى تدريجيا بين أحضانها وعبثا تحاول أن تزيل عنها ويلاته

المستقبلة، مع علمها بأن إمبراطوريتها ستكون أو من يتحمل صفعات اليهودية المميتة".

وهذا ما حدث بحذافيره: اليهود اعتمدوا على بريطانيا العظمى، وحصلوا منها على وعد باغتصاب أرض الشعب الفلسطيني المستقر، لشعب رفض الاستقرار من خلال منظومة الولاء الوطني، المنظومة المتعارف عليها لدى الشعوب المستقرة. أما اليهود فقد فضلوا منظومة الرابطة الدينية ذات المرجعية التوارتية. ومنذ وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى عام التقسيم ١٩٤٧ ظلت بريطانيا تساند اليهود الذين أعطوا ظهورهم لها واتخذوا من واشنطن قبلة الولاء الجديدة، بعد أن تأكدت حقيقة أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الأولى في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ورغم المعونات الضخمة التى حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة، تدور الأيام فتتجسس الأولى على الثانية، بل وتتحداها في الكثير من القرارات، وتتعامل معها بندية، لدرجة بيع التكنولوجية المتقدمة (طائرات بدون طيار نموذجا) لدول صناعية كبرى مثل فرنسا والصين.

والأستاذ عنايت في تحليله لمتغيرات السياسة الدولية وتوقعات المستقبل يرى أن "فلسطين هي مركز الشرق الأدنى في المستقبل" ومن خلال متابعته لما ينشر في الصحف العالمية، فإنه يذكر القراء ببعض المشروعات التى يتم التخطيط لها ومدى تأثيرها على المنطقة العربية في المستقبل، فكتب "هنا مشروع لمد أنابيب النفط من الموصل - أغنى الأقطار في النفط - إلى ثغر حيفا الفلسطيني، وستتصل بغداد بحيفا بالقضبان الحديدية وبالطيارات وبالسيارات ومن يدرى ما يخبئه الغيب من المخترعات والمكتشفات الغربية" وبعد الكلمة الأخيرة، وبدون أية فواصل فإنه يسجل نبوءته التحذيرية الثانية إذ نص على "فإن فلسطين - ولو أنها لم تصر بعد - فستكون يوما ما - رضى الإنجليز أم غضبوا - ملكا لبنى إسرائيل. وإذا قلنا بنى إسرائيل، فنحن نتكلم عن أمة موحدة المرمى كثيرة المال لها رأس يفكر. لذلك ستصر على أن يكون لها الفصل في الهيمنة على مركز فلسطين الاقتصادى أولا، ثم سيأتى الوقت الذى يلتفت فيه اليهود إلى الهيمنة السياسية والتوسع أيضا".

وأظن أننى لست في حاجة إلى أى تعليق على هذه النبوءة التحذيرية التى تحققت بعد أن احتلت إسرائيل سيناء لعدة سنوات ولازالت تحتل كل الأراضى الفلسطينية والجولان السورية.

أما نبوءته الثالثة فهى عن تأثير الدعاية اليهودية لصالح إسرائيل بعد أن تكون دولة معترفا بها دوليا، فكتب "سنسمع يوما من الأيام أن حيفا هى عروس البحر المتوسط، وأنها أكبر محطة للطيران، يحط فيها كل من يطير من الشرق إلى الغرب وبالعكس".

أما نبوءته الرابعة فهى تتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتى (هذا الكلام عام ١٩٢٩) إذ كتب "أما معمل البارود (أى روسيا) فمكان مؤقت أو مزرعة لتربية التعاليم الخطرة والسموم الفكرية التى يراد منها محو الأنظمة الحالية وسيكون اسمها يوما الأنظمة العتيقة البالية".

وفى نبوءته الخامسة كأنما يمتلك آلة سحرية، لم يتوصل العالم إليها بعد، مثل بلورات ألف ليلة وليلة، فكتب عن مصر وعن مستقبلها إذا لم تنتبه لخطورة المخطط الصهيوني، فنص على "يجب أن نتطلع إلى ذلك اليوم، فإنه سيكون الحد الفاصل بين عهدين: عهد مصر الذهبى وعهدها المظلم فبعد ذلك اليوم ستكون مصر كمية مهملة وستكون عضوا أثريا فى مملكة داود الجديدة".

ولأن الثقافة المصرية فى تلك المرحلة الليبرالية من تاريخ مصر كانت مزدهرة وفى حالة نشاط وتفاعل دائمين، يكتب الأستاذ عبد الحكيم عبد الله الجهنى مقالا فى العدد التالى مباشرة (مارس ١٩٢٩) يبدأه بتحية رئيس التحرير إسماعيل مظهر لأنه نشر مقال الأستاذ عنايت ورأى أن يضيف بعض المعلومات عن المخطط الصهيونى ومنها اقتراح مستر (ودجوود) العضو بمجلس العموم البريطانى الذى طلب فيه من مصر "أن تنزل لفلسطين عن شبه جزيرة سيناء" وأشار إلى أن اليهود يرسلون بعض الأساتذة والأحبار إلى طور سيناء "ليقوموا بتنقيبات عن التركة الموسوية هناك حيث كان التيه، وكان المن والسلوى، وحيث يقال أن بعض المهندسين اليهود تمكنوا خلال الحرب العظمى (الأولى) من استكشاف أن الجدب، فى سيناء، ليس إلا أكذوبة فارغة، وأنه توجد تحت الطباق الرملية مجار للمياه ومنابع للخصوبة".

بعد ذلك يتكلم عن أهمية الموقع الجغرافى لفلسطين، وعن إمكانية مشروعات صناعية وزراعية بها، ثم يشير إلى المعلومات التى تتناقلها الصحف العالمية عن خطط اليهود فى المنطقة مثل "مشروع روتنبرج" الكهربائى العظيم ومشروع البحر الميت

الكيميائى الزاخر ومشروع ميناء حيفا واقتراح بإنشاء قناة جديدة تقرب قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط وخليج العقبة" ثم ربط بين الفاشستية والصهيونية فنص على أنه "ينبغى إلا نستخف بالجهود التى يبذلها الإيطاليون فى طرابلس وبرقة لإعادة المستعمرات الرومانية فى ليبيا، ويوعزون لبعض الشركات فى السعى لدى الحكومة المصرية بغية إعطائها امتيازا بتعمير مريوط المتاخمة لبرقة" وإذ يؤكد الكاتب اتفاقه مع أ. عنايت أن المخططات الصهيونية والفاشستية تضع "مصر أمام امتحان دقيق".

قد ينبهر البعض بهذا الوعى السياسى الذى تحققت نبوءاته المحذرة بل والمتشائمة وقد يرى آخرون أن نبوءة أ. عنايت الخامسة مبالغ فيها وأن مصر لا يمكن أن تكون كمية مهملة فى مملكة داود الجديدة ولكننى أرى أن هذه النبوءة تحقق منها الكثير، وذلك بمراعاة الحقائق التالية:

١- فى عام ١٩٧٠ "أصبحت إسرائيل الدولة النووية السادسة فى العالم" (د. فوزى حماد - مجلة الهلال - يوليو ٢٠٠٢) أى بعد ٢٢ عاما من الاعتراف الدولى بإنشاء دولة جديدة باسم (إسرائيل).

٢- طبقاً لتقرير "العلم فى العالم" عام ١٩٩٨، الذى تصدره منظمة اليونسكو، يعد تمويل البحث العلمى فى العالم العربى من أكثر المستويات انخفاضاً، فقد بلغ الإنفاق العلمى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٤, ٠٪ فى العالم العربى عام ١٩٩٦، مقابل ٥٣, ٢٪ عام ١٩٩٤ لإسرائيل.

٣- متوسط دخل الفرد فى إسرائيل ١٧ ألف دولار سنويا يعادل نظيره فى دولة أوروبية وسطية، فى حين أن متوسط دخل الفرد فى مصر يتراوح بين ٥٠٠ - ٧٠٠ دولارا، وقد ورد فى "تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر عن معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٦ أن ٢٣٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر وأن ٢٥٪ فقراء نسبيا" (محمود المراغى - الأهرام ١٩٩٩/٩/٢٨-ص ١٠).

٤- شاركت إسرائيل فى مشروع (الجينوم البشري) وفى نقل الرائحة عن طريق الكمبيوتر وزودت طائرات الحلفاء فى حملة البلقان بأنظمة توجيه كمبيوترية، وتشارك حاليا فى شبكة الردع الصاروخي" (د. هشام الحديد - الأهرام ٢٠٠١/٦/٤ ص ١٠) فى حين أن مصر لا تنتج ساعة يد ولا موتور موتوسيكل أو حتى موتور غسالة عادية.

٥- فى حديث لوزير التعليم (المصري) السابق د. حسين كامل بهاء الدين قال إن تكلفة إعداد التلميذ بالتعليم الأساسى فى مصر يوازى ١٧٠ دولارا وهذا الرقم فى إسرائيل ٣٥٠٠ دولارا" (نقلا عن د. يحيى الجمل - الأهرام ٢٠٠١/٧/١٦ -ص ١).

٦- فى عام ٢٠٠٠ كان الناتج المحلى الإجمالى للفرد فى إسرائيل يفوق نظيره فى البلاد العربية كلها (د. نادر فرجانى - الأهرام ٢٠٠٢/٥/١٩ - ص ٣٦) وفى عام ٢٠٠٢ تصدر تونس ملابس جاهزة (فقط) بمبلغ ٤ مليار دولار وهو ما يعادل حجم تصدير مصر الكلي" (د. محمود محيى الدين - أخبار اليوم - ٢٠٠١/١٢/١٥ - ص ١١).

٧- إذا كان المثقفون المصريون حذروا عام ١٩٢٩ من مخططات اليهود حول إنشاء قناة جديدة تقرب قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط وخليج العقبة، فإن هذا التحذير لم يتوقف أمامه أحد، رغم محاولات إسرائيل المستمرة لتحقيق هذا الحلم، إذ "فى المنتدى الاقتصادى العالمى بالأردن الذى عقد عام ٢٠٠٣ تكلمت وفود الأردن وإسرائيل بالبدء فى تنفيذ مشروع قناة البحرين الأحمر والميت فيما سمى خطة تطوير وادى الأردن لحماية بيئة البحر الميت، علما بأن المرحلة الثانية من هذا المشروع سوف تصل إلى البحر المتوسط. وهكذا جاءت الفكرة الأردنية على طبق من ذهب لإسرائيل، وقيل وقتها أن هذا المشروع إذا تم تنفيذه فسوف تخسر مصر ما بين ٢٥ - ٣٠٪ من دخل القناة، أى مليار دولار إضافة إلى أن مثل هذه القناة كفيلة بتحريك النشاط الزلزالى بالمنطقة" (سيد على - الأهرام ٢٠٠٣/١١/٢٥ - ص ٣).

٨- فى الوقت الذى غزت فيه إسرائيل العالم بمنتجاتها الزراعية والصناعية، بل وتبيع تكنولوجيا متقدمة لدول أعرق منها، فإن مصر تستورد حوالى ٨٠٪ من غذائها من الخارج، بل أن القمح، وهو سلعة استراتيجية، فإن مصر تستورد أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها من الخارج وفى عام ٢٠٠٤ وفق تصريح د. حسن خضر وزير التموين، فإن ما تم استيراده من القمح الأمريكى (فقط) وصل إلى ٥٤٪ من حجم احتياجات مصر (الأهرام ٢٠٠٤/٤/٤ - ص ١٧).

٩- وسط ذهول العالم المتحضر والشعب العربى الأثير، دمر الطيران الإسرائيلى يوم ١٩٨١/٦/٧ المفاعل النووى العراقي.

١٠- فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن الأمم المتحدة، وهو التقرير الذى يضع ترتيب الدول وفق معايير المستوى المعيشى وحجم الإنفاق على التعليم والبحث العلمى والصحة. كان ترتيب إسرائيل المركز السابع (على مستوى العالم) من حيث الإنفاق العام على الصحة، والمركز الثانى من حيث حجم الإنفاق على التربية، وفى الترتيب العام أحتلت إسرائيل المرتبة رقم ٢٢، بينما مصر جاء ترتيبها فى المؤخرة مع الدول المتخلفة وقبعت عند الرقم ١٢٠ (عبد العاطى أحمد - الأهرام ٢٠٠٣/٧/١٤ ص ٨).

١١- أثناء التوقيع على معاهدة السلام فى كامب ديفيد قال مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك أمام الرئيس السادات ردا على سؤال من أحد الصحفيين عن سير المحادثات "لقد عانيت فى المفاوضات كما عانى أجدادى فى بناء الأهرامات" وبعد التوقيع جاء إلى مصر وتحت أقدام (أبو الهول) قال "إننى أشعر بالفخر وأنا جالس أمام الأهرامات التى بناها أجدادي" ولم يفتح أحد فمه بكلمة ردا على الادعاء الكاذب، لا فى الكامب ولا فى مصر، لا من الرئيس المصرى ولا من حوارييه ولا من غيرهم.

١٢- تضع إسرائيل الأهرامات الثلاثة كشعار لإحدى قنواتها الفضائية وتنتج العديد من الأفلام التى تروج لمقولة أن بنى إسرائيل هم الذين صنعوا الحضارة المصرية، وفى هذا السياق تشجع كل من يروج لأكذوبة أن النبى موسى هو إخناتون، وأن المصرى الكبير (يويا) هو النبى يوسف. وحتى الآلات الموسيقية التى اخترعها أجدادنا المصريون القدماء، فإن جريدة معاريف الإسرائيلية فى ملحقها الفنى كتبت أن هذه الآلات صناعة يهودية (عبير الشرقاوى - جريدة القاهرة ٢٠٠٥/٤/١٩ - ص ١٥).

ونتيجة استسلام الثقافة السائدة فى مصر لهذا الهوان، وصل الأمر إلى درجة أن تعرض القناة الثانية (المصرية) فى التلفزيون المصرى فى برنامج عن الفن وتكون المصيبة الكبرى حيث أن الموسيقى المصاحبة للبرنامج هى عبارة عن توزيع جديد لنشيد (هاتحياه) وهو النشيد الوطنى الإسرائيلى (من رسالة المهندس خالد زينهم إلى بريد الأهرام - ٢٠٠٣/٤/٢٠).

١٣- استعانت وزارة الزراعة المصرية خلال ربع القرن الأخير بخبراء إسرائيليين، فكانت النتيجة تدمير العديد من المحاصيل الزراعية، وتدمير صناعة الدواجن وصناعة النحل.

١٤- ولعلها واحدة من سخريات القدر ومآسيه أن تفوز ست جامعات إسرائيلية من بين أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم، بينما تم استبعاد كل الجامعات لمصرية، مع مراعاة الفارق بين الدولتين فى العمر وفى الحضارة.

الوقائع المسطورة عاليه هى مجرد أمثلة على صعود بنى إسرائيل المعاصرين، وهو صعود يعكس أو يترجم مشهد التردى المصرى والعربي، ولذلك يذهب ظنى إلى أن أ. عنايت لم يكن مبالغا عندما تنبأ عام ١٩٢٩ بأن مصر "ستكون كمية مهملة وعضوا أثريا فى مملكة داود الجديدة" ولم يكن مغاليا عندما حذر من أن فلسطين ستكون "ملكا لبنى إسرائيل" ومع ذلك فهو يختتم بنبوءاته برسم صورة للمقاومة تتمثل فى "أن نقف وجها لوجه مع اليهود. نكون أمة يخشى جانبها ولو جزئيا، أما إذا اضطرتنا الظروف إلى الاندماج فى النهضة السامية فنكون قد قمنا بقسط غير صغير فى تشييد المدينة المقبلة، العلم والثروة هما السلاح، الواجب التسلح بهما لمواجهة المستقبل. فهل نحن فاعلون..؟".

وإذا كانت الثروة متوفرة، فما هى أسباب عدم استخدامها لإقامة قاعدة علمية تكون هى الأساس للتنمية ولمواكبة احتياجات العصر..؟ ولماذا لا نتعلم من تجارب الشعوب المتحضرة مثل الشعب الصينى والشعب الهندي..؟ وهل السبب أن هذه الشعوب (قبل امتلاك الثروة والموارد الطبيعية) تؤمن بأن الاعتزاز بالذات القومية هو بداية التقدم ومجابهة كل الصعوبات، بينما افتقدنا نحن هذا الإيمان بذواتنا..؟ أسئلة تتطلب شجاعة نقد الذات إذا أردنا "التسلح" لمواجهة المستقبل" فهل نحن - كما قال عمر عنايت عام ١٩٢٩ - فاعلون..؟.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- معرات هامخبيلا - ضريح الأنبياء:

كهف فى الخليل تقول الكتب الدينية أنه يضم أضرحة الأنبياء: إبراهيم وإسحاق ويعقوب، والأمهات: ساره ورفقا وليئا، وتقول الروايات أيضاً أن هذا الكهف يضم أيضاً ضريحى آدم وحواء.

ويعتبر هذا المكان من أقدس الأماكن الدينية للشعب اليهودي. وكان الشعب اليهودى قد اشترى هذا المكان الدينى ومعه مكانان آخران، هما قبر يوسف فى نابلس ومكان الهيكل فى القدس، ودفع ثمنهما نقداً.

لقد قيلت روايات كثيرة عن ضريح الأنبياء، تقول إحداها أن فى هذا الضريح سيبدأ بعث الأموات فى يوم الآخرة.. ويحاط هذا الضريح بسور وُضعت أسسه فى عهد الهيكل الثاني، وهذا المكان مقدس أيضاً لدى المسلمين والمسيحيين، وقد بنى عليه البيزنطيون فى القرن السادس عشر كنيسة، وعلى أسس هذه الكنيسة أقام المسلمون مسجد الحرم الإبراهيمي، ثم أعاد الصليبيون بناء الكنيسة، إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبى وأعاد بناء المسجد. وفى القرن الثالث عشر، مُنع دخول اليهود إلى حرم ضريح الأنبياء وسُمح لهم بالوصول فقط حتى العتبة السابعة. وفى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، قامت إسرائيل باحتلال الخليل، حيث سمحت مرة أخرى لليهود بزيارة ضريح الأنبياء.

٢- طلاى تسهوف - رقعة صفراء:

قطعة قماش استخدمها أعداء إسرائيل فى العصور الوسطى كعلامة تحقير لليهود، ولتمييزهم عن غيرهم.. وقد استخدم النازيون هذه الرقعة الصفراء عام ١٩٣٩، عندما غزوا بولندا عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية.. وبعد ذلك أمروا جميع اليهود بحملها حتى فى بقية البلدان التى احتلوها.

كانت الرقعة الصفراء تُربط على الذراع أو توضع على البذلة وعليها درع داوود فى وسطه حرف "ل "وهو الحرف الأول فى كلمة (Jude يهودي).

٣- ميئير شفيا:

مؤسسة ثقافية زراعية وقرية شبيبة قرب زخروف يعقوب. تأسست عام ١٩٢٣ فى حدود المستعمرة الزراعية "شفيا" التى كانت قد أقيمت عام ١٨٩١ والتى يبدو أن اسمها أُخذ من الاسم العربى (شفاء)، وذلك بسبب مناخ هذه المنطقة الجيد والصحي.

فى عام ١٩٠٤، أقيمت هنا مؤسسة ثقافية أقامها يسرائيل بكلين لأيتام مذابح كيشينوف. وفى عام ١٩١٧، انتقلت إلى شفيا دار معلمين هرتسليا بمعلميها وطلبتها، إلى أن تنتهى الحرب. وفى عام ١٩٢٣، سُمّيت المؤسسة الثقافية وقرية الشبيبة باسم "ميئير شفيا" نسبة إلى ميئير أنشل جد عائلة روتشيلد.

تعتبر غابة شفيا من أوائل الغابات التى غرست فى فلسطين عام ١٨٩٣ . كما استخدمت المبانى فى قرية الشبيبة سنوات طويلة لتدريب أفراد منظمة الهاجاناه.

٤- ماجين دافيد - درع داوود:

شعار يهودى وطنى وديني، على شكل مثلثين متداخلين، ويشكل هذا الدرع، مع خطوط زرقاء على أرضية بيضاء، علم "دولة إسرائيل".

ليس من الواضح متى بالضبط اعتُمِد هذا الدرع شعاراً يهودياً خاصاً، ولكنه وُجِد على أختام العبرية القديمة وعلى أسوار البلدة القديمة من القدس وفى بقايا المعابد القديمة فى بيت لافا وكفار ناحوم.

وقد أُطلق عليه اسم ختم سليمان، أو درع داوود. وقد اتخذت الكنيست يوم ٢٤ مايو ١٩٤٩ قراراً باعتماد درع داوود علماً "لدولة إسرائيل"، حتى أصبح علامة مميزة لليهودى أينما كان.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامود يع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٣٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 -229 - 6

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



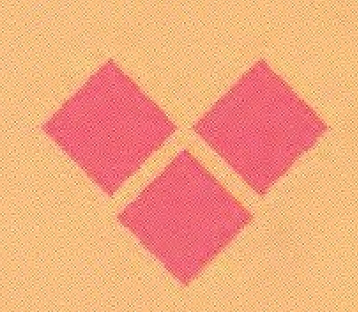
مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر